سلسلة دراسات صحفية (١)

القائم بالاتصال في الصحافة المصرية

أ.د. عواطف عبد الرحمن

د. ليلى عبد المجيد

د. نجوى كامل

١٩٩٢

كلية الاعـــلام
قسم الصحافة

سلسلة دراسات صحفية (١)

القائم بالاتصال في الصحافة المصرية

أ.د. عواطف عبد الرحمن

د. ليلى عبد المجيد

د. نجوى كامل

١٩٩٢

الباحثـــــون :

١- حماد ابراهيم	مدرس مساعد بقسم الصحافة
٢- ايناس ابو يوسف	مدرس مساعد بقسم الصحافة
٣- محمد منصور هيبه	مدرس مساعد بقسم الصحافة
٤- كمال قابيل	مدرس مساعد بقسم الصحافة
٥- نجلاء العمرى	مدرس مساعد بقسم الاذاعة
٦- حسنى نصر	مدرس مساعد بقسم الصحافة
٧- سيد بخيت	مدرس مساعد بقسم الصحافة
٨- محمود خليل	مدرس مساعد بقسم الصحافة
٩- شريف درويش	مدرس مساعد بقسم الصحافة
١٠- سعيد الغريب	مدرس مساعد بقسم الصحافة
١١- سلوى العوادلى	مدرس مساعد بقسم العلاقات العامة
١٢- خيرت معوض	مدرس مساعد بقسم العلاقات العامة
١٣- ايمن سعيد	معيد بقسم الصحافة
١٤- احمد محمود	معيد بقسم الصحافة
١٥- جيهان رشاد	معيد بقسم الصحافة
١٦- هشام عبد المقصود	معيد بقسم الصحافة
١٧- وائل قنديل	باحث بقسم الصحافة
١٨- سحر فاروق	باحثة بقسم الصحافة
١٩- سلوى عبد اللطيف	باحثة بقسم الصحافة
٢٠- نرمين محمد	باحثة بقسم الصحافة
٢١- ايمان عبد التواب	معيد بقسم العلاقات العامة
٢٢- ثريا البدوى	معيد بقسم العلاقات العامة
٢٣- عنان عبد المجيد	باحثة بقسم الاجتماع - جامعة عين شمس

تقديم

بدأ العمل فى بحث القائم بالاتصال فى شهر يوليو ١٩٩٠ واستمر العمل لمدة عام كامل تم خلالها عقد ٢٠ اجتماعا لإعداد الخطة العلمية للبحث ومناقشة اجراءات تطبيقها ومتابعة الصعوبات والانجازات المرحلية للبحث . وقد تم تقسيم العمل بالبحث الى قسمين رئيسيين تحت اشراف الباحث الرئيسى ويختص الفريق الأول بدراسة التراث العلمى والأكاديمى فى مجال بحوث القائم بالاتصال وقد تولت الاشراف عليه ومتابعته وكتابة تقريره / الدكتورة نجوى كامل المدرس بقسم الصحافة فى ضوء التشاور المستمر مع الباحث الرئيسى وقد خضع التقرير لتعديلات واضافات سواء فى مجال البحوث التى تم اجرائها فى اطار المدرسة المصرية شاملا الدراسات التاريخية والمعاصرة عن القائم بالاتصال أو فى مجال البحوث الأجنبية متضمنا أهم الدراسات التى اجريت عن القائم بالاتصال فى إطار المدرستين الأمريكية والفرنسية . وقد تم الاستعانة فى هذا الجزء بفريق عمل ضم مجموعة من الباحثين الأكاديميين وأغلبهم من المعيدين والمدرسين المساعدين بقسم الصحافة وبكلية الاعلام وهم السادة التالية أسمائهم :

١ ـ السيد / حماد ابراهيم ـ مدرس مساعد بقسم الصحافة .

٢ ـ السيدة / إيناس أبو يوسف ـ مدرس مساعد بقسم الصحافة .

٣ ـ السيدة / نجلاء العمرى ـ مدرس مساعد بقسم الإذاعة .

٤ ـ السيد / حسنى نصر ـ مدرس مساعد بقسم الصحافة .

٥ ـ السيد / وائل قنديل ـ باحث بقسم الصحافة .

٦ ـ السيدة / نرمين محمد ـ باحثة .

أما الفريق الثانى من الباحثين فقد تولى إنجاز الجزء الميدانى من البحث الذى تضمن إعداد عينة الإختبار والتطبيق عليها وإعادة تصميم إستمارة البحث فى ضوء النتائج التى أسفرت عنها عينة الإختبار وإعداد العينة الرئيسية للبحث وتطبيق الإستمارة المعدلة وقد شملت جمع البيانات وتفريغها واعداد التقرير الوصفى للبحث الميدانى . وقد تم إنجاز ذلك تحت إشراف وبمشاركة الدكتورة ليلى عبد المجيد الأستاذ المساعد بقسم الصحافة وقد نوقشت كافة مراحل العمل الميدانى بدءا بإعداد عينة الإختبار والتعديلات التى أجريت على خطة البحث فى ضوئها ومراحل تطبيق الإستمارة الرئيسية والصعوبات التى واجهت الباحثين وجامعى البيانات وتحديد إطار العينة الأصلية للبحث وإعداد إستمارة تفريغ البيانات فى عدة إجتماعات بلغ عددها ٨ إجتماعات شارك فيها جميع أعضاء الفريقين من الباحثين سواء هؤلاء الذين أنجزوا الجزء المكتبى أو أولئك الذين شاركوا فى البحث الميدانى وذلك تحت إشراف وبمشاركة الباحث الرئيسى وقامت د . ليلى عبد المجيد بإعداد التقرير الخاص بالبحث الميدانى وتولى الباحث الرئيسى مراجعته وإضافة بعض التعديلات الضرورية فى تبويب فصوله وإختصار بعضها والتأكد من إتساقة ومراعاة تحقيقه للأهداف الأساسية التى تضمنتها الخطة العامة للبحث .وقد شارك فى إنجاز الجزء الميدانى من البحث كل من السادة :

١ ـ شريف درويش ـ مدرس مساعد بقسم الصحافة .

٢ ـ سيد بخيت ـ مدرس مساعد بقسم الصحافة .

٣ ـ محمود خليل ـ مدرس مساعد بقسم الصحافة .

٤ ـ رائل قنديل ـ باحث .

٥ ـ جمال عبد العظيم ـ معيد بقسم الصحافة .

٦ ـ سعيد الغريب ـ مدرس مساعد بقسم الصحافة .

٧ ـ سلوى عبد اللطيف ـ باحثة .

٨ ـ سحر فاروق ـ باحثة .

٩ ـ كمال قابيل ـ مدرس مساعد بقسم الصحافة .

١٠ ـ هشام عطية عبد المقصود ـ معيد بقسم الصحافة .

١١ ـ محمد منصور هيبه ـ مدرس مساعد بقسم الصحافة .

١٢ ـ ايمن سعيد ـ معيد بقسم الصحافة .

وإننى إذ أشكر المجلس الأعلى للجامعات الذى وافق على تمويل هذا البحث ورعايته فإن تقديرى للجهد المخلص الذى بذله جميع أفراد فريق البحث وعلي الأخص الزميلتين الفاضلتين د . ليلى عبد المجيد ود . نجوى كامل والمدرسين المساعدين والمعيدين بقسم الصحافة يجعلنى أطمئن لمستقبل الدراسات الصحفية فى مصر التى لن تكن تثرى وتتقدم إلا بهم ومن خلال جهدهم واخلاصهم للبحث العلمى ولمهنة الصحافة .

المشرف على البحث

ا . د . عواطف عبد الرحمن

رئيس قسم الصحافة بكلية الإعلام

جامعة القاهرة

مقدمة

أهداف الدراسة وإطارها المنهجي والإجرائي :

فى ضوء الدراسات السابقة فى مجال بحوث القائم بالاتصال والتى تشير الى جزئية ومحدودية التناول للأبعاد المختلفة لهذه القضية وخاصة ما يتعلق بالمؤثرات الثقافية والإجتماعية والمهنية التى تؤثر سلبا وإيجابا فى آداء الصحفيين المصريين فضلا عما تتسم به الدراسات التاريخية فى هذا المجال من تركيز على أبعاد محدودة فى تاريخ بعض أعلام الصحافة المصرية . فضلا عن إختلاف توجهات الدراسات الأجنبية التى أجريت عن القائم بالاتصال سواء فى إطار المدرسة الأمريكية أو الفرنسية واقتصار معظمها على تناول الأبعاد المهنية والمؤثرات المباشرة فى الأداء الصحفى للقائمين بالاتصال . كما يلاحظ غياب الإهتمام بالرؤية الشاملة للأبعاد المجتمعية وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على الأداء الصحفى وتأثير مجمل هذه العوامل على صورة الصحافة فى عيون أصحابها وممارسيها وعلى الدور الذى تقوم به فى تنوير مجتمعاتها والنهوض بها باعتبارها مهنة تتميز بخصوصية نوعية وتستند فى المقام الأول على الالتزام المهنى والوطنى ثم الكفاءة المهنية فى ضوء كل ذلك برزت أهمية القيام بهذه الدراسة التى استهدفت منذ البداية شمولية المعالجة والحرص على توفير قاعدة معرفية أساسية فى مجال بحوث القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية وفتح باب الإجتهاد لإجراء المزيد من البحوث فى هذا المجال الحيوى لتناول الكثير من الجوانب التى لم تزل مجهولة خصوصا فى مجالات الصحافة المتخصصة ، صحافة المرأة والشباب والرياضة والصحافة الأدبية البيئية والثقافة والفن بالإضافة الى علاقة الصحفيين بالسلطة السياسية ودور نقابة الصحفيين . . الخ

ويمكننا أن نجمل اهداف هذه الدراسة فى التعرف على الخريطة الإجتماعية والمهنية للصحفيين المصرين من خلال الاقتراب العلمى لطبيعة العمل الصحفى فى مصر من حيث ظروف ممارسته ومعايير تقييم الأداء المهنى والعلاقات بين الصحفى ورؤسائه ثم مع زملائه فى داخل المؤسسات الصحفية ثم رصد علاقات الصحفى خارج المؤسسات الصحفية مع مصادره ومع نقابة الصحفيين ثم مع قرائه .

فمن ناحية تهتم الدراسة برصد وتوصيف واقع المجتمع الصحفى فى مصر من الناحية الديموجرافية الى جانب التنشئة الاجتماعية ومستويات التعليم والدخول الاقتصادية والانتماء النقابى وآليات الاداء المهنى علاوة على استطلاع الصعوبات والمعوقات التى تحول دون ممارسة الصحفي لحقوقه المهنية من خلال التأكد من مدى توفر ضمانات ممارسة المهنة ومدى حصول الصحفيين على حقوقهم الاقتصادية وحقوقهم فى التدريب لتطوير ادائهم المهنى . كذلك تهتم الدراسة بالتعرف على الالتزامات القانونية للصحفيين ومدى اداركهم لها . ولا تهمل الدراسة مقترحات الصحفيين لرفع وترقية مستوى المهنة والنهوض بأوضاع ومسئوليات ممارسيها .

ب ـ مسح التراث العلمى لبحوث القائم بالاتصال :

نظرا لما تتسم به هذه الدراسة من سمة ريادية فى حقل الدراسات الصحفية فى مصرلذلك حرصنا على عدم الاكتفاء بمسح التراث العلمى فى إطار المدرسة المصرية و العربية بجوانبها التاريخية المعاصرة بل رأينا فى ضوء المناقشات الجماعية أهمية وضرورة رصد التراث الاجنبى فى هذا المجال فى حدود المتاح لنا . وقد اسفرت محاولتنا عن اجراء مسح للدراسات

التى اجريت عن القائم بالاتصال فى اطار المدرستين الامريكية والفرنسية واستخلاص ابرز الملامح التى تتميز بها هذه الدراسات وذلك سعيا للتعرف على اتجاهات البحوث التي اجريت فى الخارج عن القائم بالاتصال وحرصا على تحديد الاضافة المعرفية التى ستقدمها دراستنا فى حقل التخصص . وقد راعينا فى عرض الدراسات السابقة فى التراث الاجنبى على تلخيص أهم ما جاء بها ورصد أبرز النتائج التى توصلت اليها واستخلاص السمات العامة التي تميزت بها كل مدرسة على حده سواء من حيث الاضافة المعرفية التى قدمتها ام من حيث المعالجات المنهجية التي استندت اليها . ويفضل هذا المسح تمكنا من رصد الاختلافات النظرية والمنهجية بين كلا المدرستين الامريكية والفرنسية . اذ لوحظ افتقاد الرؤية النقدية وجزئية التناول لدى المدرسة الامريكية مع تركيزها على دراسة السمات الشخصية للقائم بالاتصال والجوانب المهنية وخصوصا المعوقات والضغوط الادارية (دون السياسية) والتأهيل الاكاديمى والحقوق و الالتزامات بينما ركزت المدرسة الفرنسية على المحاور التالية فى دراسات القائم بالاتصال :

١ ـ التكوين الايديولوجى والاجتماعى والمهنى للصحفيين الفرنسيين .

٢ ـ ظاهرة الصحفى النجم .

٣ ـ الصحفى والثقافة .

٤ ـ تأثير الاوضاع الصحفية على عمل القائم بالاتصال داخل المؤسسة الصحفية وخارجها .

وقد برز ايضا من خلال المسح القطيعة المعرفية بين المدرستين الفرنسية والامريكية كما برز الاختلاف بين مفهوم القائم بالاتصال لدى كلا المدرستين .

وقد اسفر مسح التراث العلمى لبحوث القائم بالاتصال فى المدرسة المصرية عن وجود تيارتاريخى واسع الانتشار ركز فى الاساس على دراسة أعلام الصحافة المصرية والعربية من حيث مواقفها وادوارها فى اطار المراحل التاريخية التى عاصرتها وقد لوحظ ان هذا التيار قد اهمل دراسة الجوانب المهنية للقائمين بالاتصال رغم اهتمامه برصد وتتبع النشأة الاجتماعية والمهنية لهؤلاء الصحفيين وتحليل ادوارهم وتأثيرهم فى تاريخ الصحافة المصرية .

أما التيار المعاصر فى دراسات القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية فهو يركز على الجوانب المهنية والتأهيل والتدريب وادوار القائم بالاتصال فى قضايا التنمية . وهنا يبرز الاختلاف الواضح بين التيار التاريخي والتيار المعاصر فى دراسة القائم بالاتصال . اذ فيما يركز التيار الأول على الدور الاجتماعى والسياسى والموقف الفردى للقائم بالاتصال نلاحظ ان التيار الثانى يهتم فى الاساس بدراسة القائم بالاتصال كجزء من العملية الاتصالية .

الاطار المنهجى والاجرائى :

ويتضمن تحديد نوع الدراسة والمناهج المستخدمة وادوات جمع البيانات وتحليلها وتحديد العينات واسلوب اختبارها ومعالجتها .

١ ـ من حيث نوع الدراسة :

تعد هذه الدراسة آنية معاصرة من حيث البعد الزمني ويغلب عليها الطابع الاستطلاعي الوصفي وتعتمد على اسلوب المسح بالعينة بالنسبة لجمهور الصحفيين فى اطار المسح الشامل للمؤسسات الصحفية

٢ ـ المناهج المستخدمة :

تم الاستعانة بعدة مناهج اساسية ومساعدة فى اطار تكاملى سعيا لتحقيق رؤية شاملة لكافة ابعاد الظاهرة المدروسة فى اطار تشابكاتها المعرفية والمنهجية لذلك تم الاستعانة بكل من منهج المسح الاعلامى بالنسبة للمؤسسات الصحفية ومنهج المسح الاجتماعى بالنسبة لجمهور الصحفيين . كما استخدم المنهج المقارن لابراز أوجه التشابه والاختلاف بين المؤسسات الصحفية من ناحية وبين جمهور الصحفيين المنتمين لكل مؤسسة مع مراعاة المقارنة بين المتغيرات الاخرى مثل متغير الاجيال والنوع (ذكور واناث)

كذلك تم الاستعانة بالمنهج الاحصائى فى معالجة الجوانب الكمية فى الدراسة

٣ ـ ادوات جمع البيانات :

تم الاستعانة بعدة وسائل لجمع المادة العلمية ويمكن ايجازها على النحو التالى .

١ ـ الاستبيان المقنن والحر الذى تم توزيعه على الصحفيين المصريين .

٢ ـ المقابلات المقننة لاستكمال المعلومات التى تم جمعها بالاسلوب السابق .

٣ ـ الملاحظة العلمية المقصودة سواء بالمشاركة أو غير المباشرة .

اساليب التحليل :

تم الاستعانة باسلوب تحليل المضمون الكمى و الكيفى مع مراعاة حصر الجانب الكمى فى الاجزاء التى استلزمت طرح تساؤلات كمية وفى بعض المقارنات الكمية مع مراعاة توظيفها لمساندة التحليل الكيفى الذى ساد فى اغلب مراحل الدراسة . كما استخدم التحليل الكيفى بمدخل سيوسيولوجى حيث ركز على رصد التفاعلات المختلفة بين الصحفى وعلاقاته داخل المؤسسة الصحفية (مع رؤسائه وزملائه) وبين الصحفى وعلاقاته خارج المؤسسة الصحفية (مع جمهور القراء والنقابة) .

الاطار الاجرائى (العينة ـ الاستبيان) :

ويتضمن تحديد اسس اختيار العينة (الصحف وجمهور الصحفيين) وتصميم اداة الاستطلاع (الاستبيان)

اسس اختيار العينة :

نظرا لصعوبة تطبيق الدراسة الميدانية على مجتمع الصحفيين فى مصر على سبيل الحصر الشامل لاعتبارات عديدة بعضها يتعلق بالامكانيات البحثية ذاتها (محدودية الوقت - ضآلة الامكانيات المادية والبشرية) والبعض الاخر يتعلق بطبيعة مجتمع البحث نفسه وذلك رغم كل الاساليب التي اتبعها فريق البحث لتوضيح اهداف البحث وضرورته لتطوير الاداء الصحفى فى مصر علاوة على اهميته العلمية . لذا تقرر اختيار عينة من الصحفيين روعى فيها ان تكون ممثلة للمجتمع الاصلى للبحث سواء من حيث تمثيل جميع المؤسسات الصحفية فى مصر أو تمثيل الاناث والذكور وكذلك روعى تمثيل الفئات العمرية والحالة الاجتماعية والمناطق السكنية والمؤهلات العلمية وعضوية النقابات والنوادى والانتماء الحزبى .

وفى ضوء المتغيرات الثلاثة المتفق عليها (المؤسسة الصحفية - سنوات الخبرة الصحفية - النوع) تم سحب العينة على اساس انها تمثل ١٥٪ من المجتمع الكلى للصحفيين المصريين . واعتمدنا فى هذا علي اسلوب العينة المتعددة المراحل حيث تم سحب العينة من كل مؤسسة ثم فى داخلها على اساس سنوات الخبرة بحيث تمثل الاجيال المختلفة ثم فى داخلها على اساس النوع (ذكور واناث) بنفس نسبتهم فى المجتمع الاصلى اى على اساس طبقى .(*). وقد بلغت العينة ٤٢٦ صحفيا وصحفية فى حين يبلغ اجمالى عدد الصحفيين المقيدين بسجلات نقابة الصحفيين ٣١٠٧ صحفيا او صحفية .

وقد تم توزيع العينة على الصحف المختلفة داخل كل مؤسسة على النحو التالى

١ - مؤسسة الاهرام وتشمل جريدة الاهرام - مجلة الاهرام الاقتصادى - مجلة نصف الدنيا - مجلة الشباب .

٢ - مؤسسة اخبار اليوم وتشمل جريدة الاخبار اليومية - جريدة اخبار اليوم الاسبوعية - مجلة آخر ساعة .

٣ - مؤسسة دار الهلال وتشمل المصور - سمير - ميكى - الكواكب .

٤ - مؤسسة روز اليوسف وتضم مجلة روز اليوسف وصباح الخير .

٥ - مؤسسة دار التعاون وتضم السياسى والرياضى وتعاون الفلاحين .

٦ - الصحف الحزبية وتشمل الاهالى - الشعب - الاحرار - الوفد .

٧ - وكالة انباء الشرق الاوسط .

وقد روعى تدرج الصحفيين المبحوثين الذين شملتهم العينة فى المواقع الوظيفية المختلفة داخل كل مؤسسة صحفية فكان من بينهم مديرو تحرير وسكرتير تحرير مركزى وسكرتير تحرير فنى وكتاب اعمدة ومحررين ومندوبين صحفيين .

(*) انظر الجداول الخاصة بالعينة المستخدمة فعليا فى الملحق .

الملامح الرئيسية لعينة البحث :

بتحليل البيانات المستخرجة من صحائف الاستبيان يمكن الخروج بالنتائج التالية حول عينة البحث :

أولا : تفاوتت اعمار الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث فوصلت الى اكثر من ستين عاما فى بعض الحالات (*) وبلغت اقل من الثلاثين عاما فى حالات اخرى وتقع النسبة الأكبر من الصحفيين ـ الذين شملتهم العينة ـ فى فئة العمر بين الثلاثين وأقل من الاربعين عاما اذ بلغت نسبتهم ٤١,٢٪ والنتيجة نفسها تصدق على كل المؤسسات الصحفية عدا وكالة انباء الشرق الاوسط التى تقع النسبة الأكبر من عينتها فى الفئة العمرية من خمسين الى اقل من ٦٠ عاما بنسبة ٣٧,٩٪ ومجلة الاذاعة والتليفزيون وتقع النسبة الأكبر من عينتها ايضا فى الفئة نفسها (٥٠ ـ أقل من ٦٠ سنة) بنسبة ٤٢,٩٪ وتقع اقل نسبة من العينة فى الفئة العمرية أكثر من ستين عاما اذ لم تتجاوز ٣,١ .

وبلغت نسبة الصحفيين الذين شملهم البحث والتى تقع أعمارهم فى الفئة العمرية من ٥٠ الى أقل من ٦٠ عاما ١٨,٣٪ ، وفى الفئة العمرية من ٤٠ ـ اقل من خمسين سنة ـ ١٥,٧٪ وفى الفئة العمرية أقل من ٣٠ سنة ١٢,٨٪ *بالتفصيل : الملاحق جدول رقم (٢)* .

ثانيا : اتضح من تحليل بيانات العينة أن أغلب الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث من مواليد القاهرة بنسبة ٣٥,٣٪ ، وتنطبق هذه النتيجة نفسها على معظم الصحفيين الذين ينتمون لمعظم المؤسسات الصحفية ـ موضع البحث ـ عدا الأهرام ودار التحرير والصحف الحزبية .

وبلغت نسبة الصحفيين ـ من عينة البحث ـ المولودين فى محافظات الوجه البحرى٢٩,٨ والمولودين فى محافظات الوجه القبلى ١٥,٤ . أما الصحفيون المولودون بالمحافظات الساحلية (الأسكندرية ، محافظات القناة) والذين شملتهم العينة فجاءت محدودة لم تتجاوز ٢,٤٪ وكذلك بالنسبة للمولودين باحدى محافظات الحدود (سيناء ، مطروح) اذ لم تتجاوز نسبتهم ٣,٪ .

ولعل هذا يفسر فى جانب منه محدودية الاهتمامات المحلية فى صحفنا ، فلا شك ان الانتماءات المختلفة للقائم بالاتصال فى الصحف ومن بينها الإنتماء الاقليمى يعد من العوامل المؤثرة على قرارات النشر وأولويات الاهتمامات ودوائرها *بالتفصيل : الملاحق جدول رقم (٣)*

(*) الصحفى فى مصر لايحال الى المعاش عند سن الستين بالمعنى المألوف ، وانما لايحق له بعد هذا السن أن يتولى اية مناصب ادارية فى صحيفته أو مؤسسته ويستمر فى عمله الصحفى حيث يتم التجديد له سنويا من المجلس الأعلى للصحافة بناء على اقتراح مجلس ادارة مؤسسته (راجع : قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠) .

ثالثا : ظهر من التحليل أن النسبة الأكبر من عينة البحث حاصلين على مؤهل جامعي متخصص فى الصحافة والأعلام من كلية الاعلام واقسام الصحافة والاعلام الاخرى اذ بلغت نسبتهم ٤١,٨٪ وتصدق هذه النتيجة على كل مؤسسة صحفية على حده عدا وكالة انباء الشرق الاوسط حيث يفوق عدد الحاصلين علي ليسانس آداب فيها أولئك الحاصلين على مؤهل متخصص فى الصحافة والاعلام (٢٨,٩٪ مقابل ٢٣,٨٪ على الترتيب) ومجلة الاذاعة والتليفزيون التي بلغ الحاصلون على ليسانس آداب بين أفراد عينتها ٥٧,١٪ مقابل ١٤,٣٪ حاصلين على مؤهل متخصص فى الصحافة والاعلام ويكشف الفحص عن تنوع المؤهلات الأخرى لعينة البحث من الصحفيين اذ بلغت نسبة الحاصلين على ليسانس آداب فى العينة ككل ٢١,٣٪ والحاصلين علي بكالوريوس تجارة (أو تجارة خارجية أو تعاون) ٧,٣٪ ، والحاصلين على بكالوريوس فى الفنون (فنون جميلة أو تطبيقية أو مسرحية أو تربية فنية) ٥,٧٪.

أما الحاصلون على ليسانس حقوق فبلغت نسبتهم ٤,٤٪ ، بكالوريوس دار العلوم ٢,٩٪ ، العلوم السياسية ٢,٦٪ ، الدراسات الاسلامية (الشريعة ، أصول الدين . .) ٢,٣٪ ، اللغات والترجمة والألسن ٢,١٪ الزراعة ١,٨٪ ، العلوم ١,٣٪ والخدمة الاجتماعية ٨,٪ فضلا عن بعض الحالات المحدودة الحاصلة على مؤهلات اخرى كالعلوم العسكرية والهندسية والتربية الرياضية .

وظهرت حالات محدودة لبعض الصحفيين غير الحاصلين علي أى مؤهل جامعي (بالتفصيل : الملاحق : جدول رقم ٤) . كما بلغت نسبة الحاصلين على مؤهلات أعلى من الدرجة الجامعية الأولى (دبلوم ، ماجستير ، دكتوراه) ١٨,٨٪ منهم ٣٨,٩٪ فى مجال الصحافة والاعلام .

وهناك نسبة من الحاصلين على مؤهلات أعلى من الدرجة الجامعية الأولى فى غير مجال الصحافة والاعلام بلغت ٤٨,٦٪ من الـ ١٨,٨٪ مثل اللغة الانجليزية ، التربية وعلم النفس ، السياسة الدولية ، العلوم السياسية ، الادارة العامة ، القانون ، التاريخ ، الاثار المصرية ، الدراسات الاسلامية ، الفنون الجميلة ، النقد والدراما والمسرح والسيناريو . *بالتفصيل : ملاحق البحث ، جدول رقم "١٧"*

رابعا : ذكر أغلب الصحفيين من عينة البحث انهم يتقنون لغة اجنبية أو أكثر ـ اضافة الى اللغة العربية ـ وبلغت نسبة اللذين العربية ـ وبلغت نسبة الذين قالوا انهم لايتقنون اية لغة اجنبية ٦,٨٪ وتصدرت اللغة الانجليزية اللغات الاجنبية التى يتقنها الصحفيون ـ الذين شملتهم عينة البحث اذ بلغت ٧٥,٣٪ فى حين لم تتجاوز نسبة الذين يتقنون الفرنسية ٣,١٪ والألمانية ٣,٪ والإيطالية ٣,٪ .

غير انه من الأمور الجديرة بالملاحظة ان نسبة لابأس بها من الصحفيين يتقنون عدة لغات معا ١٤,٢٪ وان كانت اللغة الانجليزية قاسما مشتركا فى ذلك ، اضافة الى بعض اللغات الاخرى كالتركية والفارسية والايطالية والالمانية والاسبانية والصينية . *بالتفصيل : جدول رقم "٥" الملاحق* .

خامسا : تقطن نسبة كبيرة من عينة البحث فى اربعة مناطق داخل القاهرة هى : مصر الجديدة ومدينة نصر ١٩,٩٪ من أفراد العينة ، الهرم والجيزة ١٧٪ منهم ، المهندسين والدقى ٨,٦٪ ، حلوان والمعادى ومدينة ١٥ مايو ٧,٩٪ وتتوزع النسبة الباقية بين مناطق أخرى كالقبة ، وشبرا ، ومنطقة المرج وعزبة النخل وعين شمس ، وسط المدينة ، المنيل .

ومن الملاحظات الملفته ان نسبة من الصحفيين الذين شملتهم العينة يقطنون خارج القاهرة وبلغت نسبتهم ٣,٩٪ معظمهم داخل محافظة القليوبية (بنها ، قليوب ، طوخ) وبعضهم من الزقازيق أو المنوفية .ولعل هذا يكشف عن مشكلة حقيقية تواجه فئة من الصحفيين المصريين شأنهم فى ذلك شأن قطاع عريض من المجتمع المصرى وهى مشكلة الاسكان والاضطرار للاقامة فى مساكن بعيدة الى حد كبير عن العمل ويعطى هذا دلالات ذات معنى للاوضاع الطبقية لبعض الشرائح من الصحفيين فى مصر . بالتفصيل : الملاحق ، جدول رقم "٦"

سادسا : أما عن الحالة الاجتماعية للصحفيين - الذين شملتهم عينة البحث - فقد أتضح ان معظمهم متزوجون ٧١,٢٪ منهم وان نسبة غير المتزوجين ٢٣,٣٪ ، اغلبهم تحت الثلاثين عاما ، وان نسبة المطلقين محدودة ٢,٧٪ والأرامل ١,٨٪ *جدول رقم "٧" الملاحق*

وان نسبة كبيرة من المتزوجين اكتفوا بإنجاب طفلين فقط (٣٤,٨٪) أو طفل واحد فقط ١٩,٩٪ ، وان نسبة الذين انجبوا اكثر من ثلاثة ابناء أو اربعة أو خمسة أو أكثر . . .) لم تزد عن ٦ ٪ . كما ان هناك نسبة لم تنجب على الاطلاق بلغت ١٤,٥٪ من اجمالى العينة . *جدول رقم "٨" الملاحق*

وظهر من تحليل البيانات أن أغلب الصحفيين - الذين شملتهم عينة البحث - يتجهون إلى تعليم ابنائهم - فى مرحلة ما قبل الجامعة - فى مدارس اللغات الخاصة بنسبة ٦٤,٩٪ حتى بين الذين لديهم ثلاثة أبناء ، وان نسبة الذين يتجهون إلى التعليم العام الحكومى ٣٥,١٪ فقط .

أما بالنسبة للتعليم الجامعى فقد اتجهت فئة محدودة من عينة البحث الى تعليم أبنائهم فى الجامعة الامريكية (٣,٤٪ فقط من الذين لديهم ابناء وصلوا لمرحلة التعليم الجامعى) أما الغالبية العظمى فاتجهت الى الجامعات المصرية ٩٦,٦٪ من اجمالى عينة البحث الذين لديهم ابناء وصلوا لمرحلة التعليم الجامعى . *بالتفصيل : جدول رقم "٩" ، الملاحق*

ويوضح التحليل ايضا ان ما يقرب من نصف زوجات افراد عينة البحث من الصحفيين يعملن بنسبة ٤٧,٤٪ ، وانه كانت نسبة الزوجات غير العاملات ليست قليلة اذ تبلغ ٣٦,١٪ ، وهناك نسبة من الصحفيين المتزوجين لم تحدد ، اذا كانت الزوجة تعمل ام لا بلغت ١٧٪ ، ويمكن استنتاجا القول ان معظمهن فى الغالب لا يعملن . *بالتفصيل : جدول رقم "١٠" الملاحق*

وكانت نسبة الزوجات اللاتى يعملن فى مجال الصحافة والاعلام ٣٥,٧٪ منها ٢٠,٢٪ فى مجال الصحافة وحدها .

أما اللاتى يعملن فى مجالات اخرى فقدبلغت نسبتهن ٥٥٪ نصفهن يعملن كموظفات ، ٣٩,٥٪ منهن يعملن بالتدريس ، الى جانب نسب محددة تعملن فى الطب ،الهندسة ، المحاماه *بالتفصيل جدول رقم "١١" الملاحق*

سابعا :: من الظواهر الملفتة للنظر والجديرة بالبحث ارتفاع نسبة الصحفيين الذين لاينتمون لأى حزب سياسي من الاحزاب المصرية المعروفة اذ تبلغ هذه النسبة ٨٠,٤٪ ، فى حين لاتتجاوز نسبة المنتمين لحزب سياسى ٩,٤٪ معظمهم ينتمون للحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم (٥٨,٣٪ منهم) وذكر البعض انه ينتمى لحزب تحت التأسيس وهو الحزب الاشتراكى العربى الناصرى ، كما ذكر آخرون انهم ينتمون ينتمون لجماعة الاخوان المسلمين رغم عدم وجود حزب رسمى يعبر عن هذه الطائفة . *بالتفصيل : جدول رقم "٢" الملاحق*

رغنى عن البيان ان عدم انتماء الصحفيين الى حزب سياسى معين لايعني بالضرورة أنهم جميعا لايتبنون أفكار أو رؤى سياسية محددة وواضحة . وإن كان يشير الى ممارسة بعض الصحفيين للعمل الصحفى على انه مجرد حرفة يتقنونها ولايهم - فى هذه الحالة - أن ينبع آدائهم لها من خلال رؤية سياسية واجتماعية واضحة .

ومن الملفت للنظر ايضا ارتفاع نسبة الصحفيين العاملين بالصحف الحزبية الذين لاينتمون للحزب الذى تصدر عنه الصحيفة التى يعملون بها اذ لم تتجاوز نسبة الذين ينتمون منهم لهذه الاحزاب ٢٤٪ فقط وهذا دليل آخر قد يزيد من احتمالات تأكيد التصور السابق طرحه .

ثامنا : تتمتع نسبة كبيرة من الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث ٥٢,٤٪ بعضوية بعض النوادى الإجتماعية والرياضية وإن ظهر ارتفاع نسبة الذين ليسوا أعضاء فى إحدى هذه النوادى - الى حد ما - اذ بلغت ٣٨٪ فى الوقت الذى ارتفعت فيه ايضا نسبة الصحفيين الذين لهم عضوية فى اكثر من نادى رياضى واجتماعى - خاصة الصحفيين الرياضيين - ، ويشارك الصحفيون فى عضوية كل من نادى الشمس ، الزمالك ، الاهلى ، الصيد *بالتفصيل جدولى رقم "١٣" ، "١٤" ملاحق البحث*

تاسعا : ظهر من تحليل البيانات ارتفاع نسبة الصحفيين الذين يمارسون بعض الهوايات غير القراءة اذ بلغت ٧٢,٣٪ ، وان كانت هناك نسبة محدودة - الى حد ما - ٦,٣٪ منهم لايمارسون اية هواية أخرى غير القراءة .

وجاءت الرياضة البدنية فى مقدمة هوايات الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث ٣١,٥٪ خاصة ممارسة رياضة المشى والسباحة رغيرهما . وتلى ذلك الهوايات الفنية والادبية ككتابة الشعر والقصة القصيرة والرواية وكتابة السيناريو أو الموسيقى او الفن التشكيلى ، وذلك بنسبة ٢٢,٥٪ وجاءت بعد ذلك هواية السياحة والقيام بالرحلات بنسبة ٨,٦٪ الى جانب بعض الهوايات الاخرى كالرياضة الذهنية (كالشطرنج . .) ، مشاهدة المسرح ، مشاهدة الافلام ، مشاهدة التليفزيون والاستماع للراديو ، الزراعة ، ممارسة بعض اعمال الاصلاحات المنزلية أو المشاركة فى اعمال المنزل . *بالتفصيل : جدول رقم "١٥" ، ملاحق بالبحث*

وبالنسبة لنوعية قراءات الصحفيين ـ الذين شملتهم عينة البحث ـ فقد جاءت فى مقدمة نوعية هذه القراءات الأدبية بنسبة ٢٥,١٪ ثم القراءات السياسية بنسبة ٢١,٥٪ ثم القراءات التاريخية بنسبة ١١,٦٪ وجاءت بعد ذلك كل من القراءات الدينية ٧,٨٪ ثم القراءات الاجتماعية (فى الاجتماع وعلم النفس) ٦,٩٪ ثم كل من القراءات الفنية ، الاقتصادية بنسبة ٥,٣٪ لكل منهما ، القراءات العلمية ٣,١٪ ، القراءات الفلسفية ٢,٦٪ . وتلى ذلك كل من أدب الرحلات بنسبة ٦,٢٪ والتراث بنسبة ٤,١٪ . الى جانب بعض القراءات الاخرى بنسب محدودة للغاية مثل الجاسوسية والعلوم العسكرية وشئون البيئة ودراسات الشعوب ، مذكرات الرؤساء والزعماء ، السير الذاتية والتراجم ، المكفوفين . وذكر البعض ان قراءاته تقتصر على الصحف . *بالتفصيل : جدول رقم "١٦" ، ملاحق البحث*

عاشرا : أوضح التحليل ان عينة البحث من الصحفيين يشاركون بشكل فعال فى الحياة العامة من خلال عضويتهم فى بعض النقابات والاتحادات والجمعيات والنوادى الثقافية والأدبية وجمعيات الصداقة والجمعيات الخيرية للنشاط التطوعى .

وتفصيلا فانه فضلا عن عضويتهم جميعا فى نقابة الصحفيين ، اتضح ان بعضهم اعضاء فى بعض النقابات الاخرى مثل : نقابة الفنانين التشكيليين ، نقابة التجاريين ، نقابة العاملين بالصحافة والطباعة والنشر ، ونقابة المهن السينمائية ، نقابة المهن التمثيلية ، نقابة المهندسين ، نقابة المعلمين ، (نقابة الصحفيين الأتراك) ، نقابة العلميين . الى جانب عضوية بعضهم فى بعض الاتحادات والروابط مثل : اتحاد الصحفيين العرب ، اتحاد الكتاب ، اتحاد كتاب اسيا وافريقيا ، رابطة الأدب الحديث ، رابطة اطباء الاسنان ، الرابطة العربية للصحافة الرياضية ، الاتحاد المصرى للهوكى ، رابطة النقاد الرياضيين ، رابطة محررى الطيران ، اتحاد الصحفيين الدولى ، رابطة الصحافة التعاونية ، رابطة المحررين البرلمانيين ، الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى ، الاتحاد العام للتعاونيات ، اتحاد الكتاب السياحيين .

كما ان بعضهم ايضا عضو فى بعض المنظمات واللجان مثل : اللجنة المصرية للتضامن الأسيوى الأفريقى الأفريقى ، المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، منظمة الصحافة العالمية ، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان .

وكذلك بعض الجمعيات والنوادى الثقافية والأدبية مثل : جمعية محبى الفنون الجميلة ، الجمعية الأهلية للفنون ، جمعية نقاد الفنون ، هيئة خريجى الصحافة ، جمعية وكتاب ونقاد السينما ، جمعية هيكل الثقافية ، جمعية الكاتبات المصريات ، الجمعية المصرية للتصوير الفوتوغرافى ، اتيليه القاهرة ، جمعية المحررين الاقتصاديين ، الجمعية المصرية الكاريكاتير ، جمعية الكاريكاتير الانجليزى ، جمعية الفجر الادبية ، جمعية تضامن المرأة العربية ، نادى القصة ، جمعية الفيلم ، نادى السينما ، الجمعية المصرية للأمم المتحدة ، جمعية السينمائيات المصريات ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، الجمعية المصرية للدراسات التعاونية ، جمعية اصدقاء السائح ، الجمعية الافريقية ، جمعية انصار حقوق الانسان ، نادى الأدباء الصحفيين ، جمعية رواد السينما .

الى جانب قيامهم بنشاطات تطوعية من خلال بعض الجمعيات مثل جمعية الجيزة للأم والطفل ، جمعيات تنمية المجتمع ، جمعية أصدقاء لبن الأم المصرية ، بعض الجمعيات النسائية ، جمعيات رعاية الأسرة ، جمعية هدى شعراوى ،

جمعية رعاية مرضى الروماتيزم ، جمعية أصدقاء مرضى الكلى ، جمعية أصدقاء المرضى ، جمعية غادة للأنقاذ الطبى ، جمعية أبناء قنا ، وبعض جمعيات الصداقة مثل الجمعية المصرية البافارية الثقافية ، جمعية الصداقة المصرية الكورية ، جمعية الصداقة المصرية الكندية ، جمعية الصداقة المصرية البريطانية .

تصميم أداة الاستطلاع والتطبيق الميدانى :

سعيا لتحقيق أهداف الدراسة استلزم الأمر اعداد استمارتين للاستبيان تمثلت فى : ـ

الاستمارة الأولى التى تضمنت ٦٤ سؤالا شملت المحاور التالية :

١ ـ المحور الشخصى والاجتماعى .

٢ ـ المحور المهنى .

٣ ـ المحور النقابى .

وقد تم تطبيق هذه الاستمارة على عينة الاختبار التى شملت ٧٦ صحفيا تم اختيارهم من مختلف المؤسسات الصحفية القومية والحزبية ـ وأسفر التطبيق عن وجود بعض القصورات التى تمثلت فى صعوبة بعض الاسئلة وطول البعض الآخر وعدم وضوح العديد من الاسئلة فضلا عن التكرار . مما استلزم اعادة النظر فى مجمل البنية العامة للاستمارة وتقرر اعادة تصميم الاستمارة بما يتلائم مع نتائج الدراسة الاستطلاعية وبما يحقق كافة اهداف البحث ومن هنا جاءت التعديلات بالحذف والاضافة وتحديد المحاور واختصار بعض الأسئلة وتوضيح الغامض منها مع الإبقاء على الأسئلة الجوهرية التى لاقت استجابة عالية لدى المبحوثين من الصحفيين .

وفى ضوء ذلك جاءت **الاستمارة الثانية** التى ضمت ٦٩ سؤالا فقط شملت المحاور التالية :

١ ـ البيانات الشخصية

٢ ـ خبرات الصحفيين وتأهيلهم وتدريبهم وتشمل الاسئلة من ١ ـ ٥ ، ٧

٣ ـ صورة الصحافة لدى الصحفى وتشمل الاسئلة ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٢

٤ ـ طبيعة العمل الصحفى وتشمل الاسئلة ١٠ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩

٥ ـ الاوضاع الاقتصادية للصحفيين وتشمل الاسئلة ١٣ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٧

٦ ـ ضمانات ممارسة المهنة وتشمل الاسئلة ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣

٧ ـ حرية الصحافة والصحفيون المصريون ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩

٨ ـ التزامات الصحفيين وواجباتهم ٤٠ ، ٤١

٩ ـ علاقة الصحفى بكل من مصادره ـ زملائه ـ رؤسائه ـ النقابة ـ جمهور القراء وتشمل الاسئلة من ٤٣ الى ٦٨ (*)

وقد شارك فى تطبيق الاستمارتين الاولى والثانية مجموعة من الباحثين الاعلاميين الذين تم تدريبهم وينتمى اغلبهم الى فئة المدرسين المساعدين والمعيدين بقسم الصحافة وبكلية الاعلام ، علاوة على بعض خريجى الكلية . وقد نوقشت الملاحظات المترتبة على تطبيق الاستبيانات فى عدة اجتماعات . ويمكننا حصر هذه الملاحظات فيما يلى : ـ

١ ـ تعاون الصحفيات بدرجة ملحوظة اكثر من الصحفيين .

٢ ـ تعاون الصحفيين وخريجى كلية الاعلام اكثر من سواهم .

٣ ـ جهل العديد من الصحفيين المبحوثين بقوانين الصحافة والمطبوعات .

٤ ـ رفض المسئولية بوكالة انباء الشرق الأوسط للتعاون مع هيئة البحث مما اضطر الباحثين الى التعامل مع الصحفيين المنتمين الى الوكالة بصورة شخصية وخارج المقر الرسمى للوكالة .

٥ ـ اختلاف اسلوب الخطاب الاكاديمى فى حقل الاعلام والصحافة عن اسلوب الممارسين وقد برز ذلك واضحا اثناء تطبيق الاستبيان الاول مما استلزم اعادة النظر فى صياغة العديد من الاسئلة فى الاستبيان الثانى .

(*) أنظر الاستمارة المعدلة بالملحق

الباب الأول

الفصل الأول

أوضاع الصحافة المصرية في إطار النظم السياسية لثورة ٢٣ يوليو

المبحث الأول

التشريعات الصحفية فى مصر
منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢
حتى قانون سلطة الصحافة ١٩٨٠

شهد تاريخ الصحافة المصرية سجلا حافلا فى الصراع بين الصحافة و السلطة السياسية كانت بدايته مع ظهور الصحافة السياسية الأهلية فى عهد الخديو اسماعيل .

و المتتبع لأوضاع و تشريعات الصحافة فى مصر منذ صدور قانون المطبوعات عام ١٨٨١ و حتى قيام ثورة يوليو يلاحظ وجود علاقة قوية بين ازمات المجتمع المصرى و عمليات التحول السياسى و الاقتصادى وبين النزوع نحو سن تشريعات مقيدة للصحافة.

و فى هذا السياق يلاحظ ان التشريعات الصحفية كانت دائما الأداة التى تلجأ إليها القوى التى تميل إلى الانفراد بالحكم من أجل بسط نفوذها على الحياة السياسية ، و هكذا تلازمت الديكتاتورية فى مضمونها السياسى مع وضع القيود على حرية العمل الصحفى و على حق الصحفيين فى التعبير عن مواقفهم و أرائهم..

واستخدمت التشريعات الصحفية فى الوقت نفسه فى ضرب المد الثورى فى فترات بروز النضال الوطنى ضد الاحتلال البريطانى و تطلع المصريون نحو الاستقلال والحرية. مما شكل السمة البارزة فى تشريعات الصحافة حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو.

و فى علاقة الصحافه بالسلطة يتضح الدور الخطير للدولة فى التشريع للنشاط الصحفى الذى أصبح يمثل عقبة رئيسية أمام حرية الصحافة. و من المفارقات أنه فى مختلف مراحل التشريع حرص المسئولون فى الدوله على اختلاف مواقفهم و على اختلاف الفترات الزمنية على التاكيد على حرية الصحافة و اعتبارها إحدى ضمانات العمل الوطنى ، و فى معظم المناقشات التى سبقت عمليات التشريع المختلفه بدأ حرص السلطه على نفى سيطرة الدولة على الصحافة او التسليم بتبعيتها . و فى ضوء الخبرة التاريخية لأوضاع الصحافة فى مصر يمكن التاكيد على أن النصوص التشريعية التى اكدت على حرية الصحافة قد تم تفريغها من محتواها تحت حجج حماية النظام العام أو الآداب أو القيم و غيرها من عبارات مطاطة يصعب تحديد ما تنطوى عليه بدقة . مماادى إلى وجود فجوة كبيرة بين هذه النصوص و الممارسة الخاصة بحرية الصحافة مما عبر عن أزمة عامة عانت منها صحافتنا فى تللك الفترة.. هذه الممارسة التى حالت دون صدور بعض الصحف و إلى مصادرة الصحف و إغلاقها إداريا دونما إهتمام بالاجراءات القضائية الواجب اتباعها .

إلا ان ما يميز الصحافة المصرية فى فترة ما قبل الثورة هو الدور الكبير الذى قام به الصحفيون الوطنيون فى الدفاع عن قضايا البلاد و عدم استسلامهم للقيود المفروضة عليهم سواء فى مجال التشريع أو فى مجال التطبيق.

و قد قام الصحفيون المعارضون بدور مهم فى مراقبة الحكومات و نقدها و توضيح مساوئها أمام القراء.

و إن كان هذا لم يمنع من وجود عدد من الصحفيين الذين لعبوا دورا فى اهدار كرامة الصحافة بممالأة الحكومات وعدم التصدى لعسفها و اعتدائها على حرية الصحافة كما مثلت الحزبية فى بعض الأحيان طغيانا على المبادىء و القيم الصحفية المتعارف عليها.

إلا اننا نستطيع ان نؤكد ان الصحفيين المصريين خاصة فى السنوات القليلة السابقة لقيام الثورة قد نجحوا فى تنبيه الأذهان للأوضاع السياسية و الاجتماعية المتردية بما نشروه عن فساد الملك و الأسرة الحاكمة و ما كتبوه حول العدالة الاجتماعية و الاستقلال الاقتصادى و الدعوة الى النهوض بأحوال العمال و الفلاحين.

مما شكل احد الدعائم التى بنى عليها المصريون تأييدهم للثورة و التي اعلنت أنها ما قامت إلا للقضاء على هذه الأوضاع التى كانت تنشر على صفحات الصحف .

أولا : أوضاع الصحافة المصرية منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى ازمة مارس ١٩٥٤ :

فى صباح يوم الأربعاء ٢٣ يوليو ١٩٥٢ اذاع محمد انور السادات أول بيان لحركة الجيش باسم اللواء محمد نجيب أعلن فيه تولى الجيش زمام الأمور فى البلاد و ندد بوقائع الفساد وعدم استقرار الحكم و هزيمة فلسطين ، و طمأن البيان الاجانب على ارواحهم و ممتلكاتهم و دعا الجميع إلى التزام الهدوء و ضبط النفس .

و فى ٢٦ يوليو غادر الملك فاروق البلاد بعد أن تنازل عن العرش لابنه الطفل احمد فؤاد و تشكل مجلس وصاية و نودى باحمد فؤاد ملكا على البلاد ، إلى ان اعلنت الثورة رسميا انتهاء العهد الملكى و سقوط اسرة محمد على بإعلان الجمهورية فى ١٨ يونيه ١٩٥٣ .

الثورة و الأحزاب السياسية :

كانت أولى الضربات التى وجهتها الثورة للأحزاب هى قانون الاصلاح الزراعى الذى حدد الملكية الزراعية بحد أقصى ٢٠٠ فدان للفرد. مما أصاب أعضاء الأحزاب ــ و الذين كان معظمهم من كبار ملاك الأراضى الزراعية- فى ثرواتهم المالية .

و واكب صدور قانون الاصلاح الزراعى قانون تنظيم الأحزاب الذى صدر فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ و الذى نص على أن تعيد الأحزاب القائمة تكوينها وفقا لاحكامه كما نص على ضرورة وضع اموال الاحزاب فى البنوك (١) وبدأ صراع واضح بين الاحزاب من ناحيه خاصة (الوفد) و بين الثوره من ناحيه ثانيه و انتهى هذا الصراع باصدار حركة الجيش مرسوما بقانون حل الأحزاب السياسيه و مصادرة اموالها لصالح الشعب و قيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات لاقامة حكم ديمقراطى مع التهديد بالبطش لكل من يقف ضد أهداف ثورة الجيش (٢).

وفى ٢٠ يناير ١٩٥٣ أذيع بيان عن اعتقال عدد من الشيوعيين و عدد من أعضاء الأحزاب المنحله و من بينهم فؤاد سراج الدين و إبراهيم طلعت ، قطبى حزب الوفد.

و بعد حل الأحزاب السياسيه صدر قرار فى ١٣ يناير ١٩٥٣ بقيام (هيئة التحرير) و التى استمرت قائمة حتى تم الغاؤها فى ٢٧ يناير ١٩٥٧

الثورة و الدستور:

أعلن اللواء محمد نجيب فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ إلغاء دستور ١٩٢٣ . و فى ١٣ يناير ١٩٥٣ صدر مرسوم بتأليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد يتفق و أهداف لثورة ، و راس هذه اللجنة على ماهر أحد رجال عهد ما قبل الثورة

أوضاع الصحافه المصرية فى تلك الفتره:

قامت حكومة الثورة بعدد من الاجراءات السياسية و الصحفية التى أدت الى تغيير الخريطة الصحفية من حيث إختفاء صحف و ظهور صحف جديده ، و تقريب صحفيين و اعتقال صحفيين آخرين و استمرار الرقابة على الصحف بالطريق الادارى.

توقف الصحف الحزبية:

أدى صدور الاعلان الدستورى بحل الاحزاب السياسية فى ١٦ يناير ١٩٥٣ إلى توقف معظم الصحف الحزبية عن الصدور .
و فى ٢٦ مايو ١٩٥٤ صدر قرار وزارى بإثبات عدم انتظام ٤٢ صحيفه فى الصدور من اكتوبر ١٩٥٣ إلى مارس ١٩٥٤ و تشمل صحف حزبيه و بعض الصحف المستقلة و المتخصصة و من اهمها (الأساس) و (الدستور) صحيفتى الهيئه السعديه و (البلاغ) صحيفة الوفد و (السياسة) صحيفة الأحرار الدستوريين. و (المقطم) الصحيفه المستقله المعروفه بميولها نحو الانجليز و مجلتى (الثقافة) و (الرسالة) المتخصصتين فى شئون الثقافه و الأدب .

صحف جديدة للثورة:

اهتمت حركة الجيش بأن يكون لها صحفها التى تعبر عنها و تكون لسان حالها لذا أصدرت عدد من الصحف كانت بعضها نتيجة مبادرات فرديه من بعض الضباط الأحرار المهتمين بالصحافه مثل مجلة (التحرير) و التى صدرت بمبادره من أحمد حمروش فى ١٦ سبتمبر ١٩٥٢ و البعض الأخر صدر بناء على توجيه مباشر من جمال عبد الناصر مثل جريدة (الجمهورية) و التى صدرت عن هيئه التحرير فى ٧ ديسمبر ١٩٥٣ و تولى رئاسة تحريرها عند صدورها حسين فهمى.

و قد شهدت الفترة الأولى لقيام الثورة نوعا من عدم الثقة و التشكيك من رجال الثورة تجاه عدد من الصحفيين الذين تعرضوا من جراء ذلك للاعتقال و الحبس. و كان أولى ضحايا هذه العلاقة المتوتره الصحفى مصطفى امين و اخيه على أمين . إذ صدر قرار بإعتقالهما بعد قيام الثورة بيومين بتهمة الاتصال بوزارة الخارجية البريطانية لطلب تدخل الجيش البريطانى لقمع الثورة. و أفرج عنهما بعد إنقضاء أربعة أيام بعد أن ثبت عدم صحة التهمة الموجهة إليهما(٢).

فرض الرقابة الحزبية:

فى ٢٥ يوليو ١٩٥٢ اصدر القائد العام للقوات المسلحة قرارا بفرض الرقابة الحزبية على الصحف. إشترط ضرورة الحصول على أمر كتابى من الرقيب الحزبى بإباحة النشر و تقديم الجريدة تجارب الطبع لمراجعتها و أكد القرار على أن أى مخالفة لما يشير به الرقيب الحزبى تعرض الجريده للمصادرة فى أول مخالفة ثم للتعطيل فى المخالفات التالية عدد يتناسب مع درجة المخالفة(١)

و قد احتج الصحفيون على فرض الرقابة فرفعها مجلس قيادة الثوره إلا انه فى ٢١ اكتوبر من العام نفسه قد صدر الأمر العسكرى الذى يجيز للرقيب العام لاعتبارات الأمن و النظام ان يفرض الرقابة على صحيفة بعينها و على الرسائل التلغرافية و التليفونية السلكية و اللاسلكية المتعلقه بهذه الصحيفه(٢)

تعطيل الصحف:

فى ١٨ يناير ١٩٥٣ اصدر الحاكم العسكرى امرين بتعطيل ٨ صحف هى مجلة (الصباح) و ذلك لمدة شهر " لنشرها موضوعات خارجه على الآداب العامة " و عدد من الصحف اليسارية هى (الغداء) و (النذير) و (الكاتب) و (الملايين) و (الواجب) و (المعارضة) و (الميدان) تحت ذريعة أنها " لاتخرج عن كونها منشورات شيوعية و متطرفه دابت على إثارة الفتنه" (٦).

ازمة مارس و تأثيرها على الأوضاع الصحفية:

كان لابد من حدوث صدام بين الرجال الذين قاموا بالثورة فلم تكن بينهم أيديولوجيه واحدة تجمعهم ، و قد تمركز الصدام حول المبدأ السادس من المبادىء التى اعلنتها الثورة و الخاص "بإقامة حياة ديمقراطية سليمة" حيث اختلفت مواقفهم من قضية الديمقراطيه ، و أدى هذا الاختلاف إلى انقسامهم إلى فريقين: الفريق الأول يرى أن الحركة قد حققت أهدافها بالقضاء على الملكية و الفساد السياسى و الاجتماعى و أن استمرار هذه الانجازات لايتعارض مع الليبرالية ومن ثم طالبت بعودة الجيش إلى ثكناته و تسليم أمور البلاد إلى حكومة مدنيه يختارها الشعب عن طريق الانتخابات الحرة.

و تألف هذا الفريق من اللواء محمد نجيب و خالد محى الدين و مؤيد من كافة القوى السياسية القديمة التى وجدت فى هذا الاتجاه وسيلة للثورة المضادة (٧).

فى حين أن الفريق الثانى الذى يضم اغلبية اعضاء مجلس قيادة الثورة و على راسهم جمال عبد الناصر كان يرى ضرورة إستمرار الجيش فى مجلس قيادة الثورة و ذلك خشية عودة السياسيين القدامى إلى إفساد الحياة السياسية و ضرب الانجازات التى حققتها الثورة فى كافة المجالات.

و كان لكل فريق الصحف التى تتبنى وجهة نظره ، فاتخذت صحف (المصرى) و (روز اليوسف) و (القاهرة) و (الجمهور المصرى) موقفا مؤيدا لتسليم الحكم الى حكومه مدنية فى حين ان صحف (اخبار اليوم) و (الجمهورية) و (التحرير) تزعمت الدفاع عن بقاء الجيش فى السلطة و إستمرار إنجازات الثورة.

و يلاحظ من ذلك إن اكثرية الصحف قد ايدت عودة الجيش إلى ثكناته و تسليم حكومة مدنية مهمة الدفاع عن مكاسب الثورة فى حين إن (اخبار اليوم) هى الصحيفة الوحيدة تقريبا التى طالبت بإستمرار الجيش فى تولى سلطاته.

هذا باعتبار ان صحيفتى الجمهورية و التحرير هما من صحف الثورة و التى كان من الطبيعى ان تدافع عن بقاء تولى مجلس قيادة الثورة أمور البلاد .

و قد بدأ الصراع بين الفريقين فى التصاعد بعد تقديم محمد نجيب استقالته فى فبراير ١٩٥٤ تحت شعار "عودة الحياة الديمقراطية" و قد قبل مجلس قيادة الثورة الاستقالة وعين جمال عبد الناصر رئيسا لمجلس الوزراء و رئيسا لمجلس قيادة الثورة .

و تندلع المظاهرات التى نظمها عدد من الوفديين و الاخوان المسلمين و اليساريين تطالب بعودة محمد نجيب مما إضطر مجلس قيادة الثورة إلى دعوة محمد نجيب إلى تولى رياسة الجمهورية (٨) .

و كانت عودة محمد نجيب تعنى استسلام مجلس قيادة الثورة إلى الجناح المطالب بالديمقراطية و من ثم صدرت فى ٥ مارس عدة قرارات تضمنت إلغاء الأحكام العرفية و عودة الحياة النيابية و تأليف جمعية تأسيسية لاعداد الدستور وعودة الجيش إلى ثكناته و إلغاء الرقابة على الصحف ، و تم التأكيد على مضمون هذه القرارت مرة أخرى فى ٢٥ مارس.

و تمتعت الصحافة بقدر كبير من الحرية جعلتها تناقش عددا من الموضوعات المطروحة على الساحة السياسية كقضية الديمقراطية و شكل نظام الحكم و إصدار الدستور و إلغاء الأحكام العرفية و حرية الصحافة ، مما مكن مجلس قيادة الثورة من التعرف على المواقف الحقيقية للصحف ، المختلفة.

إلا أن الرقابة قد أعيدت على جريدة (القاهرة) إذ أنها " تعمدت نشر أخبار كاذبة من شأنها بلبلة الأفكار ".

و انذر صلاح سالم الصحف بأن الرقابة ممكن أن تعود فى أية لحظة إستنادا إلى الأحكام العرفية . (٩)

و فى ٢٦ مارس ١٩٥٤ إجتمع مجلس نقابة الصحفيين و إتخذ عدة قرارات طالب فيها بإلغاء اللأحكام العرفية و إلغاء الأحكام التى صدرت من غير طريق القضاء الادارى و الافراج عن المعتقلين .

كما اصدرت نقابة المحامين و هيئات التدريس بجامعات القاهرة و إبراهيم (عين شمس) و الأسكندرية قرارات حول هذه المطالب نفسها(١٠) .

استمرار الجيش فى الحكم:

الا أن موازين القوى تحركت لصالح الجناح المطالب باستمرار الجيش فى الحكم و ذلك عندما قام اتحاد نقابات عمال النقل المشترك ليعلن عن رفضه لقرارات ٥ و ٢٥ مارس و بدا فى الاضراب و التظاهر و الاعتصام ، كما اجتمع ممثلون لضباط وحدات الجيش المختلفه فى ٢٧ مارس و اعلنوا رفضهم لعودة الاحزاب وحل مجلس قيادة الثورة و اعتصموا فى ثكناتهم الى حين الاستجابه لمطالبهم مما ادى فى النهايه الى اعلان مجلس قيادة الثورة تاجيل تنفيذ قرارات ٥ ، ٢٥ مارس حتى نهاية فترة الانتقال.

و بدأ تنفيذ عدة اجراءات ضد الصحفيين و الصحف الذين وقفوا إلى جانب محمد نجيب فى صراعه مع جناح عبد الناصر . فتم التحقيق مع حسين ابو الفتح صاحب جريدة (المصرى) بناء على بلاغ من عمال النقابات بعد ان وصفتهم (المصرى) بانهم ماجورين عندما تظاهروا ضد عودة الجيش إلى ثكناته . كما طلب صلاح سالم بمحاكمة محمود ابو الفتح و مصادرة (المصرى) .

و فى ٥ ابريل اصدر مجلس قيادة الثورة قرارا يتضمن محاسبة المسئولين عن إفساد الحياة السياسية و حرمان عدد منهم من مباشرة حقوقه السياسية ، و تطهير الصحافه و منح سلطات للمسئولين فى الجامعات لضمان انتظام الدراسة بها و البت فى اصدار قانون لحماية الثورة و مشروعات لصالح طبقات الشعب المختلفه ، و التنمية الاقتصادية و القضاء على الفساد (١١)

و فى ١٥ ابريل ١٩٥٤ قرر مجلس قيادة الثورة حل مجلس نقابة الصحفيين الذى كان برئاسة حسين ابو الفتح وذلك بدعوى إن سبعة من اعضائه الاثنى عشر تقاضوا مصروفات سريه و ان بعض الصحف اشتد حقدها على الثورة و حاربتها كما تقرر النظر فى قانون النقابه و تعديله بما يتفق مع اهداف الثوره و شرف المهنه.

و أذاع مصدر مسئول بيانا باسماء ٢٣ صحفيا قيل ان هناك مستندات تثبت حصولهم على مصروفات سرية كما تضمن البيان اسماء ١٥ صحيفه تقاضت مصروفات سريه (١٢)

وفى ٢٨ ابريل ١٩٥٤ قدم كل من حسين ابو الفتح ومحمود أبوالفتح الى محكمة الثورة التى أصدرت فى مايو من العام نفسه بسجن محمود ابو الفتح لمدة عشر سنوات ومصادرة أمواله ، وكذلك سجن حسين أبوالفتح ١٥ سنة مع وقف التنفيذ وتوقفت جريدة (المصرى) عن الصدور وهاجر احمد أبوالفتح رئيس تحريرها الى خارج البلاد (١٢)

كما تم اعتقال أبو الخير نجيب صاحب جريدة (الجمهور المصرى) وحكمت عليه محكمة الثورة بالسجن مع الاشغال الشاقة ١٥ سنة وتجريده من شرف المواطن واعتقلايضااحسان عبد القدوس رئيس تحرير (روزاليوسف) و أودع فى السجن الحربى لمدة ثلاثة أشهر . وهكذا إنتهت ازمة مارس بوأد الصحف التى دافعت عن الديمقراطية واعتقال وسجن الصحفيين الذين طالبوا بالاصلاحات الديمقراطية ولم يبقى سوى الصحفيين الموالين لمجلس قيادة الثورة وبقاءه فى الحكم .

ثانيا : الصحافة المصرية فى المرحلة الناصرية ١٩٥٦ ـ ١٩٧٠ :

شهدت البلاد خلال هذه الفترة عدة تغيرات سياسية واجتماعية كان لها تأثيرها الكبير على الصعيد الصحفى .

دستور ١٩٥٦ و الصحافة :

١٦ يناير ١٩٥٦ صدر الدستور المؤقت الذى أقر النظام الجمهورى الرئاسى . وتبع صدوره حل مجلس قيادة الثورة وفى يونية ١٩٥٦ تم الاستفتاء على الدستور وعلى رئيس الجمهورية . وتولى جمال عبدالناصر رئاسة الجمهورية .

وقد نص الدستور فى مادته (٤٥) على أن حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة "لصالح الشعب وفى حدود القانون .

إلغاء الرقابة و عودتها :

فى ١٩ يونية أوقف العمل بالأحكام العرفية والغيت الرقابة على الصحف ، إلا أن الرقابة العسكرية عادت مرة أخرى بعد أقل من شهرين حيث صدر قرار جمهورى فى ١٨ اغسطس بحظر نشر أية أخبار عسكرية بأى طريق من طرق النشر أو الاذاعة إلا بعد الحصول مقدما على موافقة كتابية من القيادة العامة للقوات المسلحة وهدد المخالف لهذا القرار بالحبس لمدة تتراوح ٦ أشهر و٥ سنوات وبغرامة من ١٠٠ الى ٥٠٠ أو باحدى هاتين العقوبتين .

إستمرار الثورة فى إصدار صحف جديدة :

كانت الملكية الخاصة مازالت سائدة فى الصحافة مما أتاح للثورة إصدار صحف جديدة تعبر عنها . فظهرت (الشعب) فى ٤ يونية ١٩٥٦ و رأس تحريرها فى بداية صدورها صلاح سالم و حسين فهمى و جريدة (المساء) التى تولى رئاسة تحريرها خالد محى الدين و قد صدر العدد الأول منها فى ٦ أكتوبر ١٩٥٦ لتكون متنفسا للأفكار و الأقلام الماركسية . كما صدرت مجلة (بناء الوطن) فى يوليو ١٩٥٨ و رأس تحريرها أمين شاكر .

إجراءات ضد الصحفيين

تم إبعاد عدد من الصحفيين من الصحف التي يعملون فيها بسبب خلافاتهم مع القيادة السياسية فابعد لطفى و و أكد عن العمل فى جريدة (الشعب) بسبب رفضه وصف الشيوعيين بالعملاء و خالد محى الدين و جلال الحمامصى و حسن فهمى و غيرهم عن الصحف التي يعملون فيها و ذلك لأسباب متعددة لا تخرج عن وجود ىختلاف فى وجهات النظر معظمها بينهم و بين عبد الناصر او صلاح سالم الذى كان وزير الارشاد القومى فى ذلك الوقت.

كما تم اعتقال عدد من الصحفيين تتجه انتماءاتهم السياسية خاصة الماركسيين و ذلك خلال شهر مارس ١٩٥٩ نذكر منهم لويس عوض و لطفى الخولى و عبد العظيم انيس و فيليب جلاب و غيرهم و الذين أودعوا معتقل الواحات الخارجه و ابو زعبل .

قانون تنظيم الصحافة ١٩٦٠

بدأت القيادة السياسية تمهد لصدور هذا القانون بتوجيه النقد و اللوم للصحافه و اتهامها بانها لا تقوم بواجبها كاملا فى التعبير عن قضايا المجتمع و انها مازالت تعبر عن الراى الخاص لأصحابها.

و شارك فى هذا الهجوم عدد من الصحف ترعمتها (روزاليوسف) و (أخبار اليوم) .و فى ٢٤ مايو ١٩٦٠ صدر قرار جمهورى بقانون رقم ١٥٦ الذى أطلق عليه قانون تنظيم الصحافه الذى آلت بمقتضاه ملكية المؤسسات الصحفية الى الاتحاد القومى ، فاصبح الاتحاد القومى ومن بعده الاتحاد الاشتراكى مالكا للمؤسسات الصحفية الآتية :

١- دار التحرير والتى تضم صحفى الجمهورية و المساء و مجلة الاذاعة و كتب للجميع و كتاب الشعب فضلا عن صحف الجازيت و البورص و البورجريه و جورنال السكندرى
٢- دار الاهرام و تضم جريدة الاهرام اليومية و مجلة الاهرام الاقتصادى
٣- دار أخبار اليوم و بها صحف الاخبار و أخبار اليوم و مجلات الجيل و آخر ساعة و المختار
٤- دار الهلال و تضم مجلات، المصور و الكواكب و حواء و السندباد و الهلال الشهرى
٥- دار روز اليوسف و بها صحيفين روزاليوسف و صباح الخير و الكتاب الذهبى .

ومواد القرار الجمهورى الخاص بتنظيم الصحافه هى كمايلى :

مادة (١) : لا يجوز إصدار صحف إلا بترخيص من الاتحاد القومى و يقصد بالصحف فى تطبيق أحكام هذا القانون الجرائد و المجلات و سائر المطبوعات التى تصدر باسم واحد بصفة دورية و يستثنى من ذلك المجلات و النشرات التى تصدرها الهيئات العامه و الجمعيات و الهيئات العلمية و النقابات.
و على أصحاب الصحف التى تصدر وقت العمل بهذا القانون أن يحصلوا على ترخيص من الاتحاد القومى خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة (٢) : لا يجوز العمل فى الصحافة وقت صدور هذا القانون دون الحصول على الترخيص خلال اربعين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون.

مادة (٣) : تؤول للاتحاد القومى ملكية الصحف السابقة و جميع ملحقاتها إلخ..

مادة (٤) : تتولى تقدير التعويض المستحق لاصحاب الصحف لجنة تشكل برئاسة مستشار محكمة الاستئناف من عضوين يختار أحدهما مالك الصحيفة و يختار الاتحاد القومى العضو الأخر. و يصدر بتشكيل اللجنة قرار من رئيس الجمهورية و تصدر اللجنة قراراتها باغلبية الأصوات و بعد سماع أقوال ذوى الشأن ، تكون قراراتها نهائية غير قابلة للطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن .

مادة (٥) : يؤدى التعويض المشار إليه فى المادة السابقة سندات على الدولة بفائدة قدرها ٣٪ تستهلك خلال عشرين سنة و يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيين مواعيد وشروط تداولها .

مادة (٦) : يشكل الاتحاد القومى مؤسسات خاصة لادارة الصحف التى يملكها و يعين لكل مؤسسة مجلس إدارة يتولى مسئولية إدارة صحف المؤسسة .

مادة (٧) : يتعين لكل مجلس إدارة رئيس و عضو منتدب أو أكثر و يتولى المجلس نيابة عن الاتحاد اللقومى مباشرة جميع التصرفات القانونية .

مادة (٨) : لا يجوز للشخص او الهيئة التى كانت تدير الصحيفة أن تباشر اى عمل فيها كما لا يجوز لأى موظف ان يقوم بأى عمل من الأعمال الداخلة فى إختصاص مجلس الادارة أو العضو المنتدب إلا بتفويض منه .

مادة (٩) : يجب على كل شخص طبيعى او إعتبارى يكون مديرا او مشرفا أو مودعا لديه أو حائزا لأموال أيا كانت مملوكة للصحيفة أو المؤسسات المتصلة بها أو يكون دائنا أو مدينا لها أن يقدم للعضو المنتدب بيانا بذلك مشفوعا بالمستندات فى ميعاد لا يتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون.

مادة (١٠): يعتبر باطلا كل تصرف أو إجراء يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون.

مادة (١١): كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز سنة و بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة (١٢) : يلغى كل نص يخالف احكام هذا القانون.

مادة (١٣) : ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية و يعمل به فى اقليمى الجمهورية * من تاريخ نشره .

و يعتبر قانون تنظيم الصحافة الحلقة الأولى فى سلسلة قوانين التاميم التى صدرت بعد ذلك و التى اممت البنوك و مؤسسات الأئتمان و الادخار و التامين و الصناعات الكبرى بمقتاضاها.

اذ اقتنع جمال عبد الناصر بضرورة ان تصبح وسائل تشكيل الراى العام ملكا للشعب قبل صدور القوانين الاشتراكية و التى كان لابد و ان تجد رفضا من الكثير من المعارضين لمصالح الفئات الشعبية .(١٤)

و قد أوضحت المذكرة التفسيرية الخاصة بقانون تنظيم الصحافة المبررات التى دفعت الحكومة الى اصدار هذا القانون اذ ترى أن "ملكية الشعب لوسائل التوجيه الاجتماعى و السياسى أمر لا مناص منه فى مجتمع تحددت صورته باعتباره مجتمعا ديمقراطيا اشتراكيا تعاونيا"..اذ كان منع سيطرة راس المال على الحكم من الاهداف الرئيسية للثورة فان هذا يستتبعه بالضرورة الاتكون لراس المال سيطرة على وسائل توجيه الرأى العام لان هذه السيطرة تشكل تناقضا كبيرا مع اهداف المجتمع ووسائل بنائه.(١٥)

و قد طرح جمال عبد الناصر تصوره الكامل للدور الذى ينبغى على الصحافة ان تضطلع بأدائه و ذلك فى الاجتماع الذى عقده مع رؤساء مجالس ادارات المؤسسات الصحفية و رؤساء التحرير فى مايو ١٩٦٠ .

و قد حوى حديث عبد الناصر نقدا خاصا للدور الذى كانت تقوم به الصحافة فى مجتمع ما قبل الثورة سواء فى تركيزها على الشرائح العليا فى المجتمع و اهتمامها بكل ما هو هامشى و غير بناء فى حياة الطبقات العليا مع اهمالها المتعمد لمشاكل و هموم الطبقات المنتجة فى الشعب المصرى و خصوصا الفلاحين و العمال و الفئات الصغيرة من الطبقة المتوسطة .(١٦)

و قد جسد رد فعل الصحفيين حالة الارتياح التى سادت المؤسسات الصحفية بعد صدور القانون.

و بالرغم من تعدد مواد هذا القانون و تناولها لكثير من التفصيلات التى تتصل بالحياة الصحفية ، فإنه لم يطبق بالصورة التى إستهدفها شارعه تماما و لم يساعد على تاكيد فاعلية هذا القانون ما تضمنه ميثاق العمل الوطنى – الذى صدر فى ٢١ مايو ١٩٦٢ – من إشارات تتصل بالصحافة و العمل الصحفى .

فقد كان الاتحاد القومى و من بعده الاتحاد الاشتراكى أعجز من أن يمارس ما منحه إياه قانون تنظيم الصحافة من سلطات و لم يتوفر لأجهزته من الكفاءة و المعرفة و الخبرة ما يمكنها من الاشراف على المؤسسات الصحفية كما نص القانون.

و من أهم ما ترتب على ذلك ان أصبحت السلطة التنفيذية ممثلة فى شخص رئيس الجمهورية هى التى تباشر المهمات التى ناط القانون بالتنظيم السياسى القيام بها .(١٧)

---

* كانت الوحدة مع سوريا لا تزال قائمة

حرية الصحافة بعد صدور قانون تنظيم الصحافة:

أكد الميثاق الوطنى على حرية الصحافة و أهمية النقد حيث نص على "إن حرية الصحافه و هى أبرز مظاهر حرية الكلمة يجب أن تتوافر لها كل الضمانات" كمانص دستور سنة ١٩٦٤ المؤقت فى مادته (٣٦) على أن حرية الصحافة و الطباعة و النشر مكفولة فى حدود القانون. و حرصت القيادة السياسية على التأكيد على أن الصحافه المصرية تنعم بحريتها و انه لا رقابة على الصحف و خاصة بعد الغاء الرقابه فى مارس ١٩٦٤.

و قد أثبتت الممارسات السياسية فى ذلك الوقت تجاه الصحافة و الصحفيين الانفصال التام بين النصوص و الشعارات المرفوعه حول حرية الصحافة و بين الواقع الفعلى . فقد شكلت الرقابة الذاتية التى كان يقوم بها رئيس التحرير فى كل صحيفة خطرا لا يقل عن خطر الرقابة المعلنة .

و تعرض عدد من الصحفيين للبطش لتجاوزهم ما هو مسموح بنشره أو مخالفتهم للاراء المعلنة الرسمية . و على سبيل المثال تم اعفاء فكرى أباظه من رئاسة مجلس ادارة (دار الهلال) ومن رئاسة تحرير (المصور) و منعه من الكتابه بسبب مقال نشره فى (المصور) يقترح تحييد منطقة الشرق الاوسط و ادماج فلسطين كلها فى اتحاد للدول العربيه يتسع لأقلية اسرائيلية بعد زوال الصفه الدينيه عنها (١٨) كما تم ابعاد عدد من الصحفيين عن عملهم إلى ادارة العلاقات العامة فى مؤسسات القطاع العام و ذلك خلال السنوات من ١٩٦٤- ١٩٦٦ (١١) و فى ٢ فبراير ١٩٦٦ تم نقل ٣٨ محررا بصحف أخبار اليوم الى مؤسسات لا علاقة لها بالعمل الصحفى (٢٠) .

كما اتهم مصطفى امين بالتخابر مع دولة اجنبية و حكم عليه بالأشغال الشاقه المؤبده إلى ان أفرج عنه إفراجا صحيا فى فبراير ٧٤.

كما اتسمت هذه الفترة بعدم الاستقرار فى المؤسسات الصحفية نتيجة كثرة التغييرات فى الهياكل الادارية و التحريرية خاصة فى الصحف اليومية و تنقل بعض الصحفيين بين المؤسسات الصحفية المختلفه.

و بصفة عامة ظلت الصحافة حتى حرب ١٩٦٧ خاضعه تماما لاتجاهات الدولة و تركز دورها فى الدفاع عن سياسات النظام و تبريرها و اختفى الرأى الآخر تماما من على صفحات الصحف فيما عدا جريدة الأهرام التى سمح لرئيس تحريرها محمد حسنين هيكل بمناقشة بعض التفاصيل التى كان من الصعب على الصحف الأخرى مناقشتها و ذلك للصلة الوثيقة التى كانت تربطه بعبد الناصر و ثقة عبد الناصر فى ولاء هيكل له و لنظامه.

حرية الصحافة بعد هزيمة ١٩٦٧:

اعيد فرض الرقابه على الصحف عند اندلاع الحرب كما انخفض عدد صفحات الصحف الى أربع فقط و استمر ذلك حتى ٢٢ يونيه ١٩٦٧ حيث سمح للصحف بالصدور فى ثمانى صفحات.

و قد سمحت القيادة السياسية بعد الهزيمة مباشرة بقدر من الحرية للصحف و ذلك للتنفيس عن المشاعر المكبوته المليئة بالغضب ازاء الهزيمة غير المتوقعة .

و بدا عدد من الصحفيين يناقشون بعض الأوضاع السياسية و الاجتماعية القائمة ، فهاجم هيكل الاتحاد الاشتراكى و طالب احمد حمروش فى روز اليوسف بتكوين حزب سياسى كحل لمشكلة التنظيم السياسى كما اشار فتحى غانم الى قوانين الحريات و ناقش محمود المراغى اوضاع الموضوعين تحت الحراسه.(٢١)

و جاء بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ الذى نص على الكثير من ضمانات الحرية الاجتماعية و السياسية و منها حرية الراى و الصحافة و بعد صدور البيان دارت مناقشات واسعه حول الصحافة و المشاكل التى تواجهها و تعوق حريتها ، كما تطرقت هذه المناقشات الى علاقة الصحافة بالتنظيم السياسى و طرق حل هذه المشكلات ، و كان اهم ما دار فى هذه المناقشات :(٢٢)

اولا : المشاكل التى تواجه الصحافة :

١- الرقابة المفروضة على الصحف على المسائل العسكرية و المسائل المتعلقة بالأمن القومى دون تحديد لمفهوم الأمن القومى .

٢- صعوبة حصول الصحف على الأخبار من مصادرها إذ إن معظم المؤسسات تعاقب الموظف الذى يدلى الى الصحف بأية معلومات .

٣- اساليب الضغط الاقتصادى على الصحف من خلال الاعلانات .

٤- تشابه الصحف و اختفاء التجديد و التنوع و السبق الصحفى .

٥- كثرة التغييرات فى الجهاز التحريرى للمؤسسات الصحفية .

ثانيا : مفهوم حرية الصحافة و النقد :

ركزت المناقشات على اهمية النقد و كفالة حق الصحافة فى أن تنقد الأوضاع السيئة فى أى موقع من مواقع العمل دون ان يعنى هذا المساس بالمسئولين فى هذه المواقع .

ثالثا : علاقة الصحافة بالتنظيم السياسى :

اثيرت فى المناقشات مسالة التناقض بين الصحافة و أجهزة التنظيم السياسى و حدود العلاقة بينهما و خلط بعض أجهزة التنظيم بين الالتزام و الألزام فى علاقتها بالصحافه .

رابعا : حلول لمشكلة حرية الصحافة :

أ - أن تكون حرية اصدار الصحف فى متناول الشعب العامل بهيئاته و تنظيماته القادره على ذلك .

ب - ألا يقيد حرية الصحافة سوى الالتزام بالميثاق و التحول الاشتراكى .

ج - حرية الصحافة لا تتحقق الا فى ظل تنظيم ديمقراطى للاتحاد الاشتراكى .

د - ان تتحول ملكية الاتحاد الاشتراكى للمؤسسات الصحفيه الى ملكية شاملة ايجابيه ، و أن تشرف تنظيماته على توجيه سياسة هذه الصحف و اختيار المسئولين عن التحرير و محاسبتهم .

هـ - ان يقتصر عمل مجالس إدارات المؤسسات الصحفية على الناحية الادارية البحته دون تدخل فى التحرير و إختيار الأشخاص الذين يوكل إليهم أمره .

ر ـ ضرورة إعادة النظر فى أسلوب تمويل المؤسسات الصحفية دون الاعتماد على الاعلان
ز ـ طرحت فكرة إنشاء مجلس أعلى للصحافة في الاتحاد الاشتراكي يشرف على الصحف و الصحفيين

كما دارت مناقشات حول الصحافة فى المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى و لجنة الإعلام بمجلس الأمة.

إلا انه على الرغم من هذه المناقشات و الحلول التى طرحت لأوضاع الصحافة ظل الأمر على ماهو عليه حتى وفاة عبد الناصر الفجائية فى سبتمبر ١٩٧٠ و انتخب محمد أنور السادات رئيسا للجمهورية.

أوضاع الصحافة فى عهد السادات :

اتسم عام ١٩٧٢ بوقوع عديد من الاحداث التى تنم عن الاضطراب و الشك فى النظام الحاكم ، و فى ١٥ ديسمبر ١٩٧٢ اجتمعت الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين و طالبت برفع الرقابة عن الصحف فورا إلا فيما يتعلق بالشئون العسكرية و وجهت نداءا الى السادات بالافراج عن الطلبه المعتقلين و الدخول فى حرب لتحرير الأرض العربية.

و اجتمع مجلس النقابة و اصدر بيانا يؤيد مظاهرات الطلبة و يتهم النظام باستخدام القمع. و فى يناير ١٩٧٣ اصدر مجموعه من الكتاب و الأدباء بيانا اوضحوا فيه خشيتهم من المستقبل "الكئيب" بعد أن اصبح شعار المعركة القادمة "حجة يختفى وراءها كل نقص او اهمال" و طالب البيان بعرض الحقائق على الشعب و اطلاق حرية الرأى.(٢٣)

و قد اثار هذا البيان ثائرة الرئيس السادات خاصة و انه كان فى مرحلة الاعداد الجدى للمعركة التى تتطلب هدوء الجبهة الداخليه. لذا دعا اكثر من مائتى صحفى الى اجتماع مغلق ندد فيه بالبيان الذى ارسله الكتاب . وفى تلك الفترة دارت مناقشات واسعه حول الرقابة على الصحف فى مجلس الشعب و نقابة الصحفيين التى طالبت برفع الرقابه عن الصحف.

و على الرغم من ان السادات قد أصدر قرارين الأول عام ١٩٧١ برفع القيود المفروضة على سفر الصحفيين و الثانى عام ١٩٧٢ باعادة الصحفيين الذين نقلوا الى مؤسسات القطاع العام الى مؤسساتهم الصحفية الأصلية الا أنه قام بعدد من الاجراءات ضد الصحفيين منها اسقاط عضوية عدد منهم من الاتحاد الاشتراكى من ذوى الانتماءات السياسية المختلفة (٢٤) كما أحال بعضهم الى المعاش و نقل البعض الأخر الى هيئة الاستعلامات و صدر قرار بسحب الترخيص لهم بالعمل فى الصحافة تمهيدا لشطب اسمائهم من نقابة الصحفيين(٢٥) . و قد أعادهم السادات الى اعمالهم مرة أخرى فى سبتمبر ١٩٧٣.

إلغاء الرقابة على الصحف بعد حرب أكتوبر:

اصدر السادات فى ٩ فبراير ١٩٧٤ قرار بالغاء الرقابه الرسمية على الصحف و ان بقيت الرقابة الذاتية التى يمارسها رئيس التحرير فى الصحف و الذى يعين من قبل السلطه الحاكمه . و فى ٢٢ فبراير ١٩٧٤ الغيت الرقابة على الصحف و الكتب الأجنبية .

و قد شهدت الصحف فى هذه الفترة إنفراجة من الحرية جعلتها تناقش كافة القضايا و الموضوعات المطروحه على الساحة فى ذلك الوقت . و اخذت التجربة الناصرية مساحة واسعة فى هذه المناقشات بين المؤيدين و المعارضين . كما عاد للكتابة فى الصحف عدد من الصحفيين الذين أبعدوا عن العمل الصحفى منذ أزمة مارس ١٩٥٤ مثل احمد أبو الفتح و عبد المنعم مراد و غيرهم ، و أفرج عن مصطفى امين إفراجا صحيا كما عاد على امين من منفاه فى لندن . و تولى عدد من الصحفيين الذين كانوا فى عداء مع النظام الناصرى مراكز قيادية فى المؤسسات الصحيفة مما أدى إلى زيادة حدة الهجوم على عبد الناصر و سياسته.

إلا ان السادات قد ضاق ذرعا بالنقد الذى كانت تمارسه الصحافة ضد بعض أعمال الوزارة و بدأ الرئيس فى خطبه و إجتماعاته يوجه اللوم الى الصحف و يطالبها بالابتعاد عن الاثارة و الالتزام بالسياسة القومية.(٢٦)

المجلس الأعلى للصحافة :

فى ١١ مارس ١٩٧٥ اصدر الرئيس السادات بوصفه رئيسا للاتحاد الاشتراكى قرارا بتشكيل المجلس الأعلى للصحافه برئاسه الأمين الأول للجنة المركزيه للاتحاد الاشتركى و تحددت اختصاصاته فى الآتى :

* وضع ميثاق الشرف الصحفى ومتابعة تنفيذه .
* وضع اللوائح المنظمة للعمل داخل المؤسسات الصحفية .
* التنسيق بين المؤسسات الصحفية و دعم هذه المؤسسات .
* ضمان حقوق الصحفيين فى التعبير عن المجتمع .
* التخطيط للتوسع الأفقى و الراسى للصحافة .
* اصدار تراخيص الصحف و الترخيص بالعمل فى الصحافة .(٢٧)

و فى ٢٥ يوليو ١٩٧٥ أعلن المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى ميثاق الشرف الصحفى .

الصحافة و التعددية الحزبية :

فى ١١ نوفمبر ١٩٧٦ اعلن السادات قرارا بتحويل التنظيمات السياسية الثلاث التى كانت قد تكونت داخل الاتحاد الاشتراكى الى أحزاب مستقلة ترفع عنها نهائيا يد الاتحاد الاشتراكى ، و بمقتضى ذلك القرار اصبح فى مصر ثلاثة احزاب تسمت على اساس نظرى لا يعبر عن واقع اجتماعى محدد الى يمين ووسط ويسار، و قد مثل حزب الأحرار الاشتراكيين اليمين فى حين مثل حزب مصر العربى الاشتراكى الوسط (و هو الحزب الحاكم) و مثل حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى اليسار .

و فى ٩ سبتمبر ١٩٧٨ تاسس حزب العمل الاشتراكى . و خلال ثلاثة اعوام شهدت مصر صدور أربع صحف حزبية توزعت بدايات صدورها على الأعوام ١٩٧٧ و ١٩٧٨ و ١٩٧٩ . ففى ٢٨ يونية ١٩٧٧ صدرت صحيفة (مصر) عن حزب مصر العربى الاشتراكى (الحزب الحاكم) و فى ١٤ نوفمبر ١٩٧٧ صدرت صحيفة (الأحرار) عن حزب الأحرار الاشتراكيين و فى ١ فبراير ١٩٧٨ صدرت صحيفة (الأهالى) عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى و فى ١ مايو ١٩٧٩ صدرت صحيفة (الشعب) عن حزب العمل الاشتراكى .

و قد سبق صدور صحف الأحزاب التنظيم القانونى لها إستنادا إلى موافقة اللجنة التشريعية لمجلس الشعب فى ١٠ يناير ١٩٧٧ على إطلاق حق الأحزاب فى إصدار صحفها دون قيد أو شرط غير الالتزام بتشريعات قانون المطبوعات و دون تقيد بموافقة الاتحاد الاشتراكى العربى او المجلس الأعلى للصحافة و هو ما نص عليه فيما بعد القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية.

مشروع (قانون الصحافة و المطبوعات) :

ادت هذه التحولات السياسية و الصحفية الجديدة الى بروز الحاجة إلى إعادة النظر فى قانون المطبوعات و البحث عن صيغه جديده لأوضاع الصحافة المصرية . و هكذا بدأ عبد المنعم اصاوى فى إعداد مشروع قانون (الصحافة و المطبوعات) ليقدم إلى مجلس الشعب.

و فى الوقت نفسه اصدر د. جمال العطيفى وزير الاعلام قرارا فى ديسمبر ١٩٧٦ بتشكيل لجنه لمراجعة قانون المطبوعات و تنظيم الصحافه بما يتماشى مع التطورات السياسيه .كما عهد السادات الى د.مصطفى خليل الأمين الأول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى باعداد قانون جديد للصحافة باعتبارها سلطة رابعة فى الدولة على ان يعاد تشكيل المجلس الاعلى للصحافه بعد ذلك (٢٨)

و فى ٣٠ سبتمبر ١٩٧٧ نشرت جريدة الأهرام المسودة النهائية لمشروع قانون الصحافة و المطبوعات جاء فيها : (٢٩)

١- الصحافة حرة مستقلة و تمثل الشعب فى الرقابة على كافة السلطات و هو الذى يملكها و تؤكد قيم المجتمع و الدفاع عن عقائده و مبادئه و مقدساته و تستهدف حرية الصحافة المناخ الحر لنمو المجتمع بالمعرفة المستنيرة ومن خلال كفالة الوسائل لتدفق الأنباء الصحيحة ، و الصحفيون يمارسون حرياتهم و يلتزمون بصيانتها.

٢- حظر وقف المطبوعات او مصادرتها أو الغائها الا بحكم قضائى

٣- اختصاص المجلس الأعلى للصحافه باصدار ميثاق الشرف الصحفى و متابعة تنفيذه بما يكفل ضمان حرية الصحافة فى ظل الديمقراطية الاشتراكية مع ايجاد التوافق بين المصلحة العامة و مصالح المواطنين بحيث تحتل الصحافه مكانتها، و يبدى المجلس رأيه فى مشروعات القوانين و اللوائح التى تتصل بالصحافة ، و التقدم بالمقترحات و التوصيات الى الجهات المعنيه بهذه الشئون. و يتولى تقديم الدعم اللازم للمنشآت الصحفيه و التسهيلات و الوسائل التى تؤدى الى فعاليتها و ضمان اداء رسالتها .

٤- حق كل مواطن فى التعبير عن نفسه على صفحات الصحف بالرأى و الملاحظه و لكل مواطن حق نشر شكواه مادامت صحيحة تستهدف الحق و العدل و الاصلاح ، و يتم النشر على مسئولية الصحفيين ، و تتخذ الصحف التى تصدر فى مصر احدى الصور الاتية :

أ- الصحف التى يصدرها الاتحاد الاشتراكى أو أجهزته ذات طابع قومى و لها الشخصية الاعتبارية العامة .

ب- صحف قائمة حاليا و تصدر عن افراد ، تظل ملكيتها لأصحابها و تستمر فى مباشرة نشاطها و ينتهى هذا النشاط بوفاتهم ما لم تحول الى شركات مساهمة .

ج- صحف تصدر أو تطبع بعد العمل بهذا القانون على شكل شركات مساهمة و يستثنى من ذلك الصحف التى تصدرها الهيئات العامة و الجهات العلميه و النقابات و الاتحادات .

٥- يعين الاتحاد الاشتراكى رئيس و نصف أعضاء مجلس إدارة المنشأة الصحفية التابعه له و يكون من بينهم عضو منتدب أو أكثر و النصف الثانى بالانتخاب بحيث يمثل المحررون نصفهم . و تكون الأسهم فى شكل شركات مساهمة اسمية و مملوكة لمصريين و لا يقل رأسمال الشركة المدفوع عن ١٠٠ الف جنيه إذا كانت اسبوعية ، يودع بالكامل فى احد البنوك المصرية ، و لا يجوز ان تجاوز ملكية الشخص الواحد فى اسهم الشركة ١٠٪ من قيمة الأسهم بشرط الا تزيد عن ٢٥٠٠ جنيه و يتكون المشروع من ٥٧ مادة و ينقسم إلى ثلاثة أبواب:

الأول : الصحافة من المادة الأولى إلى ٣٤.

الثانى : المجلس الأعلى للصحافة من المادة ٣٥ إلى ٤٥.

الثالث: المطبوعات من المادة ٤٦ إلى ٥٧ .

و قد تعرض المشروع لنقد حاد ووصف بأنه "كارثة" حيث انه يرد المصريين الى عصور الغاب و يصادر الفكر و يقيد الراى و يجعل الحكومة رقيبا و حسيبا على الصحف و الكتب و المجلات.(٢٠)

و كان الاعلان عن التقدم به إلى مجلس الشعب مناسبة للدفاع عن حرية الصحافه اشترك فيها الكتاب و الصحفيين و المحامين و سجلت فيها نقابتا الصحفيين و المحامين موقفهما فى الاعراب عن رفض القانون عبر سلسلة من الجلسات و الندوات و البيانات.

و يمكن حصر النقاط الأساسية للاعتراض على هذا المشروع فيما يلى:(٢١)

١ - أن المشروع نقل القيود نفسها التى جاءت فى قوانين المطبوعات القديمة بل و زادها صرامه.. و كل ذلك تحت شعار حرية الصحافة.

٢ - أن المشروع يتعارض و الاتجاه العالمى السائد فى "حق المواطن فى الاعلام".

٣ - ان المشروع يخالف منطوق دستور ١٩٧١ و روح هذا الدستور و يخالف كذلك ما تتطور اليه الأمم من الأخذ بحرية التعبير.

٤ - ان المشروع تجاهل حرية الصحافه و الاعلام فى الوسائل الاعلامية المرئيه و المسموعه و التى يتزايد نفوذها و تاثيرها فى الرأى العام. و كان حريا به ان يكمل ما نص عليه دستور ١٩٧١ فى الماده ٤٨ من ان حرية الصحافة و الطباعة و النشر ووسائل الاعلام مكفوله.

٥ - نصوص المواد التى تلزم كافة الصحف الفردية القائمه بالتحول الى شركات مساهمه ثم ايقاف صدورها فى حالة عجزها ، نصوص غير دستورية و هى اتجاه معاد للديمقراطية الحقه.

٦ - يمنح القانون الجديد المجلس الأعلى للصحافه حق طلب الغاء الترخيص المخول لصدور الصحف بشرط صدور القرار بموافقة ثلثى أعضاء المجلس على الأقل. و هذا النص يعتدى على الدستور و على عدم جواز الغاء الصحف و يعطى المجلس الحق فى الترخيص و فى سحبه .

٧ - أعطى القانون المجلس ايضا حق وقف الصحف عن العمل و هذا ارتداد عن كل ما كسبه الصحفيون المصريون من حقوق و ضمانات بعد أن عصفت بهم قرارات النقل و الوقف والتشريد.

٨ - بدعة توسيع اختصاصات المجلس الأعلى للصحافة ستؤدى حتما الى خنق الصحافة المدرسية و الجامعية.

٩ - انه تجاهل حق العاملين فى صحف الاتحاد الاشتراكى و الذى تقرر من قبل فى ٤٩٪ من رأسمالها.

١٠- بدلا من أن يطلق المشروع حق اصدار الصحف فقد وضع فى سبيلها عدة عقبات تبدأ باخطار وزارة الاعلام ثم الحصول على موافقة المجلس الأعلى للصحافه ، و اشتراط نصاب مالى كبير ، ومنح أكثر من جهه حق وضع القواعد المنظمة لاصداار الصحف.

١١- أعطى القانون المجلس الأعلى للصحافة سلطات واسعة على الصحفيين و سلب بذلك النقابة سلطاتها و حقوقها تجاه أعضائها.

و إزاء معارضة الكتاب و الصحفيين و المحامين لم تجد الوزارة بدا من سحب المشروع من مجلس الشعب قبل مناقشتة.

قوانين الردة عن الديمقراطية:

قانون (حماية الجبهة الداخلية و السلام الاجتماعى):

أصدر أنور السادات عدة قوانين و صفتها المعارضه بانها قوانين سيئة السمعة من اهمها القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ "لحماية الجبهة الداخلية و السلام الاجتماعى " الذى فرض العزل السياسى على الذين تولوا مسئوليه سياسية قبل الثورة. و قد فرض هذا القانون قيود شديدة على العمل الصحفى اذ قررت المادة (٨٠) فقره (د) و كذلك بنود الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات الخاص بالجنح التى تقع بواسطة الصحف و غيرها من وسائل النشر على ماينشره أو يذيعه أى مصرى فى الخارج اذا كان يمس المصالح القومية العليا للبلاد أو يفسد الحياة السياسيه أو يعرض الوحدة و السلام الاجتماعى للخطر.

و قد اعترضت احزاب المعارضه و صحفها على هذا القانون ، و قرر حزب الوفد الجديد تجميد نشاطه فى ٦ يونيه ١٩٧٨ و توقفت صحيفة (الأهالى) عن الصدور لمدة خمسة اسابيع احتجاجا على صدور القانون كما قرر حزب التجمع وقف نشاطه السياسى.(٣٢)

و فى ٣٠ مايو ١٩٧٩ صدر القانون رقم (٣٦) بتعديل بعض مواد قانون الأحزاب الذى وضع قيودا شديدة على النشاط الحزبى للمخالفين لمبادىء ثورة يوليو ١٩٥٢ و حركة التصحيح ١٩٧١ ، و لمعاهدة السلام مع اسرائيل.

قانون العيب:

فى ١٥ مايو ١٩٨٠ صدر القانون رقم (٩٥) بعنوان "قانون حماية القيم من العيب". و الذى أطلق عليه قانون العيب. و هو يقضى بان يسال سياسيا كل من يدعو إلى إنكار الأديان أو تحريض الشباب على الانحراف عن طريق الدعوة إلى التحلل من القيم الدينية أو من الولاء للوطن و النشر والاذاعة فى الخارج متى كان من شان ذلك الاضرار بمصلحة قومية للبلاد.

و قد احتجت الاحزاب المعارضة و عدد من المستقلين و نقابتى المحامين و الصحفيين على قانون العيب لما فيه من مخالفه للدستور و تقييد شديد للحريات خاصة حرية العمل الصحفى لما تضمنته من نصوص جائرة حول محاسبة الصحفيين عن الأخبار (الكاذبة) و البيانات المغرضة لما يسببه ذلك من ارباك للعمل الصحفى نتيجة توتر الصحفيين و خشيتهم من الوقوع فى خطأ نشر اخبار تكذبها الدوله بعد ذلك مما يعرضهم لطائلة القانون.(٣٢)

و قد اعلنت نقابة الصحفيين رفضها لهذا القانون و اعلنت التزامها بالوقوف إلى جانب من يتعرضون لتطبيقه خاصة و انه اجاز للمدعى العام الاشتراكى نقل الصحفى بعد الحكم عليه من محكمة القيم.

و فى ٢٠ مايو ١٩٨٠ صدر القانون رقم (١٠٥) لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة بصفة دائمة و فى الشهر نفسه صدر قانون الاشتباه الذى وسع من دائرة الاشتباه لتشمل السياسيين .

و هكذا شهد نظام السادات حالة من الانفصام السياسى بين الديمقراطية التى تمثلت فى وجود الاحزاب و صحفها و إلغاء الرقابة على الصحف و بين الديكتاتورية التى مارسها من خلال القوانين التى تفنن واضعوها فى القضاء على الحريات المختلفة و عرقلة العمل الحزبى و السياسى الصحفى .

و هكذا مرت البلاد فى هذه الفترة بديكتاتورية القوانين التى تعد أشد وطأة على الحريات . و هكذا أعاد السادات بقوانينه إلى الأذهان فترة حكم اسماعيل صدقى عام ١٩٣٠ و التى كانت وبالا على الحريات فى مصر.

قانون سلطة الصحافة:

بعد الهزيمة التى لاقاها مشروع (قانون الصحافة و المطبوعات) و بعد الاستفتاء الذى أجرى فى ابريل ١٩٧٩ حول الصحافة كسلطة رابعة .. بدأ الحديث من جديد عن الحاجة لقانون جديد للصحافة . و فى ١٦ اغسطس١٩٧٩ تم تشكيل لجنة تنظيم الصحافة و تحويلها إلى سلطة دستورية رابعة (أطلق عليها لجنة تقنين الصحافة) ضمت بينهم عدد من الصحفيين و اساتذة الصحافة و القانون و بعض خبراء ادارة الصحف و الشئون المالية و التجارية .

و تحددت مهام اللجنة فى وضع مشروعات القوانين التى تراها مناسبة لتنظيم الصحافة لتعرض على جميع الصحفيين لابداء الراى من خلال جلسات استماع خاصة تنظمها اللجنة البرلمانية للثقافة و الاعلام.(٣١)

و من الغريب ان ما انتهت إليه اللجنة من صياغة لمشروع "قانون جديد لتنظيم الصحافة "بعد جلسات استمرت فى الفتره ما بين اغسطس و نوفمبر ١٩٧٩ ، لم يلق سوى الاهمال . و تشكلت لجنة خاصة فى مجلس الشعب برئاسة رئيسه د. صوفى أبوطالب و عضوية ١٧ من اعضائه فى ١٨ يوليو ١٩٧٩ ، و أعدت مشروع قانون كامل للصحافة وافق عليه مجلس الشعب فى ١٠ يوليو ١٩٨٠ و صدر القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة فى ١٤ يوليو ١٩٨٠ يحمل اسم "قانون سلطة الصحافة" و ظهرت معالجات نقدية بارزة لهذا القانون ، بعضها يتعرض للتسمية ذاتها و البعض الأخر يتجه لتناول نصوصه الأساسيه ، و إن كان لا يهمل التحفظ أيضا على التسمية.

١- نقد مفهوم "السلطة الرابعة": (٣٠)

بنى المعارضون لاعتبار الصحافة سلطة معارضتهم على أن السلطات الثلاث التشريعية و التنفيذيه و القضائية التى عينتها الدساتير المصرية يجب ان تتوافر فيها شروط لا تتوافر فى الأصل فى الصحافه و هى:

١- أن تكون مختصه بحكم النظام بأن تؤدى وظيفه من وظائف الدولة .

٢- ان يكون لها بحكم و ظيفتها أن تأمر و أن تنهى .

٣- أن تكون أوامرها و نواهيها فى حدود اختصاصها مكفولة النفاذ بسلطان الدولة القائم على القهر و الارغام .

إلا أن الصحافة بما لها من تأثير فى تكوين الرأى العام أو توجيهه لا تعتمد على سلطان الدولة بل تعتمد على ما تقدمه للناس من اراء و أنباء و نشاطها فى هذا الاتجاه يقع خارج إطار الدولة لا داخله مثله فى ذلك مثل الأحزاب و النقابات و غيرها من الجماعات التى تؤثر فى الدولة بقدر مالها من تأثير فى الرأى العام.

كما أن الصحافة فى العالم الحر مهنة حرة و هى الوحيدة بين المهن الحرة التى نصت الدساتير المصرية المتعددة على كفالة حريتها وغنى عن البيان ان كفالة حرية الصحافة ، إنما يعنى حماية الصحافة من الدولة لأن الدولة هى وحدها التى تملك ان تفرض الرقابة على الصحف و هى وحدها التى تملك أن تنذرها أو تعطلها ثم أن الصراع بين الصحافة و السلطة كاد أن يكون ظاهرة بارزة فى كل عصر من عصور التاريخ .

و فى ضوء ما تقدم يبدو غريبا " تقنين الصحافة كسلطة رابعة ضمانا لحريتها و تأكيد على استقلالها " و وجه الغرابة هنا أن هذه الصيغة توهم قارئها أن جعل الصحافة سلطة رابعة من شأنه أن يؤدى إلى ضمان حريتها و التأكيد على إستقلالها ، و هذا ليس من الحقيقة فى شيء.

فالصحافة تفقد حريتها كما تفقد استقلالها اذا صارت سلطة من سلطات الدولة ذلك لأن حريتها لا تتوفر إلا حيث تعمل خارج إطار الدولة و استقلالها لا يتحقق إلا حين تكون مستقلة عن الدولة لأنها ان خضعت للدولة و استقلت عن كل شيء آخر فلا قيمة لاستقلالها.

٢- نقد مواد القانون:

فى هذا الاطار ، يلاحظ أن النتيجة الطبيعية لاقرار هذا القانون بان "الصحافة سلطة من سلطات الدولة" قد انتهت فى ضوء الممارسة الصحفيه الى تحويل الصحف المصرية التى تعرف عادة بـ"القومية" الى صحافة "سلطة" تلتزم فى الغالب بالسياسات الحكومية و ترعى الممارسات السياسية الاقتصادية الاجتماعيه للدولة. "و الذى لاشك فيه ان بعض مواد هذا القانون تخالف الدستور كما أنها أقل كفالة للحرية من القوانين القديمة و يكفى أن نبرز أهم ملامحه التى تبين اتجاهاته و فلسفته لتتضح حقيقته و هى:(٣١)

١- تقييد حرية اصدار الصحف الى حد كبير نمن تأمين ضخم الى شروط جائره الى قصر للاصدار على تنظيمات و هيئات معينه. بل نص القانون فى هذا الصدد كذلك على أن "الصحف القائمة حاليا و تصدر عن افراد تظل ملكيتها لأصحابها و تستمر فى مباشرة نشاطها ، وينتهى هذا النشاط بوفاتهم ".

٢- تكرار الادعاء بأن المؤسسات الصحفيه "القومية" مملوكة ملكية شعبية ، و تفسير ذلك بمقولة ان مجلس الشورى يملك ٥١٪ من قيمة أموالها و ملحقاتها ، و ان العاملين بها يملكون النسبه الباقيه (٤٩٪) . و بهذه الكيفيه لايمكن أن تتحقق الملكية الشعبية. ثم ان فكرة تمليك العاملين فى الصحف تلك النسبة غير عملية و غير منطقية. فالعاملون فى المؤسسات غير الصحفية المملوكة للدولة لم يظفروا بمثل هذا الامتياز ، و ليس هناك مايدعو الى ايثار العاملين فى المؤسسات الصحفية به ، الا ان يكون المراد هو شراء تأييدهم للحكومة.

٣- التكوين الملتوى المعقد للجمعيات العمومية للمؤسسات الصحفية و لمجالس ادارتها ، و هو تكوين لا يهدف الا الى احكام قبضة الدولة على هذه المؤسسات.

٤- إنشاء المجلس الأعلى للصحافة و اعطاءه صلاحيات واسعة ليكون اداة الدولة الأساسية فى الهيمنة على الصحافة و توجيهها و التحكم فى مقدراتها و التدخل فى شئونها.

٥- ان مجلس الشورى لا يمكن ان يمثل " ملكية الشعب للصحافة " و لا يصلح حتى ليكون واجهة لحمل هذا الشعار البراق المضلل الذى تعلنه الدولة : إنه ليس فرعا من الحكومة (من حيث هى السلطة التنفيذية و الادارية العليا للدولة) و هو مؤلف من أعضاء معينين تنتمى أغلبيتهم الساحقة إلى الحزب الحاكم ، و هو فى الوقت نفسه اشبه بالمجالس القومية المتخصصة التى نصت عليها المادة (١٦٤) من الدستور ، و على هذا تكون إضافة ملكية المؤسسات الصحفية ما لدى الحكومة و ما هو فى الحقيقة إلا ستار يحجب سلطة الدولة و يخفى قبضتها الممسكة بالصحف.

٦- و فيما يتعلق بالمجلس الأعلى للصحافة فإن هناك فجوة كبيرة بين أهدافه و اختصاصه كما وردت فى نص القانون الذى جاء فيه إنه يهدف إلى " دعم حرية الصحافة و ضمان استقلالها .. فى إطار الحفاظ على المقومات الأساسية للمجتمع و ضمان سلامة الوحدة الوطنية و السلام الاجتماعى و الالتزام بالقيم الدينية و الروحية و النظام الاشتراكى الديمقراطى و مكاسب الشعب المصرى " و واضح أن هذه أهداف سلطوية و أن حشرت بينها حشرا عبارة " دعم حرية الصحافة و ضمان استقلالها ".

أما اختصاصات المجلس فهى خليط من الاختصاصات الرقابية و التشريعية و القضائية و التنفيذية التى استعيرت أو أنتزعت من هيئات أو أجهزة أخرى كهيئة الاستعلامات و وزارة الداخلية و نقابة الصحفيين و النيابة العامة..إلخ بالأضافة إلى بعض الاختصاصات التى هى من صميم مسئوليات المؤسسات الصحفية ذاتها و هذه الصلاحيات تجعل من مجلس الصحافة حكومة كاملة تمنح و تمنع و توجه و تشرع و تحاكم و تحكم .

و لتأكيد الصبغة الرسمية للمجلس و الصلة الوثيقة بينه وبين جهاز الحكم فى أعلى مستوياته نص القانون على أن رئيسه هو رئيس مجلس الشورى و على أن " لرئيس الجمهورية دعوة المجلس لاجتماع غير عادى و فى هذه الحالة تكون رئاسة الاجتماع لرئيس الجمهورية ."

و قد فرض قانون سلطة الصحافة نفسه على أعمال المؤتمر العام للصحفيين المصريين الذى عقد تحت شعار " الصحافة المصرية..الواقع و المستقبل" فى الفترة من ١٢ إلى ١٤ يناير ١٩٩١ و نظمته نقابة الصحفيين .

و قد قدم عدد من أساتذة الصحافة و الصحفيين عدة دراسات تناولت تأثير هذا القانون على الأوضاع الصحفية سواء من حيث تأثيره على حرية الصحافة و إصدار الصحف أو تأثيره على الصحفيين و على الصحف و إدارتها و ملكيتها.

و سنعرض لبعض هذه الدراسات التى تناولت قانون سلطة الصحافة.

قدم الاستاذ جلال عارف ورقة عمل فى جلسة الاستماع التى تناولت قوانين الصحافة و الحريات. هاجم فيها القانون ووصفه بأنه وضع القيود على اصدار الصحف و أعطى المجلس الاعلى للصحافة سلطات تعسفية واسعة على الصحفيين.

كما بين انه بمقتضى هذا القانون احكمت ضمانات السيطرة على المؤسسات الصحفية القومية بتعيين رؤساء مجالس الادارات و معظم أعضاء مجلس الادارة و الجمعية العمومية.(٣٧)

و قدم د. أحمد حسين الصاوى دراسة هامة احتوت على نقد شديد للقانون هاجم فيها اعتبار الصحافة سلطة و ناقش عددا من مواد القانون موضحا ما فيها من مخالفات للدستور أو ما فيها من قيود على حرية الصحافة. و قد أكد د. الصاوى على ان قانون سلطة الصحافة الذى تطبق احكامه على الصحافة المصرية لم يجعل منها "سلطه من سلطات الدوله" كما قيل و انما جعل منها "صحافة سلطة" تتحكم الدولة فى كل أمورها.

كما قدم فى هذه الدراسة توصيفا لعدد من المظاهر السلبية التى تعانى منها صحافتنا و من اهمها:

- تحول المراكز القيادية الصحفية الى مناصب حكومية ، فاختيار رؤساء التحرير و رؤساء ادارات المؤسسات الصحفيه و من إليهم يتم بقرارت سلطوية عليا يؤخذ فيها بالاعتبارات السياسية و الأمنية و غيرها. و قد أدى هذا الوضع الى صبغ تلك المناصب بصبغة رسمية حكومية تتعارض بالضرورة و ما ينبغى لشاغليها من حرية و استقلال فى الفكر و الأداء.
- ان الصحف العامة أصبحت اقرب الى ان تكون صحفا للحزب الحاكم منها الى ان تكون صحفا قومية ، و لعل هذا يفسر ان الصحف التى أصدرها الحزب الحاكم باسمه هى اقل الصحف توزيعا إذ لم تعد هناك حاجة ماسة اليها مع وجود تلك الصحف العامة.
- ان الدولة قربت هذه القيادات منها و اسبغت عليها الكثير من مختلف الامتيازات الأدبية و المادية حتى تزيد من ارتباطها بجهاز الحكم مما جعلها فئة متميزة عن القاعدة العريضة من الصحفيين ولاشك ان لمثل هذا المناخ الطبقى فى المؤسسات الصحفية آثار ضاره على العمل الصحفى.
- أصبحت القيادات الصحفية من أعمدة السلطة و كان لابد لتدعيم مكانتها من منحها قدرا كبيرا من الحرية داخل المؤسسات. ولكن لم تكن كل الممارسات فى هذا الصدد لصالح المهنة أو المؤسسة أو العاملين بها وكان بعضها مجرد ممارسات رقابية لصالح الحكومة.
- اصبحت المؤسسات الصحفية كدواوين الحكومة و إدارات القطاع العام يغلب عليها الشللية و المناورات.
- تراكم العمالة الزائدة فى المؤسسات الصحفية لعدم وجود سياسة ثابتة للتعيين و كثرة الوساطات.(٣٨)

وقد أسفرت المناقشات التى دارت فى جلسات الاستماع و شهدها جمهور من الصحفيين و أساتذة الصحافة عن بعض المؤشرات الهامة نوجزها على النحو التالى:

- تاكيد على ان قانون سلطة الصحافة لا يتماشى مع المواثيق المختلفة ابتداء من ميثاق الأمم المتحدة و انتهاء بالنظام العالمى الجديد للاتصال الذى وقعته مصر فى بلجراد ١٩٨٠.
-الهجوم على عدد من المواد فى القانون و التى لا تتلائم مع ظروف البلاد الحالية و تحتاج إلى إعادة نظر مثل إعادة (١٨) التى تحظر على الممنوعين من مباشرة حقوقهم السياسية من إصدار الصحف أو الاشتراك فى ملكيتها و الماده (١٩) التى تجوز للمجلس الاعلى للصحافة ان يستثنى بعض الأشخاص الاعتباريين من الشروط التى حددتها المادة لاصدار الصحف و التى تمس مبدأ المساواة بين الراغبين فى اصدار صحف. (٢٩)

كما أعلن عدد من الحاضرين اعتراضهم على نص المادة (٢٢) من القانون الذى يصطدم برمته مع الحقوق المكتسبة للعاملين فى الصحف التى كان يملكها الاتحاد الاشتراكى من صحفيين و اداريين و عمال.

كما نوقش فى الجلسة المادة (٢٩) من القانون التى نصت على أن تكوين الجمعية العمومية الصحفية يكون من ٣٥ عضوا ، أقليتهم بالإنتخاب (١٥) عضوا و أغلبيتهم بالاختيار (٢٠) عضوا حيث وصف هذا النص بانه قلب وضعا بديهيا و هو الأخذ بمبدأ الانتخاب اساسا و أن يكون التعيين هو الاستثناء و ليس الأصل.
- ان القانون قد فرض ملكية الدولة على المؤسسات الصحفية التى لم تنطلق لاسباب مالية و ادارية إلى انشاء صحف جديدة تستوعب الأعداد المتزايدة من جموع الصحفيين الجدد. (١٠)

كما طرحت عدة رؤى لتدعيم حرية الصحافة منها :(١١)

١- تأكيد مبدأ حرية الاعلام و الصحافة فى مصر و ذلك على النحو التالى :

- إلغاء القوانين الاستثنائية و تخليص قانون العقوبات المصرى من بعض جرائم الرأى التى ينفرد بها مثل جريمة الاهانه و العيب و الاخلال بالمقام و جرائم كراهية النظام أو تشجيع الجرائم.
- عدم المغالاة فى تطبيق بعض المبادىء التى تعوق الاداء الصحفى مثل منع نشر بعض المداولات القضائيه الذى يستغل فى منع الصحفيين من حضور بعض الجلسات دون مبرر حقيقى.
- العمل على التخلص من بعض العبارات المطاطة و التى ليس لها مدلول محدد و الواردة فى بعض القوانين المنظمة للنشاط الصحفى و التى تستخدم فى تقييد حرية الصحافة من خلال التوسع فى تفسيرها مثل وقاية النظام الإجتماعى و الأمن القومى و غيرها و التى تفسر وفق مايريد صاحب السلطة.
- الإلتزام بروح دستور ١٩٧١ و الضمانات العالمية لحرية الرأى و التعبير.

٢- اطلاق حرية اصدار الصحف فى مصر و ذلك عن طريق:

- الاكتفاء بإخطار الجهة الادارية عند اصدار الصحيفة دون اشتراط الحصول على ترخيص.
- الاعتراف بحق الافراد فى اصدار الصحف.
- الغاء النص الوارد فى قانون سلطة الصحافه الخاص بحظر اصدار الصحف على بعض الفئات الممنوعين من ممارسة الحقوق السياسية.

٣- توفير الحمايه للصحفيين أثناء ممارسة عملهم و ذلك :-

- باتخاذ الاجراءات المناسبة لحماية الصحفيين من التعرض للسجن و الاعتقال و التعذيب بسبب المهنة.
- اتاحة الفرصة الحقيقية للصحفيين للتعبير عن آرائهم بحرية و مسئولية دون أن يتعرضوا بسبب ذلك للمسئولية السياسية.
- كفالة حق الصحفى فى الرجوع إلى مصادر الأنباء و المعلومات .
- منع نقل الصحفى من عمله إلى عمل آخر رغما عن إرادته سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- ضمان الحقوق الاقتصادية للصحفيين ليتحقق لهم مستوى معيشى لائق.

و فى جلسة الاستماع التى خصصت لمناقشة قضايا الملكية و الادارة عرض الأستاذ عبد الحميد حمروش ورقة عمل عرض فيها لتأثير قانون سلطة الصحافة على ادارة المؤسسات الصحفيه ذكر فيها ان القانون خلق صورا جديده من صور الرقابة على المؤسسات بخضوعها لأول مرة لمراجعة الجهاز المركزى للمحاسبات و توسيع قاعدة اختيار اعضاء مجلس الادارة و تكوين جمعية عمومية من كل مؤسسة من بين العاملين فيها و لكن التجارب أثبتت عددا من الأخطاء من بينها:

أ - الغاء منصب العضو المنتدب عن مجلس الادارة فى التشكيلات الجديدة.

ب - ترك ترشيح أعضاء مجلس الادارة من الناحية الفعلية و كذا الأعضاء المعينين فى الجمعية العمومية لرئيس مجلس الادارة المختار.

جـ - عدم مراجعة السياسات الادارية حتى وصل الأمر برئيس مجلس ادارة احدى المؤسسات الى سلب حق المالك الوحيد فى تعيين رئيس تحرير صحيفه تصدر عن المؤسسة و الغاء تعيين رئيس قائم بالعمل.

و من الجدير بالذكر أن مكرم محمد أحمد نقيب الصحفيين قد نوه هو الآخر بمساوىء قانون سلطة الصحافة فى جلسة الاستماع الأولى التى عقدت فى ١٨ أكتوبر ١٩٩١ ، فقد ذكر ان القانون يضع سياجا واضحا لعملية اصدار صحيفة و يضع قيودا تجعل من المتعسر بالفعل اصدار صحيفة (٤٢)

و هكذا يتضح اجماع الصحفيين على رفض قانون سلطة الصحافة و المطالبة بتعديله و ذلك حتى تستطيع الصحافة ان تقوم بدورها فى التوجيه و النقد.

و يوضح العرض السابق لتشريعات الصحافة و أوضاعها منذ قيام الثورة حتى و قتنا الحالى ان الدولة دائما تبرز باعتبارها طرفا قويا فى اطار العلاقة بين الصحافة و السلطة ، و من الاغراق فى التفاؤل التنبؤ بحدوث تقدم فى ممارسات جهاز الدولة نفسه إلى موقع الصحافه فى المجتمع و دور الصحفى و وظائفه ، اذ لا يزال مطروحا حتى الآن على جهاز للدولة ان يقرر هل يتعامل مع الصحافة بإعتبارها جزء لا يتجزأ من السلطة التنفيذية أم انه يراها "جهازا رقابيا" ينوب عن الشعب فى "ضبط أداء" الأجهزة و الهيئات المختلفة و ينبه جهاز الدولة نفسه إلى ما يجب ضمانا للتصحيح المستمر للممارسات الخاطئه ؟ و بالقدر نفسه لا يزال مطلوبا ان يحدد جهاز الدولة نظرته الى الصحفى : هل يراه "مجرد موظف" فى جهاز يتبع الدولة و عليه ان يلتزم بتوجهات هذا الجهاز؟. أم يراه "ممثلا" للرأى العام ينبغى أن يكون فى مستوى الثقة التى جعلت منه "نائبا عن الجماهير"

حتى لو تعارض ذلك مع مصلحة جهاز الدولة نفسه و ادى به إلى نقد هذا الجهاز و تنفيذ مواقفه و دفع الرأى العام لاتخاذ مواقف تعارض من سياسته؟

و فى هذا الصدد تتحمل نقابة الصحفيين مسئوليات كبرى فى التخلص من القوانين التى تحول دون حرية الصحافه و الصحفيين و المشاركه فى سن التشريعات التى تتعلق بالمهنة و الدفاع ضد أشكال الاعتداء المختلفة على الصحفيين و استرداد حقها فى (الولاية) على المهنة و انتزاعه من الأجهزة و الهيئات أو المجالس الدخيلة.

و لابد أن نؤكد أن الصحافه لا يمكن ان تمارس حريتها الا فى ظل مفهوم متكامل للحريه يلقى بظلاله على العمل الصحفى ، و تتحول فى ظله قضية الحرية لتصبح قضية (رأى عام) تشغل رجل الشارع قبل ان تشغل المعنيين بالعمل الصحفى ، تتحرك من أجلها كافة التنظيمات الشعبية و النقابات المهنية و المجالس النيابية و الهيئات القضائية . و عندما يحدث ذلك فان قضية التشريعات المنظمة للعمل الصحفى لن تكون قضية "بعض الصحفيين" الذين يتميزون بجرأة تدفعهم إلى معارضة التشريعات التى تمثل انتهاكا لحرية الصحافه و الصحفيين ، و انما ستصبح قضية كل القوى الساعية الى الديمقراطية الحقيقية والتى ترى فى حرية الصحافة مطلبا ضروريا و ضمانا لتحقيق أهدافها فى الوصول إلى الجماهير و مشاركة مسيرة العمل الوطنى.

* * * *

مصادر المبحث الأول و مراجعه

١ - عبد العظيم رمضان ، الصراع الاجتماعي و السياسي في مصر منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ الى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤ صـ٢١ (القاهرة: مكتبة مدبولي ، ١٩٨٩) ص١٢٠

٢ - رمزي ميخائيل جيد : أزمة الديمقراطيه ومازق الصحافة القومية ١٩٥٢ - ١٩٨٤ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٧) صـ ٢٠

٣ - المرجع السابق نفسه ، صـ ١٨

٤ - ليلى عبد المجيد ، تطور الصحافه المصرية من ١٩٥٢ - ١٩٨١ (القاهرة: للعربي للنشر ١٩٨٨)، صـ ١١

٥ - ليلى عبد المجيد ، حرية الصحافه في مصر بين التشريع و التطبيق ١٩٥٢ - ١٩٧٤ (القاهرة: العربي للنشر و التوزيع ، ١٩٨٣) صـ ٢٢

٦ - المسح الشامل للمجتمع المصري ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية (القاهرة: ١٩٨٥) صـ ١٦

٧ - عبد العظيم رمضان ، مرجع سابق ، صـ ١٥٩

٨ - عبد العظيم رمضان ، مرجع سابق ، صـ ١٦٨

٩ - المسح الاجتماعي الشامل للمجتع المصري ، مصدر سابق ، صـ ٢٥

١٠- عبد العظيم رمضان ، مرجع سابق ، صـ ١٨٧

١١- المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ، مصدر سابق ، صـ ٢٦

١٢- الأهرام ١٦/ ٤/ ١٩٥٤

١٣- رمزي ميخائيل جيد ، مرجع سابق ، صـ ٣٦

١٤- عواطف عبد الرحمن ، دراسات في الصحافه المصريه المعاصرة (القاهرة دار الفكر العربي ، ١٩٨٥) صـ٦٣

١٥- المرجع السابق نفسه ، صـ ٥٨- ٥٩

١٦- عواطف عبد الرحمن ، أوضاع الصحافه المصريه في ظل ثورة يوليو في: أنيس صايغ (اشراف) عبد الناصر و ما بعده ص١١ (بيروت: المؤسسه العربيه للدراسات و النشر ، ١٩٨٠) ص٢٦٠ - ٢٧٣

١٧- أحمد حسين الصاوي ، الصحافه المصريه في مفترق الطرق في: مجموعه من الكتاب ، مستقبل الصحافه في مصر (القاهرة: الموقف العربي ، ١٩٨٠) ص٢١-٢٢

١٨- رمزي ميخائيل جيد ، مرجع سابق ، صـ ٥٩

١٩- عواطف عبد الرحمن ، دراسات في الصحافه المصرية المعاصرة ، مرجع سابق صـ ٦١

٢٠- المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ، مصدر سابق ، صـ ٥٩

٢١- المصدر السابق نفسه ، صـ ٦٦

٢٢- ليلى عبد المجيد ، تطور الصحافه المصريه ، مرجع سابق ، صـ ٥٥- ٥٧

٢٣- رمزي ميخائيل ، مرجع سابق ، صـ ١٠٤

٢٤- على الدين هلال و آخرون ، تجربة الديمقراطيه في مصر ١٩٧٠- ١٩٨١ ص٢١ (القاهرة: المركز العربي للبحث و النشر ،١٩٨٢) صـ ١٣٤ ، ١٣٥

٢٥- ليلى عبد المجيد ، تطور الصحافه المصرية ، مرجع سابق ، صـ ٦١_٦٢
٢٦- رمزى ميخائيل ، مرجع سابق ، صـ ١٠٩
٢٧- على الدين هلال و آخرون ، مرجع سابق ، صـ ١٤٥
٢٨- ليلى عبد المجيد ، تطور الصحافة المصرية ، مرجع سابق ، صـ ٩٤_٩٥
٢٩- المرجع السابق ، صـ ٩٥_٩٦
٣٠- ابراهيم عبده ، محنة الصحافة وولى النعم (القاهرة : سجل العرب ، ١٩٨٧) صـ٢
٣١- فى هذا الصدد انظر :
- كامل زهيرى ، الصحافه بين المنح و المنع : (القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨٠) صـ ٤٠-٦٥
- ابراهيم عبده ، محنة الصحافة وولى النعم ، مرجع سابق ، صـ ٤٥
- ليلى عبد المجيد ، تطور الصحافه المصريه ، مرجع سابق ، صـ ٩٦- ٩٧
٣٢- رمزى ميخائيل جيد ، مرجع سابق ، صـ ١٣٤
٣٣- كامل زهيرى ، مرجع سابق ، ص٢٣٩
٣٤- ليلى عبد المجيد ، مرجع سابق ، صـ ١٠٣
٣٥- مصطفى مرعى ، الصحافه بين السلطة و السلطان ، صـ ١٦ (القاهرة: عالم الكتب ، ١٩٨٠) صـ ٧٤-٧٨
ولمزيد من التفاصيل راجع :
- محمد سيد محمد ، الصحافه سلطة رابعة كيف ؟ (القاهرة : دار الشعب ١٩٧٩)
- محمد حسنين هيكل ، السلام المستحيل و الديمقراطية الغائبة (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، ١٩٨٠)
- سامى عزيز ، الصحافة مسئولية و سلطة ، صـ١ (القاهرة: مؤسسة دار التعاون ، ١٩٨١) صـ ١٠٦- ١١٤
- أحمد حسين الصاوى ، "قراءة فى ملف الصحافة المصرية" مجلة الدراسات الاعلامية ، العدد ٥٤ ، يناير - مارس١٩٨٩ ، صـ ١١
٣٦- أحمد حسين الصاوى "قراءة فى ملف الصحافة المصرية" ، مصدر سابق ، صـ ١٥- ١٧
٣٧- المؤتمر العام للصحفيين ـ يناير ١٩٩١ـ تقرير اللجنة التنفيذيه ، صـ ٣ ـ ٤
٣٨- أحمد حسين الصاوى - قانون سلطة الصحافة (١٤٨ لسنة ١٩٨٠) الجذور و الفروع ، المؤتمر العام للصحفيين المصريين - نقابة الصحفيين - يناير ١٩٩١ - ص٣ ، ٤
٣٩- الصحفيون يناير ١٩٩١ - خليل صابات - صـ ١٠١ - ١٠٢
٤٠- الصحفيون - يناير ١٩٩١- كامل زهيرى
٤١- الصحفيون - يناير ١٩٩١ - ليلى عبد المجيد صـ ١٠٥ - ١٠٦
٤٢- الصحفيون - يناير ١٩٩١ - صـ ٨٥

المبحث الثانى

نقابة الصحفيين المصريين

منذ أواخر القرن الماضي والصحفيون ينشدون أملا كان عزيز المنال وهو أن تجمع شتاتهم نقابة أو تنظيم ينضمون تحت لوائه . وقد قاموا بالفعل بعدة محاولات في سبيل انشاء نقابة ولكنها كانت دائما تنتهي للفشل لعدة أسباب منها صعوبة التحديد الدقيق للصحفي والذى نتج عن عدم اشتراط اجازه علمية معينة للعاملين في الصحافة ومنها أيضا حصر اعضاء النقابة في اصحاب الصحف من ناحية ومطالبة الحكومة بالامتيازات الصحفية من ناحية ثانية دون الأخذ في الاعتبار المحررين العاملين في الصحف ودون اهتمام باقرار القواعد التي تستند عليها العلاقات بينهم وبين اصحاب الصحف كما كان الطابع الاجنبي والى عام ١٩٢٠ هو الغالب على محاولات انشاء النقابة ، اذ كانت الصحافة الأجنبية عادة هي التي تدعو اليها وبطابع التكتل في سبيل مناهضة الحكومة المصرية في كنف الامتيازات الأجنبية . (١)

واذ تتبعنا محاولات انشاء النقابة فان بدايتها كانت عام ١٨٩٩ عندما فكر الصحفيون في انشاء تنظيم يجمعهم واجتمعوا في فندق الكونتننتال بدعوة من صاحب (الاهرام) ، ودارت مناقشات بينهم حول تعريف الصحفي فقد أراد بعض أصحاب الصحف حصر التعريف في ملاك الصحف فقط وهو ما لم يرض عنه المحررون العاملون في الصحف . وقد قرر هؤلاء الانفصال عن تنظيم أصحاب الصحف وأنشأوا جمعية لهم باسم جمعية الكتاب والتي ضمت في عضويتها نحو ٤٠٠ كاتب الا أن هذه المحاولة قد فشلت لاعتراض اللورد كرومر على تأليف نقابة للصحفيين .

وفي عام ١٩٠٩ أنشئت رابطة الصحفيين الأجانب ورغم ان مؤسسيها حاولوا ضم الصحفيين المصريين والسوريين الى تجمعهم المهني الا ان هؤلاء شعروا بمعاداة هذا الكيان لهم فحاولوا انشاء تنظيم خاص بهم الا أن محاولتهم أجهضت لقلة عدد الصحفيين وافتقادهم روح التكتل والتضامن . وساعد على ذلك أن مهنة الصحافة ذاتها كانت من المهن التي لا تحوز التقدير الكامل في المجتمع . حيث كان ينظر للصحفي على انه انسان طفيلي يعيش على أخبار الأخرين . وكان الصحفيون يعانون من أزمة الحرية وأزمة لقمة العيش في آن واحد . (٢)

وفي عام ١٩١٢ قام عدد من أصحاب الصحف بانشاء نقابة للصحفيين ضمت المصريين والأجانب العاملين في الحقل الصحفي .. الا ان هذا الاجتماع انفرط بقيام الحرب العالمية الأولى . وبعد انتهاء الحرب قام عدد من الصحفيين بتأليف رابطة هدفها الرئيسي العمل على انشاء نقابة للصحفيين .

وفي العشرينيات وحتى منتصف الثلاثينيات قامت عدة اشكال تنظيمية للصحفيين كانت في أغلبها تضم العنصر المصري . وقد ساعد على ذلك أن ثورة ١٩١٩ بمفهومها الشعبي دفعت عددا كبيرا من الشباب الى التعبير عن ارائهم بواسطة الصحف وبدأت الصحافة تشهد محررين من حملة الشهادات العالية .

ومن أبرز هذه المحاولات النقابية التي تألفت عقب صدور دستور ١٩٢٣ عندما سارع ثلاثة من الصحفيين هم أمين الرافعي وأحمد حافظ عوض ولين كاسترو لمقابلة رئيس الوزراء مطالبين باصدار قانون

بانشاء نقابة للصحفيين ثم اجتمع عدد من أصحاب الصحف ومحرريها وبدأوا فى اعداد مشروع النقابة التى اعلن قيامها سنة ١٩٢٤ .

ورغم تعدد محاولات انشاء نقابة للصحفيين الا أنها لم تنل اعترافا رسميا من الحكومة الى أن صدر مرسوم باعتماد نظام جمعية الصحافة فى ٢٠ ابريل ١٩٣٦ فى عهد وزارة على ماهر . وقد قام بوضع قانون الجمعية الصحفى محمود عزمى الذى كان يشغل منصب المستشار الصحفى لمجلس الوزراء .

جمعية الصحافة :

اقتنع محمود عزمى من خلال التجارب السابقة بان النقابة لا يمكن أن تقوم وأن تدوم الا بقانون ينظم كيانها تنظيما رسميا معترفا به وان النقابة لابد ان تكون تعبيرا عن مصالح العاملين فى الصحف ، كما تعبر عن مصالح أصحاب الصحف .. لذا اهتم وهو يضع قانون النقابة بأحوال الصحفيين العاملين فى الصحف بتوفير الضمانات الكافية لهم حتى يقوموا بعملهم دون خشية من الفقر أو العوز عند اصطدامهم بأصحاب الصحف التى يعملون فيها .

وقد هدفت جمعية الصحافة فى المقام الأول الى المحافظة على كرامة الصحافة والصحفيين ، فقد حددت المادة (٢) من مرسوم جمعية الصحافة أغراض الجمعية فى الآتى :

١ ــ العمل على رفع شأن الصحافة والمحافظة على كرامتها .
٢ ــ السعى للاعتراف بحقوق الصحافة والصحفيين وتحقيق ما يجب لهم من مزايا .
٣ ــ تنمية روح الاخاء والتعاون بين الصحفيين وتسوية ما بينهم من المنازعات المتعلقة بالمهنة .
٤ ــ تنظيم علاقات الصحافة والصحفيين بالحكومة والجمهور .

الشروط الواجب توافرها فى اعضاء الجمعية :

حددت المادة (٤) هذه الشروط فى الآتى :

١ ــ أن يكون مصريا .
٢ ــ الا يقل سنه عن ٢١ عاما
٣ ــ الا يكون قد صدرت عليه أحكام فى جريمة من الجرائم المخلة بالشرف .
٤ ــ أن يكون حسن السيرة .
٥ ــ أن يكون حاصلا على شهادة دراسية عالية من مصر او من الخارج أو أن يكون على درجة من الثقافة تلائم مهنة الصحافة .
٦ ــ أن يكون صاحب صحيفة أو ممثلا له أو محترفا الصحافة .
٧ ــ أن يزكى طلب انضمامه اثنان من اعضاء الجمعية .
٨ ــ أن ترفق بطلب انضمامه قيمة رسم الدخول فى الجمعية . (٢)

إلا أن المادة الثالثة قد نصت على عدم جواز التعرض للمسائل السياسية أو المسائل الطائفية أو الدينية ولا القيام بأى عمل خارج نطاق الأغراض المبينة فى المادة الثانية . وذلك بهدف حصر نطاق أعمال النقابة فقط فى الأوضاع النقابية والمهنية للعاملين فى الصحف ودون التعرض للحريات العامة بما تمثله من اساس العمل

الصحفى وأيضا حرمان الجمعية من مناقشة القضية الوطنية أو الادلاء برأيها فى الأحداث السياسية التى تمر بالبلاد . وتأكيدا على هذا المعنى قضت المادة (٢٦) بأن للحكومة دائما بمقتضى قرار مجلس الوزراء أن تأمر بحل الجمعية اذا خالفت أحكام المادة الثالثة . (٤)

الا أن هذا المرسوم باعتماد نظام جمعية الصحافة لم يقدر له الانتقال الى حيز التطبيق بعد سقوط وزارة على ماهر وتقاعس الحكومات عن تعيين أول مجلس ادارة للجمعية . واستمرت الصحف فى مطالبتها بانشاء نقابة للصحفيين ، فتأسف (الأهرام) أن للحوذية ولماسحى الأحذية وعمال الترام وسائقى السيارات نقابات تسهر على مصالحهم وليس للصحفيين نقابة تعمل لاصلاح حالهم ورفع مستواهم والمحافظة على ما لهم من حقوق . (٥)

وعادت المحاولات مرة أخرى بانشاء اتحاد محررى صحافة مصر عام ١٩٣٨ وكان يضم المحررين فقط .

تأسيس نقابة الصحفيين :

فى ٢٧ نوفمبر ١٩٣٩ تقدم على ماهر رئيس الوزراء الى مجلس النواب بمشروع قانون نقابة الصحفيين فتقرر المجلس إحالته الى لجنة الداخلية لاعداد تقرير عنه . وقد وافق عليه المجلس بعد أن أدخلت عليه اللجنة بعض التعديلات وذلك فى الجلستين المنعقدتين فى ٦ و ١١ مارس ١٩٤٠ وحينما أحيل المشروع الى مجلس الشيوخ أدخلت عليه لجنتا الداخلية والعدل عدة تعديلات وأقره مجلس الشيوخ بصفته المعدله فى جلستيه المنعقدتين فى ٨ و ١٥ مايو ١٩٤٠ وحينما أعيد المشروع الى مجلس النواب لم يوافق على التعديلات التى أدخلها مجلس الشيوخ وذلك فى جلسته المنعقدة فى ١٩ يوليو ١٩٤٠ فتم تشكيل لجنة توفيق مشتركة من مجلس النواب والشيوخ للتوصل الى صيغة يوافق عليها المجلسان وهى الصيغة التى أقرها مجلس النواب فى جلسته المنعقدة فى ٢٤ مارس ١٩٤١ وصدرت بالقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٤١ فتكونت نقابة الصحفيين رسميا فى ٣١ مارس ١٩٤١ وانتخب محمود أبو الفتح كأول نقيب لها .

وقد ركزت النقابة منذ قيامها على تأكيد حقوق المحررين لدى أصحاب الصحف فأصدرت لائحة الاستخدام وقانون الدمغة وأنشأت صندوق المعاشات ونظمت أجازات المحررين ومكافآتهم . فضلا عن نجاحها فى تقديم بعض الخدمات الاقتصادية للصحفيين بالسعى لدى الحكومة لتخفيض أجور التذاكر الخاصة بالصحفيين ونجاحها لدى شركة الترام فى الحصول على تذاكر اشتراك مجانية ولدى مصلحة التليفونات فى الحصول على امتيازات هامة لدور الصحف .

وهكذا ساهمت النقابة فى تحسين أحوال العاملين فى الصحافة الى حد ما وان أخفقت فى أن يكون لها تأثير فى تخفيف التشريعات الصحفية والاجراءات التى تتخذ ضد الصحف والصحفيين .

وقد ظل هذا القانون ينظم أحوال النقابة حتى سنة ١٩٥٥ عندما صدر القانون رقم (١٥٥) لسنة ١٩٥٥ الذى استبعد من عضوية النقابة ملاك الصحف وظل هذا القانون ساريا و إن خضع لبعض التعديلات الى أن صدر قانون رقم (٧٦) لسنة ١٩٧٠ وهو القانون الذى ينظم عمل النقابة حتى الآن والذى يقضى بأن من بين أهداف النقابة حماية حرية الصحافة والدفاع عن الصحفيين خلال ممارستهم للمهنة كما نص على اعتبار نقل

الصحفي الى عمل غير صحفي سواء داخل المؤسسة او خارجها عملا تعسفيا وأكد على انه لا يجوز القبض على عضو من اعضاء النقابة أو حبسه احتياطيا لما ينسب له بسبب ممارسة المهنة ولا يجوز استجوابه أو التحقيق معه الا بمعرفة اعضاء النيابة العامة وبحضور النقيب او رئيس النقابة الفرعية . (٦)

النقابة والسلطة السياسية :

تمثل الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين أعلى سلطات النقابة وقد شهدت اجتماعاتها خلال السنوات والعهود المختلفة مواقف ضد السلطة السياسية فى دفاعها عن حرية الصحافة . ولعل أهمها هى التى انعقدت فى سنوات ١٩٥٢ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٨ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٨

ففى ٩ ديسمبر ١٩٥٢ وبعد أقل من ثلاثة شهور من قيام الثورة اجتمعت الجمعية العمومية للنقابة وقررت انه اذا لم تلغ الرقابة على الصحف فى موعد أقصاه ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ تضرب جميع الصحف والمجلات اليومية والاسبوعية والشهرية عن الصدور وتعقد جمعية عامة بعد اربعة أسابيع للنظر فى ذلك . الا أن هذا الاضراب لم ينفذ .

وشهدت الستينيات عديد من المواجهات بين النقابة والسلطة السياسية نتيجة اصرار الصحفيين على استقلال نقابتهم ، مما ادى الى تاجيل عقد الجمعية العمومية للنقابة عدة مرات ثم عدم الاعتراف بقراراتها وبالانتخابات التى تجرى اذا كان الفائزون من ذوى الاتجاهات المعارضة للنظام . وقد انتقد حسين فهمى النقيب السابق للصحفيين محاولة الحكومة فرض آرائها على الصحف وذلك فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الذى دعى اليه فى مايو ١٩٦٢ . وقد اعقب ذلك رفض الحكومة عقد الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين فى عامى ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ وأجلت انتخابات النقابة الى أجل غير مسمى . واستقال أربعة من أعضاء مجلس النقابة احتجاجا على هذا التأجيل غير القانونى .

وعندما انعقدت الجمعية العمومية أخيرا فى ١٩ يناير ١٩٦٥ كان على رأس جدول أعمالها مقترحات الاتحاد الاشتراكى لتنظيم الصحافة والتى اعلنت فى نوفمبر ١٩٦٤ . وكان أهم هذه المقترحات انشاء مجلس أعلى للصحافة فى اطار الاتحاد الاشتراكى يكون مسئولا عن وضع القواعد الادارية والتنظيمية والمالية لتطوير الصحافة كما تضمنت المقترحات دعوة المنظمات والجمعيات والأشخاص التى تصدر صحفا ومجلات والتى لا تخضع للاتحاد الاشتراكى الى وضع نفسها تحت اشرافه ، وكذلك اعادة تنظيم الصحف والمجلات الاقليمية الصادرة فى المحافظات تحت اشراف لجان الاتحاد الاشتراكى .

وقد اعلنت الجمعية العمومية رفض هذه المقترحات ورد مجلس الأمة على ذلك بالغاء قرارات الجمعية العمومية وازاء هذا التحدى من جانب السلطة التشريعية ومن ورائها السلطة التنفيذية انتخب الصحفيون فى الجمعيتين العموميتين اللتين عقدتا فى عامى ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ عددا من الصحفيين المعروفين برفضهم لمقترحات الاتحاد الاشتراكى . الا أن محكمة الاستئنافات أصدرت حكما بالغاء انتخابات عام ١٩٦٦ وذلك بناء على طلب الاتحاد الاشتراكى وفى العام التالى صدر قرار من مجلس الوزراء بحل مجلس نقابة الصحفيين المنتخب وتعيين مجلس آخر برأسه رئيس محكمة الاستئنافات .

وقد انعقدت أول جمعية عمومية بعد ذلك التدخل الادارى فى مارس ١٩٦٨ وتولى كامل زهيرى منصب نقيب الصحفيين فى الانتخابات التى اجريت بالتزكية . (٧)

ولم يتوقف الصراع بين السلطة السياسية ونقابة الصحفيين فى السبعينيات بل لانكون مبالغين اذا قلنا انه ازداد ضراوة خاصة بعد سلسلة القوانين الاستثنائية التى اتبعها نظام السادات والتى أثرت بدرجة كبيرة على حرية العمل الصحفى .

ففى ١٥ ديسمبر ١٩٧٢ فى خضم الاضطرابات التى شهدتها البلاد والتى تمثلت فى الحرائق المتعمدة ومظاهرات الطلبة وغيرها . اجتمعت الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين وطالبت برفع الرقابة عن الصحف فورا الا فيما يتعلق بالشئون العسكرية وطالبت بالافراج عن الطلبة المعتقلين والدخول فى حرب لتحرير الاراضى المحتلة . (٨)

واجتمع مجلس النقابة واصدر بيانا يعلن فيه تأييده لمظاهرات الطلبة ويتهم النظام باستخدام أساليب القمع مما أدى الى استقالة عضوين من مجلس النقابة اعتراضا على البيان . وقد أثار هذا البيان ثائرة السادات وهاجم اعضاء النقابة واصفا بعضهم بانهم يستخدمون أسلوب الطفولة السياسية .

واستمرت النقابة فى الدعوة الى رفع الرقابة عن الصحف ولذا دعت الجمعية العمومية فى اجتماعها فى ١٥ ديسمبر ١٩٧٢ أمانة الدعوة والفكر فى الاتحاد الاشتراكى واعضاء لجنة الاعلام بمجلس الشعب ومندوبين عن وزارة الاعلام للمناقشة فى الاجراءات اللازمة لرفع الرقابة ونص قرار الجمعية عن أن رفع الرقابة عن الصحف هو مطلب للرأى العام الصحفى . (٩)

وشهدت البلاد انفراجة فى حرية الراى والصحافة بعد رفع الرقابة عن الصحف فى فبراير ١٩٧٤ . الا أن ذلك لم يمنع السادات من الهجوم على الصحافة سواء فى خطبة أو فى تصريحاته موجها النقد اليها بانها تركز على السلبيات فقط ولا تعطى صورة حقيقية للانجازات التى تقوم بها الدولة فى كافة المجالات .

وجاء كتاب "حوار وراء الأسوار" ليزيد من أزمة الثقة بين السادات والصحفيين حيث تعرض فيه جلال الحمامصى مؤلفه للذمة المالية لعبدالناصر مما أثار السادات . وفى أول خطاب له بعد صدور الكتاب هاجم فيه الصحفيين هجوما شديدا وطالبهم بالحرص على نزاهة الكلمة .

واثارت لائحة أجور الصحفيين خلافا حادا بين النظام والنقابة والتى عقد مجلس النقابة بشأنها جمعيتين عموميتين فى يناير وفبراير ١٩٧٦ فقد اعترض الصحفيون على اللائحة وأعد مجلس النقابة مذكرة للمجلس الاعلى للصحافة ضمنها اعتراضاته على التفسيرات التى أصدرها المجلس بشأنها مطالبا باعادة بحثها .

وفى الاجتماع العادى للجمعية العمومية فى مارس ١٩٧٦ لمناقشة لائحة الأجور هاجم الصحفيون جمال العطيفى وزير الاعلام والثقافة فى ذلك الوقت وعرض بعضهم الاعتصام ، مما أثار غضب السادات الذى أعلن أن أسلوب الضغط أو الاعتصام لا يجب الالتفات اليه ومرفوض شكلا وموضوعا . (١٠)

وازداد تأزم العلاقة بين نظام السادات والصحفيين خاصة مع الصحفيين المعارضين وشهدت هذه الفترة عدة مصادرات لاعداد جريدة (الأهالى) لسان حال حزب التجمع الوطنى . وتعدد هجوم السادات على صحيفة (الأهالى) متهما اياها بأنها تتعمد اثارة الجماهير وتأليب الطبقات مما حدا بحزب التجمع الى تجميد نشاطه

السياسى نتيجة الدعاية المضادة التى واجهها ولم يبرز للنقابة دور فى مواجهة هذه الاحداث واستمر سمعتها حتى اضطرت الى أن تدلى بدلوها فى قانون الصحافة والمطبوعات الجديد والذى أعده عبدالمنعم الصاوى وكيل مجلس الشعب آنذاك .

لقد اعترضت نقابة الصحفيين اعتراضا قويا على مشروع القانون على اساس أنه يحتوى على قيود صارمة ضد حرية الصحافة وطالب مجلس النقابة المهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب وممدوح سالم رئيس الوزارة وعبدالمنعم الصاوى وزير الاعلام فى ذلك الوقت بتأجيل تقديم المشروع الى مجلس الشعب حتى تتم دراسته وبحثه . وقد استجاب رئيس الوزراء وأرجأ تقديم المشروع حتى يتم بحثه مع الصحفيين .

واتسمت الأعوام الثلاثة التى سبقت اغتيال السادات بالهجوم الضارى من جانبه على الصحفيين المصريين الذين يكتبون فى صحف تصدر بالخارج متهما اياهم بالتهييج والتشهير والمزايدة والحقد وبالشيوعية والالحاد .

وبدأ النظام فى الضغط على نقابة الصحفيين لشطب عدد من الصحفيين من جداول النقابة بسبب هجومهم على السادات الا أن الجمعية العمومية للنقابة اجتمعت فى ٧ ابريل ١٩٧٨ واصدرت بيانا اعلنت فيه استنكارها لأية محاولات سابقة أو لاحقة للمساس بجدول الصحفيين بسبب انتمائهم السياسى . ومؤكدة على الا يضار صحفى بالعزل أو النقل او التجميد بسبب فكره او رايه السياسى كما اشار البيان الى ان النقابة تنظيم مهنى مهمته حماية كل المشتغلين بالمهنة . (١١)

وبدأت تتردد الانباء عن رغبة القيادة السياسية فى تحويل النقابة الى نادى مما اثار رد فعل عنيف بين الصحفيين خاصة بعد اعلان صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب أن النقابة لن يكون لها نفس الكيان القائم وأن المجلس الأعلى للصحافة سيكون له الحق فى القيد والحق فى التاديب وان النقابة لن يتعدى دورها عن كونها ناديا اجتماعيا يقدم الخدمات والرحلات لأعضائه .

ونتيجة لعنف الهجوم الذى لاقاه هذا التصريح اضطر صاحبه الى التراجع ، وأعلن منصور حسن وزير الاعلام أن توجيهات الرئيس بشأن قانون الصحافة الجديد تتضمن الابقاء على النقابة لرعاية مصالح اعضائها .

وتستمر النقابة فى الدفاع عن حرية الصحافة ، خاصة بعد صدور قانون سلطة الصحافة عام ١٩٨٠ وبدء مناقشة مشروع اللائحة التنفيذية للقانون واعترضت عليها نقابة الصحفيين . وقدم كامل زهيرى نقيب الصحفيين مذكرة برأى النقابة جاء فيها عدم دستورية مشروع اللائحة وتضمنه نصوصا تتنافى مع روح قانون سلطة الصحافة وحريتها واستقلالها .

ورفض مجلس النقابة مشروع اللائحة وبنى اعتراضه عليها على أساس نقاط أربع تناولتها مشروع اللائحة وهى :

١ - الاحالة على المعاش .
٢ - الاذن بالعمل فى صحف أو أية وسيلة اعلامية غير مصرية داخل الجمهورية أو خارجها .
٣ - النقل من العمل أو داخله .
٤ - تحميل الصحفيين بواجبات مجال تحديدها الأمثل هو الدستور او القانون أو مواثيق الشرف ولوائح المهنة . (١٢)

مجلس النقابة :

من الصعب تصنيف أعضاء مجلس النقابة على اساس توجهاتهم الفكرية والسياسية طوال الخمسينيات والسيتنيات لا سيما وأن عضويتهم كانت مشروطة بعضوية التنظيم الواحد . وبصفة عامة تكررت عدة أسماء في التشكيلات النقابية في هذه الفترة محمد عبدالمنعم رخا وحافظ محمود وعبدالمنعم الصاوى وأمينة السعيد وصبرى أبو المجد ومحمد نجيب .

أما في السبعينيات فانه يسهل ادراك تنوع التشكيل السياسي لمجالس النقابة وذلك بسبب بدء نشاط المنابر ثم التنظيمات داخل الاتحاد الاشتراكى والتصريح بانشاء عدد من الأحزاب ابتداء من ١٩٧٦ . لذلك يمكن القول بأن المجلس المنتخب في يونية ١٩٧١ قد ضم على الأقل عضوين مستقلين (كما قدما نفسيهما) هما د. يوسف ادريس ومصطفى نبيل وفي المجلس المنتخب عام ١٩٧٥ ازداد عدد المستقلين الى ثلاثة ثم أصبحوا ستة في انتخابات عام ١٩٧٩ كان من بينهم النقيب .

ورغم أن صلاح جلال مرشح الحزب الوطني قد فاز في انتخابات مارس ١٩٨١ الا أن ممثلي المعارضة استطاعوا الاحتفاظ بوجود مؤثر في ذلك المجلس سواء من بين أعضاء حزب التجمع أو حزب العمل ، واستمر هذا الوضع حتى الآن ، فاصبح مجلس يعبر الى حد كبير عن كافة الاتجاهات السياسية في مصر .

وفيما يتعلق بمنصب النقيب فان أكثر من تولى هذا المنصب هو حسين فهمي لفترة تقرب من ست سنوات وربما يعود ذلك الى أن شخصيته تحظى بالقبول العام في أوساط الصحفيين . في حين أن بعض النقباء لم يستمروا في المنصب طويلا مثل أحمد بهاء الدين الذى ألغى انتخاب المجلس الذى كان برأسه في عام ١٩٦٧ . ومن الشخصيات الأخرى التى تولت هذا المنصب أحمد قاسم جودة وصلاح سالم وحافظ محمود وكامل زهيرى وعلى حمدى الجمال وعبدالمنعم الصاوى ويوسف السباعي وصلاح جلال وابراهيم نافع وأخيرا مكرم محمد احمد .

ويلاحظ غلبة النقباء الذين ارتبطت أسماؤهم بدار التحرير وهى الدار الصحفية التى أنشأتها الثورة وهم (صلاح سالم ، حافظ محمود ، يوسف السباعي ، احمد قاسم جودة وحسين فهمي) وقد برز اثنان من النقباء من مؤسسة روزاليوسف (أحمد بهاء الدين وعبدالمنعم الصاوى) أما دار (الأهرام) فقد خرج منها ثلاثة نقباء هم (على حمدى الجمال وصلاح جلال وابراهيم نافع) بالاضافة الى مكرم محمد أحمد الذى يعد في الأساس من كتاب (الأهرام) .

أما مؤسسة (أخبار اليوم) فلم يخرج منها أى نقيب للصحفيين . ويلاحظ تقلد ضابطين سابقين لمنصب النقيب (صلاح سالم ويوسف السباعي) وهما فضلا عن عبدالمنعم الصاوى كانوا من ذوى المناصب الوزارية .

المؤتمر العام للصحفيين والقضايا النقابية والمهنية :

اتاح المؤتمر العام الذى نظمته نقابة الصحفيين في يناير ١٩٩١ الفرصة لمناقشة عدد من الأوضاع المتعلقة بالعمل النقابي والمهنى كان من أهمها :

اولا مشاكل القيد :

والتى نتجت عن ازدياد عدد الصحف خاصة الحزبية والاقليمية مما ادى الى تدفق طلبات القيد في جداول النقابة وزاد من حجم المشكلة استمرار المؤسسات الصحفية القومية في التوسع في التعيينات

والتوسع فى تراخيص مكاتب الصحف العربية والأجنبية والترخيص بالطبعات المصرية لصحف غير مصرية مما ادى الى تعدد جهات التشغيل والتعيين . (١٣)

ثانيا : المكاتب العربية والأجنبية :

وصف الاستاذ جلال عارف هذه المكاتب بانها تمثل صورة كاملة من الفوضى التى تضيع حقوق الصحفيين وتسيء للمهنة اساءة بالغة . حيث يتمكن المسيطرون على هذه المكاتب من فرض شروطهم واستغلال الصحفيين المصريين أبشع استغلال يساعدهم فى ذلك الأوضاع الاقتصادية الصعبة التى يعانى منها اغلب شباب الصحفيين ومزاحمة غير النقابيين للصحفيين فى عملهم وغيبة أى رقابة فعالة على هذه المكاتب ومساعدة بعض الجهات المسئولة لهذه المكاتب والقائمين عليها فيما يفعلون ، بل أن بعض هؤلاء تصرف لهم بطاقات تتيح لهم ما لا يتاح لاعضاء النقابة من الصحفيين المصريين مثل تصوير نشاطات الرئيس ومتابعة اللقاءات الهامة .

اقترح جلال عارف عدة حلول للمساهمة فى القضاء على هذه الأوضاع هى :

أ - أن يكون لكل مكتب صحفى عربى أو أجنبى مدير مصرى مسئول من الأعضاء المشتغلين بالنقابة ، ويكون هو المنوط به الاشراف على تشغيل الصحفيين مع مراعاة أن يكونوا أعضاء بالنقابة .

ب - البطاقات الصحفية الوحيدة التى تتيح لصاحبها ممارسة العمل الصحفى هى البطاقات الصادرة من النقابة .

جـ - يسمح للصحفيين العرب والأجانب بالقيد فى جدول المنتسبين فى النقابة طوال فترة عملهم فى مصر ، ويؤدون اشتراكا سنويا يحدده مجلس النقابة .

ثالثا صحف الاقاليم والهيئات والجمعيات :

أكد جلال عارف على ضرورة المراقبة الدقيقة لقوائم هذه الجرائد والمجلات والتى يشرف عليها فى الغالب غير الصحفيين وتطبيق المادة (٢١) من قانون الصحافة والتى نصت على أن يشترط فى رئيس التحرير والمحررين فى الصحيفة أن يكونوا أعضاء مقيدين بجدول المشتغلين بنقابة الصحفيين . (١٤)

رابعا علاقات العمل الصحفى :

قدم عزت سامى المحرر بوكالة أنباء الشرق الأوسط ورقة عمل للمؤتمر بعنوان "نظرات فى علاقات العمل الصحفى فى مصر بين الواقع والتشريع" ناقش فيها المواد المنظمة للعمل الصحفى فى القوانين والتشريعات المختلفة .

وتقدم بعدة مقترحات لتنظيم علاقة العمل بين الصحفى والمؤسسة الصحفية التى يعمل بها وهى :

١ - تقوم النقابة باعداد صيغة عقد عمل صحفى تعتمد من المجلس الأعلى للصحافة وتلزم المؤسسات الصحفية القومية والحزبية بتوقيعه مع الصحفيين ، بحيث يتضمن هذا العقد تفصيلات محددة للمهام المطلوبة من الصحفى والاختصاصات التى يمارسها والحقوق والمزايا المادية والعينية التى يحصل عليها وذلك لحماية الصحفى من أية ممارسات تعسفية وجائرة قد يتعرض لها مثل النقل أو نزع اختصاص أو سلب أية ميزة منه .

٢ - أن يبادر مجلس النقابة بالدخول فى مفاوضات جماعية مع رؤساء المؤسسات الصحفية بقصد ابرام اتفاقات عمل جماعية بين مجلس النقابة ممثلا للصحفيين ورؤساء المؤسسات الصحفية سيما تلك التى تكثر فيها حالات التوتر فى علاقات العمل بحيث تتضمن تلك الاتفاقات التحديدات الواضحة لشروط العمل الصحفى وظروفه على النحو الأفضل بما يقضى على أسباب التوتر والخلافات التى تنشا عن سوء تفسير القوانين أو التعسف فى استخدام السلطة من جانب الادارة الصحفية أو التعسف فى استخدام الحق من جانب الصحفيين ".

٣ - فى المشكلات ذات الطابع العام فى علاقات العمل الصحفى يمكن أن يلجأ مجلس النقابة الى ابرام اتفاقية جماعية مع المجلس الأعلى للصحافة باعتباره ممثل صاحب العمل والقائم على شئون الصحافة بمقتضى قانون سلطة الصحافة .

٤ - تتولى النقابة بموجب الصلاحيات المخولة لها بالقانون (٧٦) لسنة ١٩٧٠ مراجعة لوائح تنظيم العمل والهياكل الوظيفية وقواعد العلاوات والترقيات للصحفيين وطلب التعديل أو الحذف أو الاضافة ، عسى أن يكون فيها من أمور مجحفة بحقوق الصحفيين أو ما من شأنه أن يمس الاستقرار فى علاقات العمل .

٥ - تقوم نقابة الصحفيين بوضع معايير أداء نوعيه للصحفيين يتم على أساسها قياس مستوى الأداء والكفاية ويمكن أن يتحقق ذلك بالاشتراك مع ممثلين عن المؤسسات الصحفية ، على أن تكون هذه المعايير ثابتة ومعلنة حتى لا تخضع التقارير فى هذا الشأن للاعتبارات الشخصية وتسرى هذه المعايير على جميع الصحفيين سواء فى المؤسسات أو فى أقسام المؤسسة الواحدة .

٦ - أن تقوم نقابة الصحفيين بوضع لائحة جزاءات موحدة تزاوج فيها بين جميع الأفعال التى تخضع مخالفتها للجزاء والعقاب سواء فى قانون سلطة الصحافة أو فى قانون النقابة أو فى قانون العمل مع الزام المؤسسات الصحفية بالأخذ بهذه اللائحة .

وحول النزاعات المهنية التى يتعرض الصحفى بموجبها للتحقيق الداخلى الادارى أو اللجان الثلاثية الواردة فى قانون العمل ، قدمت أمينة شفيق عضو مجلس النقابة اقتراحا بأن ينص قانون النقابة على أن يجرى التحقيق مع الصحفى امام لجنة ثلاثية تتكون من :

أ - ممثل لجهة العمل .

ب - ممثل مجلس نقابة الصحفيين .

جـ - أحد الصحفيين الكبار والذى تسند له النقابة مسئولية الحضور والتصويت المستقل الموضوعى .

كما قدمت أمينة شفيق مقترحات تتفق مع ما طرحه عزت سامى حول علاقات العمل الصحفى ومنها أن تضع النقابة نموذجا موحدا لعقد عمل تلتزم به كافة المؤسسات الصحفية وكذلك لائحة جزاءات موحدة تسترشد باللائحة النموذجية التى وضعها المجلس الأعلى للصحافة وذلك بغرض تساوى كافة الصحفيين أمام شروط وظروف العمل التى يعملون فيها وحتى تواجه النقابة التمايزات فى هذه الشروط والظروف مما سيؤدى الى تخفيف حدة نزاعات العمل .

خامسا القضايا النقابية :

اشارت ورقة العمل التى عرضت فى جلسة الاستماع التى خصصت للقضايا النقابية عدة نقاط نستطيع أن نجملها فيما يلى :

١ - طغيان مشاكل العمل فى المؤسسات الصحفية القومية والحزبية على اى نقاش حول العمل النقابى نتيجة حجم المشاكل الكبيرة والسلطات الهائلة التى يملكها رؤساء المؤسسات ورؤساء التحرير والبطالة التى أصبحت ظاهرة فى المؤسسات الصحفية واهمال قانون عقد العمل فى العلاقات بين الصحفى والمؤسسة ؛ مما يؤدى الى ازدياد حجم التوتر فى علاقات العمل خاصة مع استمرار الاسلوب الحالى فى تعيين القيادات .

٢ - المطالبة باستقلالية العمل النقابى وتقوية دور النقابة فى تنظيم علاقات العمل وفى هذا الاطار طرح أن تلجأ النقابة الى القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٨١ بشأن اتفاقات العمل الجماعية حيث حيث تتفاوض النقابة مع المؤسسة الصحفية وباشراف الجهه الادارية (وزارة القوى العاملة) لتنظيم عقود عمل جماعية تنشر فى الجريدة الرسمية ويكون لها قوة القانون وبذلك تنتهى مشكلة عقد العمل الفردى .

٣ - اللوائح الداخلية فى المؤسسات لابد وأن توضع طبقا لظروف العمل مع اخذ رأى النقابة .

٤ - وفى اطار التنظيمات النقابية طرحت عدة قضايا فى مقدمتها :

- ضرورة تنفيذ قرار الجمعية العمومية السابق بحظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الادارة أو رئيس التحرير وبين موقع النقيب أو عضوية مجلس النقابة وطالب الكثيرون أن ينص على ذلك فى القانون الجديد .
- لابد أن تكون النقابة هى السلطة الوحيدة للفصل فى المنازعات المهنية وتسوية الخلافات بين الزملاء واستبعاد اللجوء الى اللجان الثلاثية .
- تنظيم العمل بالمكاتب العربية والأجنبية بحيث لا يعمل بها الا أعضاء النقابة .
- تطوير نظام القيد بحيث لا يتم بصورة روتينية كما هو وارد .
- اجراءات عقد الجمعية العمومية تحتاج الى تعديل وانتخابات الاعادة على منصب النقيب لا يجب أن
- تتم فى اليوم نفسه كما ينص القانون الحالى .

لابد من حصول النقابة على صورة من عقد عمل كل صحفى كما ينص القانون .

- لابد من الحرص على منع غير الصحفيين من الاشتغال بالصحافة وتطبيق القانون فى هذا الشأن .

٥ - المؤسسات الصحفية الحزبية تحتاج لجهد اكبر من النقابة لتنظيم علاقات العمل بها وإلا ستواجه بكارثة .

٦ - طرح البعض ضرورة تمثيل كل المؤسسات الصحفية فى مجلس النقابة الا أن هذا الرأى رفض من الأكثرية

٧ - ركز عدد كبير من شباب الصحفيين على ضرورة الاهتمام بتدريب الصحفيين وأن تقوم النقابة بتنظيم دورات مستمرة فى الكمبيوتر والعلوم المرتبطة بالصحافة واثراء المكتبة وتسهيل حصول الصحفيين على الكتب .

٨ - الوضع النقابى الحالى ضعيف والصلة مع الجمعية العمومية تحتاج لمزيد من الترابط ولابد من تغيير جذرى يعيد الحيوية للجسد النقابى بحيث تكون الجمعية العمومية تعبيرا حقيقيا عن ارادة الصحفيين وبحيث يفرض الصحفيون ارادتهم ويكون المجلس اداتهم فى التعبير .

سادسا : قانون جديد للصحافة :

أكد عدد من المشاركين فى المؤتمر على اهمية تعديل قانون نقابة الصحفيين حتى يتوافق مع الظروف السياسية والاعلامية الحالية والتى اختلفت الى حد بعيد عن الظروف التى وضع فيها قانون (٧٦) لسنة ١٩٧٠ والذى ينظم عمل نقابة الصحفيين .

وفى الورقة المقدمة من جلال عارف تحديد للأسس التى يراها ضرورية عند اعداد القانون الجديد وهى :(١٠)

- أن يكون القانون الجديد تعبيرا عن أوضاع مستقرة
- الا يكون القانون مجرد علاج لبعض الثغرات الموجودة فى القانون الحالى أو تخلصا من بعض العبارات التى جمد العمل بها بالفعل وانما لابد أن يكون صادرا عن نظرة عامة لأوضاع الصحافة وللأوضاع النقابية

فى وقت واحد .

- أن يتيح القانون الجديد امكانية الاصلاحات الديمقراطية التى يريد الصحفيون أن تتجسد فى قانون جديد للصحافة وطالب جلال عارف باصدار لائحة جديدة تسد الثغرات فى القانون الحالى وحتى صدور القانون الجديد .

وهكذا عبر المشاركون فى المؤتمر العام للصحفيين عن هموم السواد الأعظم منهم والمتعلق بالأوضاع المهنية التى يعانون منها داخل المؤسسات الصحفية سواء قومية أو حزبية وطرحوا طموحاتهم بالنسبة للدور الذى يجب أن تقوم به نقابتهم فى سبيل تحسين أوضاعهم النقابية وتحسين ظروف العمل التى يعملون فى ظلها ، وضمان حق الصحفى فى حالة نشوب خلاف بينه وبين المؤسسة التى يعمل بها .

وتحتم الظروف السياسية والاقتصادية والواقع الصحفى الذى نعيشه ضرورة تعديل قانون النقابة الذى صدر فى ظل التنظيم السياسى الواحد وفى ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية مختلفة تماما أثرت على أوضاع الصحافة والصحفيين .. ولابد ان يتضمن القانون الجديد مواد خاصة لحماية الصحفيين العاملين فى الصحف الحزبية والذين يعانون من الاوضاع الاقتصادية المتردية للمؤسسات التى يعملون بها .

كما تزيد الحاجة فى الوقت الحاضر لوضع ميثاق الشرف الصحفى ليضع الضوابط اللازمة لحماية القيم الصحفية من العابثين بها تحت شعارات التزلف للسلطة او تحت تأثير الظروف المعيشية السيئة التى يعانى منها الكثير من الصحفيين وفى هذه الضوابط حماية لمهنة الصحافة حتى تستطيع الاستمرار فى تأدية دورها العظيم فى خدمة قضايا المجتمع والمساهمة فى عملية التنمية الشاملة للأطر السياسية والاقتصادية والفكرية للمجتمع المصرى .

مراجع المبحث الثانى

١ ـ محمود عزمى ، ملخص مبادىء الصحافة العامة ، القاهرة : ١٩٤٢ - صفحة ١١٠

٢ ـ مايو ٢٣ / ٣ / ١٩٨١ "نقابة البحث عن المتاعب" جلال سرحان - صفحة ١١

٣ ـ نجوى كامل ، محمود عزمى رائد الصحافة المصرية (القاهرة : دار المعارف ١٩٨١) صفحة ٧٦ و ٧٧

٤ ـ نجوى كامل ، محمود عزمى الصحفى ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨١ ، صفحة ٢٩١ - ٢٩٨

٥ ـ الأهرام ٢ / ٨ / ١٩٣٨ ، الصحافة فى مصر وكيف نعمل على رفع مستواها .
محمود صمهان نقلا عن سعيد عبده السيد نجيدة ، حرية الصحافة فى مصر بين النظرية والتطبيق ١٩٢٤ - ١٩٥٢ ، رسالة دكتوراه كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ ، صفحة ٤٨٥

٦ ـ عواطف عبدالرحمن ، دراسات فى الصحافة المصرية المعاصرة (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٥) صفحة ٦٤

٧ ـ انظر : مصطفى كامل السيد ، المجتمع والسياسة فى مصر (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٧)
- أحمد فارس عبدالمنعم ، جماعات المصالح والسلطة السياسية ١٩٥٢ - ١٩٨١ ، رسالة دكتوراه : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .

٨ ـ ليلى عبدالمجيد ، تطور الصحافة المصرية (القاهرة : العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٨٨) صفحة ٥٨

٩ ـ ليلى عبدالمجيد : "الصحافة المصرية وتجربة الديمقراطية" فى هلال وآخرون ، تجربة الديمقراطية فى مصر ١٩٧٠ - ١٩٨١ ، ط٢ (القاهرة : المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٢) صفحة ١٣٣

١٠ ـ ليلى عبدالمجيد ، تطور الصحافة المصرية ، مرجع سابق - صفحة ٧٣

١١ ـ ليلى عبدالمجيد ، تجربة الديمقراطية فى مصر ، مرجع سابق صفحة ١٨٢

١٢ ـ المرجع السابق ، صفحة ١٧٦

١٣ ـ انظر جلال عارف ، نقابة الصحفيين ، المؤتمر العام للصحفيين (المشكلة النقابية) قانون جديد أم نظام جديد .
ـ وأمينة شفيق ، قضايا نقابية

١٤ ـ جلال عارف ، المصدر السابق .

١٥ ـ الصحفيون ١٣ / ٥ / ١٩٩١ ، المشكلة النقابية قانون جديد أم نظام جديد ، جلال عارف ، صفحة ١٥٤-١٦٠.

الفصل الثانى

التراث العلمى
فى بحوث القائم بالإتصال

المبحث الأول

التراث العربى
فى مجال بحوث القائم بالإتصال
(المدرسة المصرية)

أولا : المدرسة التاريخية فى بحوث القائم بالاتصال

بدأ الاهتمام بالتاريخ للشخصيات الصحفية التي لعبت دورا مؤثرا في الصحافة المصرية منذ الاربعينيات ايمانا بان الصحافة هي نتاج ثقافي وفكرى لمجموعة أفراد ، خاصة وأن الصحافة المصرية ومنذ ظهور الصحافة الأهلية كانت تعتمد على محررها الأول الذى يدبج المقالات بها وكان تميز صحيفة عن أخرى يتحدد في مدى شهرة كتابها ومدى اقبال القراء على كتابتهم . ساعد على ذلك ان الصحافة المصرية لم تكن وصلت بعد الى كونها صناعة تحتاج في نجاحها الى تضافر عديد من العوامل البشرية والتقنية والادارية والمالية . فكان يكفى لنجاح اى صحيفة وجود كاتب او أكثر ذوى قدرة على التاثير فى القراء من خلال مقالاتهم التى تنشر فى الصحيفة .

وهكذا جاء التاريخ للشخصيات الصحفية ليركز على هذا الفرد الذى يقوم باصدار الصحيفة أو تحريرها .

ومن ثم ظهرت عدة مؤلفات تناولت التاريخ لعدد من الشخصيات البارزة فى تاريخ الصحافة المصرية منهم رفاعة الطهطاوى واديب اسحق ومحمد عبده وعبدالله النديم وعلى يوسف ومصطفى كامل وأحمد لطفى السيد وامين الرافعى وروزاليوسف وأحمد حسن الزيات ومحمد حسين هيكل وطه حسين وغيرهم. (١)

وتوالت المؤلفات التى ارخت لعدد من الصحفيين المخضرمين الذين استمروا فى ممارسة العمل الصحفى الى سنوات قريبة ومنهم احسان عبدالقدوس وجلال الحمامصى وفكرى أباظة وكامل الشناوى ومحمد التابعى ومحمد زكى عبدالقادر ويوسف السباعى . (٢)

وعلى الرغم من كثرة المؤلفات التى أرخت للقائمين بالاتصال فى العصور المختلفة الا أنها مازالت قاصرة عن استيعاب عديد من الشخصيات التى اثرت فى حياتنا الصحفية وكان لها اسهاماتها الواضحة فى تشكيل الخريطة الصحفية فى مصر .. نذكر من القدامى أحمد حافظ عوض وعبدالحليم الغمراوى وثرياقص ميخائيل وحسن الشمسى وغيرهم مما يحتاج الى حصر دقيق لهذه الشخصيات التى اهملتها الدراسات الصحفية التاريخية لبحث مواقفها وتوضيح الحقائق التاريخية حولها .

ونبرز عدة سمات فى المدرسة التاريخية فى بحوث القائم بالاتصال نوجزها فيما يلى :

١ - تناولت معظم المؤلفات الشخصيات الصحفية المؤرخ لها فى اطار تحديد مواقفها من القضايا السياسية والفكرية السائدة فى عصرها خاصة موقفها من القضية الوطنية المتعلقة بالاحتلال البريطانى والديمقراطية

٢ - ابتعدت معظم هذه المؤلفات عن تناول المهارات الاتصالية لدى الشخصيات المؤرخ لها ، عدا المهارة الخاصة بكتابة المقالات الصحفية .

٣ - أهملت هذه المؤلفات تناول دور المؤرخ له فى اطار العملية الصحفية الشاملة من حيث علاقته بزملائه وبمصادره واسلوب ادارته للصحيفة فى حالة ما اذا كان مالكا أو رئيسا لتحريرها .

٤ - ركزت معظم هذه المؤلفات على اضفاء طابع ايجابى على الشخصية الصحفية المؤرخ لها والتأكيد على دورها الوطنى وتاثيرها على الواقع الصحفى والدفاع عن كافة مواقفها وتبريرها ، مما أبعد بعضها عن المنهج العلمى الذى يؤرخ للشخصية فى اطار من الموضوعية والحياد (٣)

الدراسات الأكاديمية فى مجال التاريخ للقائم بالاتصال :

لم يبدأ الاهتمام الأكاديمى ببحوث القائم بالاتصال الا فى بداية السبعينيات وذلك على الرغم من سيطرة المدرسة التاريخية على البحوث الأكاديمية فى الصحافة .

ويرجع اهمال هذه الدراسات للتاريخ للقائمين بالاتصال الى طغيان البحوث التى تتناول التاريخ للصحف والتى كانت لا تغفل بالضرورة التاريخ للقائمين بالاتصال فى هذه الصحف فقد حرص الباحثون فى هذه الصحف على عرض سيرة أو تاريخ الصحفى أو مجموعة الصحفيين المؤثرين فى الصحيفة المؤرخ لها الأمر الذى قلل من وجهه نظرهم من اهمية وضع بحوث مستقلة للقائم بالاتصال .

بدأت المدرسة الأكاديمية المصرية اسهامها الأول فى مجال بحوث القائم بالاتصال عام ١٩٧٠ بالدراسة التى قدمت لنيل درجة الماجستير عن (فن الدعاية والاعلام عند مصطفى كامل) . (١) وقد أرخت الرسالة لدور مصطفى كامل الصحفى واتجاهاته السياسية والاجتماعية وتعرضت لأساليبه الاعلامية

تتباعت بعد ذلك الدراسات الأكاديمية التى تؤرخ للقائم بالاتصال .

فقد شهدت السبعينيات والثمانينيات عشرة بحوث تؤرخ لعدد من القائمين بالاتصال فى الصحافة المصرية وتمثل هذه البحوث ما يقرب من ١٥٪ من مجموع بحوث تاريخ الصحافة .

وتناولت هذه الدراسات التاريخ لكل من محمد حسين هيكل وعباس محمود العقاد وعبدالرحمن الكواكبى وأنور السادات وعبدالله النديم وبيرم التونسى ومحمود عزمى وأمين الرافعى وفكرى أباظة (١)

ويلاحظ أن البحوث التاريخية التى أرخت للقائم بالاتصال قد قدمت لنيل درجة الماجستير دون الدكتوراه باستثناء الرسالة المقدمة عن بيرم التونسى - ويرجع ذلك الى أن عدد من الباحثين المهتمين بدراسات تاريخ الصحافة يرون انه من الأفضل لهم فى بداية ممارستهم للعمل البحثى الأكاديمى القيام بدراسة احدى الشخصيات الصحفية عن دراسة الاتجاهات أو المواقف أو الظواهر والتى فى الغالب ما تحتاج الى خلفية علمية وعملية لا يكونوا مؤهلين لها عند بداية تفكيرهم فى اختيار موضوع الماجستير .

وقد ركزت المدرسة الأكاديمية لبحوث القائم بالاتصال التاريخية على ابراز مواقف الشخصيات المؤرخ لها من قضايا عصرها والأدوار التى لعبتها فى الحياه الصحفية . وأهملت معظم هذه الدراسات جانب الأداء الحرفى المهنى للقائم بالاتصال الذى تؤرخ له .

يمكن التمييز فى بحوث القائم بالاتصال التاريخية بين نمطين من البناء التاريخى على أساس هدف البحث الذى قد يتسع ليشمل التاريخ للجوانب المختلفة للقائم بالاتصال وقد يضيق فيتناول جزئية محددة من تاريخه أو من شخصيته . ويقوم البناء المنهجى فى البحوث التى تهدف الى التأريخ الشامل للشخصية الصحفية على عدة أسس هى :

١ - رصد النشأة (الأسرة - المولد - التعليم - السمات الشخصية) .

٢ - رصد وتتبع علاقة الشخصية بالصحافة .

٣ - رصد وتوصيف دور الشخصية المؤرخ لها فى الصحافة .

٤ - رصد وتقويم دور الشخصية فى حياة المجتمع وتأصيل مواقفها واتجاهاتها من القضايا المختلفة .

أما البناء المنهجى فى البحوث التى تقوم على جزئية محددة من تاريخ القائم بالاتصال فانها تنطلق من هذه الجزئية لتصبح محور البناء التاريخى الأساسى ويصبح ما عداها من حياة الصحفى فرعيات تدعم الجزء الأساسى

كان يتعرض المؤرخ للقائم بالاتصال من خلال مواقفه من القضايا السياسية والاجتماعية دون التعرض لصحافته وصحفه . (١)

- استخدمت هذه الدراسات المنهج التاريخى بصفة أساسية وهو ما يتفق مع طبيعة الفترة الزمنية التى تجرى فيها الدراسات وان استعانت بعض الدراسات ببعض المناهج المكملة خاصة المنهج المقارن ومنهج دراسة الحالة

- تندرج معظم الدراسات التاريخية فى مجال القائم بالاتصال تحت نوعية البحوث الوصفية وتعتمد على اسلوب التحليل الكيفى وهو ما يتلائم مع الدراسات التاريخية .

ثانيا : الدراسات المعاصرة فى مجال القائم بالاتصال :

شهدت المدرسة المصرية للدراسات الصحفية منذ السبعينيات تطورا ملحوظا فى الموضوعات والأدوات المنهجية المستخدمة فلم تعد البحوث التاريخية فقط هى التى تستهوى الباحثين وانما اتسعت موضوعات البحوث لتشمل فنون الصحافة الحديثة من تحرير واخراج واعلان ولتشمل دراسة الظواهر الصحفية المختلفة واتجاهات الصحافة تجاه القضايا المعاصرة . ساعد على ذلك اتجاه قسم الصحافة بكلية الاعلام الى وضع سياسة بحثية تعتمد على توجيه الباحثين لدراسة كافة الجوانب المتعلقة بالصحافة .

بدأت الدراسات الصحفية تخرج عن اطار دراسة المضمون فقط الى اهتمام حقيقى ببحث كافة المجالات المتعلقة بالقائم بالاتصال فى الصحافة سواء فى المؤلفات أو البحوث الأكاديمية وإن كان هذا الاهتمام مازال قاصرا عن استيعاب الحاجات العلمية المتزايدة المتعلقة بالقائم بالاتصال والمؤثرة على أدائه الصحفى .

ومن تحليل أهم الدراسات التى تعرضت للقائم بالاتصال نستطيع أن نستخلص عدة مؤشرات نجملها فى الآتى :

١ - تناولت الدراسات المعاصرة القائم بالاتصال فى اطار العملية الصحفية الكاملة باعتباره عضوا فى جهاز تحريرى منوط به عملية تحرير الصحيفة وذلك يتفق مع الصحافة الحديثة التى تعتمد على جهود عديد من الأفراد فلم يعد هناك هذا الصحفى الذى يستطيع ان يأخذ على عاتقه مهمة اصدار صحيفة واتجاهها .. ومن ثم يبرز الاختلاف الواضح بين المدرسة التاريخية والمدرسة الحديثة فى دراسة القائم بالاتصال فالمدرسة الأولى تركز على الدور والموقف الفردى للقائم بالاتصال فى حين أن المدرسة الثانية تهتم فى الأساس بالدور الجماعى للقائمين بالاتصال فى اطار العملية الاتصالية .

٢ - لم تكن دراسة القائم بالاتصال فى معظم المؤلفات والبحوث هدفا أساسيا لها وانما يدرس فى اطار الموضوع الذى تتعرض له ومن خلال زاوية محددة ولخدمة أهداف بحثية لا ترتبط ارتباطا عضويا بالقائم بالاتصال .

٣ - تلاقى الدراسات المسحية الميدانية اهمالا شديدا من الباحثين فى مجال القائم بالاتصال على الرغم من أهميتها فى تحديد رؤى القائمين بالاتصال واتجاهاتهم وتأثير الظروف السياسية والاقتصادية والصحفية على ادائهم الصحفى .

وقد بدأ عدد من الباحثين فى الانتباه الى أهمية مثل هذه الدراسات لما تضيفه من قيمة معرفية ومنهجية الى بحوثهم . ولذلك بدأت المكتبة الاعلامية الاكاديمية تضم بعض الدراسات التى استخدمت الوسائل الميدانية لدراسة القائم بالاتصال منها البحث الذى أجرى عن صحافة المرأة فقد أهتمت الدراسة بتحديد مدى وعى القائم بالاتصال بقضايا المرأة المثارة واهتمامه بمعالجة تلك القضايا وتأثير السياسة التحريرية من وجهة نظره على هذه المعالجة بالاضافة الى تحديد السمات الشخصية للقائم بالاتصال فى صحافة المرأة ولتحقيق هذه

الأهداف أجريت دراسة ميدانية على القائمين بالاتصال فى صفحة المرأة فى (الأهرام) و(آخر ساعة) وفى مجلة (حواء) من خلال استمارة استبيان تحتوى على عدد من المحاور التى تجيب عن تساؤلات البحث . وقد توصلت الدارسة الى عدة نتائج هامة منها ان ٥٦٪ من القائمين بالاتصال فى العينة المبحوثة ترى أن الصحافة المصرية لا تهتم بقضايا المرأة العربية وان المبحوثين فى الغالب يفضلون الاعتماد على المادة الأجنبية عند تناولهم لموضوعات المرأة وتاكيدهم على تاثير السياسة التحريرية على تناول قضايا المرأة وذلك من خلال تحديد موضوعات معينة . كما عرضت الدراسة لمقترحات المبحوثين لتطوير العمل فى أبواب المرأة فى الصحف المصرية دارت حول اعداد دورات تدريبية والاهتمام بالقطاعات المختلفة للمرأة والتعامل مع قضايا المرأة بشكل واقعى ونوعية المرأة بحقوقها الشرعية والسياسية . (٧)

وفى دراسة أخرى أجريت عن الصفحات الاقتصادية فى الصحف اليومية استخدمت صحيفة استقصاء لدراسة القائمين بالاتصال فى الصفحة الاقتصادية . وتضمنت عدة محاور تدور حول خصائص القائمين بالاتصال من ناحية السن والجنس وسنوات الخبرة وحول التاهيل المهنى والأكاديمى وطبيعة القائم بالاتصال فى الصفحة وعلاقته بمصادره وجمهوره وتأثير السياسة التحريرية .

وقد قدم المبحوثون عدة مقترحات تتعلق بتأهيل المحررين الاقتصاديين منها حضور الدورات التدريبية المتخصصة ومتابعة المؤتمرات والندوات الاقتصادية وتوفير المراجع العلمية والاقتصادية الأجنبية . واستهدفت الدراسة التعرف على طبيعة المعوقات التى تواجه القائم بالاتصال أثناء تأدية عمله والتى كان أبرزها محدودية المصادر وصعوبة الحصول على المعلومات والمعلومات المتناقصة والمضللة والتنافس غير الشريف بين الزملاء وطبيعة العلاقة التى تربط القائم بالاتصال برئيسه . (٨)

٤ - ندرة الدراسات التى تتناول القائم بالاتصال كهدف أساسى للبحث فلم تشهد المكتبة الصحفية المصرية سوى ثلاثة بحوث ارتبطت عناوينها وموضوعاتها وأهدافها البحثية بالقائم بالاتصال . تناولت أولى هذه الدراسات موضوع المراسل الخارجى لوكالات الانباء فتعرضت لتكوينه المهنى وطبيعة عمله والمعوقات التى تواجهه خاصة المعوقات السياسية وطبقت الدراسة على المراسلين الخارجيين لوكالة انباء الشرق الاوسط واستعرضت الدراسة أهم الصفات الواجب توافرها فى المراسل الخارجى ومنها أن يكون صحفيا ماهرا فى الأساس وأن يكون ملما بلغة الدولة التى سيبعث منها لتغطيته الاخبارية وان يكون قادرا من الناحيتين المادية والذهنية على أن يتكيف مع الظروف الطبيعية والاجتماعية لمحل اقامته الجديد وأن يكون ملما الماما تاما بطبيعة العلاقات السياسية والثقافية والاقتصادية التى تربط بين بلده والبلد المرسل اليه .

كما تناولت الدراسة أسس تدريب المراسلين الصحفيين وتعرضت للمراسل المتخصص وكيفية تأهيله .

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة نتائج من أهمها :

- ان تدريب الصحفيين فى أغلب دول العالم الثالث لا يتم بطريقة صحيحة وان تكوين المراسلين الذين يعملون على أساس خبرة متقدمة يستلزم امكانات خاصة وتدريبا واسعا والماما دقيقا بكثير من المعارف
- وايمانا بالحرية بمفهومها الذى لا يقبل رقابة على النشر أو ما يشابهها .

ان المسؤلين فى العالم الثالث لا يعطون أهمية الا لمراسلى وكالات الانباء العالمية الكبيرة ولا يهتمون

- بمراسلى وكالات الدول النامية .

ان المنظمات الدولية تجذب الصحفيين الذين يصلحون للعمل فى ميدان وكالات الانباء للعمل لديها .

وطرحت الدراسة عدة توصيات لتحسين أداء المراسلين لوكالة أنباء الشرق الأوسط منها :

- اختبارات قاسية للمتقدمين للوكالة ووضع نظام جديد لتدريب الصحفيين وعدم منح زيادات فى الأجور

للعاملين الا المتميزين منهم .

- انشاء وكالة أنباء مصغرة يجرى فيها تدريب الصحفيين الجدد مع وضع برنامج بالإشتراك مع اساتذة الاعلام والمراسلين الأجانب .
- اعداد مركز معلومات حديث . (٩)

وتناولت الدراسة الثانية أحد الجوانب الهامة المتصلة بالقائم بالاتصال والخاصة بالتاهيل الاكاديمي والتدريب الصحفي للقائم بالاتصال . (١٠)

وقد استهدفت الدراسة التعرف على خصائص التجربة المصرية في الاعداد الاكاديمي والتدريب المهني للصحفيين وتقويمها وذلك من خلال اجراء دراسة وصفية تحليلية للظواهر المكونة لهذه التجربة وهي :

- الوحدات الأكاديمية التى أنشئت ومارست دورها في التاهيل الصحفي منذ ١٩٣٥ وحتى ١٩٨١ من حيث نشأتها وأهدافها العلمية ونظمها الدراسية وامكاناتها البشرية والمادية وخريجيها وغير ذلك من متغيرات تحيط بها .
- جميع المناهج التى تم تطبيقها فى تلك الوحدات الأكاديمية على مدى تاريخها وحتى ١٩٨٣ سواء فى ذلك مناهج المرحلة الجامعية الأولى او مرحلة الدراسات العليا .
- أوضاع التدريب الصحفي والجهود والأنشطة التدريبية التى تمت فى مصر من خلال المؤسسات الصحفية ونقابة الصحفيين وحتى عام ١٩٨٣ .

وتمكنت الدراسة من خلال توصيف تلك الظواهر والمتغيرات المرتبطة بها مشمولا بالتحليل والتفسير من التعرف على سمات التجربة المصرية فى مجال الاعداد الأكاديمي والتدريب المهني وخصائصها وطبيعة التطورات التى لحقت بها والظروف التى أثرت فيها على مدى ما يقرب من خمسين عاما ومن ثم توصلت الدراسة الى عدة نتائج من أهمها :

أولا : فى مجال الاعداد الأكاديمي للصحفيين :

اشتركت الوحدات الأكاديمية جميعها أو معظمها احيانا فى بعض الخصائص والظروف العامة ، وكذلك فى بعض الصعوبات التى واجهتها فى حين انفرد كل منها بخصائص وأوضاع معينة ويشكل مجموع تلك الخصائص والظروف الصورة العامة للتجربة المصرية فى هذا المجال وأهم خصائصها :

١ - النقص الشديد فى مقوماتها البشرية من أعضاء هيئة التدريس خاصة فى بداية انشاء كل وحدة منها ، كما ان الزيادة فى عددهم خلال فترة الدراسة لم تبلغ فى جميع الأحوال حد تغطية الحاجات الفعلية لتلك الوحدات فى التخصصات العلمية المختلفة .

٢ - النقص الشديد فى الامكانات المادية الذى يتمثل فى قلة الميزانيات المتاحة أو عدم وجود ميزانيات مستقلة كما يتمثل فى القصور الشديد فى تجهيز المعامل التدريبية .

٣ - لجات معظم الوحدات الأكاديمية الى الجمع بين الدراسة فى المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا رغم النقص فى مقوماتها البشرية وامكاناتها المادية .

٤ - أن قبول الطلاب فى هذه الوحدات الأكاديمية باستثناء معهد التحرير والترجمة والصحافة ومعهد الاعلام لا يتم وفق اختبارات شخصية أو إمتحانات تحريرية لقبول افضل العناصر الصالحة للدراسات الصحفية .

٥ - غلبة الطابع النظرى على الدراسة من حيث الاعتماد على اسلوب المحاضرة كما أن الجانب العملى انحصر داخل قاعات البحث بعيدا عن واقع العمل الصحفى .

٦ - أن التدريب العملي في المؤسسات الصحفية يتم في الغالب اما بمبادرات فردية من جانب بعض الطلاب أنفسهم أو من جانب أعضاء هيئة التدريس بالاتفاق مع المسئولين في دور الصحف ، كما انه عندما أصبح هذا التدريب اجباريا في بعض الوحدات الأكاديمية الا أن الظروف التي احاطت بتنفيذه واجراءات متابعته تثير كثيراً من التحفظات بشان كفاءته وامكانية تحقيقه للأثر التدريبي المستهدف في العملية التعليمية .

وفي هذا المجال قدمت الدراسة عدة توصيات نوجز بعضها في الآتي :

١ - عدم انشاء وحدات أكاديمية جديدة في مجالات الاعلام لحين استكمال الوحدات القائمة لكافة مقوماتها البشرية والمادية .
٢ - تدعيم الوحدات القائمة بزيادة الميزانيات المخصصة لها .
٣ - اتاحة فرصة الاحتكاك العلمي المباشر لأعضاء هيئة التدريس في تلك الوحدات بالأوساط العلمية المناظرة وبالخبرات المتمرسة في هذا المجال في مصر والخارج .
٤ - اعادة صياغة الأهداف العلمية التي تسعى كل من تلك الوحدات الأكاديمية الى تحقيقها من خلال مناهجها الدراسية .
٥ - زيادة الاهتمام بتدريس المجموعات اللغوية سواء اللغة العربية أو الأجنبية .
٦ - التنسيق بين الوحدات الأكاديمية المختلفة التي تختص بالدراسات الصحفية في مصر والتعاون المشترك بينها في مجالات تحديد احتياجاتها من الطلاب المقبولين سنويا .
٧ - ايجاد صيغة للجمع بين السياسة الحالية للقبول في الجامعات المصرية وبين اختيار العناصر الصالحة للدراسات الصحفية بناء على امتحانات شفوية وتحريرية .
٨ - ضرورة التعاون والتنسيق بين الوحدات الأكاديمية والمؤسسات الصحفية في مجالات تحديد المتطلبات العلمية والعملية والأنشطة التدريبية وتصميم برامج دراسية وتدريبية للصحفيين في تلك المؤسسات والتعاون بين الطرفين في اطار اتفاق رسمي ملزم .
٩ - اجراء دراسة شاملة للاحتياجات الفعلية للمؤسسات الصحفية والأجهزة الاعلامية وقطاعات العمل الاعلامي المختلفة من خريجي تلك الوحدات الأكاديمية خلال السنوات الخمس القادمة يشترك في اجرائها أعضاء هيئة التدريس في تلك الوحدات .

ثانيا : في مجال التدريب المهني :

خلصت الدراسة في هذا المجال الى عدة حقائق نوجزها في الآتي :

١ - وجود تناقض واضح بين اقرار الأوساط الصحفية بأهمية التدريب الصحفي باعتباره أحد المرتكزات الأساسية لتطوير الأداء الصحفي وبين الواقع الفعلي للنشاط التدريبي في الأوساط والمؤسسات الصحفية والذى لا يعبر في الحقيقة عن حجم هذا الاهتمام إذ أن التدريب العلمي المنظم للصحفيين على كافة مستوياتهم وتقدير عائده لا يحتل مكانة فعلية في الحياة العملية في الصحافة المصرية وان ما يتم فيه بالفعل يتسم بالفردية والعشوائية ويفتقد الى التخطيط والاستمرارية سواء على مستوى المؤسسات الصحفية أو نقابة الصحفيين .
٢ - اتسمت أنشطة النقابة في مجال التدريب بالتركيز على دراسة اللغات الأجنبية بالدرجة الأولى خاصة اللغة الانجليزية ويلي ذلك المجالات المهنية العامة وأخيرا التصوير الصحفي ، الأمر الذى يعكس اعطاء الجوانب المهنية الأولوية في التدريب يلي ذلك الجوانب المعرفية ذات الصلة الوثيقة بمجالات الصحافة وممارستها .

٣ - اتضح من مراجعة كافة الأنشطة التدريبية التى تمت من خلال نقابة الصحفيين انها كانت تتسم بغيبة تخطيط يراعى تحقيق أهداف او متطلبات محددة خلال مراحل زمنية معينة أو متعاقبة ويستند على معرفة بالافراد المطلوب تدريبهم والموضوعات المطلوب تدريبهم عليها ومن ثم تحديد نوع التدريب ومستواه الملائم لكل هدف تدريبى وذلك بما يضمن تحقيق البرامج التدريبية بشكل أكثر فاعلية دون تبديد للوقت والجهد والمال المبذولين فيها .

٤ - يرجع غياب التخطيط عن نشاط النقابة فى مجال التدريب لعدة أسباب منها :

أ - عدم جدية نظرة الأوساط الصحفية الممارسة الى التدريب الصحفى المنظم .

ب - اعتماد النقابة فى تنفيذ الدورات التدريبية على جهات خارجية .

جـ - عدم وجود ادارات مختصة بالتدريب فى المؤسسات الصحفية يمكنها بالتعاون مع النقابة التخطيط السليم للدورات التدريبية .

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات تختص بالاعداد المهنى للصحفيين نذكر منها :

١ - انشاء وحدات ادارية فى المؤسسات الصحفية تختص بشئون التدريب يتولى الدراسة المستمرة للاحتياجات التدريبية للمؤسسة .

٢ - تغيير النظرة السائدة فى الأوساط الصحفية الى مفهوم التدريب واهميته فى الأداء الصحفى .

٣ - انشاء جهاز قومى للتدريب الصحفى يتبع المجلس الأعلى للصحافة ويتولى هذا الجهاز مسئولية تخطيط التدريب المنظم للصحفيين فى مصر اذ يمكنه بما له من صلاحيات أن يقوم بالتعاون مع الوحدات الاكاديمية ومع المؤسسات الصحفية بما يلى :

أ - اجراء الدراسات المستمرة لتحديد الاحتياجات التدريبية الشاملة .

ب - تحديد أهداف التدريب وأنواعها .

جـ - تحديد المحتوى التدريبى المطلوبة للبرامج والطرق الملائمة .

د - تقويم التدريب ومتابعته .

٤ - أن تبذل النقابة مزيدا من الجهود المدروسة فى مجال الحصول على منح تدريبية ودراسية من خلال الحكومات والمنظمات العالمية المتعاونة معها .

٥ - أن تنظم النقابة دورات ذات طابع تخصصى الى جانب الدورات ذات الطابع العام

أما الدراسة الثالثة (١١) فتختص بدراسة احد الأدوار المفترضة للقائم بالاتصال حيث يدور موضوعها حول القائمين بالاتصال وقضايا التنمية ، من خلال دراسة ميدانية لعينة من القائمين بالاتصال فى وسائل الاعلام المصرية . وتقوم الدراسة فى جوهرها على التعرف على القيم والأفكار الأساسية التى تحكم وجهة نظر عينة من القائمين بالاتصال فى الصحف القومية والحزبية والاذاعة والتلفزيون إزاء قضايا التنمية وعلاقة هذه الأفكار والقيم بعملهم وبتوجهاتهم المهنية وبتصورهم لدورهم ولكيفية قيامهم بهذا الدور ، وطبيعة المعوقات التى تحول دون قيام القائم بالاتصال بالمساهمة فى عملية التنمية . وشملت الدراسة بابين : يبحث الأول فى المفاهيم والنماذج والأخر النظرية الخاصة بالقائم بالاتصال ويضم فصلين : الأول يتناول التوجهات المهنية للقائمين بالاتصال ، ويعالج الفصل الثانى نماذج الاتصال والتنمية ، اما الباب الثانى فيدور حول تحليل لدور الاتصال فى التنمية وذلك من خلال ستة فصول : يعرض الثالث الأساليب المنهجية وإجراءات الدراسة الميدانية ويتناول الفصل الرابع الخصائص الاجتماعية والثقافية والتوجهات الأيدلوجية للقائمين بالاتصال ويعالج الفصل الخامس التوجهات المهنية .

للقائمين بالاتصال من خلال استخدام مقياس التوجه المهنى المكون من ٢١ عنصرا لغرض تصنيف عينة البحث المختارة والتى تمثل ١٠٪ من إجمالي القائمين بالاتصال فى المؤسسات القومية والحزبية معا . ويشمل الفصل السادس الضغوط التى يتعرض لها القائمون بالاتصال فى المجتمع ، المصرى وأبعادها المهنية والسياسية. ويتناول الفصل السابع إتجاهات القائمين بالاتصال نحو دور الاتصال ، الجماهيرى فى المجتمع، أما الفصل الثامن فقد عرض لمفهوم التنمية الشاملة بجوانبها المختلفة ثم معوقات التنمية كما يراها القائمون بالاتصال. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج الخاصة باعتقاد المبحوثين بانهم يتعرضون لعديد من الضغوط أثناء تادية عملهم والتاكيد على ان أغلب هذه الضغوط تأتى من قبل السلطة ثم الضغوط الناتجة من الرؤساء فى العمل ثم نقص الموارد والامكانات .

ويدرك القائمون بالاتصال أهمية أن يكون للاعلام دور نقدى وموجه للسياسة القومية مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة تنمية وعى الجماهير العريضة . وأكد القائمون بالاتصال من أفراد العينة أن الأسباب السياسية هى اهم معوقات التنمية ثم الأسباب الاقتصادية والاجتماعية وفى النهاية الأسباب الثقافية . وعن طبيعة الأسباب السياسية التى تعوق التنمية حددها المبحوثون فى طبيعة الخبرة والتكوين السياسى لمن يتولون الحكم وعدم إستيعاب الاحزاب القائمة لكل القوى السياسية فى المجتمع وتقديم الولاء على الكفاءة فى إختيار القيادات . وحول تطوير الرسالة الاعلامية للقيام بدور فعال فى عملية تنمية المجتمع العربى رأت عينة البحث أن ذلك لن يتأتى إلا إذا تم مراعاة عدة معايير من اهمها تحقيق مصداقية وسائل الاعلام بعدم تضليل الرأى العام وإخفاء الحقائق وأوصى المبحوثون بالاهتمام بقضايا ومشكلات الجماهير والالتزام بالموضوعية والدقة والاختيار الدقيق للمشتغلين بالاعلام والتاكيد على معاني الحرية والديمقراطية .

٥- اولت مؤلفات التحرير الصحفى القائم بالاتصال إهتماما كبيرا من زوايا محددة تخدم اهداف التحرير الصحفى ويدور معظمها حول تعريف القائم بالاتصال ودوره وتكوينه المهنى والصفات الواجب توافرها فيه وطبيعة عمله داخل الجهاز التحريرى فى الصحيفة التى يعمل بها وذلك ، بهدف تحسين أداءه المهنى بما يمثله من تقديم فنون تحريرية على مستوى عال من الجودة والاتقان [١٢] وقد أدى تركيز هذه المؤلفات على المضمون التحريرى إلى تقديم صورة مثالية لما يجب أن يكون عليه الأداء المهنى للقائم بالاتصال دون الأخذ فى الاعتبار للمعوقات والصعوبات التى ترتبط بالواقع الصحفى المصرى والخصائص التى تميز صحيفة عن أخرى نتيجة إختلاف الامكانات البشرية والاقتصادية بينهما وإغفال ما لهذا من تأثير على التكوين المهنى للقائم بالاتصال وعلى إسلوب عمله .

٦- مازال الباحثون فى مجال الصحافة مختلفين حول التعريف الدقيق للقائم بالاتصال من ناحية الحدود المهنية التى يخضع لها هذا التعريف فالبعض يحصره فقط فى المحرر الصحفى فى حين ان البعض الأخر يجعل التعريف يتسع كل من يساهم فى إصدار الصحيفة و حتى ظهورها فى يد القراء، فيعرف القائم بالاتصال بانه "هو ذلك الشخص الذى يقوم بتحويل القرارات التحريرية و الفنية و الاقتصادية و البشرية و التنظيمية التى اتخذها المخطط لاصدار الجريدة إلى واقع عملى يخرج فى النهاية بنسخة مطبوعة من الجريدة و قد يكون المسئول عن اعداد المضمون الصحفى أو الشكل الفنى أو عملية الطباعة أو الاعلان و كذلك جوانب الادارة والتوزيع و الترويج بغرض تحقيق أهداف الجريدة الأساسية و التى صدرت من أجلها ، إنه ببساطة أى شخص من أفراد الطاقم البشرى الذى يقوم باصدار الجريدة من خلال الفنون الصحفية المختلفة و هى التحرير و الاخراج و الاعلان والطباعة و الادارة الصحفية و التوزيع [١٣]

٧- لوحظ فى السنوات الأخيرة بداية اهتمام جاد من الباحثين بدراسة الصحافة المتخصصة . فقد شهدت المكتبة

الأكاديمية عدة بحوث تعرضت لاحدى موضوعات الصحافة المتخصصة . [١٤] كالرياضة والمرأة والأدب والصحافة العسكرية والدينية وصحافة الشباب والصحافة المدرسية ولقد تعرضت بعض هذه الدراسات لأوضاع القائمين بالاتصال فى الصحافة المتخصصة ولكن فى الاطار المهنى وبمعالجة نظرية ويرجع ذلك الى اغفال اجراء دراسات مسحية ميدانية للقائم بالاتصال - فيما عدا البحث المقدم عن صحافة المرأة - ومثال على ذلك اقتصر تناول الدراسة التى قدمت عن الصحافة العسكرية للقائم بالاتصال على تتبع المحاولات التى جرت لتأسيس تنظيم داخلى للصحافة العسكرية يتسم بالاستقلال ويؤدى أفراده الوظائف التحريرية والادارية والفنية .

أما الدراسة التى قدمت عن الصفحات الادبية فقد تناولت القائم بالاتصال باعتباره أحد مصادر الصفحة الأدبية .

وقدم الباحث نقدا للقائم بالاتصال فى الصفحات الأدبية يحمل قدرا كبيرا من الانشائية والانطباعية ومنها :

- غياب المحرر الذى يحمل سمات التفكير الانسانى الذى يعمل فى اطار القيم الروحية والاخلاقية .
- التناقض والتضارب وتدخل المجاملة وغيرها .
- غياب المحرر المتجول الذى يوافى الصفحة بآخر صيحات الأدب واحدث الكتب .

ومن متابعة البحوث المقدمة عن الصحافة المتخصصة نجد ان أهدافها البحثية كانت تدور فى معظمها حول المضمون وكان تعرضها للقائم بالاتصال تعرضا هامشيا كمتغير تابع باعتباره هو منتج هذا المضمون .

أما مؤلفات الصحافة المتخصصة فلم يختلف تناولها للقائم بالاتصال عن تلك التى تدور حول التحرير الصحفى من ناحية التركيز على طبيعة عمل المحرر المتخصص ووسائل تكوينه المهنى وتحسين اداءه الصحفى

٨ - تعرض عدد محدود من الباحثين فى مجال الصحافة للضغوط السياسية والمهنية والادارية على القائم بالاتصال وتأثير هذه الضغوط على العمل الصحفى .

ويمكننا أن نميز بين اتجاهين فى هذا الاطار : الاتجاه الاول [١٥] يتناول الضغوط الواقعة على القائم بالاتصال دون تحديد البعد المكانى أو دون ربط هذه الضغوط بالواقع المصرى وخصوصية الأوضاع الصحفية المؤثرة على القائم بالاتصال . فأصحاب هذا الاتجاه يركزون دراستهم على الواقع الغربى خاصة الامريكى معتمدين بشكل أساسى على المصادر والمراجع الاجنبية التى تناولت الضغوط التى يواجهها القائم بالاتصال فى المجتمعات الغربية والتى لها سماتها ومقوماتها الخاصة بها ولذا لا نجد صلة من أى نوع ماترابط بين هذه الدراسات وواقع القائم بالاتصال المصرى . أما الاتجاه الثانى [١٦] فيتسم بالتركيز على الواقع المصرى ويتناول المعوقات الفعلية التى تواجه القائم بالاتصال من النواحى الادارية والمهنية والسياسية فى اطار التجربة المصرية وفى اطار خصوصية هذه التجربة الا أن القيمة المعرفية التى اضافتها هذه الدراسات كانت محدودة فلا نجد دراسة مستقلة حول المعوقات التى تواجه القائم بالاتصال وطبيعتها وتأثيرها على الدور الذى يجب أن يقوم به . وكل ماكتب حول هذا الموضوع جاء فى ثنايا دراسات فى التحرير الصحفى أو فى الادارة الصحفية ولم يأخذ هذا الموضوع من هذه الدراسات سوى أسطر قليلة لا تتفق مع اهميتها التى سبق التنويه بها .

٩ - شهدت المكتبة الصحفية اهتماما بالتأهيل الاكاديمى و المهنى للقائمين بالاتصال و دورهم فى النهوض بالصحافة المصرية و ان تفاوت حجم هذا الاهتمام بين البحوث المختلفة حسب طبيعة الموضوع المدروس فبعض الدراسات اكتفت بطرح تصورها لأهمية التدريب و ضرورته فى توصياتها . [١٧] فى حين أفردت بعض الدراسات فصلا أو أكثر لتأهيل و تدريب الصحفيين . كما قدمت دراسة الى كلية الاعلام للحصول على درجة الدكتوراه تتناول تقويم التجربة المصرية فى التأهيل الأكاديمى و التدريب المهنى للصحفيين و قد تعرضنا لها تفصيلا من قبل باعتبارها احدى الدراسات التى تركز هدفها الأساسى فى دراسة القائم بالاتصال فى احدى جوانبه .

ونستطيع أن نستخلص عدة اتجاهات عبرت عنها هذه الدراسات :

- الاهتمام بالتدريب ذى الطابع المتخصص للقائمين بالاتصال في الصحافة المتخصصة جنبا الى جنب مع الدورات الصحفية العامة
- اهتمام بحوث الادارة الصحفية بتنمية المهارات الاداريه لدى المسئولين والمديرين في المؤسسات الصحفية من خلال عقد دورات تدريبية لا تقتصر فقط على العلوم الاداريه بل يتسع برنامجها لعلوم الثقافه العامة ايضا . (١٨)
- التركيز على أهمية التدريب لازدياد الحاجه الى مستوى رفيع من المهنيين يتوازى مع التطورات السريعة في الصحافة ومن ثم يجب ان يهدف التدريب في الأساس الى تنمية المعارف والمهارات واثراء كفاءة القائم بالاتصال وان يراعى التدريب احتياجات التنمية الاجتماعيه والتعليمية والثقافية وعلى ان يؤكد على خلق الاحساس بالمسئولية لدى المهنيين وان ينمى قدراتهم بشكل أكثر فاعلية مع المصادر المتاحة لهم .(١٩)
- تقويم الوضع الراهن لأعداد القائم بالاتصال في المجال الصحفي والذى يتصل بالتأهيل الأكاديمي من خلال كليات وأقسام الصحافة في الجامعات المختلفة وتدريب القائمين على الاتصال في المؤسسات الصحفيه .

الأسس التي يجب ان يبنى عليها البرنامج التدريبي : (٢٠)

* تحديد الاهداف والوظائف الأساسية للتدريب .
* تحديد المؤهلات التدريبية المطلوب تطويرها.
* تحليل المحتوى التدريبي والوسائل المعاونة .
* تحديد الاهداف التدريبية التطبيقيه (المرحلية) .
* تنظيم عملية التدريب .
* تقويم العملية التدريبية .

وقد انفردت احدى الدراسات (٢١) بتناول تأهيل وتدريب القائم بالاتصال في القطاعات الصحفية الثلاثة التحريرى والفنى والاقتصادى والادارى . وقد حددت الدراسة مؤسسات الاعداد العلمى لكل قطاع وقد خلصت الى أن كلية الاعلام هى المؤسسة الاكاديمية الوحيدة التى تتكامل فيها أركان العملية التعليمية والتدريبية لتوافر اعضاء هيئة التدريس المؤهلين لتدريس معظم المواد النظرية والعملية . وانتهت فى مجال التدريب الى انه باستثناء بعض الخطط التدريبية التي بدأت بعض المؤسسات الصحفيه المصرية في تنفيذها لمواجهة خطط التحديث أو التحول التكنولوجى ، لا نجد اى اهتمام او خطط منظمة للاعداد المهنى للقائمين بالاتصال في القطاعات الثلاثة . كما ان المؤسسات المهتمة بالتدريب الصحفى كنقابة الصحفيين وغيرها ليس لديها أية سياسات او خطط منظمة للتدريب بل يتم ذلك عشوائيا ولا يراعى فى معظمه الأسس العامة للتدريب المخطط .

١٠ - شهد القائم بالاتصال فى الصحف الحزبية اهمالا تاما من الدراسات الصحفيه على الرغم مما يمثله من خصوصية مرتبطة بالامكانات البشرية والمادية والتقنية المحدودة للصحف الحزبية والضغوطات السياسية والمهنية التى تواجهه أثناء تأدية عمله .

ولا نجد فى المكتبة المصرية للدراسات الاكاديمية الصحفية سوى دراسة واحدة تدور حول فنون التحرير الصحفى فى الصحف الحزبية . (٢٢) تعرضت بشكل غير مباشر للقائم بالاتصال من خلال استعراضها لبعض المشكلات التى تواجه التحرير الصحفى فى الصحف الحزبية والتى يمكن تطبيقها بطريقة ضمنية على القائم بالاتصال ومن أهم هذه المشكلات ما يأتى :

* صعوبة الحصول على المعلومات من المصادر .
* تاثير حجم الحرية المتاح على الأداء الصحفى .
* المضايقات الأمنية والادارية .
* المنافسة غير المتكافئة بين الصحف القومية والصحف الحزبية .

وقد أكدت الدراسة على أن هذه المشكلات تؤدى الى احباط العاملين فى الصحف الحزبية خاصة المعارضة نتيجة لحصار نشاطهم وعدم تمكنهم من التغطية الصحفية الكاملة للاحداث مما يشكل فى النهاية عنصر ضغط على هؤلاء العاملين مما يؤدى فى النهاية الى ارتفاع لهجة الحوار .

وارجعت الدراسة أسباب قصور الجهاز التحريرى فى الصحف الحزبية الى الآتى :

* ضعف المقابل المادى الذى يحصل عليه القائم بالاتصال
* افتقاد الصحف المعارضة للعناصر الصحفية المتخصصة فى مجالات الاقتصاد والثقافة والفن والرياضة
* غلبة العناصر الشابة على الجهاز التحريرى وهو ما يعنى افتقاد الخبرة والرصيد الكافى من مصادر المعلومات

وهكذا لم تتعرض الدراسة بشكل تفصيلى للقائم بالاتصال ولم تفسح صفحاتها لتناول أوضاعه وظروفه التى يعمل بها مما يمثل قصورا واضحا فى هذه الدراسة . وارى انها كانت فى حاجة ملحة الى اجراء دراسة ميدانية للقائم بالاتصال فى الصحف الحزبية للتعرف على كافة الظروف السياسية والمهنية التى يعمل فى ظلها مما سيكون له دلالاته العظيمة فى تفسير كثير من النتائج المرتبطة بالفنون الصحفية فى الصحف الحزبية .

١١ - تمثل حقوق والتزامات القائم بالاتصال احد المجالات الأخرى المهملة فى الدراسات الصحفية والتى تساهم بشكل فعال فى تحديد الظروف التى يعمل القائم بالاتصال بمقتضاها والتى تحدد مدى رضائه عن عمله ومدى احساسه بملائمة عائد العمل لطبيعة الجهد المبذول ومن ثم فان هناك حاجة متزايدة الى اجراء عدة دراسات تتناول هذا الجانب المهم والمؤثر على القائم بالاتصال .

وقد اهتمت الدراسات القليلة فى ادارة المؤسسات الصحفية فى مصر باستعراض الالتزامات الاجتماعية من قبل المؤسسة الصحفية تجاه العاملين بها لما لها من تأثير فى خلق جو من الثقة والطمأنينة فى نفوس العاملين على اختلاف مواقعهم ضمانا لحسن الاداء ودفع عجلة الانتاج . وقد استعرضت هذه الدراسات القوانين المنظمة لعلاقات العمل داخل المؤسسة الصحفية واوضحت أثرها فى تحسين حقوق العاملين فى الصحافة سواء كانت حقوق اجتماعية أو مالية بدءا من الانظمة الخاصة بالاجور والعلاوات والمكافآت الى الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية المقدمة لهؤلاء العاملين .(٢٣)

وافسحت احدى الدراسات اهتمامها لبحث انعكاس السياسة الاعلامية على القائم بالاتصال حيث تعرضت لحقوق القائم بالاتصال والتزاماته على النحو التالى .(٢٤)

اولا : حقوق القائم بالاتصال :

اجملت الدراسة حقوق القائم بالاتصال فى مجالين :

١ - ضمانات اقتصادية .
٢ - ضمانات تتعلق بممارسة المهنة .

الضمانات الاقتصادية :

وتتعلق بضمان مستوى معيشى لائق للقائم بالاتصال وتنظيم حقوقه المالية والوظيفية على النحو التالى :

* ضمانات خاصة بمستوى الأجور والعلاوات وتنظيم ساعات العمل والأجازات والانذار السابق على انهاء الخدمة
* ضمانات خاصة بحقوق المهنى فى المعاش ومكافآت نهاية الخدمة .
* عدم جواز نقل القائم بالاتصال من عمله لعمل آخر رغما عن ارادته .
* حماية الصحفى من اضطهاد رئيس التحرير او رؤسائه المباشرين .
* حق الصحفى فى الاشتراك فى الإدارة الذاتية لصحيفته أو عملية اتخاذ القرار .

ضمانات تتعلق بممارسة المهنة :

وتتصل بالحقوق والمزايا والحصانات التى ينبغى ان تتوفر للمهنى حتى يتمكن من اداء عمله بشكل مناسب وحمايته من المخاطر والاضرارا التى قد يتعرض لها أثناء ممارسة المهنة ومنها :

- ان يتمتع القائم بالاتصال الذى يمارس عمله فى بلده أو خارجها بحماية تكفل له افضل الظروف لممارسة مهنته
- ينبغى حماية القائم بالاتصال من التعرض للإيذاء البدنى كالسجن والاعتقال والتعذيب والاحتطاف والقتل
- توفير امكانية الوصول الى المعلومات والحصول عليها والاطلاع على الوثائق والبيانات والرجوع لمصادر الأخبار الرسمية والغير رسمية .
- تأكيد المكانة الدقيقة للصحفيين واعطائهم الحصانة الملائمة لطبيعة عملهم وحاجتهم للحماية من كافة الضغوط الداخلية والخارجية التى قد يتعرضون لها .
- حق القائم بالاتصال فى التعبير عن رأيه بحرية .
- ضمان حرية الحركة وحرية نقل المعلومات دون عقبات او عراقيل .
- حماية المراسلين العاملين فى بلاد أجنبية من الاجراءات الانتقامية التى قد تتخذ ضدهم كسوء المعاملة أو القتل أو التعذيب أو الطرد .
- ضمان حق الصحفى فى الاحتفاظ بسر المهنة .
- احاطة مساءلة الصحفى التاديبية بضمانات كافية على ان تتم المساءلة أولا أمام نقابته .

ثانيا: التزامات القائم بالاتصال وواجباته:

حددت الدراسة اربعة انواع من المسئوليات والواجبات التى يجب ان يتلزم بها القائم بالاتصال أثناء ممارسة المهنة وهى :

١ - التزامات ومسئوليات مهنته .

٢ - التزامات ومسئوليات اخلاقية .

٣ - التزامات قانونية .

٤ - الالتزامات ومسئوليات اجتماعية .

١ - الالتزامات المهنية :

* نقل الأنباء بدقة دون تحريف أو تشويه وذكر الحقيقة دون مراوغة أو تستر لا مبرر له .
* الالتزام بالموضوعية والصدق .
* الحرص على العمل من أجل التدفق الحر للأنباء .
* عدم الخلط بين الرأى والخبر .
* التحقق من صدق الخبر وصحته وعدم نشر معلومات زائفة او غير مؤكدة .
* احترام أسرار المهنة .

٢ - الالتزامات الأخلاقية :

* إلتزام القائم بالاتصال بمستوى اخلاقى عالى يتمتع بالنزاهه ويمتنع عن كل ما يسىء إلى المهنة .
* ان يمتنع عن العمل مع اجهزة المخابرات لتزويدها بالمعلومات والقايم بالتجسس لحسابها تحت ستار واجباته المهنية .
* احترام كرامة البشر وسمعتهم .
* عدم التعرض للحياء الخاصة للأفراد وجعلها بمنأى عن العلانية .

٣ - الالتزامات القانونية :

* الامتناع عن التشهير والاتهام بالباطل والقذف والسب .
* عدم انتحال اداء الغير ونسبه الى نفسه .
* عدم نشر أمور من شانها التاثير فى سير العدالة حتى تتوافر الضمانات امام المتقاضين فى محاكمة عادلة أمام قاضيهم الطبيعى .
* عدم التحريض على اى عمل غير قانونى ضد اى شخص او مجموعة من الأشخاص .
* الامتناع عن نشر أنباء جلسات المحاكم السرية .

٤ - الالتزامات الاجتماعية :

* أن يتصرف القائم بالاتصال بشكل مسئول اجتماعيا ويحترم مسئولياته ازاء الرأى العام وحقوقه ومصالحه

* احترام حقوق الانسان ومبادىء التعاون بين الشعوب .
* عدم الدعاية للحزب أو الحض على الكراهية القومية أو الدينية والتى تشكل تحريضا على العنف .
* الامتناع عن نشر الموضوعات التى تحض على الاجرام أو الانحراف .
* الالتزام بالقيم الثقافية المقبولة للمجتمع .
* أن يراعى القائم بالاتصال مسئوليته تجاه المجتمع الدولى فيما يتعلق بإحترام القيم التى اتفق عليها المجتمع الدولى .

وفى هذا الاطار حددت الدراسة ثلاث نقاط رئيسة تتعلق بإلتزامات القائم بالاتصال وهى

١ - الامتناع عن نشر المعلومات المناهضة للمصلحة الوطنية .

٢ - الامتناع عن نشر المعلومات التى يضر نشرها بالحياة الاجتماعية .

٣ - الامتناع عن نشر المعلومات التى تسىء للحياة الخاصة الأفراد .

المصادر والمراجع

١- انظر فى ذلك :
- ابراهيم عبده ، أعلام الصحافة العربية (القاهرة : مكتبة الآداب ، ١٩٤٤)
- ابراهيم عبده ، ابو نظارة :إمام الصحافة الفكاهية (القاهرة مكتبة الآداب ، ١٩٥٣)
- ابراهيم عبده ، روزاليوسف:سيرة وصحيفة (القاهرة : سجل العرب ، ١٩٥٥)
- عبداللطيف حمزة ، ادب المقالة الصحفية - الأجزاء الثمانية (القاهرة ، دار الفكر العربى)
- صبرى ابو المجد ، امين الرافعى : رائد صحافة الراى فى مصر (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧)

٢ - عباس خضر ، صحفيون معاصرون : لمحات من نشاتهم وكفاحهم (القاهرة : دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع، د. ت)

٣ - انظر : ابراهيم عبده : روزاليوسف : سيرة وصحيفة ، مرجع سابق
: صبرى أبو المجد ، امين الرافعى ، مرجع سابق

٤ - على السيد عجوة ، " فن الدعاية والاعلام عند مصطفى كامل "،رسالة ماجستير غير منشورة ، كليةالآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٠ .

٥ - انظر : عبدالعزيز شرف ، " الدكتور محمد حسين هيكل صحفيا " رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٢
- راسم الجمال " عباس العقاد فى الصحافة المصرية " رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ .
- نور يعقوب النجار " عبدالرحمن الكواكبى صحفيا " رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٥
- محمد كرم عبداللطيف شلبى " أنور السادات الصحفى وفكر ثورة يوليو السياسى " ، رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٦ .
- على عباس على ، " عبدالله النديم صحافته وفكره " ، رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩
- زينب عبدالعزيز مصطفى ، " دور بيرم التونسى فى الصحافة " ، رسالة دكتوراه ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة، ١٩٧٩
- نجوى كامل ، " محمود عزمى الصحفى " رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢
- محمد سيد محمد ابراهيم ، " أمين الرافعى صحفيا ودورة فى الحركة الوطنية " رسالة ماجستير ، كلية الإعلام،جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ .
- هادية نصار " فكرى أباظة صحفيا " رسالة ماجستير ، كلية الاعلام،جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ .

٦ - محمد سعد أحمد ، " أمين الرافعى صحفيا ودوره فى الحركة الوطنية " ، مصدر سابق

٧ - جيهان الهامى محمد غالب عطية ، " الصحافة المصرية وقضايا المرأة العربية خلال العقد العالمى للمرأة (١٩٧٥ - ١٩٨٥) رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩

٨ - نجوى كامل ، الصفحات الاقتصادية فى الصحف اليومية (القاهرة : آمون للطباعة ، ١٩٩١)

٩ - محمد الحسينى عبد النور الشامى ، " المراسل الخارجى لوكالات الأنباء دراسة تطبيقية على وكالة أنباء الشرق الأوسط " رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠

١٠- ناهد أحمد فؤاد أبو العيون " تقويم التجربة المصرية فى الإعداد الأكاديمى والتدريب المهنى للصحفيين" رسالة دكتوراه ، كلية الاعلام،جامعة القاهرة ، ١٩٨٠

١١ - ألفت أغا ، القائمون بالاتصال وقضايا التنمية دراسة ميدانية لعينة من القائمين بالاتصال فى المجتمع المصرى ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ نقلا عن السياسية الدولية ـ حسن أبو طالب

١٢- أنظر اجلال خليفة ، اتجاهات حديثة فى فن التحرير الصحفى ، جـ١ (القاهرة : الانجلو ، ١٩٧٢)

- اجلال خليفة ، اتجاهات حديثة فى فن التحرير الصحفى ، جـ٢ (القاهرة : الانجلو ، ١٩٧٣)
- اجلال خليفة ، الصحافة مقروءة،مرئية ، مدرسية ، مسجدية ، تجارية ، ادارية (القاهرة : الانجلو ، ١٩٧٦)
- جلال الحمامصى ، المندوب الصحفى (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٣)
- فاروق أبو زيد ، فن الكتابة الصحفية (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٥)

١٣ - محمود علم الدين ، مستحدثات الفن الصحفى فى الجريدة اليومية ، رسالة دكتوراه ، قسم الصحافة ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٤ .

١٤ - انظر : محمد عبدالحميد عبدالوهاب ، الصحافة العسكرية فى مصر يوليو ١٩٥٢ ـ أكتوبر ١٩٧٣ ، رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٦ .

- مرعى زايد مدكور ، دراسة لفن التحرير الصحفى فى الصفحات الادبية فى الصحف اليومية مع التطبيق على صحف الأهرام والأخبار والجمهورية فى الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٧٨ ، رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ .

١٥ - أنظر الى سعيد محمد السيد ، الضغوط المهنية والادارية على القائم بالاتصال ، المجلة العلمية لكلية الاعلام ـ العدد الأول ـ يوليو ـ ١٩٨٩ .

- جيهان أحمد رشتى ، الأسس العلمية لنظريات الاعلام ، (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٨)

١٦ - أميرة محمد المرسى العباسى ، ادارة المؤسسات الصحفية فى مصر وتأثيرها على الخدمة والمسئولية الصحفية تجاه القارىء والمجتمع مع دراسة مقارنة لمستحدثات الادارة الصحفية فى فرنسا ، رسالة دكتوراه ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٤ .

- الحسينى محمد الديب ، " السياسات الادارية فى مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر منذ انشائها عام ١٩٥٣ الى عام ١٩٨٠ ، رسالة دكتوراه ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٤ .
- اجلال خليفة ، اتجاهات حديثة فى فن التحرير الصحفى ، جـ٢ (القاهرة : الانجلو ، ١٩٧٣)

١٧ - انظر : محمد عبدالحميد عبد الوهاب ، الصحافة العسكرية ، مصدر سابق

- جيهان الهامى محمد غالب ، الصحافة المصرية وقضايا المرأة العربية ، مصدر سابق
- وليم فرج حنا ، دور الصحافة المدرسية فى خلق النظرة العلمية لدى تلاميذ المدارس المصرية ، رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة .

١٨ - أميرة محمد المرسى العباسى ، ادارة المؤسسات الصحفية ، مصدر سابق .

١٩ - محمود علم الدين ، مستحدثات الفن الصحفى ، مصدر سابق

٢٠ - ليلى عبدالمجيد ، السياسات الاعلامية فى مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥١ وحتى مايو ١٩٧١ وأثرها على الفن الصحفى فى الفترة نفسها مع تصور لأسس سياسية اعلامية مستقبلية ، رسالة دكتوراه : كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢ .

٢١ - محمود علم الدين ، مستحدثات الفن الصحفى ، مصدر سابق

٢٢ - كمال قابيل محمد ، فن التحرير الصحفى فى الصحافة الحزبية ، دراسة مقارنة للصحف الحزبية المصرية فى الفترة من ١٩٧٧ ـ ١٩٨٧ ، رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة

٢٣ - أميرة محمد المرسى العباسى ، ادارة المؤسسات الصحفية ، مصدر سابق

٢٤ - ليلى عبدالمجيد ، السياسات الاعلامية ، مصدر سابق

المبحث الثانى

التراث الأجنبى
فى مجال بحوث القائم بالإتصال

ا ـ المدرسة الأمريكية

شهد النصف الثانى من القرن العشرين بداية اهتمام واسع المدى بدراسات القائم بالاتصال فى المدرسة الأمريكية. و قد ارتبط هذا الاهتمام بالنمو المتزايد للصناعة الصحفية و بروز دور الصحافة و تاثيرها فى المجتمع الأمريكى فى ظل قيم الاعلام الديمقراطى الغربى و أصبح على القائمين بالاتصال فى الصحافة الأمريكية ان يوجهوا التحديات المفروضة عليهم ازاء القوة التى أصبحت عليها الصحافة فى التاثير على الأوضاع العامة فى المجتمع الأمريكى.

و من ثم وجد الدارسون ان الاكتفاء بدراسة المضمون الصحفى لن تتيح الا دراسات محدوده الأثر باهمالها منتج هذا المضمون و لن توفر معرفة الاسباب و الظروف التى فى ضوئها تم اختيار هذا المضمون دون غيره من الخيارات المتاحة امام الصحفيه.

و هكذا توالت الدراسات المعنية بالقائم بالاتصال اما كموضوع و هدف اساسى للدراسه او من خلال معالجة القائم بالاتصال فى احدى مفرادتها حسب مايفرضه موضوع البحث الرئيسى .

ونستطيع أن نرصد البدايات التاريخيه لدراسات القائم بالاتصال بدراسة ليو روستن التى ظهرت عام ١٩٣٧ تحت عنون "مراسلى واشنجطن" (١) و فى عام ١٩٤١ نشرت مجلة الصحافة التى تصدر فى ولاية ايوا دراسة عن العاملين بجريدة ملواكى . (٢)

و توقفت دراسات القائم بالاتصال حتى عام ١٩٥٠ عندما نشر الباحث ديفيد مانج وايت دراسته "حارس البوابه و انتقاء الأخبار" (٣) وقد أثر اتجاه حارس البوابه بشكل مباشر او غير مباشر و منها دراسات وان بريد Breed وروى كارتر Carter و روبرت جاد Judd وجيبر Gieber و ستارك Stark ووايت white وكن مكروى Macrorie وغيرهم .

و قدمت تلك الدراسات تحليلا وظيفيا لأساليب السيطرة فى حجرة الأخبار و دور العاملين ووضعهم فى الصحيفه و مصادر اخبارهم و العوامل التى تؤثر على اختياراتهم و عرضهم للأخبار. (٤)

كما حاز التاريخ للشخصيات الصحفيه المؤثره فى الاعلام الأمريكى جانبا من اهتمام عدد من الباحثين نذكر منهم فرانك لو ترموت و ارنولد هاوسر.

و يبرز فى هذا النطاق احد الفروق البارزة بين الاتجاه المصرى و الاتجاه الأمريكى فى دراسات القائم بالاتصال . ففى حين كان نمط الاهتمام بالقائم بالاتصال فى الدراسات المصريه يعبر عنه فى البداية من خلال التاريخ لأحد الشخصيات الصحفيه البارزة و من خلال تحديد الدور و الموقف تجاه الاحداث و القضايا التى عاصرتها هذه الشخصية ، أى من خلال دراسة الفرد و دوره دون أخذ فى الاعتبار الجوانب الأخرى المتعلقة بالبنى الاجتماعيه و الاقتصاديه فى الصناعة الصحفية. نجد ان الأمر يختلف الى حد بعيد فى الدراسات الأمريكيه الذى اعتمد تناولها للقائم بالاتصال على الدور الجماعى للصحفيين فى العملية الاتصالية و هو ما اتجهت اليه المدرسة المصرية فيما بعد.

و من خلال عينه لبعض المؤلفات و الدراسات و البحوث الأمريكية نستطيع أن نرصد عدة اتجاهات أو مسارات غلبت على معالجة هذه الدراسات للقائم بالاتصال و ذلك من خلال الموضوعات الآتيه :-

١- الجوانب المهنية لعمل القائم بالاتصال .

٢- الضغوط المهنيه و الادارية على القائم بالاتصال .

٣- تاهيل و تدريب القائمين بالاتصال .

٤- حقوق و التزامات القائمين بالاتصال .
٥- الخصائص و الاتجاهات المختلفه للصحفيين .

أولا : الجوانب المهنيه لعمل القائم بالاتصال :

يتعلق بكل مايتصل بتنمية المهارات المهنية و الحرفيه لدى القائم بالاتصال و التى تتعلق بصنع الخبر و كتابته و القصص الاخبارية و اجراء الأحاديث و كتابة المقالات و التحقيقات و غيرها من فنون التحرير الصحفى و من ثم فان الدراسات التى تتناول هذا الموضوع تركز فى الأساس على تنمية المهارات التحريرية للقائم بالاتصال و ذلك من خلال الهدف الأساسى الذى تسعى اليه و المتعلق بالمضمون التحريرى المقدم فى الصحيفة و كيفية صنع هذا المضمون و تحقيق أكبر نسبة مقروئية له . و تعرضت هذه المؤلفات الى تحديد طبيعة العمل الذى يمارسه القائم بالاتصال فى صالة التحرير .(٥)

و قد اهتمت معظم هذه المؤلفات بالمهارات اللغوية للقائم بالاتصال و كيفية الاستخدام السليم للغة لتوصيل المضمون الصحفى إلى القارىء بأيسر طريقة مفهومة .(٦)

و تتميز هذه المؤلفات انها تعالج كافة الأشكال الصحفيه حسب موضوعها من خلال ماهو ممكن حدوثه و لا تطرح معظمها نصائح نظرية مجردة للقائمين بالاتصال بل تنطلق توجهياتها من مواقف حقيقية و تقارير حية و بحوث أكاديمية و دراسات مسحية أجريت على القائم بالاتصال و لنضرب مثلا على ذلك بمؤلف شيرلى بياجى الأستاذة بجامعة كاليفورنيا والذى يدور موضوعه حول الحديث الصحفى .(٧)

فقد عالجت المؤلفة كل أنواع اللقاءات و المحاورات الصحفيه ممكنة الحدوث و التى تتراوح ما بين ادارة حوار مع مواطن ذى موهبة أو اهتمام معينين و حتى اجرائه مع مرشح للرئاسة يعقد مؤتمرا صحفيا ، و هى تأخذ فى شرح مختلف التفاصيل التى يمكن ان تحسن من أداء أى محاور وتعرض اختيارها لحالات الدراسة التى توضح من خلالها كيفية ادارة حوار ناجح من خلال الاتيان بالأمثلة الحية . و الكتاب لا يضع يد قارئه على الأخطاء التقليدية و غير التقليديه عند اجراء الحوارات الصحفيه فحسب بل يحمل القارىء الى الخلفيه الضروريه التى تجعل من ممارس هذا اللون من النشاط الصحفى أكثر يقظة و مهارة . و هى تفرد أقساما خاصة فى كتابها لمعالجة الخصائص الذاتية التى ينبغى توافرها أو اكتسابها للمحاور الصحفى و ذلك قبل أن تنتقل لالقاء الضوء على المواقف الحوارية ذاتها . و قد أفردت بياجى قسما خاصا من مؤلفها لتناول أخلاقيات الممارسه و الاعتبارات التى تفرضها على المحاورين من الصحفيين ، مع تعميق ما تتناوله فى مؤلفها بعرضها لنتائج الدراسات السابقة فى موضوع مؤلفها .. و الاستفاده من هذه النتائج فى بلورة كثير من الأفكار التى يحملها الكتاب . و تستند هذه المؤلفات المعنية بتنمية المهارات التحريرية لدى القائمين بالاتصال إلى حقيقة هامة و هى أنه على الرغم من أن الموهبة تظل ضرورة جوهرية لخلق صحفى ناجح الا أنه بالنسبه للذين حرموا هذه الموهبه فانهم يمكنهم بالقطع اكتسابها بالتعليم و الدؤبة و المران ، فالمهارات الصحفية لن تكتسب الا بالممارسة و موهبة الكتابة و التحرير لن ينمو إلا بالكتابة ذاتها .(٨)

ثانيا: الضغوط المهنية و الادارية على القائم بالاتصال:

تمثل الضغوط المهنية و الادارية أحد الجوانب المهمة فى دراسات القائم بالاتصال الأمريكية يقابلها تصور فى الدراسات التى تتعرض للضغوط السياسية. و هو ما نستطيع تفسيره فى اطار الحرية السياسية و الاعلامية التى يتمتع بها القائم بالاتصال فى المجتمع الغربى على وجه العموم و المجتمع الأمريكى على وجه الخصوص.

و قدم أحد الباحثين المصريين ورقة بحثية تدور حول اتجاهات الدراسات الأمريكية نحو القيود المهنية و الادارية على القائم بالاتصال. ميز فيها بين الاتجاه الأمريكى الذى يعلى من تاثير الضغوط المهنية و الاتجاه البريطانى الذى يميل الى اعتبار القيود التى تفرضها المؤسسة تاتى فى المقام الأول من الأهمية. (٩)

و قد عرضت الدراسة عدة بحوث أجريت حول تاثير الضغوط المهنية و طبيعتها على القائم بالاتصال و نستطيع من قراءة نتائجها ان نستخلص الآتى :-

- ان الصحفيين يرون انهم يتمتعون بالحرية بصفة عامة و ان فى مقدورهم التعبير عن ارائهم الخاصة. (١٠)
- كشفت دراسات حارس البوابة ان للاتجاهات الشخصية للقائم بالاتصال تاثيرها فى انتقاء الأخبار. (١١)
- يتفق الصحفيون فى اعتناق معايير خاصة بالأداء المهنى الا أنه لكل منهم معايير صحفية خاصة لها درجات مختلفة من القوه بسبب اختلافهم فى تقدير أهمية كل عنصر من عناصر الاداء المهنى.
- تسمح قوة التزامل أو الانتماء الى عالم الصحفيين للصحفى الفرد بمقاومة تحيزه الشخصى و الضغوط الخارجيه، مما يؤدى الى تطوير مفاهيم مشتركة عن ماهية الأنباء و كيفية معالجتها.
- ان الصحفيين يملكون بالفعل قدرا كبيرا من الحرية و لكنهم يمارسونها فى اطار من الروتين المكتبى، فالقائم بالاتصال يرى نفسه أساسا موظفا فى بيروقراطية لجمع الانباء بحيث يحصل على مكانته بين رؤسائه و زملائه، و من ثم فان الاخلاص للمهنه له الأولوية على الاعتبارات الأخرى. (١٢)
- و قد خلص الباحث المصرى ان القيم و المعايير المهنية تلعب دورا كبيرا فى توجيه الصحفى و التغلب على تحيزه الشخصى و فى الوقت نفسه فان قوة الانتماء للمهنه تمكنه بدرجه أكبر من التغلب على الضغوط الخارجية و تستمد تقاليد المهنة قوتها من الصراع الطويل الذى يعمل القائم بالاتصال من خلاله.

و استعرضت الدراسة المصرية أيضا عددا من البحوث الأمريكية التى أجريت حول الضغوط الادارية التى تمارسها المؤسسة الصحفية و التى وضعها الباحث تحت عنوانين رئيسيين يتناول الأول العوامل المؤثرة فى تحديد سياسة المؤسسة و يدخل فيها الضوابط التى يفرضها نظام الملكية من ناحية و الضغوط التى تفرضها المتطلبات التكنولوجية لعملية الانتاج.

و تؤدى هذه البحوث التى اوردتها الدراسة الى استخلاص عدة مؤشرات هامة نستطيع ان نجملها فى الأتى:-

- انه من النادر ان يكون تحقيق الربح هو المعيار الوحيد فى اتخاذ القرارت داخل المؤسسة الصحفيه فهناك بالاضافة الى ذلك صورة المنشاة لدى الجمهور و النقاد (١٣) و التراث الذى قامت عليه الصحيفة و القيم التى تهدف إليها.
- يتدخل الناشرون تدخلا قليلا بوجه عام فى مسائل السياسة التحريرية و تدخلا أقل فى حالة مجموعة الملاك. (١٤)

العوامل الأخرى التى تؤثر على الاداء الصحفى أكثر اهمية فى الغالب من الملكية الاحتكارية نفسها.

- وجدت حالات كثيرة استطاع فيها القائمون بالاتصال التغلب بنجاح على ما تمليه الادارة العليا ، و ذلك ان كبار الموظفين كما يؤثرون على مرؤسيهم فانهم يتأثرون بهم أيضا خاصة إذا كانوا ينتمون إلى نقابات اتحادات مهنية قوية .

- تؤثر القرارات الادارية التى تتخذ داخل المنشاء على المحتوى بشكل مباشر فالادارة العليا هى التى تحدد تنظيم الادارات و الاقسام و مسئولية كل منها و علاقتها بعضها البعض مما له أثر فى تحديد الشخص الذى يوكل اليه مهمة تغطية موضوع معين و المساحة التى تخصص له .

- يتم صوغ القائم بالاتصال داخل القالب المطلوب من خلال عملية التنشأة الاجتماعية و قد ناقش الباحث الدراسة التى قام بها Breed و التى انتهى فيها الى ان معظم رجال الأخبار يستجيبون لضغوط و توقعات غرفة الأخبار.

و قد أجريت دراسة Breed من خلال مقابلات مكثفة مع ١٢٠ مندوبا صحفيا فى صحف متوسطة الحجم ظهر منها انه تمت ممارسة ضغوط للصحيفة. و قد تمت السيطرة عليهم من خلال:-

١- استخدام السلطة الرسمية و توقيع العقوبات مع امكانية تكليف محررين متوافقين بتغطية الموضوعات الخلافية .
٢- المؤشرات الخاصة بتجنب بعض الموضوعات مثل شطب بعض أجزاء من الموضوعات أثناء عمليات المراجعه.
٣- الالتزام و التقدير تجاه الرؤساء.
٤- رغبة القائم بالأخبار فى الاستمرار فى هذه المهنة و عدم الاضرار بفرص الترقى .
٥- الاشاعات التى تنتشر داخل مكان العمل و التى تتناول مواقف و أشخاص معينين .
٦- ضرورة قراءة الصحيفة و حضور اجتماعات التحرير .
٧- الرضاء الناتج عن الانتماء الى مجموعة .
٨- عدم وجود مجموعة ولاء بديلة يمكنها مساندة الانحراف عن خط المؤسسة .
٩- ان معالجة الأخبار تبعا لسياسة المؤسسة ليصبح قيمة مستقلة فى حد ذاتها.

و يؤكد الباحث المصرى أنه نتيجة لذلك فان القادم الجديد يتحول للعمل و فقا لمتطلبات سياسة المنظمة عوضا عن أية معتقدات شخصية جاء بها الى العمل أو أية مثاليات أخلاقية.

و أشار الباحث الى ان Breed يؤمن بوجود فرصتين فقط للتغيير تتلخص أولاهما فى تطوير نظام قوى للقيم و الأخلاق المهنيه و ثانيهما فى تطوير توجه جديد لارضاء احتياجات الجمهور إلا أنه يشعر بان غرفة الأخبار تمارس ضغوطا كبيرة للغاية ، كما تفرض قيودا مباشرة على الصحفى بحيث تكون فرصة احداث مثل هذا التغيير تكاد تكون منعدمة . و توصل الباحث من خلال الدراسات الأمريكيه التى عرضها الى نتيجه هامه و هى أن عملية التنشئة الاجتماعية التى يمر بها القائم تجعل من ميوله وميول رؤسائه المباشرين عادة ما تكون متطابقه . مما يكون لديهما نفس الصورة الذهنيه عن الخبر أو الموضوع المثالى و نتيجة لذلك فنادرا ما يسأل القائم بالاتصال نفسه عما يريده رئيسه بل انه يتبع نموذجا أقره المجتمع الصحفى ككل و هو يعرف انه كلما اقترب من هذا النموذج ضمن لموضوعاته فرصة النشر. و من ثم وصل الباحث الى ان الضغوط الادارية هى التى تمارس تأثيرا حاسما على القائم بالاتصال و هو تأثير يفوق القيود المهنية بمراحل عديده ..

و قد اتفقت النتائج الخاصة بالقيود المهنية على القائم بالاتصال فى الورقة البحثية التى عرضناها آنفا مع نتائج دراسة اخرى تعرضت لتأثير الاعتبارات الذاتية و الضغوط المهنية على القائم بالاتصال و ذلك من خلال عرض و تحليل عدد من البحوث الأمريكية التى أجريت حول نفس الموضوع.

و منها دراسة Breed التى اجراها على المواد التى لم تنشر و استعان بكافة الحالات التى أشار إليها الصحفيون الذين سألهم الباحث . و قد أظهرت الدراسة أن ثلث المواد التى لم تنشر فى الصحف كانت تنتمى إلى فئة الموضوعات السياسية و الاقتصادية و ذلك فى المرتبة الأولى ثم الموضوعات المتعلقة بالدين و اخيرا الموضوعات التى تدور حول شئون العدالة و القضاء و الصحة و الاسرة و غيرها (١٦) مما تشكل مجموعة من المحاذير المهنية امام عمل القائم بالاتصال .

و فى دراسة اخرى اجريت حول النخبة الصحفية لعينة منتظمة من نحو ٢٣٨ صحفيا يتوزعون عبر القنوات الاعلامية الأمريكية تم التوصل إلى عدة نتائج هامة لا تختلف كثيرا عما توصلت إليه الدراسات السابقة حول تأثير الضغوط المهنية على القائم بالاتصال خاصة فيما يتعلق بمسائل معينة مثل مصداقية الصحفى و اختياره لمصادره و موضوعية معالجاته الصحفية و معايير تحديد لخيارات الكتابة . و مما يعطى اهمية لنتائج هذه الدراسة استخدامها أداتين لجمع المعلومات أولهما المسح الذى تضمن خلفيات الصحفيين الممثلين للعينة و اتجاهاتهم و سماتهم السيكولوجية و ثانيهما تحليل المضمون للكيفية التى عالجت بها و سائل الاعلام بعضا من أكثر الموضوعات اثارة للجدل فى الخمس عشرة سنة السابقة على إعداد الدراسة ، كما تناولت عينة عشوائية تضم عددا من الاداريين فى المؤسسات الصحفية و الكيانات النقابية الأمريكية فضلا عن مجموعة من الدراسين للصحافة الأمريكية .(١٧)

و حول هذا الموضوع اجرى الباحثان جازيانو Gaziano و كولسن Coulson بحثا حول تأثير الاساليب الادارية فى حجرة الأخبار newsroom على الأداء الصحفى(١٨) . و قد ميزت الدراسة بين نمطين من هذه الأساليب ، ينجه الاول إلى اعطاء قدر من الحرية للصحفيين اثناء ممارسة عملهم فى حين تتجه الثانى إلى فرض عديد من القيود عليهم . و تحددت مشكلة البحث فى أثر العلاقة بين أساليب الادارة على إتجاهات القائمين بالاتصال نحو عملهم و قرائهم و مجتمعهم و تأثير شخصية القائم بالاتصال على تقبليم لأساليب الادارة داخل حجرة الأخبار .

و اجريت دراسة مقارنة على صحيفتى Morning Sun و Evening Star و اختير الاسبوع الأول من شهر اغسطس عام ١٩٨٦ كعينة زمنية و قد استخدم الباحثان استمارة استبيان وزعت على عينة من المحررين و المسئولين فى الصحيفتين . كما ساهمت نتائج الدراسات السابقة فى بلورة العديد من المحاور التى تضمنتها الاستمارة و منها دراسة تيد جوزيف و التى انتهت إلى ان الصحفيين فى حاجة دائمة إلى المشاركة فى اتخاذ القرارات و لديهم رغبة مستمرة فى أن يتمتعوا بالاستقلالية عند اداء أعمالهم (١٩)

و انتهت دراسة جازيانو و كولسن الى عدة نتائج حددت اتجاهات و رؤية القائمين بالاتصال فى كل صحيفة للصحيفة التى يعمل بها فقد رأى حوالى ٥٠٪ من القائمين بالاتصال فى Evening Star ان صحيفتهم تمارس الأساليب السلطوية عليهم بينما رأى ٢٦٪ فى Morning Sun ان صحيفتهم تطبق اسلوبا يجمع بين الاتجاه السلطوى و الاتجاه الديمقراطى . فى حين اعتقد ٣٤٪ منهم أن الأسلوب يتوقف على الموقف المثار و بينما اعتبر خمس عدد العينة المبحوثة فى Morning Sun أن الجريدة سلطوية رأى سدسهم أن صحيفتهم تطبق الأساليب الديمقراطية .

و اشار القائمون بالاتصال فى كلا من الصحيفتين إلى أن لديهم رغبة شديدة فى الحصول على حرية أكبر فى تخطيط و تنظيم عملهم دون تدخل و قد بلغت نسبة هؤلاء ثمانية من عشرة فى كل صحيفة . و أكد الصحفيون أنهم فى سعيهم للحرية إنما يحاولون تحقيق أحد أهداف مستقبلهم الوظيفى.

و تقريبا وافق جميع القائمين بالاتصال على أن اشتراكهم فى صنع القرار عامل هام فى تحسين الاداء.

و عن تاثير اسلوب الادارة على اتجاهات و مواقف القائم بالاتصال خلصت الدراسة إلى عدة نتائج نجملها فى الآتى : إن اختلاف النمط الادارى بين السلطوية و الديمقراطية ليس له تاثير على علاقة و اتجاهات القائم بالاتصال إزاء جمهوره كما أكدت النتائج ان عدم الرضاء عن العمل كان سائدا بشكل أكبر بين كبار السن و صغارهم أما اصحاب السن والوسط فكانو اكثر قبولا لتأثير السياسات الاداريه . كما ازداد عدم الرضا أيضا بين الصحفيين الذين ما زالوا يشغلون مواقع مهنية صغيرة و لم يستطيعوا بعد تحقيق أى أهداف وظيفية عليا

و قدم الباحث مان كانو **Mann kano** دراسة عن الضغوط المهنية على القائمين بالاتصال فى الدول النامية تم تطبيقها على عينة من القائمين بالاتصال فى كوريا الجنوبية . و قد أبرزت هذه الدراسة تأثير الوضع المهنى و الوظيفى على الأداء الصحفى .

ومن خلال الدراسة الميدانية تم تحديد عدة معوقات تواجه القائمين بالاتصال فى كوريا الجنوبية و هى :

- المساحة المتاحة للموضوع على صفحات الصحيفة .
- تاثير العلاقات الشخصية على الأداء الصحفى.
- عدم الاعتماد على اصحفيين المتخصصين
- الاعتماد على مصادر الأنباء الأجنبية .

و استخلص الباحث عدم وجود ارتباط بين الأداء المهنى و الوضع المادى و الوظيفى للقائمين بالاتصال فى كوريا. فعلى الرغم من تدنى كفاءتهم المهنية إلا أنهم يتمتعون بوضع وظيفى و مادى مرتفع و قد أرجع الباحث عدم كفاءتهم المهنية إلى عدم تحمسهم للحصول على المعرفة و التقنيات الخاصة بعملهم و عدم إلتزامهم الكامل بميثاق الشرف الصحفى.

و ترجع أسباب أوضاعهم المادية المتميزة إلى :

- حصولهم على مميزات إقتصادية عالية تجعلهم فى أعلى مستويات الوضع الاجتماعى
- يتمتعون بقوة النفوذ كاحد جماعات الصفوة فى المجتمع (١٠)

ثالثا : التاهيل الاكاديمى و المهنى للقائم بالاتصال:

حتى سنوات قريبة كانت الدراسات الأمريكية فى مجال تاهيل القائم بالاتصال محدودة إلى حد كبير و قد تنبة الباحثون مؤخرا إلى هذا القصور و من ثم بدات المكتبة الاعلاميه الأمريكية تشهد عدة دراسات حول تاهيل القائم بالاتصال فى إطار تقويم هذا التاهيل و دراسة المعوقات التى قد تواجهه.

وقد اثبتت احدى هذه الدراسات ان إتجاهات المجتمع تجاه الصحافة و الصحفيين تؤثر على الأوضاع التدريبية و التأهيلية للقائمين بالاتصال و على مدى فعاليتها و أيضا علي الامكانات البشرية و المادية المتوفرة لها.

فقد أجرى الباحث فيليب جانت الاستاذ بجامعة أنديانا دراسة مقارنة حول أوضاع التدريب الصحفي فى كل من الولايات المتحده الأمريكية و انجلترا و فرنسا خلص منها ان الطريقة التى تطور بها التدريب الصحفي فى البلاد الثلاثة قد تأثرت الى حد بعيد باتجاهات العامة و الأكاديميين بل و الصحفيين أنفسهم حيال هذه المهنة .

ففى الولايات المتحدة برز إهتمام كبير بالتدريب على اساس الدور الذى يقوم به القائم بالاتصال فى المجتمع الأمريكى ، فالصحفى من وجهة نظر هذا المجتمع هو كلب حراسة "Watch dog" و بطل الحريات و الحارس على إنجازات المجتمع و أنه يمارس عمله من أجل الرفاهية الاجتماعية للمجتمع الامريكى و ذلك باعلام المواطنين و تمكينهم من صياغة الأحكام حول المثار على الساحة الأمريكية من قضايا الساعة.

و يقرر "جانت" ان القائمين بالاتصال فى بريطانيا هم اقل ثقة بالدور الذى يقومون به فى المجتمع ومن ثم أصبح العمل الأساسى لهم هو الحصول على المكاسب المادية لهم و للصحف التى يعملون فيها وذلك من خلال الاعلانات الا ان هذا لا يمنع من وجود عدد منهم ما زال يحن الى العصر الذى كانت فيه الصحف و الصحفيين ادوات هامة للقوى السياسية و قد استرشد (جانت) بدراسة ستانلى كومين حول الصحافة البريطانية و التى جاء فيها "ان الصحف البريطانية كيانات شبه تجارية و قد باتت هذه الصحف تقترب من الاطار القيمى الذى يرى اصحابه انه من الأفضل و الأجدى ان ينمى دخل الصحف ببيع الاعلانات و هو امر يمثل عندها هدفا يتجاوز فى أهميته الكثير من الأهداف الأخرى التى يفترض ان تطمح اليها الصحيفة ".

و قد قرر جانت ان الصحافة الفرنسية لها منطقها الخاص و التقليدى و قد وصف برنارد فوين الصحفى الفرنسى انه ناقل للحدث و ليس محررا له فهو شارح للأشياء اكثر منه معلم للمبادىء فهو لا يمثل مطلقا عنصرا فعالا حقيقيا فى صياغة الحاضر و يشير برنارد إلى أن المجتمع الصحفى الفرنسى بوضعه الحالى - و اذا لم تبذل محاولات جاده لتغييره - سوف لا يجعل من الصحفى اكثر من "مسخ مشوه بدون فم او اذن بل و بدون روح" .

و يذكر (جانت) انه نتيجة لهذه الاتجاهات المختلفة تجاه الصحافة و الصحفيين و تتجه للعادات و التراث الصحفي فان كل دولة حددت نظامها الخاص بها من الأولويات ومن القيم المهنية و هو ما يفرض بدوره تأثيره على التدريب الصحفى و يستعرض (جانت) عدد من النتائج التى انتهت اليها بعض الدراسات الاكاديمية التى تناولت اساليب التدريب الصحفى فى أوروبا و أمريكا وقد أكدت هذه النتائج على الاختلاف بين الوسائل و المناهج التدريبية فى أوروبا عنها فى الولايات المتحده الأمريكية و قد وصل هذا الاختلاف إلى التأهيل الأكاديمى للقائمين بالاتصال ، ففى الجامعات الأمريكية نجد نزعة واضحة لتطوير الاساليب التدريبية لتلبية الحاجات الاجتماعية و من ثم فان واحد من اهم السياسات المعتمده داخل هذه المؤسسات الأكاديمية هو الاهتمام بتدريب طلابها بشكل عام ليس فقط فيما يتعلق بالصحافه و لكن فى مختلف الفروع المعرفية التخصصية الأخرى ، أما فى أوروبا فينظر للجامعات تقليديا على إنها أماكن لتعميق ثقافة طلابها دون الاهتمام المفرط بالتدريب و من ثم يشير (جانت) إلى ان معظم التدريب الصحفى فى أوروبا - باستثناءات معينة عمد إلى عرضها تفصيلا- يتم خارج الاطار الجامعى فى حين ان اغلب ما يتعلق بالصحافة من الناحيتين النظرية و التطبيقية يتم تدريسه وممارسته داخل أسوار الجامعات الامريكية (٢١)

و هناك دراسة أجريت حول اختبارات المهارات للقائمين بالاتصال فى الصحف الأمريكية تم التوصل فى ضوء النتائج المنتهى إليها إلى أنه على مدرسى الصحافة عند إعدادهم لمفردات مناهجهم ، تعريض طلابهم ليس فقط للمهارات التى سوف يختبرون فى مدى قدرتهم على امتلاكها داخل المؤسسات الصحفية بل ينبغى عليهم أيضا إمدادهم بالمعلومات اللازمة عن طريق عملية الاختيار ذاتها.

كذلك ترى الدراسة ضرورة اتاحة الاكاديميين المتخصصين فى مجالات القياس و التقييم للصحفى فرصة الاطلاع على نتائج مسوحهم و قياساتهم و جعلها متاحة للتوظيف و الاستغلال داخل المؤسسات الصحفية أو لصالح الرابطات و الكيانات التجارية التى قد تكون معنية بتطوير ادوات تقييم فعالة.

و من النتائج الأخرى التى توصلت إليها الدراسة الاقرار بوجود تنوع حقيقى فى الطرق المختلفة المتاحة لدى القائمين على الصناعة الصحفية عند اجراء تقييمات موضوعية للمرشحين و أكدت الدراسة على ان المؤسسات الصحفية ذاتها أو الجهات الاكاديمية قد تعد مصدرا ذا قيمة و أهميه خاصة إذا ما اتجهت إلى تأسيس بيوت للخبرة يتم داخلها تجهيز و تطوير المزيد من اختبارات المهارات و أدوات التقييم فى اتجاه تسهيل استخدامها و التوسع فيها . (٢٢)

و لم يعد التدريب الصحفى محصورا فقط فى اهتمامات الباحثين فقد تشكلت هيئات أمريكية عديده يعنى نشاطها الأساسى بالتدريب ومنها هيئة American Society for Training and Development و قد اصدرت هذه الهيئة مؤلفا يضم عدة أبحاث أجريت حول التدريب ، و قد قسمت موضوعات المؤلف إلى خمسة اجزاء تندرج تحت عدة فصول و تعنى كل جزئية بأحد جوانب العملية التدريبية تشمل الجزء الأول : وظائف التدريب و الجوانب القانونية و التشريعية و الاقتصادية و الادارية المنظمة له . كما تضمن الأسس و المبادىء التى يتم بمقتضاها اختيار هيئة التدريب .

و تعرض الجزء الثانى أثر العلوم السلوكية فى العملية التدريبية و تقويم التدريب و الادارة بالأهداف أما الجزء الثالث فقد عالج التنظيم و التنفيذ و الاشراف على العملية التدريبية و تقنيات التدريب . و تعرض الجزء الرابع لكيفية تعليم المهنة و دور المؤتمرات و الملتقيات العلمية فى العمليه التدريبيه.

و تناول المدرب و الأسس التى يعمل وفقا لها و تاثير الوسائل المرئية و المسموعة على التدريب و خصص الجزء الخامس لدور الجامعات و المؤسسات التعليمية فى التدريب .(٢٣)

و قد عنى المركز الدولى لتدريب الصحفيين بمتابعة عملية التدريب فى الدول النامية و يذكر نائب مدير المركز بأنه اجرى دراسة بتكليف من اليونسكو حول أوضاع الصحافة و تدريب الصحفيين فى الدول النامية و توصل الى عدة حقائق حول وضعية التدريب فى هذه الدول فقد أشار Olah أن معظم الصحفيين الذين يشغلون مناصب هامة يرون أن الصحافة مهنة تولد مع الصحفى مما أدى إلى مواجهته بعديد من الصعاب و العراقيل أثناء شرحه لأهمية التاهيل و التدريب و عدم كفاية الموهبة و حدها للنهوض بالصحافة و الصحفيين .

و فى اطار هذا الاهتمام الذى يبديه المركز بالتدريب تم ارسال عدد من الأساتذة من ذوى الخبرة فى التدريب الصحفى إلى الاتحادات الصحفية الاقليمية للمساعدة فى تنظيم الملتقيات العلمية و القاء دروس فى الصحافة و المساعدة فى تاسيس مدارس لتدريب الصحفيين فى الدول النامية.

و قد حدد المركز المقررات التى يجب أن يدرسها القائم بالاتصال فى مجال الصحافة على النحو التالى :

أولا مقررات أساسية :

١- الكتابة و التحرير الصحفى .
٢- التصوير الصحفى .
٣- الطباعة و الاخراج .

ثانيا : مقررات ثانوية :

١- وسائل الاتصال .
٢- الصحافه الأذاعية .
٣- العلوم الأجتماعية .
٤- قوانين و اخلاقيات الصحافة
٥- تاريخ الصحافة .
٦- الفلسفة .
٧- التاريخ .
٨- لغة أجنبية .
٩- الآله الكاتبة .

رابعا : حقوق و التزامات القائم بالاتصال :

اجريت بعض الدراسات المحدودة نسبيا فى هذا الموضوع و يدور معظمها حول مواثيق الشرف الصحفى و القوانين المنظمه للعمل الصحفى . و يلاحظ أن غالبية الدراسات التى عنيت بحقوق و التزامات القائم بالاتصال قد تمت تحت اشراف منظمات دولية مثل اليونسكو و منظمة العمل الدولية و غيرهما .

و قد نشرت دراسة أجريت حول أوضاع العاملين فى الصحافة و حقوقهم و الالتزامات الأخلاقية للمهنه بناء على تكليف من منظمة العمل الدولية . و قد أعتمد واضعوها على عدد من الوثائق المستقاة من الكتب و المجلات و التقارير بمختلف أنواعها ، كذلك على تحليل القوانين و نصوص الاتفاقيات الجماعية المنظمة للعمل الصحفى . كما اعتمدوا على المعلومات المتحصل عليها من مسوح أجريت بانتظام على نحو سنوى منذ عام ١٩٧٨ .

و يتناول الفصل الأول السمات النائية الرئيسية لمهنة الصحافة مستعرضا بدقة كما ضخما من التعريفات التى وضعها المتخصصون للصحفى و طبيعة الوظائف التى يضطلع بها و درجة تنوعها و الأنماط المختلفه للاعداد التدريبى اللازمين للقيام بهذه الوظائف بشكل مناسب و عالج الفصل الثانى الاوضاع المهنية و اعتمدت المعالجة اساسا على جدولة المعلومات و تصنيفها للخروج بمؤشرات كمية ذات دلالات قابلة للتعميم أما الفصل الثالث فقد ناقش مختلف اشكال القيود الاقتصادية و التكنولوجية و ارتباطها بالمشكلات الوظيفية و انتقل فى الفصل الرابع الى تقييم لمختلف المستويات التى انتظمت خلالها معالجات المتخصصين للقضايا الأخلاقية داخل الاطار المهنى و تبعه الفصل الخامس الذى أوضح بشكل منفصل مشكلات العمل الصحفى و تأثيرها على الصحفيين

و أوضاع هؤلاء المعيشية و ارتباطها بالأداء الوظيفي داخل مؤسساتهم و تقدم الدراسة من خلال الفصل السادس معلومات حول مفردات العمل الصحفي و مراحله علر ساعات الانجاز الاسبوعية و نظام منح الاجازات السنوية مدفوعة الأجر أما الفصل السابع فيقدم مزيدا من المعلومات المفصلة للأوضاع المادية للصحفيين و في الفصل الثامن يتم تناول الأوضاع المتعلقة بأمن و سلامة الصحفيين و نظم التأمين على حياتهم و أوضاعهم العلمية و قد إتبع هذا الفصل بآخر يحلل النصوص التشريعية المختلفة المتعلقة بإجراءات توقيع العقاب على الصحفيين أما في الفصلين الأخيرين فيتناول المؤلف خلالهما حدود الأمن الاجتماعي كمفهوم يحظر على الصحفيين الاخلال به و الأوضاع النقابية للصحفيين (٢١).

كما أصدرت المنظمة الدولية للصحفيين عام ١٩٨٩ مؤلفا يحتوى على عدد من البحوث التى أجريت على حقوق و التزامات القائم بالاتصال في أنحاء العالم المختلفة تحت اشراف اليونسكو (٢٢). و جاءت مقدمة الكتاب لتعرض للدور المنتظر للقائم بالاتصال في ظل قيم الاعلام الديمقراطي الذى كما يؤكد المحرران قد امتدت الى انحاء عديدة في العالم و إلى بقاع لم يكن يتصور أن تسود فيها و ذلك بعد التغيرات الدرامية التى شهدها الاعلام السوفيتي في السنوات الثلاث الماضية و التى جعلت الصحافة تعلى كافة الموضوعات التى كانت تعتبر من المحرمات و لا يجوز الاقتراب منها و أصبح لدى عدد كبير من القائمين بالاتصال السوفييت الشجاعة في النقد و الذى حاز إعجاب زملائه في أنحاء العالم الحر و أشارت المقدمة إلى أن الحرية هي جوهر العمل الصحفي . فالصحفي لا يستطيع أن يعمل إلا في بيئة خالية من أية قيود سواء قيود تفرضها الدولة أو القيود التى يضعها ملاك الصحيفة . و تنبه المقدمة إلى و صعية ـ نعانى منها للأسف في صحافتنا المصرية ـ و هي أن الخطر على حرية الصحافة لا يكمن فقط في اساليب السيطرة المباشرة او في الرقابة و انما الخطورة الحقيقية على حرية الصحافة تزداد عندما يمارس الصحفيون أنفسهم نوعا من أنواع الرقابة الذاتية على أعمالهم .

و حملت المقدمة في نهايتها بشرى (تحمل قدرا كبيرا من التفاؤل) بتأكيدها على أن هناك عدة أسباب تجعل القائمين بالاتصال اكثر ثقة في المستقبل بما يحمله من حريات الممارسة الصحفية و تعلل ذلك بأن سيطرة الدولة و مواثيق الشرف الصحفية الملزمة اجباريا للصحفيين في طريقها الى الزوال في عدة دول كما أن البيئة العالمية هي أكثر اقتناعا الان بحقوق الانسان و حماية الصحفيين من الرقابة أو من الاعتداءات البدنية باشكالها المختلفة .

و قسمت أجزاء الكتاب بين الدول لتضم كل جزئية مجموعة منها ذات السمات المشتركة في النواحي الاقتصادية .

فقد خصص الجزء الأول منه لدراسة حقوق وواجبات القائمين بالاتصال في الدول الصناعية الراسمالية و هي الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة و فرنسا و المانيا الغربية و فنلندا و السويد و النرويج و الدانمارك ، و أيضا اليابان . و عرض الجزء الثاني حقوق و التزامات القائمين بالاتصال في الدول الأوروبية الشيوعية و عالج الجزء الثالث حقوق و التزامات القائمين بالاتصال في الدول النامية من خلال عدة فصول تناول كل فصل منها عدد من البلاد التى يجمعها احد السمات البارزة . فخصص الفصل الأول لأفريقيا السوداء و الفصل الثاني للبلاد العربية و عنى الفصل الثالث بأوضاع القائمين بالاتصال في الهند و تبعه الفصلين الخامس و السادس ليدرسا الدول الاسيوية و امريكا اللاتينية .

و إهتمت هذه الدراسات باستعراض أهم التشريعات و القوانين المنظمة للعمل الصحفي و تطورها و دور الصحافة و الصحفيين في المجتمع و تأثيره على وضعية هذه التشريعات كما تحدث عن الانظمة النقابية التي يندرج القائمون بالاتصال تحت لوائها . كما ناقشت الالتزامات المهنية و الأخلاقية التي يلتزم بها الصحفيون في البلاد المختلفة ، و أسهبت الدراسة في استعراض مواثيق الشرف الصحفية .

إلا أنه ما يعيب هذه الدراسات تركيزها على الأوضاع الصحفية و اغفالها السياق المجتمعي الذى يفرز هذه الأوضاع و الذى يتم في ضوءه تحديد التزامات و حقوق القائمين بالاتصال

كما أن التقسيم الاقتصادى للبلاد المدروسة يهمل في طياته الاثار الحضارى و العلمى لكل مجتمع و الذى يؤثر بشكل واسع على أوضاع الصحافة و الصحفيين . فالصحافة المصرية على سبيل المثال بتاريخها الطويل و نضالها من أجل الحرية و الديمقراطية لا يمكن ان توضع فى سلة و احده مع الصحافة السعوديه و هكذا .
إلا أن هذا لا يعنى بالطبع اغفال من السمات المشتركة بين أوضاع الصحافة فى عدد من الدول العربيه و التى تتفق فى البنى السياسية و الاقتصادية و الفكرية و الحضارية .

و نستطيع أن نستخلص بعض النتائج التى أعدتها الدراسة و الخاصة بالقوانين و التشريعات المنظمة للعمل الصحفى فى البلاد العربيه و يرجع ذلك إلى كثرة التغيرات التى تحدث فى البلاد العربيه
- التشريعات الصحفية غير مستقرة فى البلاد العربية و يرجع ذلك إلى كثرة التغييرات التى تحدث فى الدستور أو فى القرارات و الأحكام القانونيه و القضائية .
- نصت الدساتير العربية على مبدأ حرية التعبير و حرية النشر و الصحافة مستخدمين الكلمات نفسها المستعاره من الفقرة ١٩ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان إلا أن هذه الفقرات كلها مقيده بعبارات مثل " فى حدود القانون".
- حتى يتبين الموقف الصحيح الرسمى من الصحافة لا يكتفى بالنظر فى الدساتير بل لابد من فحص قوانين المطبوعات و المواد الخاصة بالصحافة و الصحفيين فى القانون الجنائى مع الأخذ فى الاعتبار نظم الرقابة الصحفية التى تطبقها الدولة .
- تتفق معظم البلاد العربيه فى تقييد حرية إصدار الصحف .

* ابرزت الدراسة المحاولات الجادة التى بذلها الصحفيون العرب من أجل تأسيس اتحادات مهنية منذ العقد الاول من هذا القرن و ارجعت سبب فشل هذه المحاولات إلى عدم تشجيع السلطات المحلية لانشاء رابطة أو نقابة تضم الصحفيين . و استعرضت الدراسة النجاحات التى حققتها البلاد العربيه فى تأسيس النقابات المهنية

* اوضحت الدراسة وجود اختلاف فى الحقوق و المسئوليات الخاصة بالصحفيين فى البلاد العربية طبقا لاختلاف نظمها السياسية و الاعلامية إلا أنها فى معظم البلاد العربية تتفرق فى تشريعات متعدده سواء كانت فى القوانين التى تحكم المؤسسات الصحفية أو فى قانون النشر و فى قانون العمل و القانون الجنائى .
* عرضت الدراسة لحقوق و مميزات القائمين بالاتصال فى عدد من الدول العربيه بشكل أكثر تخصيصا و هى مصر و لبنان و العراق و سوريا كما اهتمت باستعراض القوانين المختلفة المنظمة للعمل الصحفى فى كل منها .
و خصصت خاتمة الكتاب لتلخيص أهم الحقوق و الواجبات فى مواثيق الشرف الصحفيه فى البلاد المختلفه و قسمتها إلى مجموعتين : تقليدية و حديثة .

أولا: الحقوق التقليدية:

١- حرية بحث و استقبال و نقل المعلومات.
٢- المعاملة المتساوية لكافة الصحفيين دون تفرقة أو تمييز.
٤- الحق في حرية الفكر و الشعور .
٥- ضمانات ضد تحريف و تشويه الأراء و التعليقات .
٦- حق الصحفيين في التكتل و الاتحاد.

ثانيا : الحقوق الحديثة:

١- حرية الوصول إلى كافة مصادر الأنباء و الحق في تغطية كافة الأحداث المؤثرة في الحياة العامة
٢- الحق في رفض التبعية لما يخالف السياسة العامة للتنظيم النقابي
٣- لا يمكن اجبار الصحفي على اداء عمل أو إبداء رأى يخالف معتقداته و ضميره.
٤- وجود عقد عمل يضمن حمايته اثناء تأدية عمله.
٥- للصحفي الحق في التعبير عما يلائم نزاهة المهنة و ضميره
٧- الحماية في حالة حدوث صراع مسلح سواء كان محليا او دوليا أو في حالة حدوث مظاهرات و اضطرابات محلية يجب تزويد الصحفيين بالحماية و التسهيلات التي تمكنهم من اداء مهامهم ضمن قواعد المهنة

ثالثا : المسئوليات التقليدية:

١- الدقة.
٢- التأكد من صدق المعلومات.
٣- تبني اتجاهات الجمهور.
٤- العمل من أجل المصلحة العامة و الابتعاد عن تفضيل المصلحة الشخصية
٥- تجنب انتحال أفكار الغير.
٧- الحفاظ على نزاهة و كرامة المهنة.
٨- احترام الحياة الخاصة للمواطنين.
٩- احترام سر المهنة.

رابعا : المسئوليات الحديثة:

١- طبقا لاعلان اليونسكو و الخاص بوسائل الاعلام بان الوسيلة الاعلامية لابد و ان "تتبنى أسس التنمية الاقتصادى و الاجتماعى و تساهم في اقامة مزيد من العدل و المساواة".
٢- التغير الاجتماعى يجب على الصحفي ان يقوم بدوره في عملية التغيير الاجتماعي
٣- حق الجمهور في المعلومات الصحيحة .
٤- حق الجمهور في المشاركة.
٥- الدفاع عن حقوق الانسان .

٦- احترام الثقافات الخاصة و الدفاع عن الاستقلال الثقافي و الحفاظ على الهوية الثقافية
٧- تعليم النشاط اساس من السلام و العدل و الحرية.

و ان كانت الدراسات التي تم عرضها قد اجريت تحت اشراف هيئات دولية وفرت لها الامكانات البشرية و المادية لتطبق على نطاق موضوعي وزماني و مكاني واسع . فان جهود العلماء الأكاديميين قد اسهمت هي الأخرى في تقديم رؤاهم لحقوق و التزامات القائم بالاتصال من خلال دراسات اجريت على نطاق أضيق إلا انهاكانت أكثر تنظيرا لهذه الحقوق و الالتزامات و من هؤلاء الباحث Lambeth الذي قدم دراسة حاول فيها تحديد اطار هيكلي يمكن ان ينتظم مجموعة المبادىء الأخلاقية التي يفترض العمل بها نصا و روحا و قد اتجه جهد الباحث إلى إستنباط و صياغة هذه المبادىء من منظومات القيم و المثل فضلا عما خلفه تراث الممارسة الصحفية المتفق عليه في الأوساط الصحفية الأمريكية و يرى المؤلف في الفصل الأول أن المشكلات بمختلف انواعها داخل الحقل الصحفي و الملابسات التي تحفل بها العلاقة بين الصحافة و الجماهير المستقبلة للرسالة الصحفية تفرض و تؤكد ضرورة طرح رؤية أكثر عملية و مؤامة للصحفيين اما الفصل الثاني فيعرض فيه المؤلف للنظريات الكلاسيكية للأخلاقيات الصحفية فيعالجها معالجة نقدية موضحا إلى أى حد يمكن ان تلتقي اطروحات هذه النظريات مع الواقع العملي الذي يتعامل معه الصحفيون بالفعل و في الفصل الثالث يحاول المؤلف وضع نظام متماسك للأخلاقيات الصحفية ثم ياخذ في تاصيله تاريخيا و فلسفيا و هو يشرح في الفصل التالي كيفية تطبيق المبادىء التي يطرحها هذا النظام عبر مواقف اختبارية واقعية. و يقدم المؤلف في الفصل الخامس ـ على نحو ملخص ـ بعض التطبيقات للمواقف التي استحق المتورطون فيها داخل الحقل الصحفي الخضوع للمساءلة القانونية و في الفصل السادس يقوم المؤلف بمراجعة الادبيات المتعلقة اساسا بالضغوط التي تقع على الصحفيين داخل مؤسساتهم الصحفية. ثم ينتقل في الفصل السابع الى التاكيد على ضرورة ممارسة نوع من النقد الواعي للصحافة كوسيلة اعلامية على اعتبار ان من شان هذه الممارسة تعميق الاحساس بالمسؤلية لدى الصحفيين في اطار ما تفرضه عليهم المهنة من التزامات اجتماعية. اما الفصل الثامن والأخير فانه يراجع بعضا من أهم أشكال الصراعات الناشبة حاليا بين الصحافة و السلطة السياسية موضحا خلفياتها و ملابساتها . (٢٦)

خامسا : الخصائص و الاتجاهات المختلفة للقائم بالاتصال

تشكل دراسة الخصائص المختلفة للقائم بالاتصال احد الفروع المفضلة لدى الباحثين الأمريكيين يساعدهم على ذلك استخدامهم الأدوات البحثية الميدانية التي تتيح التعرف على الخصائص المميزة للظاهرة المدروسة في صورة كمية احصائية تتعرض لكل ما يختص بالسمات الشخصية للقائمين بالاتصال مثل السن و الجنس و المؤهل الدراسي و السمات المهنية من اجور و مكافات و ساعات العمل و الاجازات وايضا ما يتعلق باتجاهات القائمين بالاتصال في الأقسام المختلفة داخل الصحيفة .

ومن أمثلة هذه الدراسات المؤلف الذي اعده الباحثان ويفر Weaver و ويلهويت Wilhoit بهدف الكشف عن الأسلوب الذي تبدلت به أدوار الصحفيين في أمريكا عبر مراحل التطور التاريخي منذ نشأة الصحافة و نموها في تلك البلاد . و اعتمد الباحثان في اجراء الدراسة على حصيلة مقابلات تليفونية اجريت مع الف و احد من الصحفيين الأمريكيين المحترفين في نهاية سنة ١٩٨٢ و بداية سنة ١٩٨٣ و قدم الفصل الاول من الكتاب مراجعة تاريخية لدور الصحفيين و اوضاعهم منذ الأزمنة الاستعمارية و حتى الوقت الحاضر و عني الفصل الثاني بالخصائص الديموجرافية للصحفيين المبحوثين من خلال احصائيات مجدولة أما الفصل الثالث

نقد عالج العمليات التعليميه و التدريب الصحفي ثم انتقل المؤلفان فى الفصل الرابع الى مسح الظروف المهنية المحيطة بالعمل الصحفى و درجات الرضاء الوظيفى عند الصحفيين الممثلين للعينه . و ناقش الفصل الخامس الأدوار المتخصصة للصحفيين ومنظومة القيم التى تحكم نشاطاتهم الصحفية وأخلاقيات المهنه أما الفصل السادس فيعرض لتاثير التقنيات الاتصالية الحديثه و تاثيرها على المستويين النظرى و العملى فى المجتمع الصحفى الأمريكى .

و قد توصل المؤلفان من خلال الدراسة الى ان الصحفيين فى نزوع مضطرد نحو "الوسط" سياسيا وايدلوجيا . و انهم لا يؤيدون اتخاذ الصحافة دورا هجوميا و رقابيا حادا حيال القضايا المتناوله و التى تحتمل هذا النوع من المعالجات النقديه . فى حين أيد معظم المبحوثين دور الصحافة فى نشر المعلومات و تفسيرها ومن النتائج الغريبة التى انتهت اليها الدراسة قلة ما يتقاضاه الصحفيون الأمريكيون كأجور حقيقية بالمقارنه لما كانوا عليه منذ أكثر من عقد مضى . و قد اكتشف المؤلفان انه على الرغم من الزيادة الكبيرة و المضطرده فى اعداد الصحفيين العاملين عما كانت عليه عام ١٩٧١ (و هو العام الذى ظهرت فيه دراسة مسحية لها طبيعة مشابهة لهذا العمل تحت عنوان "رجال الصحافة") الا أن اعداد الصحفيين الذين تجاوزت اعمارهم الاربعين عاما قد قلت عن السابق نظرا لانخفاض قيمة الرواتب المدفوعة لهم . و يسهم انخفاض معدلات الأجور المدفوعه فى نقص و اختلال الرضاء الوظيفى خاصة بين كبار السن منهم و يلاحظ فى ذلك أن نسبة كبيرة من اولئك الذين يتركون الحقل الصحفى تحت وطاه انخفاض الأجور هم من أصحاب الخبرة و الكفاءه . كذلك فقد بدا للمؤلفان أن معظم أولئك النازحين عن الصحافه هم من بين أكثر العاملين فى الحقل الصحفى تعليما . و من ثم فإنهم يأملون غالبا فى الحصول على وظائف أكثر استقلالا و افضل من حيث عائدها المادى .

- فضلا عن هذه النتائج اكد المؤلفان أن المتوسط العمرى لعناصر المجتمع المبحوث (٨٢ - ١٩٨٣) تبدو اصغر من مثيلاتها سنة ١٩٧١ . ففى تلك السنة كانت اعمار ٣٣,٣٪ من المجتمع الصحفى ككل تقع بين (٢٥ الى ٣٤ عاما) أما فى سنه ١٩٨٢ فإن المجموعه العمرية نفسها مثلت نحو (٤٤,٩ ٪) من مجموع عناصر المجتمع الصحفى الأمريكى . كذلك حدث انخفاض مماثل فى أعداد الصحفيين البالغين ٤٥ عاما و من يتجاوزون هذه السن . و انتهت الدراسة الى أن متوسط أعمار الاداريين المعنيين بالوظائف الرقابية داخل المؤسسات الصحفية تقل عن مثيلاتها عام ١٩٧١ بنحو سبع سنين.

- و رغم أن نسبة الصحفيات قد ازدادت من نحو ٥٪ المجتمع الصحفى سنة ١٩٧١ الى الثلث سنة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ فان ثمة نزوعا نحو انخفاض عدد السود و الأمريكين من اصل اسبانى و اليهود كما تؤكد نسب هؤلاء سنة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ بالمقارنه بما كانت عليه سنة ١٩٧١ .

- و كما سبقت الاشارة أنفا فقد أعدت الدراسة بمزيد من الأدله تعاظم التجانس بين صحفيى الثمانينات على نحو يتجاوز عما كانت عليه الحال بين نظرائهم فى السبعينيات ، ليس فقط فيما يتعلق بتقارب أعمارهم بل – و الى حد كبير - فيما يخص درجة التجانس بين اتجاهاتهم السياسيه العامه و التى تميل فى محصلتها نحو "الوسط" و قد اشارت الدراسة الى النقص الملحوظ فى مساحة التباينات الايدلوجية بين الصحفيين الأمريكيين بشكل عام .

و فى اطار التاكيد على الطبيعة المتجانسة للمجتمع الصحفى الأمريكى فان الدراسة ترى أن الاختلافات الظاهرة فى الخلفيه التعليمية للصحفيين الأمريكيين قد تقلصت عما كانت علية الحال سنة ١٩٧١ كما ان غالبية الصحفيين يعملون فى نفس المنطقة الجغرافية التى سبق وأن تلقوا فيها تعليمهم الجامعى.

و تفترض نتائج الدراسة أن المؤسسات الصحفية لا تحتاج فقط التعرف على الطرق الناجحة للاحتفاظ "بالاكثر لمعانا" من بين العاملين فى الحقل الصحفى بل ان الأهم من ذلك هو كيفية الاحتفاظ بذوى الخبرة العريضة منهم إلا أن هذا الموضوع لم يحظ فى الدراسه بالقدر الملائم من اهتمام المؤلفين . (٢٧)

و فى ورقة بحثية قدمها بروس حارسون و ميشيل سالوين تم معالجة الأوضاع المهنية للصحفيين الرياضيين فى الولايات المتحدة الامريكية و ما تلعبه هذه الاوضاع من دور فى تشكيل اتجاهاتهم و رؤاهم حيال عديد من الموضوعات المتعلقه بالعمل الصحفى . و الورقة تمثل محصلة مسح لمائتين وتسعة و أربعين عضوا من اعضاء رابطة محررى الصحافة الرياضية و قد انتهت الدراسة الى مجموعة من النتائج لعل من أهمها التأكيد على ما يعتقده صحفيو الرياضه فى الولايات المتحدة فى كونهم متخصصين متميزين بالمقارنه بزملائهم المعنيين بصياغة الأخبار الجادة أو الهزلية فى شتى الموضوعات. فالصحفيون الرياضيون يرون أنهم يمتلكون افضل السمات و المميزات المهنية التى قد يمتلكها زملاؤهم من محررى الأخبار بل انهم يعتقدون بامتلاكهم سمات حرفيه لا يمتلكها نظراؤهم من محررى الأخبار و غيرها من موضوعات . و حسب وجهات نظرهم فانهم يرون ان محررى المواد و الأخبار الجادة يبدون معنيين فى الأساس بامتلاك التأثير الاجتماعى أكثر من انشغالهم بالعملية الابداعية فى حين يرون على العكس من ذلك زملاءهم من محررى الأخبار و المواد الخفيفه يعنون فى الأساس بالهزل و التشويق كمفردات أساسيه لعملهم الصحفى .

و الواقع ان نتائج هذه الدراسة فى محصلتها ليست الا وجهات نظر اكثر من كونها الحقيقة بذاتها فلا جدال فى ان درجة القبول الاجتماعى لشريحة مهنية معينة تظل هاجسا حقيقيا عند عناصر هذه الشريحة و هو ما يفرض على هؤلاء الصحفيين أن يوفروا لأنفسهم أفضل الخصائص الاحترافيه و المهنية فى حقل عملهم .
ولكن رغم أن نتائج الدراسة هى فى حقيقتها و جهات نظر الا ان هذا الأمر لا ينفى أهميتها ذلك لأنها تشير فى النهايه الى حقيقة ان محررى المواد الرياضية فى الولايات المتحدة ينظرون الى انفسهم باعتبارهم اعضاء نفس الرابطه أو المجموعة التى تضم زملائهم من محررى المواد الجادة و الخفيفه و هم بهذه النظره يحاولون دحض الصورة الذهنيه التى رسمت فى عقول الكثيرين ممن اعتبروا الصحافة الرياضية طفلا غير شرعى فى حقل النشاطات و الخبرات الصحفية.

و قد عنيت الدراسة فى جانب آخر باستطلاع آراء الصحفيين الرياضيين الذين يضطلعون بمهام اداريه. الا ان واضعى الدراسه يعترفان بان وجهات نظر هؤلاء قد لا تكون ممثله لما آراء معظم محررى المواد الرياضية ومن ثم فإن للحصول على فهم أشمل للكيفيه التى يرى بها الصحفيون الرياضيون حقيقة دورهم داخل الحقل الصحفى فانه ينبغى ـ كما يؤكد المؤلفان ـ التعرف على مزيد من آراء الصحفيين الرياضيين" الحقيقين " ممن لا تستهويهم و لا تبتلعهم الأعباء الادارية . (٢٨)

و فى اطار الصحافة الرياضية أجريت دراسة حول أوضاع المراة الصحفية فى التحرير الرياضى. و قد ناقشت الدراسة أهم العراقيل الطبيعية و النفسية التى تواجه المراة فى ممارسة هذا النوع من النشاط الصحفى و قد أثبتت الدراسة ان ٦٣,٤ ٪ من عينة الصحف اليومية المدروسة تعمل المراة فيها فى القسم الرياضى. (٢٩)

و قد عنيت احدى الدراسات باكتشاف مدى ما يتمتع به كتاب المقالات الافتتاحية من قدرة بحثية، و قد انتهت الى ان كتاب الافتتاحيات بوجه عام يقدرون أهمية العمل البحثى الا انهم كثير ما يخفقون فى النهوض بأعبائه اما لعدم توافر الوقت الكافى الذى يتطلبه العمل البحثى أو لافتقادهم مصادر المعلومات ذات الكفاية ـ كما وكيفا ـ والتى قد يحتاجون اليها للاضطلاع بعمل بحثى جيد. و يستعرض مؤلف الدراسة (اندرز) الأراء التى أبداها ستيمن روزنفيلد عن كتاب الافتتاحيات فهم من وجهة نظره "اشخاص باهتون قابعون فى برجهم العاجى و منصرفين الى امتصاص ابهامهم !! إلا أنهم مع ذلك مرتبطين بشدة بالأخبار والمعلومات ومعينين بتكريس جهودهم للتفاعل مع مصادر الاخبار و مجادلة المحررين و كتاب التقارير وممارسة كل مامن شأنه تكريس التواصل مع العالم من حوله الذى هو فى النهاية مادته الرئيسية فى الكتابة.

ومن المشكلات المهمة التى ناقشها المقال ما أشار اليه عدد من كتاب الافتتاحيات - من الملتقى بهم - عند الحديث عن المكتبات العامة اذ تبدو لمعظمهم معضلة أساسية من معضلات العمل و من ثم أكدوا على ضرورة اهتمام الجهات الادارية المعنية بتذليل صعوبات ارتياد هذه المكتبات ، فضلا عن ضرورة تزويدها بنظم حديثة (اليكترونية) للفهرسة مما يعين الباحثين على انجاز اعمالهم بدقة و سرعة مناسبة . كذلك أشار بعض كتاب الافتتاحيات الى اختلال و نقص بعض المعلومات التى يعتمد عليها فى اعداد مادتهم ، فهم يعيبون على معدى التقارير تقصيرهم فى اعداد مادتهم بالمعلومات الكافيه أو عدم اعتنائهم بضبط و تصحيح هذه المعلومات التى تحفل فى بعض الأحيان بأخطاء ليست مهنية .

- وتشير الدراسة الى أن معظم كتاب الافتتاحيات قد يتفقون على كون العملية البحثيه تعد أمرا ضروريا وهاما فى صياغة الراى الا ان الملاحظ هو انتفاء الاجماع بينهم على مدى الحاجة الى اجراء البحوث . وقد حرص كاتب الدراسة على عرض وجهات نظر عديده لمحررين من صحف مختلفة حول تقييمهم لدور العمل البحثى فى اعداد المقالات و صياغة ما تتضمنه من افكار ، فهناك من يرى ان تكوين الراى فى حد ذاته هو أمر هين بالفعل اما الاستحواذ على المعلومات من خلفيات و احصائيات و أرقام لدعم هذه الأراء فهو الشيء الذى يبدو صعبا حقا. (٣٠)

و من خلال هذا العرض المسحى لعينة من الدراسات الأمريكية فى مجال القائم بالاتصال نصل الى مجموعة من الملاحظات الهامة نجملها فى الأتى :

* يبرز بشكل واضح اهتمام الدراسات الأمريكية بالقائم بالاتصال و على الرغم من قلة المتوفر لدينا منها إلا أن القراءة المستفيضة لبعضها يكشف عن كم وافر من الدراسات السابقة التى أجريت على القائم بالاتصال. و يجدر فى هذا الاطار أن نشير الى اعتماد معظمها على البحوث المسحية الميدانية للقائمين بالاتصال مما يميزها عن الدراسات المصرية و التى مازالت تعتمد فى هذا المجال الدراسى على المعالجه النظرية .

* تهتم معظم المادة الممسوحه من كتب و دراسات ومقالات بالأوضاع المهنية بشكل خاص و المعيشية بشكل عام لصحفى العالم الغربى الأكثر تقدما خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكيه فى حين يتقلص الاهتمام بموضوع ببحث نفس هذه الاوضاع بين الصحفيين فى العالم الثالث و هو ما يعكس بالضرورة ضآلة الجهود البحثيه المبذوله فى العالم الثالث فى اتجاه فهم اعمق للقائم بالاتصال فى الدول النامية ومشكلاته الخاصه به و المرتبطه بظروف هذه الدول .

* يلاحظ أن ثمة تنوعا حقيقيا فى المناهج و الأدوات المستخدمه لمعالجة الموضوعات المتعلقه بالقائم بالاتصال إلا ان الاتجاهات الأمبريقيه empirical تفرض معطياتها بوضوح فى شكل معالجات وصفية جزئية تعنى أساسا بصوغ تعميمات مستقاه من عينات بحثية محدودة و استخدام محض للأرقام و الاحصاءات التى غالبا ما تبتسر الرؤية الكلية للظاهرة المدروسة و المطالع لهذه الدراسات يشعر ان معظمها يبدأ من الواقع و ينتهى اليه ولا يتجاوزه برؤية نقدية و هكذا تجهض القدره التحليلية والتفسيرية فى معظم المادة الممسوحة اذ تقف غالبا عند حدود التوصيف المفصل للظاهرة دون اعمال الرؤية النقدية التى تكشف جذور المشكلات المهنية والمعيشيه للقائم بالاتصال سواء فى العالم المتقدم أو مثيله النامى .. و مع ذلك ينبغى الاعتراف بأن المدرسة الأمريكية قد اسهمت بوضوح فى تطوير الأساليب الفنيه المساعدة على تجميع كم هائل من المعلومات حول الزوايا المختلفه للظاهرة المعالجة .

- يلاحظ فى كثير من الدراسات الاعتماد على الرؤية الانطباعية التى يعلى من شانها على نحو لافت فى الكتابات الغربية باعتبارها صياغات لفظية شائعة قد تستهوى القارىء لهذه الدراسات رغم طابعها الأكاديمى الذى يهدف بالضرورة الى تحقيق عدة مطالب ليس من بينها إثارة قارئيه و هكذا يفاجىء القارىء و الدارس بأحكام معممة فجد كأن يوصف كتاب الانفتاحيات بأنهم "قطعان من الجرذان أو لصوص للأفكار " مع الادعاء بأن تلك الآراء تلقى اتفاقا بين هؤلاء الكتاب انفسهم على صحتها أو أن يوصف الصحفى الفرنسى بانه مجرد "مسخ".

- توجد ملاحظه لا ترتبط بدراسات القائم بالاتصال بشكل خاص بقدر ما ترتبط بنمط غربى فى الدراسات الاعلامية وهى المتعلقة باشتراك أكثر من باحث فى اجراء دراسة ما تتناول وضعا من الاوضاع الصحفية، مما يعطى مؤشرات عن استتباب قيم العمل البحثى الجماعى و هو ما نفتقده فى الدراسات المصرية خاصة فى المؤلفات التى يندر فيها اشتراك اكثر من مؤلف فى تأليفها.

المصادر و المراجع

1- Plee Rosten, " The Washington Correspondent, " (N.Y. Horcourt, Brace) 1937

نقلا عن جيهان رشتى ، الأسس العلمية لنظريات الإعلام (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٨)

2 - F.W.Pragger," The Social Composition and Training on of Milwaukee Journal Newsstaff (Journalism Quarterly, vol. 18) 1941. نقلا عن جيهان رشتى ، المرجع السابق .

3 - D. M. White, " The Gatekeeper, A Case Study in the Selection of News " (Journalism Quarterly, Fall, 1950)

نقلا عن جيهان رشتى ، مرجع سابق .

4 - جيهان رشتى ، مرجع سابق، ص ٢٩٥

5 - Julian Harris, Kelly Leiter and Stanly Johnson, The Complete Reporter, 5 th ed. (Macmillan Publishing Company, New York).
- Jake Highton ," Reporter " (McGrow- Hill Book Company, New York) 1978
- Hugh C. Sherwood, " The Journalistic Interview " (Harper & Row, Publishers, New York) 1969
- John Hohenberg, " Professional Journalist " 4 th ed. (Oxford & I B H Publishing Company) 1978
- L.C.J McNoe, "Essential Law for Journalists " (Butter Worths: London) 1982

6 - R. Thomas Berner, " Languge Skills for Journalists, 2 nd ed. (Houghton Mifflin)

7 - Shirley Biagi, " Interviews . That Work : A Practical Guide for Journalists," (Wadwarth Publishing Company New York) 1986.

8 - Daniel E. Gorrey & William L. Rivers " News Writing for the Economic Media " (wadsworth Publishing company, Belmont, california) 1982 .

9 - سعيد محمد السيد ، " الضغوط المهنية والإدارية على القائم بالاتصال " ، المجلة العلمية - كلية الإعلام - يوليو ١٩٨٩

10 - Lee Sigelman, " Reporting the News : An Organizational Analysis ", (American Journal of Sociology) 1973

نقلا عن سعيد محمد السيد ، مصدر سابق

11- Walter Giber, " News is What Newspeperman Make it ", In Dexter & White (eds.) People Society and Mass Communication , (Glencoe, The Illinois : The Free Press),1964

نقلا عن المصدر السابق

12 - W. Giber, op.cit., 1964

13 - Leo Bogart " The Management of Mass Media " In W. Philips Davlison and Frederic T. C. Yu (eds) (Mass Communication Research, New York) Prager 1974

نقلا عن المصدر السابق

14 - D. R. Bowers, " A Report on Activity by Publishers in Directing News Room Decisions ", Journalism Quarterly , 1967

نقلا عن سعيد محمد السيد ، مصدر سابق

15 - W. Breed, " Social Control in the Newsroom, A Funtional Analysis " .

16 - جيهان رشتى - الأسس العلمية لنظريات الإعلام ، مرجع سابق ص ٣٠٩ - ٣١٠

17 - S.R.Lichter & S.R Rothman " The Media Elite : America's new Power Brokers, (Bethesda, Mo : Adlen Publishers) 1986

18 - Cecil Gaziao and David C. Coulson, " Effect of Newsroom Management styles on Journalists : A Case Study, Journalism Quarterly, Winter 1988 .

19 - Eg : see Ted Joseph, " Reporters and Editors Preference toward Reporter Decision Making " Journalism Quarterly, 59 : 219 Summer 1982

20 - Joon - Mann Kano " Reporters and their Professional and Occupational Commitements in Developing Conu try " Gazette, kluwer Academic Publishers : vol. 40, No 1, Neitherland, 1987

21- Philip Gaunt, " The Traning of Journalists in France, Britain and the U.S. " Journalism Quarterly, Fall 1988.

22 - Barbara J. Hipsman & Stanley T. Wearden, "Skilles Testing at Amercian Newspapers, (N.R.J, Volume . 11, No.1) Winter 1990 .

23 - R0bert L. Craig, Edited, Training and Development Handbook (American Society for Training and Devel opment, McGrow Hill Book Company .

24 - G. Bohere : Journalist - A Study on the Working Condition of Journalists " Washington D. C : International Labour Office ", 1984

25 - Kaarle Nordenstreng & Hiffzi Topuz (Edited) " Journalist : Status, Rights and Responsibilities " Interna tional Organization of Journalists ", Pargue 1989

26 - E.B. Lambeth, " Committed Journalism : An Ethic for the Profession (Bloomington : Indiana University press) 1986.

27 - David H. Weaver & G.Cleveland Wilhoit, " The American Journalist : A portrait of U.S News People and their Work . (Bloomington in Indiana University Press) 1986 .

28 - Bruce Gorrison & Michael B. Salwen, " Professional Orientation of Sports Journalists " A Study of Associated Press Sport . N R J, vol . 10, No.4, Summer 1989 .

29 - Wallace B. Eberhard & Margaret Lee Myers " Women in Sports Majour Daily Newspapers " Journalism Quarterly, Vol. 65, No. 3, Autumn 1988 .

30 - Fredric F. Endres " Editorial Writers and Research Process, (Newspaper Research Journal, Vol. 8, No. 3 Spring 1987 .

ب ـ المدرسة الفرنسية

أغفلت الدراسات الفرنسية فى بحوث الاعلام الاهتمام بالقائم بالاتصال وذلك حتى سنوات قريبة ماضية فى الوقت الذى كانت الدراسات الأمريكية فى هذا المجال تجرى بشكل واسع ومكثف ومنذ الخمسينيات من أجل كشف كافة الجوانب المتعلقة بعمل القائم بالاتصال والأدوار التى يقوم بها والعوامل المؤثرة سواء كانت مساعدة او معوقة لأداءه لهذه الأدوار .

ويرجع قلة اهتمام الدراسات الفرنسية بالقائم بالاتصال الى عدة أسباب لعل من أهمها :

- اختلاف النظام الاعلامى فى فرنسا عنه فى الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية النشاة والتطور . فبينما نشأ النظام الأمريكى فى ظل الاعلان والمؤسسات التجارية ارتبط النظام الفرنسى منذ بداياته ولفترة طويلة بالدولة ومؤسساتها وهو ما كان له أثره فى اختلاف طبيعة المشكلات المطروحة للبحث والمناهج والأدوات المستخدمة . فالاتجاه السائد فى المدرسة الفرنسية ظل لفترة طويلة يتناول الاتصال كشكل من اشكال ممارسة السلطة فى المجتمع . (١)

- اختلاف نشاة دراسات الاتصال ذاتها فقد ارتبطت فى المدرسة الأمريكية بالاتجاه الأمبريقى منذ هوفلاند Hovland ولازرسفيلد Lazarsfeld بينما نشا الاهتمام بالاتصال وعلومه فى أوربا فى اطار علم الاجتماع واتخذ طابعا نظريا واتسمت العلاقة بين المدرستين الأمريكية الامبريقية من ناحية والأوربية النظرية من ناحية أخرى بالقطيعة الابستمولوجية وتبادلت كل من المدرستين التهوين من شأن القيمة العلمية للدراسات التى تجريها الأخرى ، ولعل عبارة عالم الاجتماع الفرنسى Robert Merton تعكس النظرية المتعالية لدى الأوربيين لاسهامات المدرسة الأمريكية فقد قال : "نحن لا نؤكد أن ما نقوله هو الحقيقة ، لكنه على الأقل ذو معنى" . وكان رد الامبريقيين "نحن لا نؤكد أن ما نقوله له معنى ، لكنه على الأقل موجود فى الواقع" .

ومع السبيعنيات ظهرت محاولات للقاء بين المدرستين وهو ما افرز طرح مشكلات بحثية جديدة ومن بينها اهتمام الدراسات التطبيقية الفرنسية بالقائم بالاتصال .

تعريف القائم بالاتصال فى المدرسة الفرنسية :

تتبنى المدرسة الفرنسية بصفة عامة لفظ الوسيط Mediateur بدلا من القائم بالاتصال Communicator فهى ترى أن القائم بالاتصال هو له دلالة محايدة بينما الصحفى - وفقا لاتجاهاته - يلعب دورا تفاوضيا بين صاحب المعلومة (المصدر) وبين الجمهور (المستقبل) . (٢)

فى حين ان لفظ القائم بالاتصال لا يضفى الا جزئية من عمل الصحفى والذى هو فى حقيقته أكثر تعقيدا وذلك من خلال قيام الصحفى بادوار متعددة فهو باحث عن المعلومة ثم هو صانع قرار باختياره لمضمون الرسالة ثم هو فى النهاية قائم بالاتصال عندما ينشر الرسالة متوجها بها الى جمهور ما .

وقد نوهت بعض الدراسات الى اشكالية تحديد من هو القائم بالاتصال الفعلى فى ظل تقسيم العمل الذى يتسم به الأداء الصحفى فى الصحافة المكتوبة او فى الاعلام المسموع والمرئى . هل هو المندوب الذى يحصل على الخبر أم هو سكرتير التحرير وهل هو معد البرنامج الاذاعى أو التليفزيونى ام هو مخرجه أو مذيعه . (٣)

وقد طرح مولز Abraham Moles مفهوم الوسيط فى كتاباته عن الثقافة الجماهيرية عام ١٩٦٧ وذلك من خلال نموذج على شكل مثلث يوضح أطراف العملية الاتصالية فى المبدع (الرسالة) والجمهور المتلقى (المستقبل) وبينهما الوسيط .(٤)

وقام شيفير Schaeffer بتطوير نموذج Moles حيث رأى أن اسهام مولز اقتصر على الجانب الظاهر من العملية الاتصالية وأن هناك مثلثا آخر يمثل الجانب غير المرئى من العملية الاتصالية ، مكون من السلطة الاقتصادية والسياسة وصانعى القرار من جانب والمهنيين والمسئولين عن النشر والتوزيع من جانب آخر وهم الذين أطلق عليهم "ماكينات الاتصال" machines a communiquee وبينهما الصحفى الوسيط .(٥)

ومن خلال تلاقى المثلثين معا ، قدم شيفر نموذجا يسمح بالأخذ فى الاعتبار - وفقا لرؤيته - مختلف أبعاد العملية الاتصالية الظاهر منها والباطن . وتكون محصلة تلاقى المثلثين احتلال الصحفى الوسيط مكانة هامة فى الهيمنة على النظام وادارة العملية الاتصالية بما يسمح بالتوفيق بين مصالح وتطلعات الأطراف المؤثرة فى العملية الاتصالية .

٢ - أهم الموضوعات المطروحة فى بحوث القائم بالاتصال فى المدرسة الفرنسية :

- اهتمت عدد من هذه البحوث بطرح مشكلة التكوين الاجتماعى والايدولوجى والمهنى للصحفيين ووصلت معظم هذه الدراسات الى نتائج هامة تثبت التأثير العميق لهذه العوامل فى الأداء الصحفى وفى نظرة الصحفى الى قيمة العمل الذى يمارسه والدور المفترض أن يقوم به . (٦)

- تناولت بعض الدراسات التطبيقية فى مجال القائم بالاتصال ظاهرة "الصحفى النجم" للتعرف على آليات خلق النجومية الصحفية ومن ثم تأثير ذلك على العملية الاتصالية وتشير هذه الدراسات الى قيام "الصحفى النجم" بتجميع المناصب اما بممارسة العمل الصحفى فى عدة وسائل فى آن واحد (الراديو والتليفزيون والصحف) من خلال التخصص وبالتالى يكتسب نجومية فى تخصص محدد او ممارسة العمل فى أكثر من وسيلة اعتمادا على اسمه فقط ودون الاقتصار على مجال أو تخصص بعينه . واكدت هذه الدراسات دور الصحفيين أنفسهم فى خلق النجومية أو الشهرة والدعاية والترويج لها . (٧)

- اشارت عدة دراسات الى اشكالية العلاقة بين الصحفى وبين الحقل الابداعى والثقافى عندما يتحول الصحفى من وسيط وناقل للمعلومات الى منتج لها "ومفكر مستقل بذاته" يستعين فى معالجته لمشكلات الأحداث الجارية التى يطرحها بأفكاره الخاصة بأكثر مما يستعين بآراء وأحكام المتخصصين وأصبح الصحفى بالتالى يشكل سلطة ثقافية جديدة مع كل ما قد تؤدى اليه الظاهرة من تشويه للانتاج الثقافى وتسطيحه . (٨)

- اهتمت بعض البحوث التى اجريت حول القائم بالاتصال بصورة الصحفى عن ذاته وكيفية تصوره لذاته لدى الجمهور القارىء . وتعرضت لتأثير هذا التصور على رضاء الصحفى عن عمله وتوافقه مع زملائه .(٩)

- ركزت عدة دراسات على تأثير الأوضاع الصحفية بصفة عامة على عمل القائم بالاتصال سواء داخل الصحيفة

- أو خارجها . ومن أبرزها ما قدمه Rieffel [١٠] عن مفهوم الحقل الصحفي le champjournalistique والتى تقوم على أن عمل الصحفى ورؤيته وادراكه لدوره لا يتحدد فقط من خلال تكوينه الاجتماعى والايدلوجى وسماته الخاصة ولكنها تتحدد أيضا من خلال انتظامه فى منظومه (علاقات) لها بنيتها وديناميالتها والتى تنعكس بالضرورة على ممارساته بعد ان أصبح جزءا من هذا الحقل الصحفى كما تنعكس على تشكيل علاقاته بكل من مصدر المعلومة ومستقبلها . وتتحدد خصائص الحقل من خلال شروط انتاجه التاريخية والاجتماعية والتى تتعدى كونها حاصل مجموع سمات الأفراد المكونين له فى لحظة ما من حركة المجتمع فالمدرسة الفرنسية - شانها فى ذلك شان المدرسة الأمريكية - نهتم برصد خصائص القائم بالاتصال ولكنها تضيف نشأة الحقل الصحفى وتطوره فى علاقاته مع المجتمع وفى بنيته الداخلية اعتمادا على أن الاكتفاء بدراسة خصائص القائم بالاتصال هو أقرب الى رصد حالات فردية وكأن كل منها يعمل بشكل منفصل ويتمتع بالحرية التامة فى التعبير عن رؤيته وادراكه - بينما الصحفى - وهو أيضا جزء من كل يتنازل فى مقابل انتمائه الى هذا "الكل" عن بعض اتجاهاته الخاصة ، كما أن سمات الحقل العامة تحدث تغييرات فى تكوين الصحفى على مدى عمله بحيث يحدث فى النهاية التقاء بين الخصائص الفردية للقائم بالاتصال وخصائص الحقل . هذه الصيغة التوفيقية الناتجة عن انتظام القائم بالاتصال فى منظومة الحقل هو ما يطلق عليه ريفائيل تعبير الحل الوسط وقد حددت ريفايل الملامح الرئيسية التى تؤثر على الحقل الصحفى فى الآتى :

١ - الضغوط الجارية :

يتحدد الحقل فى مرحلة أولية كنظام عبر الضغوط الخارجية التى يتعرض لها والتى لا يمكن تجاهلها أو تفاديها وتنحصر هذه فى قوانين الصحافة والضغوط التكنولوجية الناتجة عن التطورات المتلاحقة فى تقنية الطباعة والنشر والضغوط الاقتصادية من خلال العلاقة مع راس المال والاعلان .

٢ ـ الشروط التاريخية والاجتماعية :

وهى الشروط التى أنتجت الحقل نفسه فالمحددات الخارجية السابق تناولها تأخذ مكانها فى رؤية تعاقبية تطورية تعتمد على مراجعة الماضى الاجتماعى للحقل ويتم ذلك من خلال رصد التغيرات الأساسية فى تاريخ الحقل التى حددت ملامحه حتى الوقت الحالى ، ويمكن دراسة هذه الشروط بتناول :

أ - وضعية الصحفيين أنفسهم

ب - نمط الملكية وتطورها

جـ - الجمهور

٣ ـ الامكانيات :

وهى تراكم اكثر من صور راس المال الصحفى ويحددها عدد من الشروط الاقتصادية والاجتماعية كمستوى الدراسة السائدة فى الحقل الصحفى ومدى تجانس الحقل اجتماعيا وسبل الدخول الى الحقل .

٤ - الوصول الى النخبة :

تطرح هذه الجزئية فى دراسة ريفائيل التساؤلات التالية :
ما هى آليات الاعتراف بكفاءة الصحفى ومن ثم ترقيته الى المناصب العليا وبقاؤه بها ، وما هو زمن الوصول الى النخبة وطبيعة الصراع للوصول اليها ؟ وتشير الدارسة الى أن طبيعة الصراع للوصول الى النخبة فى الاطار الفرنسى يستبعد بالضرورة العنصر النسائى من المواقع القيادية ، كما ان شرط التعليم أو المستوى الاجتماعى ليس من محددات الوصول الى النخبة فى حين أن قدرة الصحفى على استغلال علاقاته المختلفة والهيبة والهالة التى يخلقها حول نفسه تعد العامل الأساسى فى الوصول الى النخبة .

علاقة الصحفى بمصادره :

وصفت الدراسة هذه العلاقة بانها تنشأ بين طرف قوى مسيطر (صاحب المعلومة) وآخر خاضع ضعيف (الباحث عن المعلومة) . وطرح ريفائيل عدة تساؤلات حول وسائل الصحفى فى المقاومة والوصول الى علاقة متوازنة أو بمعنى آخر كيف يتعامل الصحفى مع أصحاب المعلومة بما يسمح له بالاستفادة منهم دون الوقوع فى مازق التبعية لهم .

علاقة الصحفى بجمهوره :

أكدت الدراسة أن المبرر الذى يطرح دائما لوصول الصحفى الى النخبة هى شهرته لدى الجمهور وذلك فى ضوء الاجابة عن التساؤلات الآتية :
- ما هى حقيقة اهتمام الصحفى بالجمهور الذى يتوجه اليه ؟
- ما مدى تعرفه على طبيعة هذا الجمهور ؟
- ما هى حدود علاقة التأثير والتأثر بين الصحفى وقراءه ؟

واشارت الدراسة الى أن معرفة الصحفى لجمهوره هى معرفة مشوهه حيث انه يعتبر الجمهور مصدرا ثانويا لشرعية النخبة . مع ما يثيره هذا من اشكالية وقوف الصحفى فى موقف وسط ما بين محاولة التعرف على جمهوره والحفاظ فى الوقت نفسه على مساحة تفصله عن هذا الجمهور وتجعله لا يخضع كلية لاتجاهاته ورغباته ليظل بذلك محتفظا بقدر من الاستقلالية خاصة فيما يتعلق بكتاب الرأى .

علاقة الصحفى بزملائه :

أبرزت الدراسة أن علاقة القائم بالاتصال بزملائه يحكمها المبادىء التالية :
المحاكاه :
ـــــ فمصادر الصحفيين على اختلافهم واحدة تنحصر فى برقيات وكالات الأنباء والصحف ووسائل الاعلام الأخرى وفى التقارير الرسمية والكتب وكلها مصادر الهام مشتركة لكافة الصحفيين .
وأكد الباحث على أن اثارة قضية معينة فى وسائل الاعلام ليس فى الواقع انعكاسا لاهتمام الجمهور بها بقدر

ما هو قرار يتخذه الزملاء الصحفيون أنفسهم من خلال مبدأ المحاكاه وتفضيله بشكل عام مصادر المعلومات الشفهية كاللقاءات والاتصال أكثر من المصادر المكتوبة مما يؤدى فى النهاية الى الاعتماد على المعلومة المباشرة الشائعة وتسطيح الرسالة الاعلامية

المنافسة :

توصلت الدراسة الى أن المنافسة توجد بين المؤسسات الصحفية أكثر منها ما بين الصحفيين الذين يحتفظون بعلاقات طيبة فيما بينهم بغض النظر عن الانتماء لمؤسسات متنافسة ، بما يعنى فى النهاية تبادل وجهات النظر والاتفاق حول كثير من الموضوعات . وقد عنت الدراسة برصد حالات التضامن بين مختلف أفراد الحقل الصحفى كما اهتمت بابراز أسبابها .

تكيف الصحفى مع الضغوط التى يتعرض لها :

رصدت الدراسة الوسائل التى يلجأ اليها القائم بالاتصال لمواجهة القيود التى تفرض عليه من الحقل الصحفى ومن أهمها :

أ - الخروج من المؤسسة الصحفية التى يعمل بها .

ب - الاحتجاج

جـ - الولاء

أما عن الضغط الاقتصادى ، فقد افترضت الدراسة وجود علاقة قوية بين نمط الحياة الشخصية وبين ممارسات الصحفى فبالتعرف على مستوى ونمط المعيشة يمكن التنبؤ بمدى قدرة الصحفى على التجديد ونقد المجتمع أو على العكس من ذلك قيامه على ترسيخ القيم السائدة والتعايش مع الاطار السائد . وتوصلت الدراسة الى أن النخبة الصحفية تلتقى مع البورجوازية الجديدة فى أنها تجمع بين ممتلكات مادية واخرى ثقافية فى الوقت نفسه ، فهى تنتمى الى مثقفين فيما يتعلق براس المال الثقافى والى أصحاب المهن الحرة فيما يتعلق براس المال الاقتصادى وهى تخلق تميزها من هذه الوضعية الخاصة .

وقد حددت الدراسة عدة مؤشرات يمكن من خلالها قياس نمط الحياة والتى انحصرت فى القراءات الخاصة ، مشاهدة الأفلام ، التردد على دور العرض المسرحى ، ممارسة الرياضة ، اسلوب تمضية الأجازات ، المظهر الخارجى والحالة الاجتماعية ومستوى الصداقات . وتوصلت الدراسة الى ميل النخبة الصحفية الى ممارسة الرياضات الفردية كشكل من أشكال الانتماء الى البورجوازية الجديدة ، كما أظهرت أن التداخل بين الوسط الصحفى والنخب الأخرى يمتد من العمل الى الحياة الخاصة وكان محيط الصداقات ليس الا اعادة انتاج لمحيط العمل مما يحدث فى النهاية شكلا من أشكال التماثل مع الطبقة الحاكمة .

الاطار القيمى للقائم بالاتصال :

أ - ادراك الصحفى لدوره :

طرح ريفائيل عدد من البدائل التى يؤدى الصحفى احداها أو يجمع بين أكثر من واحد وهى :

- ناقل المعلومة : يعكس الواقع .
- منظم : لا يعكس الحقيقة فقط ولكنه يحاول أيضا أن يبنيها وينظمها .

- معلم : دوره تعليم الجمهور ، وتقديم خدمة له .
- معلق .
- مهرج الملك .
- محافظ : يسعى الى الحفاظ على النظام الاجتماعى والسياسى القائم .

وتشير الأدوار الثلاثة الأولى - كما يراها ريفائيل - الى اداء يدور فى اطار النظام الاجتماعى قد يسعى الى الفهم والتقيم ولكنه ليس اداء نقديا أو خلاقا .

ب - القيم :

والتى تتحدد فى الاختيارات التى تشكل اجماعا أو اتفاقا فى المهنة وتتعدى المصالح الشخصية المحدودة ويمكن قياسها بدراسة :

- الأسباب التى من أجلها اختار الصحفى ممارسة المهنة هل هو اختيار حر واعى أم هو اختيار بالصدفة ؟
- مدى الاتفاق حول الموضوعات ذات الأولوية

وتوصلت الدراسة الى ان النخبة الصحفية لا تغامر باقتراح انماط سلوك مغايرة وانما تكتفى بتمرير معلومات تؤكد على قيم التصالح فى المجتمع وبالتالى فان الاختلافات بين المعالجات الصحفية ليست جوهرية .

تأثير عمل القائم بالاتصال :

وذلك من خلال القدرة على اثارة الاهتمام وتسليط الأضواء على موضوعات بعينها وقد اشارت الدراسة الى ان هناك نظرة تشاؤمية تسود إدراك النخبة لقدراتها على اثارة الاهتمام فهى ترى أن هذه القدرة تتمتع بها الجريدة كمؤسسة وليست كافراد وتمارس النخبة الصحفية تأثيرها بشكل اكبر على النخب الأخرى مثل النخبة السياسية .

ويلاحظ أن دراسة ريفائيل قد ركزت بشكل أساسى على تأثير الحقل الصحفى أو الأوضاع الصحفية على النخبة العاملة فى مجال الصحافة .. اى على قطاع ضيق من العاملين فى الصحف ، ومن ثم فان النتائج التى توصل اليها يصعب تطبيقها على نطاق أوسع أى على الصحفيين الذين يمارسوا عملهم دون أن يصلوا بعد الى الوظائف العالية التى تجعل منهم نخبة صحفية .

٣ - أساليب وأدوات التحليل :

اعتمدت الدراسات الفرنسية فى مجال القائم بالاتصال على أنماط متعددة من أساليب التحليل هى :

١ ـ تحليل الخطاب Le discours

وهو مجال حققت فيه المدرسة الفرنسية ومدرسة باريس على وجه خاص نجاحات كبيرة ، ويستخدم هذا الاسلوب لدراسة القائم بالاتصال بالتركيز على خطابه الخاص بادراكه لدوره ولوظيفته فى المجتمع ؛ ككتاباته فى الصحف والمذكرات المنشورة .. وغيرها وأيضا من خلال تحليل الصحف التى تتعرض لحياة الصحفى الخاصة على أنه أحد نجوم المجتمع . (١١)

كما قد تستخدم أساليب تحليل الخطاب لدراسة خطاب الصحفي المنتج خصيصا لأغراض البحث من خلال المقابلة المقننة التى يجريها الباحث(١٢) وهى بذلك تختلف عن الاستمارة الميدانية فى أن الاجابات ليست محددة مسبقا من قبل الباحث فى صورة اختيارات وبدائل مختلفة . أيضا لا يتم حصر اجابات الصحفى وتقديمها فى شكل جداول وانما يتشكل للباحث مادة أولية لا تخضع للتحليل وفقا لمحاور لا تظهر فى الأسئلة الموجهة الى المبحوثين ويؤدى ترك حرية التعبير للمبحوث دون التقيد بلغة الباحث الى الحد من قيام المبحوث بماله من دراية فى استخدام الاسئلة الى تزييف خطابه .

١ - تحليل مضمون الانتاج أى الرسالة الاعلامية ذاتها . (١٣)

٢ - الاستمارة الميدانية من خلال الأسئلة المغلقة وشبه المغلقة(١٤) وهو الاسلوب الأقل استخداما اذ يواجه بالعديد من الانتقادات من أهمها :

- نقر المعلومات التى يقل جمعها
- تذويب الفوارق الفردية بين المبحوثين وتحويل أفراد متمايزين الى ارقام واحصائيات كثيرا ما تكون مضللة
- الانتقادات الموجهة لقراءة الاحصائيات ذاتها

وفى هذا الصدد ذكر Alain Sou chon رئيس وحدة الأبحاث بالقناة الثانية بالتليفزيون الفرنسى "أنه بالامكان ايجاد أكثر من قراءة للاحصائية الواحدة والتى تؤدى كل منها الى تفسير مختلف" .

وهكذا يتضح ان المدرسة الفرنسية تصر على استخدام تعبيراتها الخاصة بها عندما تطلق على القائم بالاتصال لفظ الوسيط وعندما تختار عبارة الحقل الصحفى للتعبير عن الأوضاع الصحفية والضغوط التى تمارسها المؤسسة الصحفية على عمل القائم بالاتصال .

وبصفة عامة فانه على الرغم من البداية المتأخرة الى حد كبير لبحوث القائم بالاتصال فى المدرسة الفرنسية الا أنها تحاول جاهدة من خلال تكثيفها اجراء دراسات حول هذا الموضوع أن تعوض هذا النقص وأن تتعرض لكافة الجوانب المتعلقة بعمل القائم بالاتصال بالاضافة الى دراسة خصائص ومميزات القائم بالاتصال الايدولوجية والاجتماعية والعلمية وغيرها من مؤثرات مساعدة أو معوقة لممارسات القائم بالاتصال لعمله الصحفى

الباب الثانى

نتائج البحث الميدانى

مدخل:

توصيف مجتمع البحث

يبلغ اجمالى عدد الصحفيين فى مصر حسب آخر بيانات متاحة فى سجلات القيد بنقابة الصحفيين المصريين فى يونيو ١٩٩١ ٣١٠٧ صحفيا و صحفية ، المقيدين فى جدول المشتغلين منهم يبلغ عددهم ٢٨٣٨ صحفيا و صحفية ، فى حين يصل عدد الصحفيين المقيدين فى جدول "تحت التمرين" ٢٦٩ صحفيا.

و لما كان من الصعب اجراء الدراسة الميدانية على مجتمع الصحفيين فى مصر على سبيل الحصر الشامل نظرا لصعوبات تتعلق بالوقت و الامكانيات البشرية و المادية فضلا عن بعض المعوقات المتعلقة بطبيعة مجتمع البحث نفسه ، و عدم تجاوبهم بالقدر المناسب مع الباحثين لعوامل متعددة بعضها خاص بضيق وقتهم و ظروف عملهم و بعضها يتعلق بخشية بعضهم من الاجابة على العديد من اسئلة البحث تحت دعوى أنها حساسة و تشكك كثير منهم فى الجهة التى تجرى البحث -رغم وضوحها- أو الجهات التى ستستفيد من بياناته- رغم كل الوسائل التى اتبعها فريق البحث لاشاعة الاحساس بالأمان لديهم و تأكيداته المتعددة ان أهداف البحث علمية و غاياته هى الاسهام فى تطوير العمل الصحفى فى مصر و طرح بعض التصورات الخاصة بتحسين ظروف عمل القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية ، لذا كان من الأجدى اختيار عينة من مجتمع البحث تم سحبها على اساس انها تمثل ١٥٪ من المجتمع الكلى للصحفيين المشتغلين فى مصر و بلغت ٤٢٦ صحفيا و صحفية روعى فيها تمثيل الاناث و الذكور و تمثيل كل المؤسسات الصحفية فى مصر اذ شملت ، اخبار اليوم ، دار التحرير ، دار الهلال ، دار روزاليوسف ، وكالة انباء الشرق الاوسط ، مجلة اكتوبر ، الصحف الحزبية ، مجلة الاذاعة و التليفزيون . كما روعى فى اختيار العينة أن تمثل الاجيال الصحفية المختلفة على النحو التالى:

* صحفيون لديهم خبرة صحفية أقل من خمس سنوات .
* صحفيون لديهم خبرة تتراوح ما بين خمس سنوات و أقل من ١٥ سنة .
* صحفيون لديهم خبرة تتراوح ما بين ١٥ سنة و أقل من ٢٥ سنة .
* صحفيون لديهم خبرة تصل الى ربع قرن فى العمل الصحفى و قد تزيد عن ذلك .

و على ضوء هذه المتغيرات الثلاثة (المؤسسة الصحفية ، سنوات الخبرة الصحفية ، النوع) تم سحب عينة البحث ، و اعتمدنا فى هذا على اسلوب العينة المتعددة المراحل ، حيث تم سحب العينة من كل مؤسسة ثم فى داخلها على أساس سنوات الخبرة بحيث تمثل الاجيال المختلفة - كما سبق الاشارة - ثم فى داخلها على اساس النوع (ذكور واناث) بنفس نسبتهم فى المجتمع الأصلى أى على أساس طبقى.

و تجدر الاشارة الى أن عدد الذكور فى المجتمع الكلى للصحفيين بلغ ٢٠٧٠ صحفيا ، فى حين بلغ عدد الاناث ٧٦٧ صحفية أى ان الاناث فى المجتمع الكلى يمثلن ٢٧٪ تقريبا من اجمالى المجتمع . (غير أنه عند الفحص النهائى و بعد اجراءات المراجعة المكتبية تم استبعاد بعض الاستمارات لتضمنها بيانات متناقضة و على هذا بلغ الحجم النهائى لعينة البحث ٣٨٣ صحفيا و صحفية ، ٣٠١ منهم من الصحفيين بنسبة ٧٨,٥٪ من اجمالى العينة و ٨٢ صحيفة بنسبة ٢١,٥٪ من الاجمالى . و تفاوتت نسبة الصحفيات الى الصحفيين فى المؤسسات الصحفية المختلفة اذ بلغت ٢٨,٥ مثلا فى مؤسسة روزاليوسف ، ٣٥٪ فى مؤسسة دار الهلال و ١٥,١ فى مؤسسة الأهرام (بالتفصيل : الملاحق جدول رقم ١)

و بتحليل البيانات المستخرجة من صحائف الاستبيان يمكن الخروج بالنتائج التالية حول عينة البحث:

أولا: تفاوتت أعمار الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث فوصلت الى أكثر من ستين عاما(*) و بلغت أقل من الثلاثين عاما فى حالات اخرى و تقع النسبة الاكبر من الصحفيين -الذين شملتهم العينة- فى فئة العمر بين الثلاثين و أقل من الاربعين عاما اذ بلغت نسبتهم ٤١،٢٪ و النتيجة نفسها تصدق على كل المؤسسات الصحفية عدا وكالة انباء الشرق الاوسط الذى تقع النسبة الاكبرمن عينتها فى الفئة العمرية من خمسين الى اقل من ٦٠ عاما بنسبة ٣٧،٩٪ و مجلة الاذاعة و التليفزيون و تقع النسبة الاكبر من عينتها ايضا فى الفئة نفسها (٥٠ - اقل من ٦٠ سنة) بنسبة ٤٢،٩٪ وتقع أقل نسبة من العينة فى الفئة العمرية أكثرمن ستين عاما اذا لم تتجاوز ٣،١.

و بلغت نسبة الصحفيين الذين شملهم البحث و التى تقع أعمارهم فى الفئة العمرية من ٥٠ الى أقل من ٦٠ عاما ١٨،٣٪ ، و فى الفئة العمرية من ٤٠ - اقل من ٥٠ سنه - ١٥،٧٪ و فى الفئة العمرية اقل من ٣٠ سنه ١٢،٨٪ بالتفصيل: الملاحق جدول رقم (٢).

ثانيا: اتضح من تحليل بيانات العينة ان أغلب الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث من مواليد القاهرة بنسبة ٣٥،٣٪ ، و تنطبق هذه النتيجة نفسها على معظم الصحفيين الذين ينتمون لمعظم المؤسسات الصحفية -موضع البحث- عدا الأهرام و دار التحرير و الصحف الحزبية.

و بلغت نسبة الصحفيين - من عينة البحث- المولدون فى محافظات الوجه البحرى ٢٩،٨٪ و المولودون فى محافظات الوجه القبلى ١٥،٤٪. أما الصحفيون المولودون بالمحافظات الساحلية (الأسكندرية ، محافظات القناة) و الذين شملتهم العينة فجاءت محدودة لم تتجاوز ٢،٤٪ ، و كذلك بالنسبة للمولودين باحدى محافظات الحدود (سيناء ، مطروح..) اذ لم تتجاوز نسبتهم ٣،٪ .

ولعل هذا يفسر فى جانب منه محدودية الاهتمامات المحلية فى صحفنا، فلا شك ان الانتماءات المختلفة للقائم بالاتصال فى الصحف و من بينها الانتماء الاقليمى يعد من العوامل المؤثرة على قرارت النشر و أولويات الاهتمامات و دوائرها. (بالتفصيل: الملاحق جدول رقم (٣)).

ثالثا: ظهر من التحليل ان النسبة الأكبر من عينة البحث حاصلين على مؤهل جامعى متخصص فى الصحافة و الاعلام من كلية الاعلام و اقسام الصحافة و الاعلام الاخرى اذ بلغت نسبتهم ٤١،٨٪ و تصدق هذه النتيجة على كل مؤسسة صحفية على حده عدا وكالة انباء الشرق الاوسط حيث يفوق عدد الحاصلين على ليسانس آداب فيها اولئك الحاصلين على مؤهل متخصص فى الصحافة و الاعلام (٢٨،٩ فى مقابل ٢٣،٨٪ على الترتيب) و مجلة الاذاعة و التليفزيون التى بلغ الحاصلون على ليسانس آداب بين افراد عينتها ٥٧،١٪ مقابل ١٤،٣٪ حاصلين على مؤهل متخصص فى الصحافة و الاعلام.

و يكشف الفحص عن تنوع المؤهلات الأخرى لعينة البحث من الصحفيين اذ بلغت نسبة الحاصلين على ليسانس آداب فى العينة ككل ٢١،٣٪ و الحاصلين على بكالوريوس تجارة (أو تجارة خارجية أو تعاون) ٧،٣٪ ، و الحاصلين على بكالوريوس فى الفنون (فنون جميلة او تطبيقية او مسرحية أو تربية فنية) ٥،٧٪.

(*) الصحفى فى مصر لا يحال الى المعاش عند سن الستين بالمعنى المألوف ، و انما لا يحق له بعد هذا السن أن يتولى اية مناصب ادارية فى صحيفة او مؤسسة و يستمر فى عمله الصحفى حيث يتم التجديد له سنويا من المجلس الأعلى للصحافة بناء على اقتراح مجلس ادارة مؤسسته (راجع: قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠).

اما الحاصلون على ليسانس حقوق فبلغت نسبتهم ٤,٤٪ ، بكالوريوس دار العلوم ٢,٩٪ ، العلوم السياسية ٢,٦٪ ، الدراسات الاسلامية (الشريعة ، اصول الدين..) ٢,٣٪ ، اللغات و الترجمة والألسن ٢,١٪ الزراعة ١,٨٪ ، العلوم ١,٣٪ و الخدمة الاجتماعية ٨,٪ فضلا عن بعض الحالات المحدودة الحاصلة على مؤهلات اخرى كالعلوم العسكرية و الهندسة و التربية الرياضية.

و ظهرت حالات محدوده لبعض الصحفيين غير الحاصلين على اى مؤهل جامعى (بالتفصيل :الملاحق : جدول رقم ٤). كما بلغت نسبة الحاصلين على مؤهلات أعلى من الدرجة الجامعية الأولى (دبلومات ، ماجستير، دكتوراه) ١٨,٨٪ منهم ٣٨,٩٪ فى مجال الصحافة و الاعلام.

و هناك نسبة من الحاصلين على مؤهلات أعلى من الدرجة الجامعية الأولى فى غير مجال الصحافة و الاعلام بلغت ٤٨,٦٪ من ال ١٨,٨٪ مثل اللغة الانجليزية ، التربية و علم النفس، السياسة الدولية ، العلوم السياسية ، الادارة العامة ،القانون ، التاريخ ، الآثار المصرية ، الدراسات الاسلامية ، الفنون الجميلة ، النقد و الدراما و المسرح و السيناريو . (بالتفصيل: ملاحق البحث ، جدول رقم "١٧").

رابعا: ذكر اغلب الصحفيين من عينة البحث انهم يتقنون لغة اجنبية او اكثر - اضافة الى اللغة العربية - و بلغت نسبة الذين قالوا انهم لا يتقنون اية لغة اجنبية ٦,٨٪ و تصدرت اللغة الانجليزية اللغات الاجنبية التى يتقنها الصحفيون - الذين شملتهم عينة البحث اذ بلغت ٧٥,٣٪ فى حين لم تتجاوز نسبة الذين يتقنون الفرنسية ٣,١٪ و الألمانية ٣,٪ و الايطالية ٣,٪.غير أنه من الأمور الجديرة بالملاحظة ان نسبة لا بأس بها من الصحفيين يتقنون عدة لغات معا ١٤,٢٪ وان كانت اللغة الانجليزية قاسما مشتركا فى ذلك ، اضافة الى بعض اللغات الاخرى كالتركية و الفارسية و الايطالية و الالمانية و الاسبانية و الصينية (بالتفصيل:جدول رقم "٥" الملاحق) .

خامسا :تقطن نسبة كبيرة من عينة البحث فى اربعة مناطق داخل القاهرة هى: مصر الجديدة و مدينة نصر ١٩,٩٪ من أفراد العينة ، الهرم و الجيزة ١٧٪ منهم ، المهندسين و الدقى ٨,٦٪ ، حلوان و المعادى و مدينة ١٥ مايو ٧,٩٪ و تتوزع النسبة الباقية بين مناطق أخرى كالقبة ، و شبرا ، ومنطقة المرج و عزبة النخل و عين شمس، وسط المدينة ، المنيل .

و من الملاحظات الملفتة ان نسبة من الصحفيين الذين شملتهم العينة يقطنون خارج القاهرة و بلغت نسبتهم ٣,٩٪ معظمهم داخل محافظة القليوبية (بنها ، قليوب ، طوخ) و بعضهم فى الزقازيق أو المنوفية.

و لعل هذا يكشف عن مشكلة حقيقية تواجه فئة من الصحفيين المصريين شانهم فى ذلك شان قطاع عريض من المجتمع المصرى و هى مشكلة الاسكان و الاضطرار للاقامة فى مساكن بعيدة الى حد كبير عن العمل ، و يعطى هذا دلالات ذات معنى للاوضاع الطبقية لبعض الشرائح من الصحفيين فى مصر . (بالتفصيل: الملاحق ، جدول رقم "٦").

سادسا: اما عن الحالة الاجتماعية للصحفيين -الذين شملتهم عينة البحث- فقد اتضح ان معظمهم متزوجون ٧١,٢٪ منهم و ان نسبة غير المتزوجين ٢٣,٣٪ ، اغلبهم تحت الثلاثين عاما ، و ان نسبة المطلقين محدودة ٢,٧٪ و الأرامل ١,٨٪ (جدول رقم "٧" الملاحق).

و إن نسبة كبيرة من المتزوجين اكتفوا بانجاب طفلين فقط (٣٤,٨) أو طفلا واحد فقط ١٩,٩٪ ، و ان نسبة الذين انجبوا أكثر من ثلاثة ابناء (اربعة أو خمسة أو اكثر...) لم تزد عن ٦٪ . كما ان هناك نسبة لم تنجب على الاطلاق بلغت ١٤,٥٪ من اجمالى العينة . (جدول رقم "٨" الملاحق).

و ظهر من تحليل البيانات أن اغلب الصحفيين -الذين شملتهم عينة البحث- يتجهون الى تعليم ابنائهم - فى مرحلة ماقبل الجامعة - فى مدارس اللغات الخاصة بنسبة ٦٤,٩٪ حتى بين الذين لديهم ثلاثة أبناء ، و ان نسبة الذين يتجهون الى التعليم العام الحكومى ٣٥,١٪ فقط.

اما بالنسبة للتعليم الجامعى فقد اتجهت فئة محدودة من عينة البحث الى تعليم ابنائهم فى الجامعة الامريكية (٣,٤٪ فقط من الذين لديهم ابناء وصلوا لمرحلة التعليم الجامعى) أما الغالبية العظمى فاتجهت إلى الجامعات المصرية ٩٦,٦٪ من اجمالى عينة البحث الذين لديهم ابناء وصلوا لمرحلة التعليم الجامعى (بالتفصيل: جدول رقم "٩" ، الملاحق).

و يوضح التحليل ايضا ان ما يقرب من نصف زوجات افراد عينة البحث من الصحفيين يعملن بنسبة ٤٧,٤٪ ، و ان كانت نسبة الزوجات غير العاملات ليست قليلة اذ تبلغ ٣٦,١٪ ، و هناك نسبة من الصحفيين المتزوجين لم تحدد ، اذا كانت الزوجة تعمل ام لا بلغت ١٧٪ ، و يمكن استنتاجا القول ان معظمهن فى الغالب لايعملن. (بالتفصيل: جدول رقم "١٠" الملاحق).

و كانت نسبة الزوجات اللاتى يعملن فى مجال الصحافة و الاعلام ٣٥,٧٪ منها ٢٠,٢٪ فى مجال الصحافة وحدها . أما اللاتى يعملن فى مجالات اخرى فقد بلغت نسبتهن ٥٥٪ نصفهن يعملن كموظفات ، ٣٩,٥٪ منهن يعملن بالتدريس، الى جانب نسب محددة تعملن فى الطب ، الهندسة ، المحاماة بالتفصيل جدول رقم "١١" الملاحق).

سابعا: من الظواهر الملفتة للنظر و الجديرة بالبحث ارتفاع نسبة الصحفيين الذين لا ينتمون لأى حزب سياسى من الاحزاب المصرية المعروفة اذ تبلغ هذه النسبة ٨٠,٤٪ ، فى حين لا تتجاوز نسبة المنتمين لحزب سياسى ٩,٤٪ معظمهم ينتمون للحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم (٥٨,٣٪ منهم) و ذكر البعض انه ينتمى لحزب تحت التاسيس و هو الحزب الاشتراكى العربى الناصرى ، كما ذكر اخرون انهم ينتمون لجماعة الأخوان المسلمين رغم عدم و جود حزب رسمى يعبر عن هذه الطائفة (بالتفصيل: جدول رقم "٢" الملاحق).

و غنى عن البيان ان عدم انتماء الصحفيين الى حزب سياسى معين لا يعنى بالضرورة أنهم جميعا لا يتبنون أفكار او رؤى سياسية محدده وواضحه.

و ان كان يشير الى ممارسة بعض الصحفيين للعمل الصحفى على أنه مجرد حرفة يتقنونها و لا يهم -فى هذه الحالة- ان ينبع ادائهم لها من خلال رؤية سياسية و اجتماعية واضحه.

و من الملفت للنظر أيضا ارتفاع نسبة الصحفيين العاملين بالصحف الحزبية الذين لا ينتمون للحزب الذى تصدر عنه الصحيفة التى يعملون بها اذ لم تتجاوز نسبة الذين ينتمون منهم لهذه الاحزاب ٢٤٪ فقط و هذا دليل آخر قد يزيد من احتمالات تأكيد التصور السابق طرحه.

ثامنا: تتمتع نسبة كبيرة من الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث ٥٢,٤٪ بعضوية بعض النوادى الاجتماعية و الرياضية ، وان ظهر ارتفاع نسبة الذين ليسوا أعضاء فى احدى هذه النوادى -الى حد ما- اذ بلغت ٣٨٪ فى الوقت الذى ارتفعت فيه ايضا نسبة الصحفيين الذين لهم عضوية فى اكثر من ناد رياضى و اجتماعى - خاصة الصحفيين الرياضيين - ، و يشارك الصحفيون فى عضوية كل من نادى الشمس، الزمالك ، الأهلى ، الصيد (بالتفصيل جدولى رقم "١٣" ، "١٤" ملاحق البحث).

تاسعا: ظهر من تحليل البيانات ارتفاع نسبة الصحفيين الذين يمارسون بعض الهوايات غير القراءة اذ بلغت ٧٢,٣٪ ، و ان كانت هناك نسبة محدودة- الى حد ما- ٦,٣٪ منهم لا يمارسون أية هواية أخرى غير القراءة.

و جاءت الرياضة البدنية في مقدمة هوايات الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث ٣١,٥٪ خاصة ممارسة رياضة المشى و السباحة و غيرهما. و تلى ذلك الهوايات الفنية و الادبية ككتابة الشعر و القصة القصيرة و الرواية و كتابة السيناريو أو الموسيقى او الفن التشكيلى ، و ذلك بنسبة ٢٢,٥٪ و جاءت بعد ذلك هواية السياحة و القيام بالرحلات بنسبة ٨,٦٪ الى جانب بعض الهوايات الأخرى كالرياضة الذهنية (كالشطرنج..) ، مشاهدة المسرح ، مشاهدة الافلام ، مشاهدة التليفزيون و الاستماع للراديو ، الزراعة ، ممارسة بعض اعمال الاصلاحات المنزلية أو المشاركة فى اعمال المنزل. (بالتفصيل: جدول رقم "١٥" ، ملاحق البحث).

و بالنسبة لنوعية قراءات الصحفيين -الذين شملتهم عينة البحث- فقد جاءت فى مقدمة نوعية هذه القراءات القراءات الأدبية بنسبة ٢٥,١٪ ثم القراءات السياسية بنسبة ٢١,٥٪ ثم القراءات التاريخية بنسبة ١١,٦٪.

و جاءت بعد ذلك كل من القراءات الدينية ٧,٨٪ ثم القراءات الاجتماعية (فى الاجتماع و علم النفس) ٦,٩٪ ، القراءات العلمية ٣,١٪ ، القراءات الفلسفية ٢,٦٪. و تلى ذلك كل من أدب الرحلات بنسبة ٦,٪ و التراث بنسبة ٤,٪ . الى جانب بعض القراءات الأخرى بنسب محدودة للغاية مثل الجاسوسية و العلوم العسكرية و شئون البيئة و دراسات الشعوب ، مذكرات الرؤساء و الزعماء ، السير الذاتية و التراجم ، المكفوفين. و ذكر البعض ان قراءاته تقتصر على الصحف. (بالتفصيل: جدول رقم "١٦" ، ملاحق البحث).

عاشرا: أوضح التحليل ان عينة البحث من الصحفيين يشاركون بشكل فعال فى الحياة العامة من خلال عضويتهم فى بعض النقابات و الاتحادات و الجمعيات و النوادى الثقافية و [illegible] و جمعيات الصداقة و الجمعيات الخيرية للنشاط التطوعى.

و تفصيلا فانه فضلا عن عضويتهم جميعا فى نقابة الصحفيين ، اتضح ان بعضهم اعضاء فى بعض النقابات الأخرى مثل: نقابة الفنانين التشكيليين ، نقابة التجاريين ، نقابة العاملين بالصحافة و الطباعة و النشر ، و نقابة المهن السينمائية ، نقابة المهن التمثيلية ، نقابة المهندسين ، نقابة المعلمين ، (نقابة الصحفيين الاتراك) ، نقابة العلميين .

إلى جانب عضوية بعضهم فى بعض الاتحادات و الروابط مثل : اتحاد الصحفيين العرب ، اتحاد الكتاب ، اتحاد كتاب آسيا و افريقيا ، رابطة الأدب الحديث ، رابطة اطباء الاسنان ، الرابطة العربية للصحافة الرياضية الاتحاد المصرى للهوكى ، رابطة النقاد الرياضيين ، رابطة محررى الطيران ، اتحاد الصحفيين الدولى ، رابطة الصحافة التعاونية ، رابطة المحررين البرلمانيين ، الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى ، الاتحاد العام للتعاونيات ، اتحاد الكتاب السياحيين.

كما ان بعضهم ايضا عضو فى بعض المنظمات و اللجان مثل : اللجنة المصرية للتضامن الأسيوى الأفريقى ، المنظمة العربية لحقوق الانسان ، منظمة الصحافة العالمية ، المنظمة المصرية لحقوق الانسان .

و كذلك بعض الجمعيات و النوادى الثقافية و الادبية مثل : جمعية محبى الفنون الجميلة ، الجمعية الأهلية للفنون ، جمعية نقاد الفنون ، هيئة خريجى الصحافة ، جمعية كتاب ونقاد السينما ، جمعية هيكل الثقافية ، جمعية الكاتبات المصريات ، الجمعية المصرية للتصوير الفوتوغرافى ، اتيليه القاهرة

جمعية المحررين الاقتصاديين ، الجمعية المصرية للكاريكاتير ، جمعية الكاريكاتير الانجليزى ، جمعية الفجر الأدبية ، جمعية تضامن المرأة العربية ، نادى القصة ، جمعية الفيلم ، نادى السينما ، الجمعية المصرية للأمم المتحدة ، جمعية السينمائيات المصريات ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى و الإحصاء و التشريع ، الجمعية المصرية للدراسات التعاونية ، جمعية اصدقاء السائح ، الجمعية الافريقية ، جمعية انصار حقوق الانسان ، نادى الادباء الصحفيين ، جمعية رواد السينما.

الى جانب قيامهم بنشاطات تطوعية من خلال بعض الجمعيات مثل جمعية الجيزة للأم و الطفل ، جمعيات تنمية المجتمع ، جمعية اصدقاء لبن الأم المصرية ، بعض الجمعيات النسائية ، جمعيات رعاية الأسرة ، جمعية هدى شعراوى ، جمعية رعاية مرضى الروماتيزم ، جمعية اصدقاء مرضى الكلى ، جمعية اصدقاء المرضى ، جمعية غادة للأنقاذ الطبى ، جمعية ابناء قنا ، و بعض جمعيات الصداقة مثل الجمعية المصرية البلغارية الثقافية ، جمعية الصداقة المصرية الكورية ، جمعية الصداقة المصرية الكندية ، جمعية الصداقة المصرية البريطانية »

الفصل الأول

صورة الصحافة
لدى الصحفي المصري

يتناول هذا الفصل صورة مهنة الصحافة عند الصحفيين المصريين و هل يرون أنها موهبة و استعداد و حس فطرى أم أنها علم و دراسة ، و هل يوافقون على انها صناعة و تجارة أم انها رسالة اجتماعية أو انها مجموعة من المهارات تكتسب بالممارسة و التدريب العملى .

كما يعرض لأرائهم الخاصة بالجمع بين العمل الصحفى و العمل فى مجال الاعلانات .

و يناقش الفصل أيضا مدى ثقة الصحفيين المبحوثين فى مصداقية الصحافة المصرية بالنسبة للقراء .

و يطرح هذا الفصل تصورات الصحفيين المصريين لواجباتهم و التزاماتهم نحو جمهور القراء و نحو المجتمع و ينتهى بمقترحاتهم الكفيلة بتحسين اوضاع الصحافة المصرية .

تشير نتائج البحث الى ما يلى :-

أولا : يرى اغلبية الصحفيين ـ الذين شملتهم عينة البحث ـ ٩٣,٦٪ ان الصحافة علم و دراسة منهم ٥٣,٥٪ و افقوا جدا على هذه المقولة ، ٤٠,١٪ وافقوا الى حد ما .

أما الذين لم يوافقوا اطلاقا على ذلك فلم تزد نسبتهم عن ٦,٤٪ و ظهر هذا الاتجاه بشكل اكبر بين محررى مؤسسة "روزاليوسف" اذ لم يوافق ١٦٪ منهم على مقولة ان الصحافة علم و دراسة .

و لم يظهر تأثير اختلاف التخصصات الدراسية للصحفيين المبحوثين على هذه الأراء اذ ظهر بين المؤهلين اكاديميا فى مجالات اخرى ـ مع استثناءات محدودة ظهرت بين خريجي الفنون ـ مؤيدين ـ بدرجة او باخرى ـ للقول بان الصحافة علم و دراسة . (بالتفصيل : جداول رقم "٥٧" ، ملاحق البحث) .

غير انه فى الوقت نفسه ترى الاغلبية المطلقة للصحفيين (٩٩,٢٪) ان الصحافة موهبة تصقل بالدراسة (٧٧,٧٪ منهم يوافقون على ذلك جدا ، ٢١,٥٪ يوافقون الى حد ما) و لم تتجاوز نسبة الذين لم يوافقوا على ذلك ٠,٨٪ فقط و لم يكن للتخصص الدراسى اى تأثير على اتجاهات الرأى فى هذا المجال .

ثانيا: رفضت الأغلبية(٥٨٪) ـ ممن طبق عليهم البحث ـ القول بان الصحافة صناعة و تجارة هدفها تحقيق الربح .

أما الذين وافقوا فقد بلغت نسبتهم ٤٢٪ ، و ان كان معظمهم وافقوا الى حد ما على هذا و لم يوافق جدا عليها سوى ٨,٥٪ ، ارتفعت نسبتهم بين محررى مجلة الاذاعة (بالقياس لاجمالى الذين اجابوا على ذلك).

و لم يظهر للمؤهلات الدراسية الحاصل عليها المبحوثين تأثير على اتجاهاتهم فى هذا الصدد. كما وافق اغلبية المبحوثين (٩٣,٩٪) على مقولة أن الصحافة رسالة اجتماعية ، و ان ذكر بعضهم أنه ليس بالضرورة ان تكون اهدافها ايدلوجية ، و كانت نسبة الذين وافقوا على ذلك جدا ٦١٪ ، و الذين وافقوا الى حد ما ٣٢,٩٪

اما الذين لم يوافقوا اطلاقا على هذه المقولة فبلغت نسبتهم ٦,١٪ و لم يكن للتخصصات الدراسية تاثيرا على ذلك .

ثالثا: و افقت الأغلبية العظمى (٩٠,١٪) من المبحوثين على ان الصحافة مجموعة من المهارات تكتسب بالممارسة و التدريب العملى ، منهم ٥٣,٤٪ وافقوا على ذلك جدا ، ٣٦,٧٪ وافقوا الى حد ما.

أما الذين لم يوافقوا على ذلك القول اطلاقا فبلغت نسبتهم ٩,٩٪ و يلاحظ ارتفاع نسبة هذا الاتجاه الرافض بين محررى مؤسسة "روزاليوسف" اذ بلغت نسبة ذلك ١٦٪ ، و لم يظهر أى اعتراض بين محررى "دار الهلال" ، مجلة "الأذاعة و التليفزيون"

و لم يكن للتخصص الدراسى تاثير على اتجاهات الرأى فى هذا الصدد (بالتفصيل: جداول رقم "٥٧" ، ملاحق البحث)

و على هذا يمكن ان نتصور مهنة الصحافة عند الصحفيين (الذين سملتهم هذه العينة) على النحو التالى:

"ان الصحافة موهبة تصقل بالدراسة ، و هى علم و دراسة و مجموعة من المهارات التى تكتسب بالممارسة و التدريب العملى ، و هى رسالة اجتماعية ، و فى رأى البعض انها صناعة و تجارة تهدف الى الربح ."

رابعا: ظهر من البحث ان اغلبية المبحوثين (٦٩,٩٪) راضون عن عملهم الصحفى الحالى ، و لا يرغبون فى تغييره بعمل آخر صحفى او غير صحفى.

أما الذين يرغبون فى تغيير عملهم فتصل نسبتهم إلى ٢١,٢٪ من إجمالى الصحفيين ـ الذين طبق عليهم البحث ـ و يلاحظ ان أقل نسبة من الصحفيين الذين يرغبون فى تعيير عملهم هم من الصحفيين العاملين فى الصحف الحزبية (١٢٪) .

و ترتفع هذه النسبة لتصل الى ٣٣,٣٪ فى مجلة اكتوبر ، ٢٨,٦٪ بين الصحفيين الذين يعملون بمؤسسة روزاليوسف. (بالتفصيل جدول رقم "٥٨" ، ملاحق البحث).

و كانت النسبة الاكبر من هؤلاء الراغبين فى تغيير عملهم (٥٥,٤٪) يرغبون فى تغيير عملهم الصحفى الحالى الى عمل صحفى آخر ، و يمكن ترتيب هذه الاعمال على النحو التالى ـ حسب اجاباتهم ـ

١- الانتقال للعمل بالاقسام السياسية و العربية و الدبلوماسية (٩ تكرارات) .
٢- التفرغ للكتابة (أربعة تكرارت).
٣- العمل بقسم التحقيقات لاجراء احاديث و تحقيقات صحفية (اجتماعية - تكشف عن الفساد و الانحراف) (أربعة تكرارات).
٤- العمل فى القسم الادبى و الثقافى (ثلاثة تكرارات).
٥- كتابة مقالات و أعمدة (ثلاثة تكرارات).
٦- الانتقال من سكرتارية التحرير الفنية للاقسام التحريرية (تكراران).
٧- أى مجال آخر غير الرياضة (تكراران).
٨- تكرار واحد لكل مما يلى :

* مراسل لصحيفة بالمنيا.
* عضو فى مجلس تحرير صحفية.
* اصدار صحيفة.
* الانتقال من أخبار اليوم للأهرام.
* العمل فى التحرير الرياضى .
* القيام بتغطية اخبارية متخصصة.
* الانتقال لقسم المراة و الطفل بدلا من الفن .
* الانتقال من قسم الحوادث لقسم الاخبار.
* الانتقال من قسم المعلومات للعمل فى قسمى الحوادث و الرياضة .
* كتابة أدب رحلات و التفرغ لكتابة النقد السينمائى.
* العمل كمراسل فى الخارج.
* العمل بمركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام.
* الانتقال من الاشراف على باب الخدمات للعمل فى سكرتارية التحرير.
* الانتقال من العمل كمحرر عسكرى الى كتابة التحليلات السياسية و الاستراتيجية.

أما الذين يرغبون فى الاتجاه لعمل غير صحفى فبلغت نسبتهم ٤٤,٦٪ ، و كانت هذه الاعمال هى

١- التفرغ للكتابة الادبية (أربعة تكرارات).
٢- أى عمل آخر يضمن بعض الراحة (أربعة تكرارات).
٣- مقدمة برامج أو مذيعة أو أى عمل أخر بالتليفزيون (ثلاثة تكرارات).
٤- العمل بالأمم المتحدة أو أية منظمة دولية (ثلاثة تكرارات).
٥- التدريس فى الجامعة (ثلاثة تكرارات).
٦- العمل بادارات العلاقات العامة أو أى عمل اعلامى داخل الشركات و المؤسسات الانتاجية تكراران).
- عمل تجارى (تكراران) .
٨- التفرغ للفن (تكراران).
٩- تكرار واحد لكل من :

* الاشتراك فى اجراء البحوث الاجتماعية و السياسية لجهة ما.
* التفرغ للترجمة الادبية.
* العمل بالطب.
* عمل يدوى .
* السفر للخارج.
* الاشراف على حضانة اطفال.
* العمل فى تجارة العملة.
* العمل فى الفلاحة.

خامساً : هناك اتجاه عام سلبى عند الصحفيين نحو فكرة الجمع بين العمل الصحفى و العمل فى مجال الاعلان ، اذ يرفض اغلبية الصحفيين المبحوثين(٧٤,٦٪) هذا الاتجاه لأسباب متعددة هى ـ مرتبة حسب وجهة نظرهم ـ :

١- أن هذا يمثل اهدارا لشرف الكلمة و يؤثر على العمل الصحفى و موضوعيته و نزاهته و يقلل من أدائه بامانة و مسئولية و هو أمر ضد التقاليد و الاخلاقيات المهنية و يشكل قيدا خطيرا على الصحافة (١٧٠ تكرارا بنسبة ٧٤,٦٪).

٢- انه يجعل الصحفى عرضة للضغوط عليه مما يؤثر على حريته فى التعبير عن رأيه و قدرته على التعامل مع الحقائق و مصلحة الجماهير و يمثل اختراقا لأمانته و مصداقيته و من شانه ان يقلل من قيمة الصحفى و يشوه صورته امام مصادره . (٢٨ تكرارا بنسبة ١٢,٣٪).

٣- انه من غير المطلوب ان نخلط بين العمل التحريرى و العمل الاعلانى فهما نقيضين (١٢ تكرارا بنسبة ٥,٣٪).

٤- امر يجب تجريمه و محاسبة ممارسيه و توقيع عقوبة شديدة عليهم قد تكون الابعاد نهائيا عن العمل الصحفى (خمسة تكررات).

٥- مهزلة كبرى و كارثة حقيقية (أربعة تكرارات).

٦- رشوة مقنعة (ثلاثة تكرارات).

٧- تصرف غير مقبول اذا توفرت للصحفى الامكانيات المادية (تكراران).

٨- اسباب اخرى وردت مرة و احدة لكل منها و هى:
* انه يحول الصحفى الى مندوب اعلانات .
* عدم مصداقية الاخبار فى هذه الحالة لتاثير الجانب الاعلانى .
* انه امرا محظورا قانونا يتعارض مع طبيعة العمل الصحفى.

و رات بعض الأراء الرافضة ايضا انه من المقبول ان يقوم الصحفى بمساعدة صحفيته فى جلب الاعلانات ، او يتولى تحرير الاعلانات دون وجود صلة مباشرة بينه و بين الجهة المعلنة.

اما الأسباب التى طرحها الذين وافقوا على أن يجمع الصحفى بين عمله الأصلى و العمل فى الاعلانات فكانت ـ حسب و جهة نظرهم ـ :

١- ان هذا مصدر رزق (وان كان غير مشروع تماما) نظرا للظروف الاقتصادية السائدة و قلة دخل الصحفى و حاجته لزيادته لسد متطلبات حياته و رفع مستوى معيشته (٣٥ تكرارا بنسبة ٤٤,٩٪).

٢- طالما ان الهدف خدمة المؤسسة الصحفية و توفير موارد مالية لها يمكن ان تدعمها لتحقيق استقلاليتها و اعانتها على اداء رسالتها و ان حذر بعض هؤلاء من ان هذا السلاح ذو حدين فقد يضر بنزاهة الصحيفة و حريتها (١٩ تكرارا بنسبة ٢٤,٤٪).

٣- اذا كان لا يتعارض مع مسئولية الصحفى و التزامه بالموضوعية و عدم المجاملة و احتفاظه بقدرته على النقد (١٤ تكرارا بنسبة ١٧,٩٪).

٤- هذا أمر فرضته الظروف الاقتصادية و اصبح الصحفى الذى يعمل بالاعلانات يستطيع فرض رأيه على صحيفته (تكراران).

٥- اسباب اخرى وردت كل منها مرة واحدة و هى :-

* انه لا يوجد حاليا فرق حقيقى بين الصحافة و الاعلان ، فكلاهما يعلن عن شىء ما لصالح جهة ما.
* امر لا مفر منه .
* امر تم بالصدفة.
* شىء طبيعى من خلال مصادر الصحفى.
* حرية شخصية.
* بشرط ابتعاده عن مصدر عمله التحريرى.

سادسا: طرح الصحفيون الذين شملتهم عينة البحث تصوراتهم عن الالتزامات التى ينبغى ان يلتزم بها الصحفى المصرى نحو القراء و المجتمع على النحو التالى (مرتبة حسب و جهات نظرهم):

١- تحرى الصدق فى النقل و التحليل والنقد والامانة و الدقة فى كل ما يكتب من موضوعات و حقائق (و وردت بنسبة ٣٧,٩٪) .

٢- الالتزام بالموضوعية و النزاهة و عدم تلوين الاخبار (وردت بنسبة ١٨٪).

٣- البحث عن الحقائق و نشرها و نقل الواقع بامانة و عدم اخفاء اية حقائق و احترام حق القارىء فى المعرفة (٤٨ تكرارا بنسبة ٩,١٪).

٤- احترام القارىء و تناول الموضوعات التى تهمه وفقا لأولوياته و الاهتمام بقضاياه و المساهمة فى حل مشاكل الجماهير و التخفيف عن همومهم و التصدى لمشاكل المواطن اليومية و تبنى قضايا مجتمعه و الحماس فى الدفاع عنه و الغوص فى اعماقه (٢٧ تكرار بنسبة ٥,١٪).

٥- تقديس مبدأ أمانة الكلمة و شرفها (٢٢ تكرار بنسبة ٤,٢٪).

٦- احترام التزاماتهم الاخلاقية و المهنية وميثاق الشرف الصحفى (١٣ تكرارا بنسبة ٢,٥٪).

٧- توجيه المجتمع الى المبادىء و الخلق الكريم و حماية القيم و احترام تقاليد المجتمع (١٢ تكرارا بنسبة ٢,٣٪).

٨- مراعاة الصالح العام للمجتمع و المصلحة العليا للدولة و مصلحة القراء و البعد عن المصالح و الاهواء الشخصية أو الخاصة (١١ تكرارا بنسبة ٢,١٪).

٩- التمتع بضمير وطنى يقظ (تسعة تكرارات).

١٠- أن يهدف للاصلاح و ليس للهدم او التشهير أو مخالفة الضمير (تسعة تكرارات ايضا).

١١- احترام عقلية القراء (ثمانية تكررات).

١٢- الكشف عن الفساد و العيوب و السلبيات و محاولة علاجها (سبعة تكرارت).

١٣- ان يكون نظيف اليد و الكلمة (سبعة تكرارات ايضا).

١٤- الولاء للقراء (لا للمسئولين) و الوطن (خمسة تكرارات).

١٥- التعبير عن بيئته و مجتمعه (أربعة تكرارات).

١٦- الجدية (أربعة تكرارات).

١٧- عدم المبالغة أو تزييف الحقائق (أربعة تكرارات أيضا).

١٨- ثلاثة تكرارات لكل من :

* الشجاعة.
* كشف فساد نظام الحكم.
* تقديم معلومات وافية و خدمة صحفية و ثقافية شاملة .
* الحياد بين الدولة و الشعب.
* البعد عن الاثارة.
* عدم الخلط بين الاعلام و الاعلان .
* التعبير عن معارضة الشعب للحكومة(*).

١٩- تكراران لكل من :-

* الاحساس بالمسئولية الاجتماعية .
* المصداقية .
* الانحياز الكامل لكل ما من شأنه تطوير المجتمع و الارتقاء بمستوى معيشة الناس.
* الصدق مع النفس.
* عدم استغلال عمله الصحفي لمصلحته الشخصية.
* حرية التعبير عن الرأى.

٢٠- التزامات أخرى طرحت مرة واحدة لكل منها:

* الاحساس بتأثير الكلمة على الفرد و الاسرة.
* العمل على الارتفاع بمستوى القراء قدر الامكان.
* ان تكون مصلحة المجتمع عنده أهم من السبق الصحفي .
* تقديم ما يحتاجه القراء.
* معايشة الاحداث الجارية للتعبير عنها بصدق .
* خدمة القاعدة العريضة من القراء.

سابعا : ترى نسبة كبيرة (٤٧,٦٪) من افراد العينة ان القراء لا يميلون الى تصديق الصحافة المصرية و لا يثقون بها ، و هذه مسالة فى غاية الخطورة تعنى انه ـ حتى من وجهة نظر الصحفيين ـ فان الصحافة المصرية تعانى من فقدان مصداقيتها فى حالات كثيرة ، و ترتفع نسبة الذين يرون ذلك افراد العينة من العاملين فى الصحف الحزبية و مجلة "اكتوبر" ، مؤسسة "روزاليوسف" (٨٨٪ ،٧٥٪ ، ٦٤,٣٪ على الترتيب).

أما الذين يرون ان القراء يميلون الى تصديق الصحافة الصرية فبلغت نسبتهم بين محررى مجلة "الاذاعة و التليفزيون" و الصحفيين فى مؤسسة "دار التحرير" مؤسسة "الإهرام" ([illegible] ٪ ، ٣٦,٣٪ ، ٣٥,٩٪ على الترتيب) (بالتفصيل :جدول رقم "٥٩" ، ملاحق البحث).

و كانت اهم الأسباب التى رأى الصحفيون ـ الذين شملتهم عينة البحث انها وراء ميل القراء الى تصديق الصحافة المصرية و الثقة بها هى :

(*) وردت فى اجابات بعض الصحفيين فى الصحف الحزبية المعارضة

١- أن المصريين يحترمون الكلمة المكتوبة و انها مازالت بالنسبة لهم لها سحرها و تأثيرها (أربعة تكرارات).
٢- نظرا للحرية (التى رأى بعضهم انها محدودة) التى تتمتع الصحافة بها و اتساع مساحة الرأى و الرأى الآخر (ثلاثة تكرارات).
٣- محاصرة القارىء اعلاميا من اكثرمن جهة (تكراران).
٤- تكرار واحد لكل من الاسباب التالية :

* تصدى الصحافة للمشاكل و محاولة حلها .
* لانها تهتم بمصلحة القارىء .
* لتعدد المصادر و التشابه بين ما تقدمه كل منها.
* لأن الصحافة هى اهم وسيلة رسمية .
* لصدق ما تقدمه و توخى المحررين الصدق فيما يكتبون .
* لعدم وجود صحف اخرى.
* لتنوع الاتجاهات السياسية للصحف.

و كانت أهم اسباب عدم تصديق القراء للصحافة المصرية و عدم ثقتهم بها من و جهة نظر المبحوثين هى :-

١- لوجود أزمة ثقة مستمرة بين القارىء و الصحيفة منذ زمن طويل (١٨ تكرارا بنسبة ٢٠٪).
٢- لأن الصحف القومية ما زالت تحمل الصفة الحكومية الرسمية و ترتبط بالتوجهات الحكومية و تقوم بتبرير القرارات الحكومية غير المقبولة و يشعر القراء انها صدى لأراء المسئولين و تعبر عن النظام الحاكم (١٤ تكرارا بنسبة ١٥,٦٪) .
٣- لقيامها بنشر تصريحات بعض المسئولين التى قد لا تكون صادقة و كثرة التصريحات التى لا تنفذ (١١ تكرارا بنسبة ١٢,٢٪).
٤- لان الصحف تلجا احيانا الى المبالغة فى معالجة بعض الاحداث و عدم تحرى الصدق احيانا و تضخيم الأمور احيانا(١١ تكرارا بنسبة ١٢,٢ ايضا).
٥- لخبرات القراء السابقة و تجاربهم التى اثبتت ان الصحف تخدعهم و تكذب عليهم (٧ تكرارات).
٦- للتضارب فى روايات الصحف القومية و الحزبية فى العديد من الاحيان (خمسة تكرارات).
٧- لتقديمها بعض الاخبار غير الحقيقية و غير الصحيحة و اخفائها للحقائق احيانا(خمسة تكرارات ايضا).
٨- بسبب عهود الزيف التى توالت على الصحافة المصرية و جعلت منها ابواقا للدعاية و مجرد نشرات تتحدث عن انجازات لم تتحقق (أربعة تكرارات).
٩- لأخطاء فى الممارسة الصحفية (ثلاثة تكرارات).
١٠- لان القراء على غير ما يعتقد بعض القائمين على الصحافة يتمتعون بالذكاء و قادرون على الفهم و التمييز (تكراران) .
١١- تكرار واحد لكل من الأسباب التالية :-

* لتناقض بعض المعالجات الصحفية و عدم وجود رؤية واضحة لهذه الصحف .
* لقيام بعض الصحف و بعض الصحفيين بنشر الأكاذيب.
* لوجود بعض الأقلام الموجهة.

* لاستمرار العمل بقانون الطوارىء.
* لعدم الوصول الى مرحلة الديمقراطية الحقيقية.
* للاختلاط بين الصادق و المزيف.
* لعدم الدقة فى التعبير و العجز عن عرض المعلومات بصورة واضحة شاملة مما يؤدى الى الغموض احيانا.

الفصل الثانى

ظروف العمل الصحفى فى مصر وأساليب تقييم الآداء

يتناول هذا الفصل طبيعة العمل الصحفى الذى يقوم به الصحفيون الذين شملتهم عينة البحث داخل صحفهم و مؤسساتهم الصحفية ، و مدى مشاركتهم فى رسم السياسة التحريرية لصحفهم و مؤسساتهم الصحفية ، و اشكال هذه المشاركة و مدى اهتمامهم بتطوير ادائهم المهنى من اجل تقديم خدمة صحفية شاملة و متعمقة و دقيقة للقراء.

كما يتناول هذا الفصل المعايير الفعلية الحالية التى يتم على اساسها تقييم اداء الصحفيين فى مصر .
و تشمل عينة الصحفيين المبحوثين مختلف المواقع الوظيفيه داخل كل مؤسسة صحفية فكان من بينهم مساعدو رئيس تحرير ، و مديرو للتحرير ، و نواب لرئيس التحرير و رؤساء للاقسام التحريرية المختلفة و مساعدو لرؤساء الاقسام ، و محللون سياسيون و كتاب اعمدة ثابتة و نقاد فنيون و ادبيون و محررون متخصصون فى المجالات المختلفة و مندوبون صحفيون و سكرتيرو تحرير مركزى و سكرتيرو تحرير فنى ، و مصورون و رسامون و مصححون .

و تشير نتائج البحث الى ما يلى :-

١- أن الصحفى عادة لا يكتفى بعمل واحد فالمندوبون الصحفيون مثلا يقومون احيانا باجراء احاديث و تحقيقات صحفية ايضا ، و كتاب الأعمدة قد يشاركون فى اجراء الاحاديث و التحقيقات و يشتركون فى الاعداد للندوات الصحفية و كذلك المراجعون فى قسم السكرتارية المركزية و السكرتارية الفنية و هكذا.. .

٢- ظهر ايضا ارتفاع نسبة الصحفيين ـ بالقياس لاجمالى عينة البحث ـ الذين تتمثل طبيعة عملهم الصحفى فى اجراء الاحاديث و التحقيقات الصحفية اذ بلغت ٢٥,٣٪ و تلى ذلك نسبة الذين يقومون بتغطيات اخبارية متخصصة مثل تغطية الشئون العسكرية او تغطية شئون البيئة أو الاقتصاد أو غيرهم و ذلك بنسبة ١٨,٩٪فى الوقت الذى هبطت فيه نسبة القيام بتغطية اخبارية لجهة معنية كوزارة من الوزارات أو هيئة من الهيئات الى ٩,٢٪ و يلاحظ الارتفاع النسبى للذين يتولون كتابة الأعمدة الصحفية الثابتة اذ تبلغ ١١,٣٪.
و بلغت نسبة الذين يعملون كمراجعين فى قسم السكرتارية المركزية (الديسك) ٩,١٪ ، و الذين يعملون كسكرتيرى تحرير فنى ٦,٢٪ أما المحررون بالقسم الخارجى فبلغت نسبتهم ٤,٨٪ ، و المصورون و الرسامون ١,٨٪ (بالتفصيل: جدول رقم "٢٠") (ملاحق البحث).

٣- اتضح انه ليس هناك ارتباطا فى كل الاحوال بين المؤهلات الحاصل عليها الصحفيين ـ الذين شملتهم العينة ـ و بين طبيعة عملهم الصحفى ، و أن المؤهل عامل غير ذى تأثير كبير على ذلك فى أغلب الأحيان بل و فى كل الحالات .
فمن ذلك على سبيل المثال انه كان من المنطقى أن يوجه الحاصلون على مؤهل جامعى فى اللغات و الترجمة او الألسن للعمل كمحررين بالقسم الخارجى بالمؤسسات الصحفية و هذا لم يحدث فى معظم الحالات و كانت نسبة الذين يتولون هذا العمل من بين الحاصلين على هذا المؤهل و العاملين فى كل المؤسسات الصحفية التى شملها البحث ٢٥٪ فقط.

فى حين ان هذا الارتباط يظهر فى حالة الحاصلين على مؤهل جامعى فى الفنون (الجميلة ، التطبيقية ، التربية الفنية) اذ ظهر ان معظمهم (٥٦,٨٪ منهم) يعملون كسكرتيرى تحرير فنيين أو مصورين او رسامين صحفيين او يتولون مهام التغطية الاخبارية المتخصصة فى الفنون ، و هى مهام صحفية تتطلب خلفية ثقافية فنية و موهبة و استعداد فنى.

اما فى حالة الحاصلين على مؤهل جامعى فى الاقتصاد و العلوم السياسية فقد ظهر ان نسبة كبيرة منهم (٤٢,١٪) يعملون كمحررين متخصصين فى شئون السياسيةالخارجية و الشئون الاقتصادية , و كمحررين بالقسم الخارجى و هى مهام صحفية تتطلب خلفية اقتصادية و سياسية متعمقة الى حد كبير. (بالتفصيل: الجداول رقم "٢٠" ملاحق البحث).

٤- ذكر اكثر من نصف عدد الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث (٥٤,٧٪) انهم يشاركون دائما فى رسم السياسة التحريرية الخاصة بالصفحة أو الباب او القسم الذى ينتمى إليه و يعمل به بصحيفته.

و كانت أعلى نسب المشاركة كل من الصحف الحزبية (٨٠٪ من اجمالى الصحفيين العاملين بها و التى شملتهم عينة البحث ثم مؤسسة دار الهلال (٧٠٪ من اجمالى صحيفتى دار الهلال الذين شملتهم عينة البحث) تليها دار التحرير بنسبة ٦٧,٥٪ (من إجمالى عدد الصحفيين بالمؤسسة الذين شملتهم عينة البحث)

و كانت اضعف نسب هذه المشاركة فى كل من مؤسسة "روزاليوسف" ٢٥٪ فقط و ذكر البعض ان رئيس التحرير يهيمن على كل ما يخص سياسة التحرير ، و مجلة اكتوبر ٢٥,٢٪.

و يلاحظ ارتفاع نسبة الذين امتنعوا عن الاجابة على هذا السؤال اذ بلغت ١٨,٨٪ ،و هؤلاء على الأرجح خجلوا من القول بأنهم لا يشاركون فى رسم مثل هذه السياسة.

و كانت نسبة الذين قالوا صراحة أنهم لا يشاركون فى رسم السياسة التحريرية للأبواب أو الأقسام أو الصفحات التى يعملون بها ١٨,٣٪ و كانت أعلى نسب عدم المشاركة فى مجلة "أكتوبر" ٤٩,٨٪ ثم مجلة "الاذاعة و التليفزيون" ٤٢,٨٪.

و اقل نسب عدم المشاركة فى كل من "الصحف الحزبية" ٨٪ فقط و "صحف دار التحرير"١٣,٨٪" (بالتفصيل: جدول رقم "٢١" ، ملاحق البحث).

٥- كانت اكثر اشكال المشاركة فى رسم السياسة التحريرية شيوعا بين عينة البحث هى المناقشة الثنائية مع الرئيس المباشر اذ ترددت بين افراد العينة بنسبة ٤٢,٣٪ من اجمالى الذين قالوا أنهم يشاركون دائما أو احيانا فى رس السياسة التحريرية للابواب أو الاقسام أو الصفحات التى يعملون بها.

و ظهر هذا الشكل من اشكال المشاركة بشكل كبير فى الصحف الحزبية بنسبة ٦٠٪ ، و فى دار التحرير بنسبة ٤٧,٤٪ فى حين جاء اسلوب المناقشة الجماعية مع الزملاء بنسبة أقل اذ بلغت ٣٩,٥٪. و طرح هذا الأسلوب بشكل اكبر بين عينة محررى مجلة الاذاعة و التليفزيون (٧٥٪) و دار الهلال (٤٧,٥٪) و طرح بعض الصحفيين - من عينة البحث- اساليب أخرى لمشاركتهم فى رسم هذه السياسة مثل اقتراح بعض أفكار الموضوعات الجديدة على الزملاء ، المشاركة فى تنظيم العمل . (بالتفصيل: جدول رقم"٢٢" ، ملاحق البحث).

٦- أما بالنسبة لمدى اهتمام الصحفيين - الذين شملتهم عينة البحث - بالعمق فى معالجاتهم الصحفية و حرصهم على تطوير انفسهم من اجل تقديم خدمة صحفية دقيقة و شاملة للقراء فقد رأى فريق البحث أن يعتمد فى ذلك على بعض المؤشرات القابلة للقياس ، و من هنا فقد اعتبرنا اهتمام المحررين بالتردد على اقسام المعلومات الصحفية و المكتبة بمؤسساتهم و دوافع ذلك مؤشرا للحرص على تقديم خدمة صحفية افضل.

و قد ظهر من تحليل البحث أن نسبة كبيرة (٨٣,٥٪) من الصحفيين - من عينة البحث - يترددون على قسم المعلومات بصحيفتهم أو بمؤسسات صحفية اخرى منهم ٦١٪ يترددون بصفة دائمة و كانت أعلى نسبة للتردد هى بين المحررين فى مؤسسة الأهرام ٨٤,٩٪ ، و دار الهلال ٨٢,٥٪ و ربما يرجع هذا فى جانب منه الى وجود قسم جيد للمعلومات بكل من المؤسستين خاصة "الأهرام".

فى حين انه على العكس هبطت إلى حد كبير نسبة المترددين على قسم المعلومات بمؤسسة روزاليوسف فلم تزد عن ١٠,٧٪ ، و يرجع هذا فى جانب منه الى عدم وجود قسم للمعلومات بالمؤسسة أصلا ، و أن المترددين يضطرون للجوء لاقسام المعلومات بمؤسسات صحفية اخرى ، بما تتضمنه هذه العملية من صعوبات و مشاكل.

و كذلك الحال بالنسبة للصحف الحزبية اذ بلغت نسبة التردد على اقسام المعلومات بين عينة محرريها ٢٠٪ حيث تعانى هذه الصحف من عدم وجود مبانى مستقلة ملائمة لها ، و من هناك تبرز صعوبة يخصص اماكن لقسم المعلومات بمثل هذه الصحف و لهذا تلجا هذه الصحف ـ فى اغلب الحالات ـ إلى عقد بعض الاتفاقيات الخاصة مع بعض المؤسسات الصحفية التى تتولى طباعتها تنظم بقتضاها عملية استفادة محرريها من اقسام المعلومات بهذه المؤسسات الصحفية.

و يلاحظ ارتفاع نسبة الذين لا يترددون اطلاقا على اقسام المعلومات فى الصحف الحزبية ليصل الى ٥٦٪ ، و فى مجلة الاذاعة و التليفزيون لتصل الى ٤٢,٨٪ فى حين انه لم تظهر أية حالة فى عينة مؤسسة دار الهلال لا تتردد على اقسام المعلومات الصحفية سواء بصفة دائمة أو غير دائمة. (بالتفصيل: جدول رقم "٢٣" ، ملاحق البحث).

و كانت أهم الدوافع التى أوردها الصحفيون ـ الذين شملتهم عينة البحث ـ للتردد على اقسام المعلومات مرتبة حسب نسبة ورودها هى:

* للحصول على معلومات و خلفيات خاصة بموضوع معين ، يقوم الصحفى باعداده بنسبة ٤٥٪.

و يلاحظ تقارب نسب ورود هذا الدافع بين الصحفيين فى عينة كل المؤسسات الصحفية ـ الذين شملهم البحث ـ

* للتاكد من صدق بعض المعلومات و البيانات الواردة فى تقرير اخبارى أو موضوع صحفى و مدى صحتها بنسبة ٢٧,٢٪.

* الرغبة فى الثقافة العامة ٩,٩٪.

* الرغبة فى تفسير بعض الاخبار (أى تقديم معالجة اخبارية متعمقة) ٨,٨٪.

و على الرغم من ان هذا الدافع كان ينبغى ان يكون اكثر وضوحا بين الصحفيين الذين يعملون فى مؤسسات صحفية تصدر عنها مجلات ، حيث أن التغطية الاخبارية فى المجلات ينبغى ان توجه مزيدا من اهتمامها الى التفسير و التعمق فى التغطية الاخبارية ، الا انه يلاحظ ضعف نسبة هذا الدافع لدى صحفيي المجلات خاصة مجلات مؤسسة "رزو اليوسف" ، التى لم يكن هذا دافعا لأيا من محرريها للتردد على قسم المعلومات.

و من ناحية اخرى يظهر الاهتمام النسبى من جانب محررى و كالة انباء الشرق الاوسط بعملية تفسير الاخبار ، اذ ذكر ١٧,٥٪ من الذين يترددون على قسم المعلومات من محرريها ـ الذين شملتهم عينة البحث ـ انهم يترددون على قسم المعلومات لتقديم تغطية اخبارية مفسرة للاحداث .

* لاختيار بعض الافكار الجديدة لموضوعات صحفية ٥,٣٪ .

* للتسلية و قضاء وقت الفراغ بنسبة ١,٢٪.

(بالتفصيل: جدول رقم "٢٤" ، ملاحق البحث).

٧- ظهر من تحليل نتائج البحث ارتفاع نسبة الذين يترددون على مكتبة مؤسساتهم الصحفية بين افراد عينة البحث اذ بلغت ٥٩,٧٪.

و كانت أعلى نسبة للتردد على المكتبة بين صحفيي مؤسستى الاهرام و دار الهلال ايضا (٨٣,١٪ ، ٨٢,٥٪ على الترتيب) ، كما كانت اعلى نسبة للتردد على قسم المعلومات بهما كما سبق الاشارة.

و كانت اقل نسبة للتردد على المكتبة بكل من مؤسسة روزاليوسف ٢٥٪ و الصحف الحزبية ٢٨٪ ، مجلة الاذاعة و التليفزيون ٢٨,٦٪ (بالتفصيل: جدول رقم "٢٥" ، ملاحق البحث).

و تتفق هذه النتيجة مع ما سبق الاشارة اليه عند التعرض لمدى تردد الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث على اقسام المعلومات بمؤسساتهم الصحفية ، و يرجع ذلك للاسباب نفسها السابق الاشارة اليه.

و كانت اهم اسباب التردد على المكتبة داخل المؤسسة الصحفية كما اوردها المبحوثون من افراد عينة البحث هى:

* الرغبة فى الاطلاع و القراءة (١٦ تكرار).
* لاسباب تتعلق بالعمل الصحفى (١٤ تكرارا) مثل الاستزادة.

من المعلومات الجديدة فى مجال تخصص الصحفى ، متابعة ما نشرته الصحف المنافسة ، البحث عن افكار لموضوعات صحفية جديدة ، التأكد من صدق بعض المعلومات ، التزود ببعض المعلومات التى يحتاجها ، استعادة بعض المعلومات حول بعض الاحداث الجارية.

* استعارة ما يحتاجه من كتب غير موجودة فى مكتبته الخاصة (٩ تكرارات)
* لمتابعة الدوريات المحلية و الاجنبية و الاصدارات الجديدة و ملاحقة الجديد فى عالم الكتب (٩ تكرارات).
* الرغبة فى الثقافة العامة و المعرفة(٧ تكررات).
* لارتفاع اسعار الكتب (٣ تكرارات).
* للرجوع لبعض المراجع الاساسية و دوائر المعارف (تكرار واحد).
* وقراءة بعض الدراسات القديمة (تكرار واحد ايضا).

اما اهم اسباب عدم التردد على مكتبات المؤسسات الصحفية فتتمثل فى:-

* عدم وجود مكتبة اصلا فى المؤسسة الصحفية و قد ورد هذا السبب فى اجابات عشرين من المبحوثين فى مؤسسة روزاليوسف.

و الغريب انها وردت فى اجابة أحدى محررى "اخبار اليوم" ، رغم وجود مكتبة فعلا بمؤسسة اخبار اليوم.

* لضيق الوقت (١١ تكرارا).
* لوجود مكتبة خاصة للصحفى اكثر ملاءمة – من وجهة نظره – لاحتياجاته و ظروفه (سبعة تكرارات).
* لسوء حال بعض هذه المكتبات و فقرها من حيث الكتب و تفاهة بعض الكتب المحفوظة بها و عدم وجود كتب متخصصة فى بعضها ، و عدم تنسيق المكتبة و ترتيبها بصورة مريحة تيسر سبل الاطلاع بها و عدم ملاءمة مواعيد عملها لظروف الصحفى (٧ تكرارات).
* لافتقار المكتبة لاحدث الاصدارات (٣ تكرارات).
* لعدم شعور الصحفى بوجود ضرورة ملحة لذلك (تكراران).

٨- يرى اغلب الصحفيين (٧١,٥٪) – الذين شملتهم عينة البحث – ان هناك معايير بصفة يتم على اساسها تقييم أداء الصحفيين فى مصر ، و ان رأى بعضهم أن هذه المعايير دائمة تطبق فى كل الاحوال بنسبة ٥٠,٨٪ من الذين رأوا ان هناك معايير و رأى آخرون ٢٠,٧٪ منهم ان هذه المعايير تطبق احيانا و فى بعض الحالات فقط.

و لم تظهر فروق فى هذه الرؤية بين الصحفيين ـ الذين شملتهم العينة ـ باختلاف المؤسسات الصحفية التى يعملون بها كما لم تظهر فروق باختلاف الصحف التى تصدر عن كل مؤسسة ، (بالتفصيل الجداول رقم "٦١" ، ملاحق البحث).

و يرى المبحوثون من الصحفيين المشاركين فى البحث ان هذه المعايير ـ مرتبة حسب وجهة نظرهم ـ تتمثل فى:

* السبق الصحفى ٢٩,٤٪.
* كشف الانتاج لكل صحفى ٢٤,٧٪.
* الصلة برئيس التحرير أو أحد مساعديه ١٦,٩٪.
* الثقة السياسية (من جانب السلطة) بهذا الصحفى ٦,٤٪.

و بالنسبة للمقارنات بين المؤسسات الصحفية المختلفة يمكن القول ان السبق الصحفى كان هو المعيار السائد فى معظم المؤسسات الصحفية و الذى يفوق غيره من المعايير فيما عدا بعض الحالات مثل وكالة أنباء الشرق الاوسط اذ جاء (كشف الانتاج) فى مقدمة معايير تقييم اداء الصحفى بنسبة ٢٩,١٪ مقابل ٢٠,٩٪ للسبق الصحفى ، الصحف الحزبية ٣٦,٨٪ مقابل ٢١,١٪ للسبق الصحفى ، كما يلاحظ ارتفاع نسبة الاستناد على الصلة برئيس التحرير أو أحد مساعديه كمعيار لتقييم اداء الصحفى خاصة فى بعض المؤسسات كاكتوبر ٤٢,٨٪ ، الصحف الحزبية ٣١,٦٪ ، روزاليوسف ٢٥٪ (بالتفصيل: جدول رقم "٢٦" ، ملاحق البحث).

و يتضح مما سبق استمرار سيطرة الفكر الاعلامى الغربى على تفكير القائمين على أمر الصحافة فى مصر و الذى من مظاهره استمرار الاتجاه الخاص باعتبار السبق الصحفى من المعايير الأساسية فى تقييم أداء الصحفى.

كما انه ما زال هناك غلبة للمعايير الذاتية الشخصية ـ غير الموضوعية ـ على هذا التقييم حيث ظهرت الصلة برئيس التحرير أو مساعديه كعامل لا يمكن اغفاله أو تجاهله فى تقييم اداء الصحفيين فى مصر.

غير انه فى الوقت نفسه يظهر من التحليل ان الاتجاه الخاص بتقييم اداء الصحفيين حسب درجة ولائهم للسلطة أو النظام الحاكم أو الحزب الحاكم اتجاه اصبح محدودا.

٩- جاء فى مقدمة الاساليب الشائعة لتقدير الصحفيين الذين يثبتون كفاءة فى الصحافة المصرية اسلوب صرف مكافآت مالية لهم بنسبة ٢٤,٧٪ و تلاه بنسبة متقاربة اسلوب منحهم العلاوات التشجيعية أو علاوات الامتياز بنسبة ٢٢,٥٪.

و يلاحظ انه فى بعض المؤسسات جاء اسلوب صرف المكافآت المالية فى الترتيب الأول ، فى حين جاء اسلوب منح علاوات تشجيعية أو علاوات امتياز فى هذا الترتيب فى مؤسسات اخرى (بالتفصيل: جدول رقم "٢٧" ، ملاحق البحث).

و كانت الاساليب الأخرى المتبعة لتقدير الصحفيين الذين يثبتون كفاءة من وجهة نظر المبحوثين هى:

* ترشيحهم لمناصب قيادية فى صحفهم أو مؤسساتهم الصحفية ١٦,٥٪.
* اعطاؤهم اولوية فى السفر لمهام صحفية فى الخارج ١٣,١٪.
* اعطاؤهم اولوية فى السفر لمهام علمية أو تدريبية ٨,٤٪.
* تقديرهم أدبيا و معنويا بمنحهم جوائز تقديرية و تكريمهم ٧,٣٪.

و ذكر بعض المبحوثين بنسبة ٤,٣٪ أنه لا يوجد تقدير اصلا لمن يثبتون كفاءة بل ان البعض قال ان الكفء و المجتهد تتم محاربته فى محاولة للقضاء عليه و دفعه للاحساس بالاحباط و اليأس.

و أشار البعض الى ان عملية التقدير تتم فى كثير من الحالات على أساس شخصى و مزاجى لا علاقه له بكم العمل أو كيفه و تتحكم فيها اهواء المسئولين عن التحرير.

١٠- ظهر من تحليل نتائج البحث تارجح المبحوثين فى رؤيتهم للاسلوب الذى يتم به تقدير العلاوات التشجيعية و المكافآت داخل المؤسسات الصحفية بين من رأوا ان هذه العملية تتم عن طريق معايير موضوعية معروفا سلفا لهم بنسبة ٣٢,١٪ و بين من رأوا إن هذه العملية تتم بأساليب غير موضوعية و تخضع كلية لمزاج رئيس التحرير أو رؤساء الأقسام بنسبة ٣٠,٥٪.

و ان كان مايرجح الاتجاه الثانى الخاص بخضوع عملية تقدير العلاوات و المكافآت لعوامل غير موضوعية ما جاء فى اجابات عدد آخر من المبحوثين الذين رأوا أن هذه العملية تتم بناء على العلاقات الشخصية بنسبة ٢٠,٧٪ أى أن الاساليب غير الموضوعية شكلت ما يزيد عن ٥٠٪ من اجمالى اجابات المبحوثين.

و جاءت "الأقدمية" كأسلوب لتقدير العلاوات و المكافآت بنسبة محدودة ٨,٤٪، و هذا أمر طبيعى نظرا لطبيعة العمل الصحفى الذى يتميز بالابتكار و الابداع و التى لا ترتبط بالضرورة بالأقدمية. (بالتفصيل: جدول رقم "٢٨"، ملاحق البحث).

١١- اتضح من استقراء نتائج البحث ان هناك احساسا عاما لدى الصحفيين فى مصر بعدم العدالة و الانصاف فى تقييم أدائهم فى حالات كثيرة، و ان العوامل الذاتية و الأهواء الشخصية تتحكم فى معظم الأحيان فى الحكم على مستوى ادائهم و تقديرهم.

و اقترح هؤلاء بعض الاساليب التى يعتقدون أنها الأفضل لتحقيق العدالة و الموضوعية فى تقييم ادائهم و هى (مرتبة حسب وجهة نظرهم):-

* و ضع معايير للتقييم معلنة و معروفة سلفا (٥٥ تكرارا) و كانت اهم المعايير المقترحة:-
  - تميز الموضوعات.
  - العلاقات القوية بالمصادر.
  - ثقة المصادر و القراء فيما تنشره الصحيفة فى مجال تخصص الصحفى.
  - الأمانة فى العمل.
  - الانضباط و الانتظام فى العمل.
  - الأداء الجيد و المتميز.
  - القدرات الخاصة للصحفى.
  - الكفاءة الصحفية و المهنية.
  - نوعية العمل الذى يقدمه الصحفى و حجمه.
  - الخلق الكريم.
  - تطبيق فلسفة الثواب و العقاب بجدية و صرامة.
  - التزام شرف المهنة.
  - انجاز المهام الصحفة بمهارة.
  - الالتزام و الجدية.
  - الاخلاص المهنى.
* كشف الانتاج و تقييمه بناء على نوعية المادة الصحفية المقدمة (٤٦ تكرارا).

* الجمع بين كشف الانتاج و السبق الصحفى (١٨ تكرارا) و ذلك حتى يتم التقييم الموضوعى للجهد المبذول فى العمل بصرف النظر عن خفة الدم أو الانتماء الفكرى أو السياسى أو العلاقات المشوهة مع المسئولين .

* السبق الصحفى (١٧ تكرارا).

* بعض الاقتراحات لتحسين اوضاع الصحافة عموما (١١ تكرارا) و اهمها :-

- تدعيم دور نقابة الصحفيين .
- المساواة فى معاملة الصحف.
- ادارة الصحف بطريقة القطاع الخاص.
- أن يكون هناك مجلس تحرير منتخب من محررى الصحيفة .
- مزيدا من حرية الصحافة .
- انهاء سيطرة رئيس التحرير.
- حرية اصدار الصحف بلا قيد أو شرط .
- انتخاب مجالس الادارات و الجمعيات العمومية بالكامل و الغاء فكرة التعيين.
- وجود عقد عمل جماعى من كل الصحفيين مع مراعاة تمييز البعض.
- ابعاد شلة المنافقين الفاشلين عن الرؤساء .

* تقييم الانتاج بواسطة لجنة محايدة (٨ تكرارات) و اقترح البعض بعض الاجراءات لتنظيم عملها منها :

- ان تكون من مستشارى المؤسسة الصحفية بالمعاش.
- أن يتميز اصحابها بعدم الانحياز .
- أن يحل محلها قسم متخصص فى الصحيفة يتابع مستوى الأداء و السرعة و كيفية تناول الأحداث و نوعية الأخبار و الموضوعات المقدمة .

* تقييم الانتاج من خلال القيادات الصحفية (٦ تكرارات) و اشترط البعض لذلك بعض الضمانات منها :

- اشتراك أكثر من مسئول فى تقييم الأداء و ربط كم الانتاج بجودته .
- أن تكون هذه القيادات ذات كفاءة تتميز بنظرة موضوعية فى تقييمها للعمل كما و كيفا.
- أن يتولى رئاسة الاقسام من هم معروف عنهم الموضوعية و الحياد بصرف النظر عن اقدميتهم.
- أن يتولى ادارة التحرير صحفيون يفترض فيهم الثقة و الضمير قبل الكفاءة و الأقدمية.
- اشراف صحفيين موهوبين على العمل الصحفى لتقييمه موضوعيا.

* أن تكون عملية التقييم مستمرة و المتابعة دائمة (٤ تكرارات) و رأى البعض أن يتم ذلك من خلال متابعة ما يتفق عليه فى مجلس التحرير و طالب آخرون بأن يتم متابعة نشاط كل محرر أو كاتب.

* تقييم الانتاج من خلال مجالس التحرير (٣ تكرارات).

* اعطاء الفرصة للكفاءات الحقيقية (٣ تكرارات).

* المساواة فى فرص النشر و عدالة توزيع مصادر الأخبار و توفير ظروف تشجع الجميع على العمل (٣ تكرارات).

■ تكرار و احد لكل من :-

- البعد عن الاهواء الشخصية في التقييم .
- وضع الصحفي في مكانه المناسب حسب دراسته و موهبته وعطائه ،
- الاحتكاك المباشر بين الرئيس و المرؤوس ،

الفصل الثالث

الصحفيون المصريون
وعلاقات العمل

يناقش هذا الفصل فى أربعة مباحث شبكة علاقات الصحفى المصرى أثناء ممارسته لمهنة الصحافة حيث يتناول المبحث الأول علاقات الصحفى المصرى بمصادره و كيف يتصل بهذه المصادر و الوسائل الأكثر شيوعا فى ذلك و علاقته بهذه المصادر و حدودها و مداها و محظوراتها و تصور الصحفيين فى مصر للصورة المثلى التى ينبغى ان تكون عليها هذه العلاقة .

و يعرض المبحث الثانى لعلاقات الصحفى بزملائه وملامح هذه العلاقة و علاقاته برؤسائه و الطابع العام لها .

أما المبحث الثالث فيتناول علاقة الصحفى المصرى بتنظيمه النقابى ممثلا فى نقابة الصحفيين ، و مدى تردده علي النقابة و مشاركته فى انشطتها المختلفة و حجم استفادته من خدماتها المتعددة و مدى مشاركته بشكل ايجابى فى العمل النقابى و يطرح آراء الصحفيين حول فاعلية النقابة بوضعها الراهن و معوقات ذلك .

و يتناول المبحث الرابع و الأخير علاقة الصحفى المصرى بقرائه و تصوره عن من هم قرائه و وسائله للتعرف عليهم و كيف يمكن تحديد قائمة اهتمامات القراء ، و فلسفته فى التعامل معهم و تقديم المادة الصحفية لهم ، و مدى اهتمامه بردود افعال القراء ازاء ما يقدم من مادة صحفية .

نقصد بالمصادر هنامصادر الصحفى أى المنابع التى يحصل من خلالها الصحفى على مادته (أخبار ، معلومات ، حقائق ، افكار ، آراء وو جهات نظر ..) و مصادر الصحفى بعضها بشرى أى الشخصيات المختلفة (رسميون ، متخصصون ، مواطنون عاديون ، فنانون ، رياضيون ، دبلوماسيون ..الخ) فى الوزارات و المؤسسات و الشركات و الهيئات و القطاعات و الجهات المختلفة ، و بعضها مكتبى مثل الوثائق و التقارير و النشرات و البيانات و الوثائق المسموعة و المسموعة المرئية.

و ما يعنينا هنا هو علاقة الصحفى بمصادره المباشرة و التى ينبغى ان يدعمها على أساس من الاحترام المتبادل حتى تعينه فى الحصول على مادته الصحفية كاملة و شاملة و دقيقة.

و من استعراض نتائج البحث فى هذا الصدد اتضح ما يلى :
أولا : ان أكثر نوعيات المصادر التى تعتمد عليها النسبة الأكبر من الصحفيين - الذين طبق عليهم البحث - هى المتخصصون اذ جاء الاعتماد عليها فى الترتيب الأول بنسبة ٢١,٧٪ .

و كانت اكثر المؤسسات اعتمادا على المتخصصين - بالقياس لاعتمادها على النوعيات الاخرى من المصادر - هى مؤسسة "دار الهلال" بنسبة ٣٠,٢٪ و هذه النتيجة طبيعية تتسق مع طبيعة هذه المؤسسة التى تصدر العديد من الصحف المتخصصة (مثل مجلة الهلال الثقافية ، طبيبك الخاص، مجلات الاطفال ، مجلة حواء النسائية.) و التى يغلب اعتمادها بالطبع على المتخصصين.

و كانت اقل هذه المؤسسات اعتمادا على المتخصصين هى مجلة الاذاعة و التليفزيون (١٧,٤٪ من اجمالى المصادر التى اعتمد عليها محرروها التى شملتهم العينة) رغم انها تعتبر مجلة متخصصة عامة ، و هذا بالطبع يرجع الى اهتمامها بتغطية الاهتمامات المختلفة و عدم اقتصارها فقط على شئون الاذاعة و التليفزيون.

و تلى ذلك المسئولون اذ شكلوا - و بنسبه متقاربة مع المتخصصين - ٢٠,٨٪ من اجمالى المصادر التى اعتمد عليها الصحفيون الذين شملتهم عينة البحث.

و كانت اكثر المؤسسات الصحفية اعتمادا عليهم - بالقياس لاجمالى مصادرها المختلفة - "اخبار اليوم" بنسبة ٢١,٩٪.

و من النتائج التى تستحق وقفة هو ارتفاع نسبة اعتماد الصحف الحزبيه على المسئولين بين مصادرها المختلفة اذ بلغت نسبة ذلك ٢١,٤٪.

و جاء فى الترتيب الثالث للمصادر التى يعتمد عليها الصحفيون - الذين طبق عليهم البحث - بشكل اكبر فى عملهم الصحفى الوثائق و الاحصائيات و البيانات - و هى مصدر غير مباشر - بنسبة ١٩,٣٪.

و ذلك فى الترتيب الثالث للمصادر التى يعتمد عليها الصحفيون - الذين طبق عليهم البحث - بشكل اكبر فى عملهم الصحفى الوثائق و الاحصائيات و البيانات - و هى مصدر غير مباشر - بنسبة ٢٧،٩٪ - من إجمالى المصادر التى اعتمدعليها محرروها و هذا أيضا يتناسب مع طبيعة هذه المؤسسة - كما سبق و أشرنا - و جاءت التقارير و محاضر الاجتماعات و أوراق المؤتمرات و الندوات فى الترتيب التالى بنسبة ١٦،٨٪ بالنسبة للصحفيين الذين طبق عليهم البحث ككل.

و تقاربت كل المؤسسات - عدا وكالة أنباء الشرق الأوسط - فى هذا المجال ، فى حين تفوقت الوكالة فى اعتمادها على هذه النوعية من المصادر بنسبة ٢٠،٧٪ - بالقياس لإجمالى المصادر التى اعتمد عليها محرروها - .

و من الأمور الجديرة بالملاحظة ان الاعتماد على المواطنين العاديين كمصادر للمادة الصحفية جاء فى ترتيب متاخر و بنسبة اقل نسبيا من غيرهم من المصادر إذ بلغ ١٥،٩٪ ، بالرغم مما يطرح حول الحق فى الاتصال و المشاركة فى الاتصال كاتجاه عام مطروح فى العالم.

و يلاحظ ان مؤسسة "روز اليوسف" كانت اكثر المؤسسات الصحفية التى يعتمد محرروها على المواطنين العاديين كمصدر لمادتهم الصحفية بنسبة ٢٠،٤٪ فى حين لم يذكر أيا من محررى "دار الهلال" - الذين شملتهم عينة البحث - انه يعتمد على المواطنين كمصادر لمادتهم الصحفية على الاطلاق.

و ذكر بعض الصحفيين انهم يعتمدونم على نوعيات أخرى من المصادر بنسب محدودة مثل وكالات الأنباء ، الاذاعة ، الكتب ، القراءات المختلفة ، المجلات الأجنبية ، الأرشيف الصحفى . (بالتفصيل: جدول رقم "٤٥" ، ملاحق البحث).

ثانيا: كانت الوسيلة الغالبة التى يستخدمها الصحفيون - الذين طبق عليهم البحث - فى الاتصال بمصادرهم المقابلة فى مكاتب هذه المصادر بنسبة ٢٨،٩٪.

و تلى ذلك الاتصال بهم تليفونيا بنسبة ٢٥،٧٪ و هى نسبة مرتفعة إلى حد كبير ، خاصة و أن إمكانيات الحوار مع هذه المصادر فى التليفون تقل إلى حد كبير عما لو تم اللقاء أو الحوار مباشرة و قد يصلح الاتصال التليفونى فى الحالات الطارئة أو العاجلة و للحصول على رؤوس بعض الأخبار أو استكمال بعض البيانات أو المعلومات ، و لكنه لا يصلح بمفرده كوسيلة للحصول على المعلومات و الحقائق و الآراء الضرورية كمادة صحفية مستكملة و مفسرة .

و يلاحظ تقارب نسبة الاعتماد على الاتصال التليفونى كوسيلة للاتصال بالمصادر فى معظم المؤسسات الصحفية إذ تتراوح بين ٢٥٪ ، ٢٨٪ و إن انخفضت هذه النسبة - إلى حد ما - بالنسبة لمحررى مؤسسة "روز اليوسف" - الذين طبق عليهم البحث - لتصل إلى ٢٠،٩٪ فقط.

و من تحليل نتائج البحث يظهر الارتفاع النسبي لفئة حضور المصدر لمقر الصحيفة كوسيلة من وسائل الاتصال بالمصادر و الحصول على المعلومات أو أية مادة صحفية منه اذ تبلغ ١٢,٢٪.

و ترتفع نسبة هذه الوسيلة فى مؤسسة "روز اليوسف" حيث تبلغ ١٩,٤٪ و هذا يعكس الى حد ما سيادة روح المودة و الصداقة بين محررى روز اليوسف و مصادرهم بالقياس لغيرهم من المؤسسات الصحفية ، و يتأكد هذا بصفة خاصة لمحررى "صباح الخير".

و مما يؤكد ذلك أيضا ارتفاع نسبة اتجاه محررى هذه المؤسسة الى مقابلة مصادرهم فى منازل هذه المصادر اذ تبلغ ١٣,٤٪ و تشكل فئة "الالتقاء فى مكان عام" (نادى - فندق - كافيتريا ..الخ) كوسيلة للاتصال بالمصادر نسبة ١٠,٢٪ من اجمالى الوسائل التى يعتمد عليها الصحفيون الذين طبق عليهم البحث.

و من الظواهر الايجابية التى تعكسها نتائج هذا البحث هبوط نسبة الاعتماد فى الحصول على المادة الصحفية على الاتصال بالمسئولين عن ادارات العلاقات العامة بالجهات المختلفة اذ تبلغ ٨٪ فقط ، خاصة و انه من الشائع غلبة الطابع الرسمى و عرض جانب و احد من الحقيقة على المادة قدمها اجهزة العلاقات العامة فى حالات كثيرة.

و يلاحظ ارتفاع نسبة الاعتماد على هذه الوسيلة بين محررى مجلة "أكتوبر" لتصل الى ١١,١٪ ، و فى الوقت نفسه لم يعتمد أيا من محررى "دار الهلال" على هذه الوسيلة اطلاقا فى الاتصال بمصادرهم و الحصول على مادتهم الصحفيه. (بالتفصيل: جدول رقم "٤٦" ، ملاحق البحث).

ثالثا: كانت الصورة المثلى لما ينبغى أن تكون عليها العلاقة بين الصحفى و المصدر – من و جهة نظر الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث – هى الاحترام المتبادل (مائة تكرار) و ذلك بنسبة ٢٩,٥٪ من اجمالى الصور المقترحة.

و كانت الصور الأخرى المطروحة – مرتبة حسب و جهة نظرهم – هى :

١- الثقة المتبادلة ، و تقدير كل منهما لدور الأخر و حدوده دون التورط فى مصالح شخصية لأيا منهما (٦٦ تكرارا) بنسبة ١٩,٥٪.

٢- الصداقة المشتركة و التعاون المتبادل (٤٦ تكرارا) بنسبة ١٣,٦٪.

٣- الندية (١٧ تكرارا) بنسبة ٥٪.

٤- الأمانة فى الاحتفاظ بالمعلومات او نشرها و احترام رغبة المصدر فى عدم النشر احيانا و عدم نشر إلا ما يصرح به المصدر نفسه (١٦ تكرارا) بنسبة ٤,٧٪.

٥- المودة و المحبة (١٠ تكرارات).

٦- تسعة تكرارات لكل من –

* الالتزام.
* الصدق.

٧ - الحرص المشترك على مصلحة القراء و المصلحة العامة و خدمة الوطن (سبعة تكرارات) .

٨ - ستة تكرارات لكل من :

* الصراحة .
* علاقة عمل فقط .
* احتفاظ الصحفى بكرامته الى أبعد الحدود بحيث لا تكون هناك صداقة بين الطرفين .
* علاقة شخصية و اجتماعية تتعدى حدود العمل الصحفى .

٩ - حماية الصحفى لمصدره و المحافظة على سرية المصدر اذا اقتضت الظروف (خمسة تكرارات) .

١٠- اربعة تكرارات لكل من :

* احترام كلاهما لكافة الضوابط المهنية و الحفاظ على استقلالية الصحفى عن ضغوط المصدر و صيانة التقاليد المهنية .
* الاتصال الشخصى المباشر .

١١- ثلاثة تكرارات لكل من :

* علاقة احترام و قليل من الود و الصداقة .
* عدم مجاملة المصدر على حساب الحقيقة .

١٢- تكراران لكل من :

* صداقة خارج نطاق العمل .
* احترام حق الصحفى فى الحصول على المعلومات .
* علاقة يحكمها الضمير .
* الدقة من جانب كل منهما .
* علاقة طيبة مبنية على الحب و الاخلاص .

١٣- تكرار واحد لكل من :

* مصلحة العمل .
* المجاملة المتبادلة فى المناسبات .
* شرف الكلمة .
* علاقة انفتاح فكرى .
* تعفف الصحفى عن ملاحقة المصدر للحصول على الأخبار .
* تقدير مشترك لمسئولية العمل الصحفى .

و يلاحظ بشكل عام محدودية إهتمام الصحفيين ـ الذين شملتهم عينة البحث ـ فى علاقتهم بمصادرهم بمبادىء أخلاقيات المهنة مثل سرية المصدر ، احترام الضوابط المهنية ، احترام رغبة المصدر فى عدم النشر و عدم مجاملة المصدر على حساب الحقيقة ، و ذلك فى مقابل نظرتهم إلى هذه العلاقة كأى علاقة انسانية اخرى ، و ليست علاقة لها خصوصية معنية .

رابعا : ظهر من البحث ان الاتجاه العام لدى نسبة كبيرة من الصحفيين الذين طبق عليهم البحث (٤٦,٣٪) هو الرفض لقيام المصدر بالاطلاع على الموضوع أو الخبر قبل نشره ، و هذا إتجاه طيب منهم يعكس إيمان هؤلاء الصحفيين بأن هذا الاجراء قد يهدد حرية الصحافة .

المبحث الأول

علاقات الصحفى فى مصر
بمصادر مادته الصحفية

و ان كانت نسبة من الصحفيين (٢٦,٢٪) قد رات انه من حق المصدر في بعض الاحيان الاطلاع على المادة الصحفية قبل نشرها .

اما الذين راوا أن هذا حق دائم للمصدر فكانت نسبتهم ٢٢,٨٪ و يلاحظ ان هذه النسبة جاءت مرتفعة للغاية بين محررى "دار التحرير" اذ بلغت ٦٥٪ من اجمالى اجابات صحفيى دار التحرير ـ الذين شملتهم عينة البحث ـ فى حين لم تتجاوز بين محررى مؤسسة "اخبار اليوم" مثلا ١٣٪ وفى "دار الهلال" ٧,٥٪ و هكذا. (بالتفصيل: جدول رقم "٤٧" ، ملاحق البحث).

المبحث الثانى

علاقات الصحفى بزملائه

ذكرت نسبة كبيرة من الصحفيين ـ الذين شملتهم عينة البحث أن الملامح العامة للعلاقة بينهم و بين زملائهم تسودها روح التعاون و الصداقة و ذلك بنسبة ٧٠,٥٪.

و بتحليل النتائج ظهر سيطرة هذه الملامح بشكل أوضح فى الصحف الحزبية بنسبة ٩٣,١٪ و فى وكالة انباء الشرق الاوسط بنسبة ٨٠,٧٪ و "روز اليوسف" بنسبة ٧٦,٣٪.

و تنخفض هذه النسبة ـ الى حد ما ـ بالنسبة لمحررى "اخبار اليوم" لتصبح ٦٥,٣٪ و بالنسبة لمحررى "دار التحرير" لتصبح ٦٤,١٪.

أما روح التنافس فظهرت بنسبة ٨,٩٪ ، و كان هذا التنافس أوضح بين محررى "دار الهلال" بنسبة ١٤,١٪ و محررى "دار التحرير" ١١,١٪ و لم تظهر هذه الروح ـ على الاطلاق ـ بين محررى الصحف الحزبية الذين طبق عليهم البحث ، و ظهرت بنسبة محدودة بين محررى "روز اليوسف" اذ بلغت ٢,٦٪.

و اشار بعضهم الى سيطرة روح الحذر على علاقاتهم بزملائه ، و ان لم تتجاوز نسبة ذلك ٥,٢٪.
و من الأمور المثيرة للتساؤل ارتفاع هذه الظاهرة ـ الى حد ما ـ بين محررى "روز اليوسف" لتصل الى ٢١,٨٪ ، فى حين انها كانت تتراوح بين محررى المؤسسات الأخرى ١,٥٪ و ٩٪.

و لم تظهر هذه الروح اطلاقا بين محررى كل من الصحف الحزبية و مجلة "اكتوبر" و مجلة "الاذاعة و التليفزيون" ـ الذين طبق عليهم البحث .

و ظهرت من نتائج البحث كذلك أن الملامح العامة للعلاقات بين بعض الصحفيين و زملائهم مزجت بين روح التعاون و الصداقة و روح التنافس و الحذر و ذلك بنسبة ١٤,٩٪ ـ من اجمالى الصحفيين الذين طبق عليهم هذا البحث ـ و ظهر ذلك بشكل اكبر بين محررى "دار التحرير" ٢٢,٢٪ و محررى "الأهرام" بنسبة ١٩,٧٪ (بالتفصيل؛ جدول رقم "٤٨" ، ملاحق البحث).

أما بالنسبة للطابع العام للعلاقة بين الصحفيين ـ الذين شملتهم عينة البحث ـ و روسائهم فيغلب عليها التفاهم و المودة بنسبة ٥٤,٣٪ و ظهر ذلك بشكل أوضح فى مجلة "الاذاعة و التليفزيون" ، صحف "اخبار اليوم" و "وكالة انباء الشرق الأوسط" بنسب ٦٢,٥٪ ، ٦٢,١٪ ، ٦١,٣٪ على الترتيب و تقل نسبة ذلك فى علاقة محررى الصحف الحزبية برؤسائهم لتصل الى ٤٢٪ و "دار التحرير" لتصبح ٤٧,٨٪.

و ذكر ٢٦,٦٪ من الصحفيين ـ الذين طبق عليهم البحث أن الطابع أن العام لعلاقتهم برؤسائهم هو طابع الندية و التعاون ، و ظهر ذلك واضحا فى الصحف الحزبية (٣٥,٥٪) ، و صحف "دار الهلال" (٣٤,١٪) و صحف "روز اليوسف" (٣٢,٣٪) .

و ظهر بشكل أقل فى صحف دار التحرير إذ لم يزد عن ٢٢,٥٪ .

و اتضح من نتائج البحث أن ٨,٣٪ من الصحفيين ـ الذين شملتهم عينة البحث ـ يسيطر على علاقتهم برؤسائهم الاحساس بالخوف و الحذر و هى نسبة و ان كانت ليست كبيرة إلا إنها لها دلالتها التى ينتبغى الانتباه إليها و البحث عن اسبابها.

و ظهر هذا واضحا فى الصحف الحزبية (٢٢,٥٪) و صحف الأهرام (١٦,٧٪) و لم يظهر اطلاقا بين اجابات المبحوثين من مجلتى "الاذاعة و التليفزيون" ، "اكتوبر" .

و أشار بعض المبحوثين ـ بنسب محدودة ـ إلى ان الطابع العام لعلاقتهم برؤسائهم هو التصادم و البعض قال المودة مع الحذر أو الندية ، و ذكر آخرون إنها علاقة عمل يسودها الإحترام و اشار احد المبحوثين أنه معتكف و يتجنب الجميع و لا يتفاهم معهم. (بالتفصيل جدول رقم "٤٩" ، ملاحق البحث).

المبحث الثالث

علاقة الصحفى بتنظيمه النقابى

تهدف التنظيمات المهنية كالنقابات و الاتحادات و الجمعيات المهنية فى مجال الصحافة الى تمثيل المهنة لدى السلطات العامة و أمام الغير ، و التحدث باسمها فى كل ما يتعلق بترقية المهنة أو تطويرها أو الدفاع عن مصالحها.

و نقابة الصحفيين فى مصر انشئت منذ سنة ١٩٤١ لتنظيم شئون مهنة الصحافة و عدل قانونها سنة ١٩٥٥ ليقصر عضويتها على المحررين و حدهم دون اصحاب الصحف كما قصر حق الاشتغال بمهنة الصحافة على اعضاء النقابة ، كما صدر لها قانون جديد سنة ١٩٧٠ يعدل اهدافها لتصبح اكثر تمشيا مع مقتضيات مرحلة التحول الاشتراكى - كما قيل وقتها.

و نصت احد مواده على انه لا يجوز عزل الصحفيين او نقلهم الى اعمال غير صحفية أو تنزيل مستوياتهم او منعهم من مباشرة عملهم باية صورة و لا توقيع اى جزاء عليهم الا فى حدود قانون نقابتهم ، و يقتضى هذا عدم التدخل فى شئون الصحفيين من خارجهم ووضع لوائح تحدد العلاقات فيما بينهم داخل مؤسساتهم.

كما نص هذا القانون على حماية حرية الصحافة و الدفاع عن الصحفيين خلال ممارستهم لمهنتهم فلا يجوز القبض على عضو من اعضاء النقابة أو حبسه احتياطيا لما ينسب له بسبب ممارسة المهنة ، و لا يجوز استجوابه او التحقيق معه الا بمعرفة اعضاء النيابة العامة و بحضور النقيب أو رئيس النقابة الفرعية .

من هنا تظهر اهمية البحث عن العلاقة بين الصحفيين و نقابتهم و مدى تجاوبهم معها و الى اى مدى يشعرون بانها تدافع فعلا عن مصالحهم و تحمى مهنة الصحافة من اى تدخل خارجى و تحرس حرية الصحافة.

و قد كشفت نتائج البحث - فى هذا المجال - عن المؤشرات التالية:

اولا: يتردد ما يزيد عن ثلاثة ارباع الصحفيين - الذين طبق عليهم البحث - على نقابة الصحفيين و ان لم يظهر أن هذا التردد بصفة دائمة فى كل الاحيان، اذ يتردد على النقابة بشكل دائم ٤١،٣٪ من الصحفيين المبحوثين ، و يتردد عليها بشكل غير دائم (احيانا) ٣٧،١٪ منهم.

أما الذين لا يذهبون اليها اطلاقا أو يترددون عليها بشكل نادر فكانت نسبتهم ١٩،٣٪ من الصحفيين المبحوثين ، و ان كان الذين لا يترددون عليها مطلقا لا تتجاوز نسبتهم ٣،٦٪ منهم.

و من استعراض النتائج التفصيلية للجداول الفرعية لجدول رقم "٥٠" ، (ملاحق البحث) يظهر لنا ان الصحفيين الرجال - فى معظم الاحوال - اكثر ترددا على نقابة الصحفيين - بشكل دائم أو متقطع - من الصحفيات النساء.

و إن هناك ـ و من ثم يظهر هذا دائما ـ فروقا ذات دلالة ـ بين مدى تردد الصحفيين الذين ينتمون لصحف مختلفة داخل مؤسسة صحفية واحدة ، الا إنها يمكن القول ـ بشكل عام ـ ان الصحفيين الذين يعملون فى صحف يومية أكثر ترددا على النقابة من غيرهم من الذين يعملون بصحف غير يومية ـ اسبوعية او شهرية او ربع سنوية ـ.

ثانيا: ظهر تعدد الدوافع و الأغراض التى يتردد من أجلها الصحفيون ـ الذين شملتهم عينة البحث ـ على نقابتهم ، و أن كان من الأور الطيبة أن الدافع البارز فى هذا المجال و الذى ياتى فى الترتيب الأول بين غيره من الدوافع هو للاشتراك فى بعض الندوات و اللقاءات و العروض الفنية التى تقيمها النقابة بنسبة ٣٢,٦٪ و كان هذا أكثر و ضوحا بينة عينة محررى مؤسسة روز اليوسف و الصحف الحزبية الصحفى الحزبية .

و تعمل على تطويره من أجل ربط الصحفيين بنقابتهم بشكل أكبر و أوثق.

و تلى ذلك فى الترتيب الثانى للدوافع التردد لمقابلة الزملاء، او بعض المصادر بنسبة ٢٢,٥٪ و تردد هذا بشكل اكبر نسبيا بين عينة محررى الصحف الحزبية ٢٧,٥٪ و عينة صحفيي "دار الهلال" بنسبة ٢٦,٩٪ ثم جاء التردد لشراء بعض المستلزمات من الجمعية الاستهلاكية بنسبة ١٦,٤٪ و ظهر بشكل أوضح بين عينة الصحفيين فى مجلة "الاذاعة و التليفزيون" ٣٨,٥٪ و مجلة "أكتوبر ٢٧٪ .

و هبطت نسبته فى كل عينة من مؤسسة "روز اليوسف" ٩,١٪ و الصحف الحزبية ١٠٪ .

و من الأمور التى تحتاج إلى وقفة الضعف النسبى لحجم المترددين على النقابة لمناقشة بعض مشكلات المهنة العامة و الخاصة و محاولة إيجاد حلول لها إذا ترددت بين أفراد العينة كدافع بنسبة ١٦,٣٪ ، و كانت اوضح بين عينة محررى "الأهرام" ٢٠٪.

أما الذين يترددون لقضاء بعض الوقت و التسلية فبلغت نسبتهم ٤,٦٪ و كانت أوضح بالنسبة لعينة محررى "دار التحرير" إذ ترددت بينهم بنسبة ٩,٢٪ .

اما الذين يترددون لتناول الطعام فبلغت نسبتهم ٤,٤٪ و يلاحظ ارتفاع نسبتهم فى كل من مجلة "أكتوبر" ١٨٪ ، مجلة الاذاعة و التليفزيون" ١٥,٤٪ .

و من بين الأسباب التى ذكرها الذين يترددون نادرا هى إنهم يترددون فى فترة الانتخابات فقط ، و ذكر البعض انه يتردد حضور اللقاء الاسبوعى الذى تنظمه جمعية الكاريكاتير المصرية فى النقابة (بالتفصيل: جدول رقم "٥١" ، ملاحق البحث) .

ثالثا: كان السبب الرئيسى الذى طرحه الصحفيون الذين لا يترددون على النقابة من بين الذين طبق عليهم البحث ـ لعدم ترددهم هو ضيق الوقت و كثرة الأعباء و المشاغل العمليه و الاسرية و ان عملهم يستغرق كل و قتهم و ذلك بنسبة ٤٠,٤٪.

أما الاسباب الأخرى فجاءت مرتبة ـ من وجهة نظرهم ـ على النحو التالى:

١- عدم دفاع النقابة عن مصالح الصحفيين و دورها السلبى و عدم فاعليتها بالقدر الكافى (٨ تكرارات بنسبة ١٤٪)

٢- عدم وجود دافع لذلك (٦ تكرارات بنسبة ١٠,٥٪)

٣- ان مستوى النقابة لا يليق بالصحفيين و انها تعانى من الفوضى وعدم النظام بالاضافة الى ضيق المكان (٥ تكرارات بنسبة ٨,٨٪)

٤- تكراران لكل من الأسباب التالية:

* افتقارها الى الخدمات الملائمة .
* انها لا تبذل جهدا فى خلق علاقة بينها وبين اعضائها .
* ان هناك انحسارا فى العمل النقابى عموما.
* انها لا تقدم انشطة كافية او تنظم ندوات هادفة تجذب الى التردد عليها .
* عدم حاجة الصحفى الى سلع غذائية من الجمعية الاستهلاكية .
* ندرة المناسبات التى تشجع على المشاركة .
* الشعور بالغربة .
* انها لا تقدم شيء مفيد للصحفيين .
* بدون ذكر الأسباب.

رابعا: ظهر من نتائج البحث ضعف الاتجاه الخاص بالمشاركة بصورة إيجابية فى النشاطات المختلفة للنقابة من خلال لجانها المتنوعة إذ لم تتجاوز نسبة الذين يمارسون نشاطا محددا من خلال لجان النقابة ١٨,٦٪ من إجمالى الصحفيين ـ الذين شملتهم عينة البحث ـ .

و تفوق فى هذا المجال المحررين الذين طبق عليهم البحث من عينة و كالة أنباء الشرق الأوسط ٢٩,٧٪ ، الصحف الحزبية ٢٨٪ ، مؤسسة روز اليوسف ٢١,٤٪ و لم تظهر أية مشاركة لمحررى مجلة الاذاعة و التليفزيون (بالتفصيل: جدول رقم "٥٢" ، ملاحق البحث).

و كان ترتيب هذه اللجان من حيث إقبال الاعضاء على المشاركة فى نشاطاتها:

١- لجنة الحريات ٢٨ تكرارا بنسبة ٣٦,٨٪ و كان نشاط هذه اللجنة ـ كما طرحه الأعضاء المشاركون فى نشاطها ـ هو:

الدفاع عن الحريات العامة و حقوق الانسان و حرية الصحافة و قضايا التعبير عن الرأى و حقوق الصحفيين و مناقشة مشاكلهم و الدفاع عن الصحفيين المهتمين و المعرضين للقمع من جانب رؤسائهم و يعانون من اضطهاد السلطة.

٢- لجنة النشاط ١٢ تكرارا بنسبة ١٥,٦٪ و يتمثل نشاطها ـ من وجهة نظر الأعضاء فيها ـ فى :

القيام بنشاط اجتماعى و ثقافى و ترفيهى و غيره من الانشطة التى يحتاجها الاعضاء و تنظيم رحلات للداخل و الخارج و الترتيب للمصايف.

٣- لجنة الشئون العربية و الخارجية (١١ تكرارا بنسبة ١٤،٣٪) و يرى اعضاؤها ان نشاطها يتمثل فى الحوار حول الشئون العربية و مناقشة القضاياالدولية من خلال تنظيم ندوات متخصصة و لقاءات مع المسئولين السياسيين.

٤- اللجنة الثقافية (٩ تكرارات بنسبة ١١،٧٪) و يقوم نشاطها على الاعداد و المشاركة فى الندوات و المؤتمرات حول القضايا الجارية و تنظيم ندوات ثقافية و شعرية و تحقيق التوعية الثقافية.

٥- لجنة الخدمات الاجتماعية (ستة تكرارات بنسبة ٧،٨٪) و تسعى لبحث مشاكل الزملاء و محاولة ايجاد حلول لها و تادية خدمات مختلفة لهم.

٦- لجنة الاسكان (خمسة تكرارات بنسبة ٦،٤٪) و عليها توفير مساكن للزملاء الصحفيين و توزيع الشقق عليهم.

٧- رابطة النقاد الرياضيين (٣ تكرارات) و هدفها الارتقاء بمستوى النقد الرياضى و دعم الصحافة الرياضية.

٨- تكرار واحد لكل من اللجان التالية:

* لجنة الاعلام و الاتصال ، و يتمثل نشاطها فى اصدار مجلة (الصحفيون).
* شعبة المحررين الاقتصاديين (ما زالت تحت التاسيس).
* نادى الادباء الصحفيين (عقد الندوات و اللقاءات الفكرية و الأدبية).

خامسا: اكدت نتائج البحث حرص الاغلبية العظمى من الصحفيين على المشاركة بالادلاء باصواتهم فى انتخابات مجلس النقابة ، اذ شارك ٨١،٧٪ - من الصحفيين الذين ضمتهم عينة البحث - فى آخر انتخابات لمجلس النقابة اجريت فى مارس سنة ١٩٩١ .

و تفوقت مؤسسة "روز اليوسف" من حيث نسبة اقبال محرريها على ذلك بنسبة ٩٢،٨٪ -ممن شملتهم عينة البحث - .

و كانت اضعف المؤسسات من حيث حجم مشاركة محرريها- الذين طبق عليهم البحث - فى الادلاء باصواتهم فى الانتخابات الاخيرة للنقابة هى مجلة "الأذاعة و التليفزيون" بنسبة ٧١،٤٪.

و كانت الأسباب التى دفعت المبحوثين إلى المشاركة فى انتخابات مجلس النقابة - مرتبة حسب و جهة نظرهم - هى :-

١- ممارسة حقوقهم الانتخابية التى كفلها لهم الدستور و إيمانهم بقيمة أصواتهم و تادية واجبهم فى هذا المجال (٢٦ تكرارا بنسبة ٢٧،٧٪).

٢- لاختيار النقيب و من يمثلوهم فى مجلس النقابة ممن يستطيعون التعبير عن قضايا الصحافة و خدمة زملائهم بحيث يخدم المجلس المهنة حقا و يمثل الصحفيين (٢٤ تكرارا بنسبة ٢٥،٥٪.

٣- لأن ذلك يمثل حد ادنى ضروريا من المشاركة فى قضايا المهنة و يعتبر واجبا مهنيا (١٢ تكرارا بنسبة ١٢،٨٪) .

٤- للتعبير عن ارائهم (تسعة تكرارات بنسبة ٩،٦٪).

٥- لاختيار الأنسب و الأفضل بطريق ديمقراطى – من الزملاء القادرين على الدفاع عن حقوق الصحفيين (٧ تكرارات بنسبة ٧,٤٪).
٦- حرصا على إنجاح مرشحين معينين يرون احقيتهم فى عضوية النقابة و يساعدون الصحفيين فى قضاء مصالحهم و مجاملة لبعض هؤلاء المرشحين (٤ تكرارات).
٧- تكراران لكل من :–
* تجديد الدم داخل مجلس النقابة و خلق نقابة نشطة و محاولة للتغيير و اختيار ممثلين جدد يساهمون فى حل مشاكل الصحفيين.
* لأن المرشح لمنصب النقيب رئيسا للمؤسسة التى نعمل بها .
٨- تكرار واحد لكل من التبريرات التالية :–
* لأن المرشح كنقيب وعد بزيادة مرتبات الصحفيين.
* لأن هذا هو الأمر الطبيعى.
* لأنه عضو بالنقابة.
* لأن ذلك امانة فى عنقه.
* لأنه كان مرشحا لمجلس النقابة .
* وجود مجموعة من الأصدقاء شجعون على ذلك.
* إيمانه بدور النقابة و العمل على تطويره من خلال مرشحين اقوياء.
* بلا مبرر معين.

اما الأسباب التى طرحها اولئك الذين لم يشاركوا فى انتخابات المجلس هى :–
١- أنهم مازالوا أعضاء تحت التمرين و لا يحق لهم الادلاء باصواتهم حاليا(٨ تكرارات بنسبة ٣٦,٤٪).
٢- لظروف خاصة (ظروف صحية – الاستعداد للزواج) ٤ تكرارات بنسبة ١٨,٢٪.
٣- لوجودهم خارج القاهرة و سفرهم للخارج (٣ تكرارات بنسبة ١٣,٦٪).
٤- عدم اقتناعهم بجدوى ذلك إطلاقا(تكراران).
٥- تكرار واحد لكل من:
* ظروف العمل .
* لأن العمل النقابى فى مصر حاليا ينحسر.
* لأن معركة النقيب كانت بلا منافسة و بالتالى بلا عائد إقتصادى على الصحفيين الناخبين.
* كى لا يضيع صوته هباءا.
* لضيق الوقت.

سادسا: يرى اكثر من ٦٠٪ من الصحفيين – الذين تم تطبيق البحث عليهم – ان نقابة الصحفيين بوضعها الراهن لا تؤدى المرجو منها بنحو الصحفيين و ترتفع هذه النسبة بين محررى الصحف الحزبية و "وكالة أنباء الشرق الأوسط" و مجلة "اكتوبر" الذين شملتهم عينة البحث بنسب ٦٨٪ ، ٦٧,٦٪ ، ٦٦,٧٪ على الترتيب.

أما الذين يرون أنها تؤدى دورها تماما فتبلغ نسبتهم ٢٨,٥٪ ، و ترتفع هذه النسبة من وجهة نظر محررى "دار الهلال" الذين شملتهم عينة البحث – لتصل إلى ٣٧,٥٪ – و ربما يرجع هذا فى جانب منه إلى كون نقيب الصحفيين الحالى هو رئيس مجلس إدارة هذه المؤسسة فى الوقت نفسه.

و هناك ايضا ٢٣،٧٪ من الصحفيين المبحوثين يرون انها تؤدى دورها الى حد ما (بالتفصيل: جدول رقم "٥٤" ، ملاحق البحث).

و كانت المبررات التى ساقها الذين راوا أنها لا تؤدى دورها ـ مرتبة حسب وجهة نظرهم ـ هى :-

١- انها لا ترعى مصالح الصحفيين و حقوقهم و عاجزة عن توفير الحماية لهم و غير قادرة على توفير حد ادنى من الدخل لهم (٢٠ تكرارا بنسبة ٢٠٪).

٢- انها لا تؤدى المرجو منها و تفتقر الى الفاعلية و الايجابية و لا تهتم برفع مستوى المهنة أو مستوى الصحفيين ، و لم يستفد منها احد بل اصبحت اقرب الى نادى و تحولت الى جمعية استهلاكية خالية من السلع الغذائية و سيطر عليها الموظفون و سكرتارية رؤساء مجالس الادارة و التحرير (١٩ تكرارا بنسبة ١٩٪).

٣- سيطرة اجهزة الدولة عليها تماما استغلت بعض الثغرات القانونية لتغيير تركيبها العضوى ليصبح معظم اعضائها موظفين و تدخل السلطة لفرض النقيب و اعضاء مجلس النقابة عن طريق الاغراءات المادية حيث تعتمد النقابة على الحكومة كلية فى تحقيق بعض المزايا للصحفيين (١٠ تكرارات بنسبة ١٠٪).

٤- قصور امكانياتها و مواردها المالية و عدم حصولها على دعم من المؤسسات الصحفية (٧ تكرارات).

٥- لانها ليس لها سطوة و غير قادرة على تغيير الاوضاع التى تكبل العمل الصحفى (٦ تكرارات).

٦- خمسة تكرارات لكل من :

* القصور فى قانونها.
* عدم تنفيذ الوعود الانتخابية .
* القصور فى مستوى الخدمات التى تقدمها للصحفيين ، فجمعية الاسكان لا تقوم بعملها ، و النشاط الثقافى محدود و الندوات متباعدة.

٧- اربعة تكرارات لكل من :

* عدم التجانس بين اعضاء مجلس النقابة ، فمعظمهم (و من بينهم النقيب) ينتخبون اساسا لتقديمهم خدمات خاصة لبعض الصحفيين ، و انهم يتقاعسون بعد انتخابهم من اداء مهمتهم ، و ينصب اهتمام النقيب على تحقيق مصالح زملائه رؤساء المؤسسات الصحفية.
* للظروف السياسية و الاجتماعية الخاصة بالمجتمع ككل حيث يغلب الاحباط على الوضع العام للمجتمع

٨- تكراران لكل من :

* عجزها عن حل مشاكل شباب الصحفيين و عدم توفير الحماية لهم.
* لأسباب ادارية و تنظيمية حيث تحتاج لمبنى جديد و عقول ادارية متفتحة و وجود مكتبة و نادى.
* وجود حلقة مفقودة بينها و بين الصحفيين بسبب ظاهرة الصحف القومية التى جعلت معظم الصحفيين مجرد موظفين يخشون نقل مشاكلهم مع إداراتهم إلى النقابة ـ إلا فى الحالات القصوى ـ خشية بطش القيادات.
* لانها لا تمتلك القدرة على اتخاذ القرار الملزم للمؤسسات الصحفية و قياداتها.
* لا إحساس بوجودها مطلقا إلا أثناء الانتخابات .
* الطابع العام لها حكومى ، و تاخذ هى نفسها مواقف رسمية من الأحداث و لا تدافع عن الحريات و تأتمر بوحى الصحافة للحكومة.
* الجهود النشطة بها تتميز بالطابع الفردى.

٩- تكرار واحد لضعف الجمعية العمومية و عدم ممارستها الضغط الكافى على المجلس و متابعة اعماله و محاسبته.

و تجدر الاشارة هنا الى ان بعض هذه الاسباب مبالغ فيها - الى حد كبير - مثل القول بمحدودية النشاط الثقافى و تباعد الندوات ، كما أن بعضها يتسم الى حد كبير بالذاتية و الخصوصية ، و ليس له طابع العمومية ، و لكنها على الأقل تعكس - الى حد ما - أزمة ثقة تعانى منها علاقة الصحفيين فى مصر بنقابتهم تحتاج الى البحث عن مسبباتها و محاولة ايجاد و سائل لعلاجها.

أما المبررات التى ذكرها الذين رأوا ان النقابة تؤدى دورها فكانت:

١- ان النقابة تؤدى دورها فى اطار الظروف العامة فى المجتمع التى لا تتيح امكانيات للعمل اكثر مما تقدمه النقابة (٤ تكرارات).

٢- انها تساند اعضائها و تدافع عنهم و تحميهم و تقف الى جانبهم وقفة عادلة فى أية مشكلة مهنية (تكراران).

٣- انها تؤدى لاعضائها العديد من الخدمات و توفر لهم بعض السلع و تسهم فى حل مشكلاتهم ذات الطابع الاجتماعى (تكراران).

٤- انها تواكب التطور الذى تعيشه الصحافة المصرية الآن (تكرار واحد).

٥- ان اعضاء مجلس النقابة ادوا الكثير مما هو مرجو منهم نظرا لجو الحرية الذى ساد السنوات الاخيرة (تكرار واحد).

٦- انها تطالب بحقوق الصحفيين الضائعة (تكرار واحد).

المبحث الرابع

علاقة الصحفي بقرائه

القراء هم جمهور الصحف و يشكلون البعد الثانى فى العملية الاتصالية التى تتم بين الصحفيين كقائمين بالاتصال و بين جمهور القراء عبر الصحف باعتبارها ابرز وسائل الاتصال الجماهيرية المطبوعة و هم يشكلون جماعه واسعه تجمع بين أفرادها خبرات مشتركه و سياق زمنى و مجتمعى خاص، و ان كانت هناك اختلافات كثيرة بين افراد الجمهور سواء من حيث السن ، الجنس، المستوى التعليمى ، المهنة ، الانتماءات الطبقية و السياسية و المعتقدات الدينية.

من هنا لم تعد النظرة الى الجمهور على انه مجرد حشد أمرا مقبولا ، كما تغيرت النظرة اليه على انه مجرد متلق سلبى ، و اصبح ينظر اليه على انه شريك ايجابى و هناك دعوة ملحة تؤكد ان اكتساب الصحف ، و هى وسيلة من وسائل الاتصال الجماهيرى - شرعيتها مرهون -فى جانب منه - بتعبيرها عن جماهيرها الحقيقية و استجابتها لاحتياجاتها.

فالعلاقة بين القائم بالاتصال و جمهوره يجب ان تكون علاقة تبادلية ، لذا فمن الأهمية بمكان ان يعرف القائم بالاتصال جمهوره بوضوح و دقة و ان يتعرف على رجع الصدى عنده بوسائل علمية و مضبوطة.

من هنا كان من المفيد ان نتعرف على تصورات القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية لجمهوره القارىء و وسائله للتعرف عليه ، و مدى اهتمامه برجع الصدى عند هذا الجمهور.

و قد كشفت نتائج البحث - فى هذا الاطار - عن النتائج التالية:

أولا: يعتقد ٢٢,١٪ من الصحفيين - الذين طبق عليهم البحث - ان قراءهم ينتمون للطبقة المتوسطة و من المواطنين العاديين مما يمكن ان نطلق عليهم عامة الناس او "رجل الشارع" ، ويرى ٢٠٪ منهم ان قراءهم فئات خاصة من الجمهور من المهتمين بالمادة المتخصصة التى تقدمها الصفحات أو الابواب المتخصصة التى يعدها هؤلاء الصحفيون و يمكن ترتيب هؤلاء المهتمين بالمادة المتخصصة - حسب ما ذكر الصحفيون المبحوثون- على النحو التالى:-

* قراء الصفحة الخارجية و الشئون الخارجية و الدولية و العربية (١٣ تكرارا من اجمالى ٤٨ تكرارا اشارت الى المهتمين بالمادة المتخصصة ككل).
* قراء الرياضة (٨ تكرارات).
* قراء الفن و الأدب و اخبار النجوم (٦ تكرارات).
* المرأة و الطفل و الأسرة المصرية (٥ تكرارات).
* العمال و اعضاء الحركة النقابية (٤ تكرارات) .
* اساتذة الجامعات (٣ تكرارات).
* قراء أخبار الزراعة (تكراران).
* المهتمون بالنشاط السياسى و الاقتصادى (تكراران).
* المهتمون بالاذاعة و التليفزيون (تكرار واحد).
* المهتمون بالاسكان و التعمير (تكرار واحد).
* المهتمون بقضايا العلم و البيئة (تكرار واحد).

و هذه النتائج السابقة بالضرورة لا تعكس الاهتمام حجم الاهتمام بكل جزء متخصص في الصحيفة ، و انما تعكس تصورات عينة الصحفيين ـ الذين يعملون فى تغطية مجالات متخصصة معينة لفئات قرائهم.

و لعل ارتفاع نسبة اهتمام الصحفيين ـ المطبق عليهم البحث ـ و صحفهم بهذه الاجزاء المتخصصة يشير الى اتجاه ايجابى و مبشر تنتهجه الصحافة المصرية فى نظرتها الى اهتمامات القراء على انها ليست واحدة بالضرورة بل انها متعددة و متنوعة و هذا أمر صحيح يجب الاهتمام بدعمه و تطويره.

و جاءت بعد ذلك فى ترتيب فئات القراء ـ كما يتصورها افراد عينة البحث ـ فئة الطلاب و الشباب (٢٥ تكرارا بنسبة ١٠,٤٪) ، ثم القراء المنتمين لجميع المستويات و مختلف الاعمار الذين يمثلون كل قطاعات المجتمع و شرائحه و فئاتة (٢٤ تكرارا بنسبة ١٠٪) ثم المثقفين بنسبة ٨,٨٪ (٢١ تكرارا).

و شكلت فئة طالبى الكلمة الشريعة و الثقافة الاسلامية و مؤيدى التيار الاسلامى نسبة ـ ليست كبيرة ـ اذ بلغت ٣,٣٪ (٨ تكرارات تركز معظمها فى صحيفة الشعب).

و جاءت بعد ذلك بعض الفئات الاخرى بتكرارات محدودة :

* المسئولون (٥ تكرارات).
* المتخصصون (٣ تكرارات).
* محدود الثقافة الذى وصفه احد الصحفيين بانه الرجل الشعبى الذى يجلس على المقهى و يدخن الشيشة و يلبس الجلباب و يسمع عدويه (تكراران).
* المعارض للحكومة (تكراران وردتا فى صحيفتى الأمة و الأحرار).
* الرأى العام العربى (تكراران).
* الأهل و الاصدقاء و المعارف و البلديات (تكراران).
* القارىء المحترف غاوى القراءة (تكراران).
* تكرار واحد لكل من :
  - اصحاب المهن الحرة.
  - الراغب فى معرفة كل شيء عن اى شيء.
  - محدود الدخل.
  - المرضى و المحتاجون.
  - قادة الرأى.
  - جماهير الاقاليم .
  - المهمومون بالوطن .
  - الفلاحون.

و اجاب احد الصحفيين (من الأهالى) (انه لا يوجد قياس للرأى العام و أى رأى يقال فهو انطباعى لا قيمة له.

و من استعراض ما سبق يمكن القول أن بعضها طرح يتسم بالاثارة و عدم التحديد العلمى و يغلب عليه اسلوب التعبير الأدبى ، و يسيطر على بعضه الذاتية مثل القول بان القارىء لصحفى معين هو بلدياته ، و ذكر اخر أن قارئه هو القارىء غاوى القراءة. و هذا يرجع بالطبع الى ضعف الاتجاه الخاص بالاعتماد على اساليب علمية دقيقة فى التعرف على قراءة الصحف فى مصر.

ثانيا: كانت أكثر الوسائل شيوعا فى تعرف الصحفيين ـ الذين طبق عليهم البحث ـ على القراء هى الاعتماد على رسائل القراء و تلفوناتهم (٤٠,٩٪) و اتضح ذلك بشكل اكبر فى الصحف الحزبية (٧٢٪) و فى مؤسسة "دار التحرير" (٥١,١٪).

و كان من المنطقى ان تنخفض نسبة الاعتماد على رسائل القراء فى وكالة انباء الشرق الاوسط التى لم تتجاوز ٦,٨٪.

و كانت الوسيلة التالية التى يعتمد عليها الصحفيون بشكل كبير هى الحس الصحفى (٢٥,٥٪).

و بلغت نسبة الاعتماد على ارقام التوزيع ٧,٦٪ ، و ظهرت بشكل اكبر فى مجلة "اكتوبر" (١٥,٨٪) "مؤسسة روزاليوسف" (١٤,٧٪) أما التخمين فكانت نسبة الاعتماد عليه محدودة نسبيا اذ بلغت ٢,٤٪ و هذا اتجاه طيب.

و ان كان فى الوقت نفسه من النتائج التى تستلفت النظر - انخفاض نسبة الاعتماد على البحوث و الاستفتاءات العلمية فى التعرف على القراء اذ بلغت نسبة ذلك ٥,٢٪ فقط (بالتفصيل: جدول رقم "٥٥" ملاحق البحث) اضافة الى بعض الطرق الاخرى و منها ردود افعال المحيطين بالصحفى فى اماكن التجمعات و الندوات.

و هذه النتائج السابقة توضح ان عملية التعرف على قراءة الصحف فى مصر و سماتهم و خصائصهم تتم ـ حتى الأن ـ باساليب غير علمية ـ الى حد كبير - و يغلب عليها الانطباعية و العشوائية و الذاتية ، و لا يمكن الاعتماد عليها للخروج بنتائج عن القراء محددة أو دقيقة ، و لكنها تظل ـ فى المحصلة النهائية ـ مجرد تصورات عامة تحتمل الصواب او الخطأ .

ثالثا: ذكر ما يزيد عن ربع حجم العينة من الصحفيين (٢٥,٥٪) أن وسيلتهم الاساسية فى تحديد قائمة اهتمامات قرائهم هى رسائل القراء و مكالماتهم التليفونية.

اما الوسائل الاخرى لتحديد قائمة اهتمامات القراء فكانت ـ مرتبة حسب ما طرحه الصحفيون الذين شملتهم العينة ـ على النحو التالى :

١ - استنباط هذه الاهتمامات من متابعة الاحداث الساخنة و موضوعات الساعة و مسار الاحداث و تياراتها و قضايا الشارع و غيرها من القضايا المثارة على الساحة فى وقت معين (٣٢ تكرارا بنسبة ١٦,٧٪).

٢ - الاعتماد على خبرة الصحفى و حاسته الصحفية (٢٩ تكرارا بنسبة ١٥,١٪).

٣ - من خلال الاتصالات المباشرة و اللقاءات مع الجمهور و الحوار معهم و ملاحظاتهم (١٥ تكرارا بنسبة ٧,٨٪).

٤ - من خلال التركيز على الموضوعات و القضايا التى تهم الجماهير و يقبلون على قراءتها (٩ تكرارات بنسبة ٤,٧٪).

٥ - بالنظر الى اهتمامات الصحفى الشخصية ـ كواحد من القراء ـ لا ينفصل عن مجتمعه (٧ تكرارات بنسبة ٣,٦٪).

٦ - الاعتماد على مشاكل الجماهير التى يعرفها الصحفى من خلال احتكاكه الدائم بهم (٧ تكرارات ايضا بنسبة ٣,٦٪).

٧ - عن طريق قياسات الرأى العام و استطلاعته و الاستبيانات و الابحاث العلمية (ستة تكرارات بنسبة ٣,١٪ فقط).

٨ - حسب أهمية الموضوعات ، و طرح البعض فى هذا المجال أن يكون ترتيب دوائر الاهتمام بأخبار مصر ثم الوطن العربى ثم قضايا العالمين العربى و الاسلامى (٦ تكرارات بنسبة ٣,١٪).

٩ - المعايشة للمجتمع بكل شرائحه والاحتكاك اليومى (٥ تكرارات).

١٠- من خلال إدراك الهموم العامة فى المجتمع (٤ تكرارات).

١١- من خلال اراء أقارب الصحفى و ردود فعل الزملاء و الأصدقاء و اهتماماتهم و انطباعاتهم (٣ تكرارات).

١٢- تكراران لكل من :

* المتابعة الاعلامية لما ينشر فى الصحف .
* توجيهات رئيس التحرير و المناقشات داخل مجلس التحرير.
* من خلال التوزيع و أرقامه.
* البحث عن أهم الظواهر و مناقشتها (المسكن ، المأكل ، الاجور ، الرعاية الصحية و الاجتماعية ، التعليم).
* التعبير عن مشاكلهم و طموحاتهم و ما يراه الصحفى محققا لتفاعلهم مع مجتمعهم لتحقيق تقدم الوطن.
* رؤية الصحفى الشخصية لما يرى انه يجب على القراء معرفته.

١٣- تكرار واحد لكل من :

* حسب الحالات التى امامه (صحفى يتولى تحرير عيادة الوفد).
* الخبرة العملية و الميدانية.
* القراء هم الذين يحددون.
* بالاستجابة لما ينشر فى الصحف .
* الصالح العام .
* لا توجد وسيلة علمية متاحة لتحديد ذلك بشكل صحيح.

و أجاب احد الصحفيين انه لا يهتم بتحديد قائمة اهتمامات قرائه.

و يمكن بصفة عامة ان نقول ان هذه الاجابات تعكس ـ كما سبق و اشرنا بالنسبة لوسائل التعرف على القراء ـ الاسلوب الانطباعى اللاعلمى الشخصى غير الموضوعى فى التعامل مع قراء الصحف.

رابعا : كان الاسلوب الأكثر شيوعا ـ بين عينة البحث ـ فى التمييز بين ما يحتاجه قرائهم و ما يهمهم هو الاعتماد على الحس الصحفى (القائم على اساس من الوعى الوطنى و الثقافى فى رأى البعض) و ذلك بنسبة ٢٧٪ و تلى ذلك اسلوب المعايشة و الاحتكاك المباشر و الاختلاط بهم (٢٠ تكرارا بنسبة ١٨٪).

ثم اسلوب الاستفاده مما يرد برسائل القراء و تليفوناتهم (١٦ تكرارا بنسبة ١٤,٤٪).

و ذكر البعض انه يعتمد فى هذا التمييز على خبرته الصحفية بنسبة ١٠,٨٪ (١٢ تكرارا) ثم جاءت بعد ذلك اللقاءات المباشرة و الاتصالات مع القراء (٩ تكرارات بنسبة ٨٪).

الى جانب بعض اساليب التمييز الأقل شيوعا بين عينة البحث و هى :

* تقدير الصحفى الشخصى باعتباره فردا فى المجتمع (٥ تكرارات).
* المناقشة و الحوار مع بعض القراء (٤ تكرارات).
* الاعتماد على الاستفتاءات و استطلاعات الرأى العام (٣ تكرارات).
* بسؤال الأصدقاء و الأقارب و زوجة الصحفى نفسه عما تحب ان تقراه بالضبط (تكراران).

و بعض الأساليب وردت لمرة واحدة (تكرار واحد) و هى :

* عن طريق ضمير الصحفى .

* الملاحظة .
* التنبؤ.
* ما يتحدثون به صراحة و يطالبون به.

و اشار بعض الصحفيين الذين طبق عليهم البحث في اجاباتهم الى بعض الاسس التى يستندون عليها فى التمييز بين ما يهم القراء و يحتاجونه و هى:

* ان ما يهم القراء ينبغى ان يكون هو نفسة ما يحتاجونه (٤ تكرارات).
* الرجوع الى قاعدة ان الصحافة فى خدمة المجتمع.
* تحقيق التوازن بين المواد الجادة و الخفيفة .
* حسب طبيعة الموضوع .
* الكتابة فى الموضوعات التى تمثل مشكلة جماعية لا فردية.
* العمل على ارضاء كافة الاذواق.
* تقديم ماهو اقرب الى الحقيقة.
* التركيز على الأهم.
* متابعة هموم القراء.

و ذكر أحد الصحفيين انه لا يهمه التمييز ، و قال اخر انه لا ينبغى ان ناخذ حاجة القراء دائما فى الاعتبار.

خامسا: ظهر من البحث ان هناك اتجاها عاما بين غالبية افراد عينة البحث يرى ضرورة ان يقدم للقراء ما يحتاجونه بالفعل و ذلك بنسبة ٨٥,٧٪ ، مقابل ١٤,٣٪ رفضوا هذا الاتجاه و ذكر ٨,٩٪ من اصحاب الاتجاه الأول انهم يحاولون ان يحققوا ذلك قدر المستطاع.

اما الأساليب التى يتبعونها لتحقيق ذلك فكانت – مرتبة حسب وجهة نظرهم – هى:

١- المعايشة و الاحتكاك و متابعة ردود الافعال الحقيقية للجماهير و التجاوب معهم (١٠ تكرارات بنسبة ١١,١٪)
٢- من وجهة نظر الصحفى و بمايعكس اهتماماته الشخصية (٩ تكرارات بنسبة ١٠٪).
٣- متابعة ما يهم الناس(٨ تكرارات).
٤- معتمدا على ما يرد فى رسائل القراء (٨ تكرارات).
٥- بتناول الموضوعات الأكثر اهمية للقطاع الاكبر منهم (٨ تكرارات).
٦- الحس الصحفى و المعرفى (٧ تكرارات).
٧- المتابعة المستمرة للأحداث (٦ تكرارات).
٨- تكراران لكل من:
* تقديم الاخبار الخدمية التى تهم القراء و خاصة الشباب .
* من خلال متابعة القضايا المثارة فى وقت معين .
* المناقشات بين الصحفى و زملائه و اصدقائه.
٩- تكرار واحد لكل من:
* عن طريق جس النبض.
* على اساس ارقام التوزيع .
* معرفة الصحفى الشخصية بالمجال الذى يتعامل معه.

و كانت هناك مجموعة من المعايير التى اشار ـ بعض الصحفيين المبحوثين ـ الى انهم يختارون على اساسها ما يحتاجه القراء بالفعل و هى :

١ - الواقعية و الموضوعية .
٢ - الجدية و الاهمية .
٣ - كل جديد.
٤ - الصدق و الامانة .
٥ - ان تكون المادة مسلية رغم جديتها .
٦ - مدى الفائدة التى ستعود على القارىء من موضوع معين .
٧ - تقديم كل ما يهدف الى تحسين المستوى الثقافى للشعب .
٨ - تقديم كل ما يسهم فى تنمية الوعى لدى القارىء.
٩ - تقديم ما يلبى دوائر الاهتمام الثلاث للقارىء (المحلى ، العربى ، الاسلامى).
١٠- التركيز على قضايا المال و الصحة و الطعام.

أما الذين رفضوا ان يكون الاتجاه دائما هو تلبية احتياجات القراء فقد ارجعوا ذلك للعوامل التالية :

١- الخضوع لرغبة رئيس التحرير .
٢- انه ليس المطلوب تقديم كل ما يحتاجه القارىء بل ما يهمه و هذه مسالة نسبية حسب الشريحة التى يتعامل معها الصحفى.
٣- الالتزام بالسياسة العامة للصحيفة .
٤- الصحفى مجبر على تغطية اختصاص محدد بغض النظر عما يحتاجه القراء.
٥- الجو العام (سياسيا و اجتماعيا) هو المتحكم الرئيسى .
٦- ينبغى ان يكون ذلك فى حدود المسموح به امنيا .
٧- الصحفى ليس حرا دائما فى الاختيار.

سادسا : اكدت غالبية الصحفيين (٥٧,٩٪ منهم) ـ الذين شملتهم عينة البحث ـ انها تضع دائما فى اعتبارها ردود الافعال المتوقعة للقراء ، و كان هذا أكثر وضوحا فى الصحف الحزبية بنسبة ٨٤٪ ، و اقل وضوحا فى مؤسسة "اخبار اليوم" بنسبة ٣٤٪.

و ذكر ١٧,٥٪ من المبحوثين انهم لا يهتمون بردود الافعال المتوقعة للقراء ، و كان ذلك اكثر وضوحا فى مؤسسة "اخبار اليوم" ، و لم تظهر على الاطلاق بين اجابات محررى و كالة انباء الشرق الاوسط ، الصحف الحزبية مجلة "الاذاعة و التليفزيون" ـ الذين طبق عليهم البحث.

و اشارت نسبة محدودة من المبحوثين (٣,٤٪) الى انها تضع ردود الافعال المتوقعة للقراء فى اعتبارها الى حد ما.

الفصل الرابع

تاهيل الصحفيين وتدريبهم

و نعرض في هذا الفصل لمستوى تاهيل الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث و نوعية هذا التاهيل ، و مدى تعرضهم للتدريب اثناء ممارسة المهنة و مجالات التدريب و الجهات المنظمة له .

كما يتناول هذا الفصل اكثر المداخل التى يبدأ بها الصحفي في مصر عمله في مجال الصحافة و الطرق المتبعة للالتحاق بمهنة الصحافة في مصر.

الى جانب الاستعراض المفصل لخبرات الصحفيين الذين تشملهم عينة البحث من خلال التعرف على المهمات الصحفية التى كلفوا بها و اهم المؤتمرات و الندوات التى شاركوا فيها فى الداخل و الخارج .

و فيما يلى تفصيل ذلك

١- اتضح من تحليل البيانات ان الغالبية العظمى لافراد عينة البحث مؤهلين تأهيلا جامعيا ، و ان عددا محدودا للغاية غير مؤهلين (٢،٣٪) أو حاصلين على شهادات أو متوسطة (أدنى من المستوى الجامعى) (٠،٨٪) و ان كان البعض حاصلين على اكثر من مؤهل جامعى فى الوقت نفسه(٠،٨٪).

٢- كما ظهر ان حوالى خمس العينة (١٨،٨٪ بالتحديد) حاصلين على درجات اعلى من المؤهل الجامعى (دبلوم أو ماجستير أو دكتوراه) ٣٨،٩٪ منهم فى مجال الصحافة و الاعلام.

٣- بالنسبة للحاصلين على مؤهل جامعى فقد كشف البحث ان نسبة كبيرة منهم (٤١،٨٪) مؤهلين تاهيلا اكاديميا صحفيا و اعلاميا ، و ان اكثر المؤسسات فى هذا المجال ـ بالقياس لاجمالى حجم العينة المسحوبة منها هى الصحف الحزبية ٦٤٪ ، و الاهرام ٥٨،٤٪.

و يمكن تفسير هذه النتيجة بالنسبة للصحف الحزبية بحداثة ظهورها و احتياجها لكوادر مؤهلة و من ثم فقد اتجهت بشل اساسى الى الاستعانة ـ اضافة الى بعض الصحفيين الذين كانوا يعملون فى مؤسسات صحفية قومية بخريجى كلية الاعلام و اقسام الصحافة و الاعلام ، خاصة و ان بعض القيادات الصحفية ببعض هذه الصحف هم اصلا من خريجى أقسام الصحافة.

٤- كما كانت اكثر المؤسسات الصحفية من حيث عدد الحاصلين على ليسانس الآداب بتخصصاته المختلفة (اللغات ، التاريخ ، المكتبات و الوثائق ، الجغرافيا ، الاجتماع ...الخ) بالقياس لاجمالى حجم العينة المسحوبة منها هى مجلة الاذاعة و التليفزيون ٥٧،١٪ ، و وكالة انباء الشرق الاوسط ٢٨،٩٪.

٥- أما بالنسبة للدراسات الفنية (الفنون الجميلة ، التطبيقية ، الفنون المسرحية ، التربية الفنية) فقد ظهر ان اعلى نسبة من الحاصلين على مؤهل اكاديمى فيها ـ بالقياس لاجمالى حجم العينة المسحوبة منها كانت فى مؤسسة روز اليوسف ٢٠٪.

و لعل هذا يرجع فى جانب منه الى كل اصدارات هذه المؤسسة هى مجلات تهتم اكثر من الجرائد بالنواحى الفنية و الاخراجية ، فضلا عن تمير صحف هذه المؤسسة بالرسوم اليدوية سواء التعبيرية او الساخرة (الكاريكاتير) مما يتطلب ان يكون جانبا من القائم بالاتصال فيها من الفنانين.

٦- و بالنسبة للحاصلين على بكالوريوس فى الاقتصاد و العلوم السياسية فقد ظهروا فى عينة كل من الاهرام ، دار التحرير ، و وكالة انباء الشرق الاوسط و هذا أمر يتفق مع ظروف كل منهم فالاهرام به مركز للدراسات السياسية و الاستراتيجية يعتمد بشكل اساسى على خريجى هذه الكلية ، كما ان طبيعة عمل و كالة انباء الشرق الاوسط تتطلب ايضا الخلفية السياسية و الاقتصادية خاصة و انها تهتم باصدار بعض النشرات المتخصصة فى الاقتصاد وغيره

(بالتفصيل: جدولى رقم "٤" و"١٧" ، ملاحق البحث).

و هذه النتائج تعطى دلالات ذات معنى حول مستقبل التاهيل الاكاديمى فى مجال الصحافة فى مصر حيث بدأ خريجو قسم الصحافة ـ الذين تخرجت اول دفعة منهم من جامعة القاهرة سنة ١٩٥٨ ـ يتولون معظم المناصب القيادية العليا فى معظم المؤسسات الصحفية .

كما أن عددا من خريجى كلية الاعلام ـ الذين تخلاجت أول دفعة منهم سنة ١٩٧٥ يتولون المناصب القيادية الوسطى ، وهذا يوضح فى جانب منه الاتجاه نحو زيادة الاعتماد على المؤهلين اكاديميا فى مجال الصحافة حيث ان قطاعا لا باس به من هذه القيادات ـ بحكم تأهيلهم ـ يؤمنون بأهمية الدراسة فى مجال الصحافة الى جانب الموهبة و الاستعداد.

و يمكن ان نتوقع ان تشهد السنوات القادمة غلبة المؤهلين تاهيلا اكاديميا فى مجال الصحافة على العاملين فى الصحافة المصرية.

٧- كشفت نتائج البحث ان معظم افراد العينة من الصحفيين (٥٥٪ منهم) لم يشاركوا فى أية دورات تدريبية تأهيلية أو تخصصية أو متقدمة اثناء عملهم و أن الذين اتيح لهم المشاركة فى هذه الدورات لا تزد نسبتهم عن ٢٩,٨٪ نقط ى، و ان أعلى نسبة للمشاركة فى مثل هذه الدورات ـ بالقياس لاجمالى حجم العينة المسحوبة منها ـ ظهرت فى الصحف الحزبية (٤٠٪) ثم فى مؤسسة روز اليوسف ٣٩,٣٪ و ان أقل نسبة للمشاركين فى مثل هذه الدورات ـ بالقياس لاجمالى حجم العينة المسحوبة منها ـ كانت فى مجلة الاذاعة و التليفزيون (١٤,٣٪ نقط) (بالتفصيل جدول رقم "١٨" ، ملاحق البحث).

٨- يمكن القول أن الدورات التدريبية التى شارك فيها عدد من افراد عينة البحث تنقسم الى:

أولا: دورات للتدريب على مهارات العمل الصحفى و تقنياته و مستحدثاته مثل:

* التصوير الصحفى .
* الجمع التصويرى .
* فصل الالوان .
* طباعة الصحف.
* النظم التكنولوجية فى الصحافة اليابانية .
* تحرير و كتابة المقال .
* المهارات الصحفية المتطورة .
* الصحافة الرياضية .
* صحافة و كالات الانباء(*).
* الصحافة الاقتصادية .
* الصحافة العلمية .

ثانيا: دورات تدريبية لامداد الصحفى بالمعارف و بعض المهارات المعينة له مثل:

* الكومبيوتر .
* الميكرو فيلم .
* الآلة الكاتبة .
* فى اللغات خاصة الانجليزية الى جانب الفرنسية و الالمانية و الاسبانية .

(*) جدير بالذكر ان الصحفى الذى شارك فى هذه الدورة هو من صحفيى دار الهلال و ليس و كالة انباء الشرق الاوسط ـ و كالة الانباء الوحيدة فى مصر.

* تخطيط الاتصالات و ادارتها.
* العلاقات العامة .
* الدراما و المسرح .
* الكتابة للطفل.

ثالثا: دورات تخصصية فى مجالات معينة مثل:
* شئون البيئة .
* محو الأمية .
* تنظيم الاسرة .
* الرضاعة الطبيعية .
* ختان الاناث .
* مكافحة المخدرات .
* التنمية الاقتصادية .
* العلاقات الدولية .
* التخطيط .
* التعليم الفنى .
* التربية و علم النفس .
* الاستراتيجية العسكرية .
* العلاقات النقابية الدولية .

٩- ان بعض هذه الدورات نظمتها جهات داخلية ، و بعضها جهات خارجية . و يمكن ان نقسم الجهات الداخلية الى قسمين:

أولا: جهات صحفية و اعلامية
* بعض المؤسسات الصحفية كالاهرام و اخبار اليوم.
* نقابة الصحفيين .
* المجلس الأعلى للصحافة .
* هيئة الاستعلامات .
* الرابطة العربية للصحافة الرياضية .
* لجنة النقاد الرياضيين المصريين .

ثانيا: جهات اخرى مثل
* الجامعة الامريكية .
* الجمعية الافريقية
* وزارة الثقافة .

* اكاديمية السادات .
* المركز القومى للبحوث .
* معهد الدراسات العربية .
* التليفزيون.
* وزارة الصحة . * جمعية تنظيم الأسرة.
* وزارة التخطيط.
* معهد التخطيط القومى.
* الحزب الوطنى الديمقراطى.
* الادارة العامة لمكافحة المخدرات .
* المعهد العالى للدراسات الاشتراكية (الغى حاليا).
* منظمة الشباب (لم يعد لها وجود حاليا).
* أكاديمية ناصر العسكرية .

اما الجهات الخارجية فكانت:

* مؤسسة طومسون (صحيفة التايمز) بالمملكة المتحدة .
* اليونسكو.
* منظمة الصحفيين الدولية.
* جامعة شيكاغو بالولايات المتحده.
* منظمة العمل العربية ببغداد.
* المعهد الدولى للصحافة بموسكو.
* اتحاد الصحفيين العرب.
* الخارجية اليابانية .
* المركز الثقافى الاسبانى.
* المركز الصحفى اليابانى .

١٠- ان مدد هذه الدورات تراوحت بين اسبوع و امتدت فى بعض الاحيان لنحو ستة شهور ، و استغرقت بعض هذه الدورات اسبوعين أو ثلاثة او شهر أو شهران أو ثلاثة شهور . و أن طول مدة الدورة يرتبط فى اغلب الاحيان بتنظيمها فى خارج مصر ، فى حين ان اغلب الدورات التى تم تنظيمها داخل مصر كانت دورات قصيرة.

١١- ذكر اغلب الصحفيين الذين شاركوا فى مثل هذه الدورات انهم استفادوا منها الى حد كبير حيث زودتهم بمعارف جديدة و مفيدة.

و جددت معلوماتهم و اكسبتهم مهارات ضرورية ، و اتاحت لهم فرصة الاطلاع و الاحتكاك و الاتصال و التعارف و تبادل الآراء.

و لعل هذا يكون حافزا للمؤسسات الصحفية و الجهات الاخرى المهتمة بالصحافة فى مصر ككلية الاعلام و نقابة الصحفيين و المجلس الأعلى للصحافة لتوجيه مزيد من الاهتمام بتنظيم مثل هذه الدورات خاصة حول مستحدثات العمل الصحفى التى تتلاحق كل يوم بشكل يجعل من الصعب تجاهلها و الا اصبحت صحافتنا متخلفة عن عصرها.

١٢- اتضح من تحليل نتائج البحث أن مايزيد عن نصف عدد عينة البحث من الصحفيين (٥١,٩٪) ذكروا انهم بدأوا العمل بالصحافة معتمدين على جهودهم الشخصية اذ تقدموا بأنفسهم ـ دون وساطة ـ للمسئولين عن تحرير الصحف و التحقوا بالعمل و اثبتوا كفاءة.

و لم تظهر فروقات ذات دلالة فى هذا المجال بإختلاف المؤهل ، بين من هم مؤهلين تاهيلا أكاديميا فى مجال الصحافة ، و غيرهم من الحاصلين على مؤهلات فى غير الصحافة و الاعلام (بالتفصيل: الجداول رقم "١٩" ، ملاحق البحث).

كما كان هذا هو المدخل الأساسى و الغالب لبداية عمل الصحفيين فى الصحافة المصرية فى كل من المؤسسات الصحفية التى شملتها عينة البحث (بالتفصيل جدول رقم "١٩" ، ملاحق البحث).

و تلى ذلك كاسلوب يتم على أساسه إختيار الصحفيين (اقتناع احد كبار الصحفيين بالصحفى المبتدىء و إعطائه فرصة للتدريب) بنسبة ١٩,٨٪ و كان هذا الاتجاه واضحا ـ بشكل أكبر فى مؤسسة اخبار اليوم ٢٣,٤٪ و فى مجلة أكتوبر ٢١,١٪ .

ثم (ترشيح احد اساتذة الصحفى المبتدىء له) و جاء ذلك بنسبة ١١,٢٪ و ظهر بوضوح فى مجلة الاذاعة و التليفزيون ٥٧,١٪ و مؤسسة الأهرام ١٥,٥٪ و مؤسسة روز اليوسف ١٥,٤٪.

و من الأمور الملفتة للنظر ان من بين الأساليب التى يلتحق بها الصحفيون المبتدءون للعمل بالصحافة المصرية و التى ظهرت بنسبة ليست قليلة ٨٪ هى قيام بعض المسئولين بتقديم بعض هؤلاء المبتدئين للمسئولين عن التحرير فى المؤسسات الصحفية.

و من الغريب ايضا أن الانتماء للحزب الذى يصدر صحفا معينة لم يكن من الوسائل التى يلتحق بها الصحفيون للعمل بهذه الصحف ، و هذا يؤكد أن الصحف الحزبية تطلب للعمل بها مهنيين متمكنين من مهارات العمل الصحفى بصرف النظر عن الانتماء الحزبى و إن كان هذا لا يعنى إن لهذه القاعدة إستثناءاتها.

بالاضافة إلى الأساليب السابقة ظهرت بعض الوسائل الأخرى بنسب محدودة هى البدء بعمل غير "صحفى" داخل المؤسسة ٢,٩٪ ، و اتضح هذا على سبيل المثال فى انتقال بعض العاملين باقسام المعلومات الصحفية إلى بعض الأقسام التحريرية ، و كذلك إنتقال بعض المصححين و المراجعين من قسم التصحيح إلى اقسام تحريرية أخرى كما إن البعض بدأ عمله الصحفى بالصدفة ٢,٧٪.

إلى جانب وسائل اخرى مثل الواسطة ، ترشيح احد الأصدقاء ، ملكية والدة أحد الصحفيين (*) لثلث جريدة المصرى مما دفعها إلى تاهيله منذ الاربعينات للعمل الصحفى .

(*) أ. عبد الرحمن فهمى

١٣- رات نسبة كبيرة ٣٢٪ من عينة البحث ان أقرب الطرق للمثالية و التى ينبغى إتباعها للالتحاق بمهنة الصحافة فى مصر هى أن يتقدم الراغب بمبادرة ذاتية منه مع توفر العلم التام باصول الصحافة و اختيار الصحيفة المناسبة له و الاصرار على العمل فيها و يكون عليه ان يثبت كفاءته و جدارته عن طريق العمل الدءوب و الموضوعات التى تمثل سبقا صحفيا.

و قد اقترح البعض أن يتقدم الصحفى المبتدىء مسلحا بموضوعات و افكار وغيرها من الانتاج الجيد الصالح للنشر.

كما رات نسبة لا باس بها منهم ١٥,٨٪ ضرورة أن يكون المتقدم حاصلا على مؤهل دراسى صحفى متخصص و لديه الموهبة و الاستعداد الشخصى الذين يمكن صقلهما خلال فترة تمرين أثناء الدراسة.

و اضاف آخرون ضرورة أن يكون المتقدم مثقفا و لديه الاصرار و الارادة .

و اقترح ١٥٪ - من الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث - أن يكون الطريق للاتحاق بالمهنة هو إتاحة فرص التدريب أمام كل الراغبين و لديهم الاستعداد بصرف النظر عن نوع دراسته (صحفية أو غير صحفية) ثم يتم الانتقاء من بينهم.

و قد اختلفت مدة التدريب و شكله التى اقترحها المبحوثون فقد اقترح البعض ان يكون التدريب لمدة شهر ، و رأى آخرون أن يكون لمدة ثلاثة شهور كافية للحكم على الموهبة دون مجاملات أو وساطات.

و اضاف البعض لذلك ضرورة وضع معايير موضوعية و محددة للاختيار و راى بعضهم أن يسبق فتح الباب للتدريب امتحان شفهى للمتقدم فى المعلومات العامة و طريقة التفكير.

و رأى ٨,٥٪ من المبحوثين أن تقدم كلية الاعلام بترشيح الممتازين من خرجيها للالتحاق بالصحف ، و رأى البعض أن يتم ذلك قبل التخرج و أثناء الدراسة بحيث تتيح الكلية للواعدين من ابنائها فرصة التدريب فى الصحف على أن يستمروا فيها بعد تخرجهم .

و برز هؤلاء رؤيتهم بأن الدراسة العملية لابد أن تتم بالتنسيق بين كليات و اقسام الصحافة ، و المؤسسات الصحفية بما يتيح للطالب إثبات جدارته فى مجال العمل الصحفى و بالتالى يسهل عليه إيجاد فرص للعمل فى المكان الذى يتدرب فيه .

و قد غالى البعض و طالب بان تكون ترشيحات الكلية لابنائها شبه ملزمة للمؤسسات الصحفية.

و رأى ٤,٩٪ من الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث أن الطريقة المثالية لاختيار الذين يلحقون بالمهنة هى ان تكون لديهم الموهبة و حب المهنة و الاخلاص لها و أن يتم اكتشاف المواهب الصحفية و رعايتها و صقلها .

و اقترح البعض ٣,٢٪ أن تنظم الصحفى مسابقات يتقدم لها الراغبون فى العمل بالصحافة و يتم اجراء اختبارات لهم لقياس الموهبة و القدرات و المهارات و الثقافة.

و اكتفى البعض ٢,٨٪ بمطالبته بان يكون الالتحاق بالمهنة مستندا على وجود الاستعداد للعمل الصحفى لدى الراغب دون النظر لأية اعتبارات اخرى.

و هناك طرق اخرى طرحت بنسب محدودة و هى:

* الوساطات ٢,١٪.
* التعاون الثلاثى بين كلية الاعلام و المؤسسات الصحفية و نقابة الصحفيين لايجاد الصيغة المناسبة للخريجين ، إذ رأى هؤلاء ضرورة أن يكون لكل من الكلية و النقابة دورا أكثر فاعلية ٢,١٪ ايضا.
* أن تتوفر مجموعة من المواصفات لدى الراغب فى العمل بالصحافة مثل الثقافة العامة ، اتقان اللغات الأجنبية ، الهواية ، الشخصية ، الذكاء ، ادب الحوار و الحديث ١,٦٪ .
* الدراسة بالمعاهد الصحفية المتخصصة ١,٦٪ أيضا.
* اقتناع أحد الصحفيين الكبار بالصحفى الشاب و إعطائه فرصة للتدريب ١,٦٪.
* قيام نقابة الصحفيين بتسجيل خريجى كليات و أقسام الصحافة و رغباتهم و الالتزام من جانب المؤسسات الصحفية بتعيينهم خلال مدة معينة بعد إعداد دورات تدريبية لهم من خلال النقابة ١,٢٪.
* أن يكتسب الصحفى خبرة فى العمل فى اكثر من قسم بالصحيفة ليصبح محررا ناجحا.
* الحصول على الفرصة المناسبة.
* ان يتقدم طالب للعمل للصحيفة و يطرد ثم يعود و يطرد مرة اخرى و هكذا حتى يقتنع به المسئولون و هكذا حتى يقتنع به المسئولون و هذ أفضل كثيرا فى رأى البعض من الوساطة.
* الاصرار و الصبر ، و العمل لكسب الثقة.
* وجود قسم للتدريب فى كل صحيفة أو مؤسسة صحفية يشرف عليه صحفى كفء .
* العمل فى صحف إقليمية أو مجلات نقابية حتى تتسع الفرصة لاكتساب مزيدا من الخبرة .
* أن يتم فرض خريجي كليات الاعلام على المهنة فى مصر.
* التقدم لأية صحيفة بعد الدراسة المتخصصة مع تقديم ملف شامل لكافة الانشة الصحفية و الدرسية أثناء فترة الدراسة.

١٤- اتضح من البحث ان معظم الصحفيين ـ الذين شملتهم عينة البحث قد كلفوا بمهمات صحفية فى خارج مصر و سافروا للعديد من دول العالم ، فغالبيتهم قد سافروا للدول العربية خاصة العراق و دول الخليج و السودان و دول المغرب العربى.

كما سافروا فى مهام صحفية للاتحاد السوفيتى و الصين و دول غرب اوروبا و دول شرق اوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية و العديد من الدول الافريقية و الاسيوية.
و ان كان الذي سافروا منهم لاحدى دول أمريكا اللاتينية قليلين.

بل ان بعضهم سافروا ـ كما قال ـ لمعظم دول العالم فى مهام صحفية و ان معظم هؤلاء قد سافروا بدعوة من احدى الجهات بنسبة ٣٠٪ (بالتفصيل : جدول رقم "٦٠" ملاحق البحث).

١٥- كما شارك معظمهم أيضا فى مؤتمرات و ندوات متخصصة فى مجال عملهم الصحفى سواء عقدت فى الداخل أو فى الخارج.

و بعض هذه الندوات و المؤتمرات التى عقدت فى الداخل كانت خاصة بشئون مهنة الصحافة مثل ندوات نقابة الصحفيين و الندوات و اللقاءات التى نظمها بصفة دورية اللجان المتخصصة فى النقابة كاللجنة الثقافية و لجنة الشئون العربية و لجنة الحريات و غيرهم أو تلك التى عقدت فى المجلس الأعلى للصحافة مثل ندوة الصحافة المحلية فى مصر.

و بعضها يتعلق بمجال عمل الصحفى مثل:

* مؤتمر وزراء الداخلية العرب ، المؤتمر الدولى لمنع الجريمة ، المؤتمر الدولى للمخدرات ، مؤتمر الادمان و المخدرات ، مؤتمرات الجريمة.

* مؤتمر أدباء الأقاليم ، ندوات المسرح التجريبى و السينما التسجيلية و بينالى الاسكندرية ، الندوات الشعرية ، ندوات معرض القاهرة الدولى للكتاب ، الندوات الادبية باتيلية القاهرة ، و ندوات نوادى السينما ، ندوات و عروض مسارح الأقاليم ، ندوة العيد المئوى للمثال مختار ، مؤتمر طه حسين بالمنيا ، مؤتمرات الاطفال بالمركز القومى لثقافة الطفل ، مؤتمر وزراء الثقافة العرب ، ندوات المركز الثقافى الفرنسى ، المؤتمر السنوى لجمعية الاقتصاد و التشريق ، تكريم نجيب محفوظ ، المهرجانات السينمائية (القاهرة ، الاسكندرية ، أسوان) مهرجان الاسماعيلية للفنون الشعبية ، مهرجان الاسماعيلية للسينما التسجيلية ، مهرجان سينما الاطفال ، ندوات المؤسيقى المتطورة فى مصر ، الندوات الأدبية بنادى الأدباء و نقابة الصحفيين و نادى القصة .

* ندوات حول مستقبل المنطقة العربية بعد حرب الخليج ، مؤتمرات التضامن الأسيوى الافريقى ، مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية ، الاشتراكية ، الدولية ، أوروبا الموحدة ، نصرة الشعوب العربية ، مباحثات السلام ، مصر و الجماعة الأوروبية ، ندوة المستوطنات ، المؤتمر السنوى للعلوم السياسية بكلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، ندوات منظمة حقوق الانسان ، ندوات تتعلق بالسياسة الخارجية و افريقيا ، مؤتمر دول مجموعة الـ ٧٧ بالقاهرة ، ندوات مركز الدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، مؤتمر الحكم المحلى ، المؤتمرات البرلمانية ، مؤتمرات الاحزاب ، البعد الاستراتيجى للوطن العربى ، ندوة الأمم المتحدة حول العنصرية و الصهيونية ، ثورة يوليو و العالم العربى ، النظام السياسى المصرى و الأمن القومى العربى ، ندوات مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام .

* مؤتمرات تحلية مياه البحر ، تطوير الجامعات ، المؤتمرات العلمية و الطبية ، البيئة ، تطوير التعليم ، سياسات التعليم فى مصر ، مؤتمرات المياه الجوفية ، مكافحة مرض الايدز ، تبسيط المعلومات.

* المؤتمرات الخاصة بالشباب ، مؤتمرات شبابية تبحث المشاكل الجماهيرية في مختلف المجالات ، مؤتمر النهوض بالشباب ، ندوة الشباب الاشتراكي ، مؤتمرات الشباب و الرياضة.

* مؤتمرات ترشيد الطاقة ، البترول ، التنمية الادارية ، الموارد المائية ، ندوات سياحية ، مؤتمرات الاسكان ، التجمع الاقتصادي العربي ، تخصيص القطاع العام ، التصنيع المحلي ، تسويق الاسهم و السندات ، مؤتمرات علمية في مجال التسويق و الاعلان و الادارة ، مؤتمرات العاملين المصريين بالخارج مؤتمرات الغرف التجارية العربية و الاسلامية ، مجلس محافظي البنك الاسلامي للتنمية ، المؤتمرات التعاونية و الزراعية ، و العمالية و التامينية.

* ندوات اسلامية ، مؤتمرات التراث ، الندوات الاسلامية بمعرض الكتاب الدولي ، المؤتمر الاسلامي الرابع لوزراء الأوقاف ، مؤتمر الاغاثة الاسلامية بالأزهر.

* مؤتمر دراسة مستقبل كرة القدم المصرية ، مستقبل الرياضة في مصر ، اليوم الأوليمبي العربي ، النهوض بالرياضة المصرية.

* مؤتمرات الاطفال ، الرضاعة الطبيعية ، مؤتمرات المرأة و تنظيم الأسرة و مشاكل الطفولة ، المؤتمر القومي للسكان.

أما في الخارج فقد كان أهم هذه المؤتمرات و الندوات:

* مؤتمرات القمة العربية ، اجتماعات الأمم المتحدة ، المجالس الوطنية الفلسطينية ، السياسة الأمريكية و انتخابات الرئاسة (١٩٨٨) ، الحوار الأفريقي الأمريكي بزيمبابوي ، مؤتمرات وزراء الخارجية العرب ، مؤتمرات اتحاد المحامين العرب ، مجلس التعاون الخليجي ، مجلس التعاون العربي ببغداد ، مؤتمرات عدم الانحياز ، منظمة الوحدة الافريقية على ندوات عن حقوق الانسان العربي ، مؤتمرات التضامن الأفر - أسيوي ، التكامل بين دول المغرب العربي ، اجتماعات اللجنة المصرية الاردنية المشتركة ، المؤتمرات السياسية بالعراق ، مؤتمر للرد على الهجمة الشرسة على العراق في مايو سنة ١٩٩٠ ، مؤتمر الفاو بمسقط (سلطنة عمان) ، احتفالات العراق بانتصارات الفاو مؤتمر السلام في العراق ، المؤتمرات الشعبية في بغداد و جدة.

* المهرجانات السينمائية في قرطاج و برلين و دمشق و طشقند و الهند و تشيكوسلوفاكيا و الجزائر ، مهرجان أصيلة بالمغرب ، المربد الشعري في العراق ، مؤتمر طه حسين بمدريد و غرناطة ، الاحتفال بنوبل نجيب محفوظ باستكهولم ، مهرجان المسرح بامريكا ، مهرجان رمسيس الثاني بامريكا ايضا ، مهرجان جرش بالاردن ، معرض بولونيا للكتاب بإيطاليا ، مهرجان الأمة الشعري ببغداد ، مهرجان ابي القاسم الشابي بتونس ، مهرجان الأدب بابي ظبي ، مهرجان بابل بالعراق ، مهرجان موسيقى البحر المتوسط بالجزائر ، مهرجان الأوركسترا العالمية بتونس ، الندوة العالمية للموسيقى الاسلامية بالاتحاد السوفيتي ، مهرجان البالية بتركيا ، ندوة أدب الحرب ، مؤتمرات منظمة التربية و الثقافة و العلوم بتونس ، مؤتمرات المستشرقين و المهتمين بالآداب الايطالية .

* المهرجان التاسع لشباب العالم فى صوفيا ، مؤتمر الشباب فى اشبيلية ، مؤتمر تبادل الشباب بالمغرب ، مشاكل الشباب العالمى بالمانيا الغربية ، مؤتمر شبابى بالسودان ، مؤتمر الشباب فى موسكو ، مؤتمر التعاون الشبابى بأفريقيا ، المؤتمر الدولى للشباب .

* مؤتمرات الوكالة الدولية للطاقة بامريكا ، مركز الطاقة الدولية ، مؤتمر التنسيق بين الدول المنتجة للبترول ، مؤتمرات و ندوات سياحية ، موتمر الحياة الاقتصادية لدول العالم الثالث ببلغاريا ، مؤتمر الطاقة العالمى بميونيخ بالمانيا ، مؤتمر الطاقة النووية الدولية بفيينا ، مؤتمر الطاقات الجديدة بروما المؤتمر المصرى السياحى لدول الخليج ، بورصة برلين الدولية ، المؤتمر التعاونى العربى الثانى بالكويت ، مؤتمرات زراعية ، التعليم و التدريب التعاونى بتشيكوسلوفاكيا.

* مؤتمرات عن تنظيم الأسرة فى أندونيسيا و تايلاند و الأردن ، مؤتمرات المرأة فى العراق و سوريا ، الحياة الأسرية بقبرص، مؤتمرات المرأة بتشيكوسلوفاكيا ، كوبنهاجين و المانيا.

* أثر الادمان على الرياضيين بالمغرب ، المهرجانات الرياضية ، ندوة المنشطات التى نظمتها الاكاديمية الأولمبية الدولية باليونان ، تطور كرة القدم الأوروبية بالمانيا الغربية .

* مؤتمرات العمل الدولى فى جنيف ، مؤتمرات العمل العربى ، اتحاد العمال بدمشق.

<u>إلى جانب بعض الندوات و المؤتمرات المهنية التى تتعلق بمهنة الصحافة و منها:-</u>

مؤتمر الصحفيين بميونيخ ، المؤتمر الدولى للصحافة بجامعة أنديانا ، مؤتمر منظمة الصحفيين العالمية بهرارى ، مؤتمر التدريب الصحفى العالمى بوداب ، ندوات نظمها اتحاد الصحفيين العرب فى سوريا ، ندوات صحفية بسويسرا ، ندوة عن الصحافة بكولومبيا ، ندوة عن الصحافة باليابان ، ندوة الصحافة العربية بالكويت ، مؤتمرات اتحاد الصحفيين العالمى ، ندوة عن أثر الصحافة العربية فى تعميق المفاهيم القومية بدولة الامارات ، دور الصحافة فى تعميق المفاهيم القومية بدولة الامارات ، و اثراء الحوار بين الشمال و الجنوب بابى ظبى ، مجمع وكالات أنباء دول عدم الانحياز.

الفصل الخامس

حقوق الصحفيين
وضمانات ممارسة المهنة

المبحث الأول

الضمانات الأقتصادية للصحفى

يتناول هذا الفصل حقوق الصحفى فى مصر و ذلك فى مبحثين ، يعرض الأول للضمانات الاقتصادية للصحفى اى ضمان مستوى معيشى لائق له و تنظيم حقوقه المالية و الوظيفية بما يمنع عنة الظلم او الغبن ، و يتضمن هذا المبحث مدى رضاء الصحفيين فى مصر عن العائد الاقتصادى لعملهم الصحفى و مدى كفايته ، و هل يكتفون بعملهم داخل صحفهم او مؤسساتهم أم يجمعون بين ذلك و أعمل اخرى و دوافعهم لذلك .

اما المبحث الثانى فيتناول الضمانات التى تتعلق بممارسة المهنة اى الحقوق و المزايا و الحصانات التى تتوفر (أو قد لا تتوفر) للصحفى فى مصر حتى يتمكن من أداء عمله بالشكل المناسب و مدى حمايته من المخاطر أو الأضرار التى قد يتعرض لها أثناء ممارسته للمهنة بما يتلاءم مع الطبيعة الخاصة لمهنة الصحافة .

كشفت نتائج البحث أن اغلب الصحفيين الذين شملتهم العينة ٥٢,٤٪ منهم يشكون من ضعف العائد الاقتصادى لعملهم الصحفى و لا يشعرون بالرضا عن هذا العائد.

و تصل درجة عدم الرضا إلى أعلاها فى كل من مؤسسة "روز اليوسف" لتبلغ ٨٥,٧٪ من إجمالى صحفيي مؤسسة "روز اليوسف" الذين شملتهم عينة البحث ، و فى الصحف الحزبية ٦٨٪ من إجمالى عدد الصحفيين بهذه الصحف (الذين شملتهم عينة البحث) فى حين أنها تبلغ أدناها فى مؤسسة الأهرام إذ بلغت ٣٧,٧٪.

أما الذين يرون أن هذا العائد مرضى فتبلغ نسبتهم ٤٤,٥٪ ، و ان كانت نسبة كبيرة ٢٥,٨٪ منهم ترى إن هذا العائد مرضى إلى حد ما و ليس مرضيا تماما.

و كانت اعلى نسبة رضا عن هذا العائد الاقتصادى (تماما او إلى حد ما) بين عينة الصحفيين فى "الأهرام" إذ بلغت ٥٨,٥٪ و أقل نسبة رضا (تماما أو إلى حد ما) بين عينة الصحفيين فى مؤسسة "روز اليوسف" إذ بلغت هذه النسبة ١٤,٣٪ فقط (بالتفصيل: جدول رقم "٢٩" ملاحق البحث).

و يرجع الصحفيون ـ الذين شملتهم عينة البحث ـ أسباب عدم رضائهم عن هذا العائد الاقتصادى لعدة أسباب مرتبة على النحو التالى :-

* ١ ان هذا العائد الاقتصادى لا يغطى متطلبات حياتهم اليومية بنسبة ٣٧٪.

و جاء هذا السبب فى الترتيب الأول فى كل المؤسسات الصحفية ايضا عدا "أخبار اليوم" و مؤسسة "دار الهلال" حيث جاء هذا السبب فى الترتيب الثانى بين اسباب عدم رضا محررى "اخبار اليوم" و "دار الهلال" الذين شملتهم عينة البحث عن العائد الاقتصادى لعملهم الصحفى.

* ٢ انه لا يتناسب مع الجهد الكبير الذى يبذلوه بنسبة ٣٣٪

* ٣ ان هناك فروقا كبيرة فى تقدير مرتبات الصحفيين فى المؤسسات الصحفية المختلفة رغم الاتفاق فى المؤهلات و سنوات الخبرة و غيرها بنسبة ١٨,٨٪

و يلاحظ ان هذا السبب جاء بنسبة محدودة فى كل من مؤسستى "الاهرام" و "أخبار اليوم" (٢,٩٪ ، ٤,١٪ على الترتيب" فى حين جاء بنسب مرتفعة ـ إلى حد ما ـ و متقاربة فى المؤسسات الصحفية الاخرى خاصة مؤسسة "دار الهلال" الذى جاء هذا السبب فى الترتيب الأول و بنسبة ٣١,٥٪ بين الأسباب التى طرحها محرروها ـ الذين شملتهم العينة ـ لعدم رضاهم عن العائد الاقتصادى لعملهم الصحفى.

* ٤ إنه ليس هناك قواعد ثابتة لتحديد الحد الأقصى للأجور بنسبة ٩,٩٪ و يلاحظ ارتفاع نسبة هذا السبب ـ بين الاسباب الاخرى التى اوردها محررو "الأهرام" ، "اكتوبر" الذين شملتهم عينة البحث (١٧,١٪ ، ١٥,٨٪ على الترتيب) فى حين أنه قد هبط فى بعض المؤسسات الأخرى إلى ادنى درجاته و هى الصحف الحزبية ٤,٣٪ ، وكالة أنباء الشرق الأوسط ٤,٨٪ .

كما لم يظهر من تحليل النتائج وجود اختلاف ذى دلالة بين النتائج الخاصة بكل صحيفة داخل المؤسسة الواحدة (بالتفصيل: الجداول "٦٢" ـ ملاحق البحث) .

و اتضح من البحث أن نسبة كبيرة من المبحوثين (٤٨,٧٪) لا يكتفون بالعمل فقط فى الصحف المعنيين بها.

و يظهر هذا بنسب أكبر فى كل من مؤسسة روز اليوسف (٧٥٪ من محرريها الذين شملتهم العينة) و مؤسسة الأهرام (٥٤,٧٪ من محرريها الذين ضمتهم عينة البحث) و الصحف الحزبية (٥٢٪ منهم) (بالتفصيل جدول رقم "٣٠" ، ملاحق البحث).

و تبين ايضا من تحليل نتائج البحث أن اكثرهم لا يكتفى بعمل واحد فقط إضافة إلى عملهم الاصلى فى صحفهم ، بل يقومون بالعديد من الأعمال الاخرى يمكن ترتيبها على النحو التالى ـ حسب نسبة الذين يجمعون بينها و بين عملهم فى صحفهم ـ

* ١ العمل فى مكاتب الصحف العربية بالقاهرة بنسبة ١٦٪ و يظهر هذا بشكل و اضح بين محررى الصحف الحزبية الذين شملتهم العينة إذ يعمل ٤٧,١٪ منهم أى ما يقرب من نصفهم بمكاتب الصحف العربية بالقاهرة و كذلك بين عينة محررى مؤسسة "روز اليوسف" ٣٠٪ منهم .

٢* كتابة موضوعات صحفية لصحف اخرى ـ غير صحفهم المعينين بها ـ تصدر عن نفس المؤسسة التي تصدر عنها صحفهم بنسبة ١٤,٥٪

و كانت أعلى نسبة لذلك بين محررى مؤسسة "الاهرام" الذين شملتهم عينة البحث إذ بلغت ٣٧,٨٪ منهم.

٣* كتابة موضوعات صحفية لصحف حزبية بنسبة ٧,٩٪ و الشيء الغريب ان بعض محررى الصحف الحزبية قالوا انهم يكتبون موضوعات صحفية لصحف حزبية اخرى (فى صحيفتى الأمة ، الشعب).

و كانت أعلى نسبة لذلك أيضا بين محررى كل من "دار الهلال" ١٠,٥٪ من إجمالى محرريها الذين شملتهم العينة ، و "روز اليوسف" ١٠٪ منهم.

٤* إعداد برامج للراديو و التليفزيون بنسبة ٧,٢٪ و ظهرت بنسب أكبر فى مؤسسة "دار التحرير" ١٣,١٪ من إجمالى محرريها الذين شملتهم العينة و يقومون باعمال اخرى غير عملهم الاصلى فى صحفهم ، مجلة "اكتوبر" بنسبة ٩,١٪ من إجمالى محرريها الذين شملتهم العينة ايضا.

و لم يظهر فى عينة مجلة "الأذاعة و التليفزيون" من يقومون بهذا العمل ـ رغم إتصالهم الوثيق بهذا المجال ، و ربما يكون هذا مؤشرا طيبا حتى تتصف معالجاتهم الصحفية لما يقدم فى الراديو و التليفزيون بدرجة أعلى من الموضوعية .

و لابد لنا ان نتحفظ على هذه النتيجة نظرا لصغر حجم عينة محررى المجلة الذين طبق عليهم هذا البحث ، مما يقلل من احتمالية ظهور من يقومون بكتابة برامج للراديو و التليفزيون من محررى المجلة فى هذه العينة.

٥* كتابة موضوعات صحفية لصحف أخرى لا تصدر عن نفس المؤسسة الصحفية التى يعمل بها المحرر و ذلك بنسبة ٦,٤٪.

و اتضح ذلك بشكل أكبر بين محررى "دار التحرير" ـ الذين طبق عليهم البحث ـ بنسبة ٩,٨٪.

٦* كتابة أعمال أدبية (مثل دواوين شعر ، روايات طويلة ، قصص قصيرة ،.....) و ذلك بنسبة ٥,٣٪.

و ظهرت بشكل أكبر بين محررى مؤسسة "روز اليوسف" بنسبة ٢٠٪ ممن طبق عليهم البحث ، و "دار الهلال" بنسبة ١٤٪ منهم .

٧* كتابة أعمال فنية (سيناريوهات و معالجات تليفزيونية أو سينمائية و مسرحية لبعض اشكال الدراما) بنسبة ٤,٥٪.

و ظهرت بنسبة كبيرة فى مجلة "أكتوبر" (١٨,٢٪) من محررى المجلة الذين طبق عليهم البحث ، و فى مؤسسة "روز اليوسف " بنسبة ٧,٥٪ ممن يقومون باعمال اخرى غير عملهم الأصلى بصحفهم.

و لم يظهر من يقومون بكتابة أعمال فنية على الاطلاق بين عينة محررى وكالة أنباء الشرق الأوسط أو عينة الصحف الحزبية او مجلة الأذاعة و التليفزيون.

٨ * تولى مهام تحريرية لصحف إقليمية بنسبة ٤,٧٪ ، و قد اتضح ان بعض الصحفيين يقومون بذلك بنسب مختلفة ،إذ بلغت نسبة ذلك بين بعض محررى الصحف الحزبية ١٧,٦٪ من محرريها الذين يقومون بأعمال اخرى غير عملهم الأصلى بصحفهم ، "دار التحرير" بنسبة ٦,٥٪ ، "الأهرام" بنسبة ٥,٨٪ .

٩ * العمل كخبراء أو مستشارين لبعض الجهات بنسبة ٣,٨٪.

١٠* التدريس فى بعض الجامعات بنسبة ٣,٤٪.

١١* المشاركة فى التدريب فى بعض الدورات التدريبية بنسبة ٢,٦٪ .

١٢* تولى مهام تحريرية لصحف تصدر عن أندية رياضية بنسبة ٢,٣٪.

١٣* العمل فى جلب الاعلانات أو تحريرها بنسبة ١,٩٪.

١٤* العمل فى مكاتب بعض وكالات الأنباء غير المصرية بنسبة ١,١٪ (بالتفصيل : جدول رقم "٣١" ، ملاحق البحث).

و كشفت عملية تحليل نتائج البحث أن الدافع الأساسى لاتجاه بعض الصحفيين للجمع بين عملهم الأصلى و اعمال اخرى هو لأسباب اقتصادية تتعلق بالرغبة فى زيادة الدخل و ذلك بنسبة ٣٣,٦٪ ، ظهر ذلك واضحا فى مجلة الاذاعة و التليفزيون (٦٦,٧٪) و الصحف الحزبية (٥٣٪) و الأهرام و دار الهلال ٤٢,٨٪ لكل منهما).

و تلى ذلك السعى لاشباع هواية و موهبة عند الصحفى بنسبة ٢٤,٨٪ ثم الرغبة فى تحقيق مزيد من الشهرة و الانتشار بنسبة ١٥,٩٪ و كان هذا دافعا واضحا لمحررى مؤسسة "روز اليوسف" بنسبة ٣١,٥٪ و جاءت الأسباب السياسية المتعلقة بحرمان الصحفى من ممارسة حرية التعبير عن الراى فى صحيفته و كذلك الأسباب الأدارية المتعلقة بإضطهاده من قبل رؤسائه بنسب محددة (٤,٣٪ ، ٤٪ على الترتيب) .

و لم تكن هذه الأسباب من بين ما ساقه محررو الصحف الحزبية أو مجلة أكتوبر و الاذاعة و التليفزيون .

و بلغت الأسباب السياسية اعلى نسب ظهورها فى مؤسسة "دار التحرير" ٥,٩٪ و الأسباب الادارية أعلاها فى مؤسسة "روز اليوسف" ٩,٢٪ (بالتفصيل: جدول رقم "٣٢" ، ملاحق البحث).

المبحث الثانى

ضمانات ممارسة المهنة

كشف تحليل نتائج البحث عن المؤشرات التالية :

أولا : ان نسبة كبيرة من الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث ٥٤,٧٪ يرون انه ليست هناك ضمانات كافية تحمى الصحفيين المصريين من أى تعسف من قبل مؤسساتهم الصحفية ، فى حين رأى ٣٦,٦٪ منهم أنه توجد مثل هذه الضمانات.

و بلغ هذا الاتجاه أعلاها بين الصحفيين الذين يعملون بكل من مؤسسة "روز اليوسف" و الصحف الحزبية - الذين شملتهم عينة البحث - إذ بلغت نسبة الذين راوا انه ليست هناك ضمانات كافية بينهم ٧٨,٦٪ ، ٧٢٪ على الترتيب .

فى حين أن هذا الاتجاه بلغ أدنى درجاته بين صحفيي "اخبار اليوم" الذين طبق عليهم البحث ، إذ بلغت نسبة الذين رأوا أنه ليست هناك ضمانات كافية بينهم ٤٦٪ (بالتفصيل : جدول رقم "٣٣" ، ملاحق البحث).

وكانت أهم المبررات التى طرحها الذين راوا وجود ضمانات كافية لحماية الصحفيين من أى تعسف من جانب مؤسساتهم هى :

١* وقوف نقابة الصحفيين بجانب أى صحفى يتعرض لمثل هذا التعسف (١٠ تكرارات).

٢* وجود قانون يمنع مثل هذا التعسف (٣ تكرارات).

٣* برر احد الصحفيين (يعمل بمؤسسة الأهرام) ذلك بإنتمائه لمؤسسة صحفية محترمة .

أما أهم المبررات التى طرحت من جانب الذين راوا عدم وجود مثل هذه الضمانات فكانت :

١* عدم قيام نقابة الصحفيين بدورها الكامل فى حماية الصحفيين مما يؤدى إلى تحكم المؤسسات الصحفية فيهم (٨ تكرارات).

و طرح البعض فى هذا المجال ان النقابة تعمل على تسوية الخلافات التى تنشأ بين الصحفى و مؤسسته بالطرق الشخصية و ليس بشكل قانونى .

٢* السلطات المطلقة التى يتمتع بها رؤساء مجالس الادارة و رؤساء التحرير (و احيانا رؤساء الأقسام) (٧ تكرارات).

و ذكر البعض ان رئيس التحرير على سبيل المثال يملك وقف الصحفى على سبيل المثال يملك وقف الصحفى عن الانتاج و النشر .

٣* عدم وجود ضمانات كافية فى قانون سلطة الصحافة تحمى الصحفيين (٤ تكرارات).

٤ * لأن كبرى المؤسسات الصحفية مملوكة للحكومة و الدولة (من خلال مجلس الشورى) الذى يقوم بتعيين رؤساء مجالس الادارة و رؤساء التحرير(٤ تكرارات أيضا).

٥ * القصور فى قانون نقابة الصحفيين و عدم احترام المؤسسات الصحفية لقانون سلطة الصحافة و لائحته التنفيذية و امكانية استغلال قوانين العمل و لوائح المؤسسة بإسلوب خاطىء (أربعة تكرارات).

٦ * لعدم تفهم طبيعة عمل الصحفى (تكراران).

٧ * غياب حرية الصحافة و ارتباط ذلك بحالة الطوارىء و الاستبداد السياسى الذى يهدد أية ضمانات قانونية (تكراران).

٨ * عدم تمثيل الصحفيين بشكل كاف فى التنظيمات الصحفية بمؤسساتهم (تكراران).

٩ * تدخل المصالح الشخصية (تكراران).

١٠* تكرار واحد لكل من:
- تعرض الصحفى للفصل فى أى وقت.
- الاختلافات فى الانتماء السياسى بين المحرر و رئيسه.

ثانيا: ظهر من البحث إن نسبة الصحفيين - الذين تعرضوا فى فترات مختلفة للنقل من عملهم لأعمال اخرى رغما عنهم - ممن شملتهم عينة البحث قليلة نسبيا إذ لم تزد عن ١٢,٦٪.

و يلاحظ إرتفاع هذه النسبة بشكل كبير فى وكالة "أنباء الشرق الأوسط" لتصل الى ٣٧,٩٪ من الصحفيين الذين طبق عليهم البحث من العاملين بالوكالة. (بالتفصيل: جدول رقم "٣٤"، ملاحق البحث).

و كانت الأسباب الرئيسية لذلك فى حالات كثيرة هى أسباب مهنية بنسبة ٧٠,٨٪ و تمثلت فى:

* الاحتجاج على عدم نشر موضوعاته.
* خلاف مع رئيس التحرير أو الرئيس المباشر.
* الاتهام بالتقصير فى العمل (الغياب بدون إذن، قلة الانتاج).
* الوقوع فى بعض الاخطاء المهنية.
* الخروج عن قواعد اللياقة فى الحديث.
* الاعتراض على الأوضاع السيئة داخل الصحيفة (محرر بالوفد).
* توجيه أنتقادات لأساليب العمل داخل الصحيفة (محرر بالأهالى).
* لرغبة الصحفى فى التعيين و عدم إمكانية تعيينه فى موقعه قبل نقله لموقع آخر.
* بسبب نشاط الصحفى كعضو بمجلس إدارة المؤسسة.

اما الأسباب الشخصية (غير الموضوعية) فمثلت ٢٠,٨٪ من أسباب النقل ـ لمن تعرضوا للنقل ـ و منها حقد المسئولين بالصحيفة على الصحفى ، مزاج رئيس التحرير و الأهواء الشخصية للرؤساء المباشرين ، القيل و القال و تدبير المؤمرات .

أما النقل بسبب الخلاف فى الرأى أو بقرارات سياسية فلم يمثل سوى ٨,٤٪ من الحالات التى تعرضت للنقل فقط.

و هذا مؤشر ذو دلالة يعكس أن إتجاه السلطة السياسية للتحكم بشكل مباشر فى آليات العمل الصحفى آخذ فى الهبوط بشكل واضح فى السنوات الأخيرة.

ثالثا: ترى نسبة كبيرة (٤٤٪) من الصحفيين الذين طبق عليهم البحث ان الصحفيين فى مصر لا يتمتعون بالحماية الكافية اثناء ممارستهم للمهنة ، و كانت أعلى نسبة من مؤيدى هذا الاتجاه من الصحفيين العاملين بمؤسسة "روز اليوسف" (٦٠,٧٪) و أدناها فى مجلة "الاذاعة و التليفزيون" (١٤,٤٪).

و تبدو أهمية هذا المؤشر اذا وضعنا فى الاعتبار أن نسبة الذين رأوا إن الصحفيين فى مصر يتمتعون بالحماية الكافية تماما نسبة محدودة نسبيا لم تتجاوز ١٣,٦٪ فى حين رأى الأخرون إن الصحفيين فى مصر يتمتعون بالحماية إلى حد ما (٣٦,٩٪) (بالتفصيل: جدول رقم "٣٥" ، ملاحق البحث).

و كانت أهم الاسباب التى ابداها الذين رأوا أن الصحفيين فى مصر يتمتعون بالحماية الكافية (تماما او إلى حد ما) هى:

١* إن نقابة الصحفيين قوية و تساند الصحفيين فى أغلب الأحيان (٨ تكرارات).

٢* إحترام المسئولين للعمل الصحفى (٣ تكرارات).

٣* الديمقراطية التى تنعم بها مصر الان فى عهد الرئيس حسنى مبارك (تكراران).

٤* تكرار واحد لكل منها:

- إن الوضع فى مصر الآن افضل سياسيا.
- إن الحكومة تكفل حرية الصحافة و تحترم الراى الأخر.
- معظم رؤساء التحرير يرفضون بشدة المساس بمحرريهم.
- إستقرار المؤسسات الصحفية.
- وجود صحافة معارضة تتمتع بحرية نسبية تكشف أى عدوان على الحرية.
- ان فى مصر صحافة حرة.

اما الأسباب التى طرحها الذين رأوا ان الصحفيين فى مصر لا يتمتعون بالحماية الكافية فكانت (مرتبة حسب وجهة نظرهم):

١* القصور فى فهم طبيعة عمل الصحافة و اهميتها و دورها فى المجتمع ، و عدم وعى المسئولين و المصادر برسالة الصحافة و ضيق افق بعضهم ، ووضع العراقيل امام الصحفيين و عدم تسهيل مهمتهم و منعهم أحيانا من مقابلة بعض المصادر أو التصوير (٢٥ تكرارا).

٢* تجاوزات بعض رجال الأمن احيانا و عدم فهمهم لطبيعة العمل الصحفى و حساسيتهم اثناء تغطية بعض الموضوعات خاصة بالنسبة لصحف المعارضة حيث يتعرض بعضهم للاحتجاز و الاهانة فى أقسام الشرطة و المطارات لمجرد الاشتباه (٢٠ تكرارا)

و إن ذكر احد المبحوثين انه رغم ذلك يمكن بقليل من التفاهم و عدم اتخاذ مواقف بطولية وهمية تحقيق نتائج طيبة.

٣ * ضعف دور نقابة الصحفيين و عجزها عن أداء عملها (١٧ تكرارا).

٤ * الثغرات فى القوانين المنظمة للعمل الصحفى ، و عدم وجود قوانين واضحة تحدد علاقة الصحفى بمصادره (١٥ تكرارا).

٥ * استمرار قوانين الطوارىء و القوانين الاستثنائية (٧ تكرارات).

٦ * سيطرة الدولة و تحكمها فى شئون الصحافة و هيمنتها على المؤسسات الصحفية القومية (ستة تكرارات).

٧ * حجب بعض المعلومات عن الصحفيين و التعلل بسريتها (٥ تكرارات).

٨ * السلطات المطلقة لرؤساء مجالس الادارة و رؤساء التحرير (٥ تكرارات).

٩ * التجاوزات أحيانا من جانب السلطة ، و اعتقادها أن الصحفى يجب أن يكون مواليا لها أو أنه يسهل الضغط عليه (٥ تكرارات)

١٠* تحول الصحافة إلى وظيفة و معاناتها من الضعف (٣ تكرارات)

١٢* تكرار واحد لكل من:

* إن الصحفى يعامل كأى مواطن عادى بلا أية حماية.
* إن المسألة تخضع للظروف المحيطة سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا و مهنيا .
* عدم الولاء للمهنة غالبا من جانب المسئولين عن المؤسسات الصحفية .
* ولاء الصحفى نفسه لمن عينه و ليس للرأى العام.
* التفرقة فى المعاملة بين الصحفيين الحكوميين و صحفي الصحف الحزبية.

رابعا: إتضح من البحث أن نسبة كبيرة من الصحفيين - الذين طبق عليهم البحث - (٤٦,٦٪ منهم) ترى أن امكانيات وصولهم إلى المعلومات و إطلاعهم عليها غير متوفرة و لا تتم بسهولة و رأت نسبة قليلة منهم إن هذه العملية متاحة تماما و تتم بسهولة (٧,١٪ فقط) فى حين رأى ٤١,١٪ منهم ان هذه الامكانيات متاحة إلى حد ما.

و تجدر الاشارة إلى أن هذه الامكانيات غير متاحة من وجهة نظر أغلبية الصحفيين الذين يعملون بمؤسسة "روز اليوسف" و الصحف الحزبية (٦٤,٣٪ ، ٦٤٪ على الترتيب).

و يلاحظ انخفاض نسبة الذين رأوا أن هذه الامكانيات غير متاحة إطلاقا بين الصحفيين العاملين فى مؤسسة "٣٥٪ ، ٣٧,٨٪ على الترتيب).

و يلاحظ أيضا ان هذه الامكانيات متاحة بشكل اكبر و ايسر بالنسبة للصحفيين العاملين فى بعض المؤسسات الصحفية التى تصدر صحفا يومية مثل الأهرام (١٤,٤٪ منهم قالوا أن هذه الامكانيات متاحة تماما) و دار التحرير (١٣,٧٪ منهم قالوا ذلك أيضا) (بالتفصيل: جدول رقم "٣٦" ، ملاحق البحث)

خامسا: ترى الغالبية العظمى من الصحفيين (الذين شملتهم عينة البحث) ان الصحفى فى مصر يتمتع بحق فى الاحتفاظ بسر المهنة بنسبة ٧٩٪ ، و رأى ١٦,١٪ منهم عكس ذلك (بالتفصيل: جدول رقم "٣٧" ، ملاحق البحث)

و بناء على ما سبق يمكن القول إن الحق فى الاحتفاظ بسر المهنة محترم فى مصر و لا يتم انتهاكه الا فى حالات قليلة.

سادسا: ترى نسبة كبيرة (٥٤٪) من عينة البحث من الصحفيين ان الأجراءات الحالية لمساءلة الصحفى فى مصر فى حالة إتهامه بإرتكاب خطأ أو جريمة ما تحققه له ضمانات كافية (تماما أو إلى حد ما).

و يرى ٢٢,٨٪ منهم أن هذه الضمانات كافية تماما، فى حين يرى ٣٦,١٪ منهم انه لا توجد ضمانات كافية على الاطلاق.

و ترتفع نسبة الذين قالوا بانه لا توجد ضمانات على الاطلاق فى بعض المؤسسات الصحفية و هى على الترتيب: "دار الهلال" ٥٠٪، "روز اليوسف" ٤٢,٩٪، "الأهرام" ٤١,٥٪، وكالة أنباء الشرق الأوسط ٤٠,٥٪ (بالتفصيل: جدول رقم "٣٨"، ملاحق البحث)

و كانت أهم المبررات التى أبداها الذين رأوا وجود ضمانات كافية لمساءلة الصحفيين (مرتبة حسب وجهه نظرهم) هى:

١* مساندة نقابة الصحفيين الكاملة للصحفيين (عشرة تكرارات بنسبة ٤٥,٥٪ من إجمالى الأسباب المطروحة).

٢* مساندة المؤسسات الصحفية و الصحف و بعض رؤساء التحرير للصحفيين الذين ينتمون إليها فى هذه الحالات (٤ تكرارات).

٣* التجارب أكدت فى حالات كثيرة عدم مساءلة للصحفى الذى يعبر عن رأى حر (تكراران).

٤* وجود بعض الجمعيات التى ترعى الحريات و حقوق الانسان و تتولى الدفاع عن الصحفيين (تكرار واحد).

٥* وجود مناخ عام فى مصر افضل يوفر مثل هذه الضمانات (تكرار واحد).

٦* تفهم بعض الجهات الأمنية لدور الصحفى (تكرار واحد).

٧* وجود ضمانات تشريعية و قانونية كافية (تكرار واحد).

أما الذين يرون ان هذه الضمانات غير موجودة أو غير كافيه اطلاقا فيعللون ذلك بالأسباب التاليه (مرتبه حسب وجهة نظرهم):

١* استمرار العمل بالقوانين الاستثنائية و قانون الطوارىء (ثمانية تكرارات بنسبة ١٥,١٪ من إجمالى هذه الأسباب).

٢* قصور القوانين التى تنظم العمل الصحفى و تضاربها و تهديد بعضها لحرية الصحفى (١٥,١٪ أيضا).

٣* الضعف النسبى لدور نقابة الصحفيين، و قصور قانونها و تخليها بسرعة عن الصحفى، ضعف سلطتها فى مواجهة رؤساء التحرير، و حرص أعضاء مجلسها فقط على اصوات الناخبين (٧ تكرارات بنسبة ١٣,٢٪ من إجمالى الاسباب).

٤* لأن عملية مساءلة الصحفيين لا تخضع لمعايير أو ضوابط مهنية محدده (خمسة تكرارات بنسبة ٩,٤٪).

٥* تقديم الصحفيين الذين يدلون بآرائهم فى سياسة الدولة لمحاكم عسكرية (٣ تكرارات).

٦* هيمنة الدولة على وسائل الاعلام و ملكيتها لمعظم الصحف و سيطرتها على نقابة الصحفيين (٣ تكرارات ايضا).

٧* لأن الصحفى يعامل فى هذه الحالات مثل المجرمين و أرباب السوابق (٣ تكرارات).
٨* تعدد جهات محاسبة الصحفى على اخطائه و معاقبته من عدة جهات بدعوى الأمن القومى (تكرارن).
٩* تكرار واحد لكل من الأسباب التالية:
* استدعاء الصحفى لنيابة أمن الدولة للتحقيق معه.
* ضعف الجماعة الصحفية .
* سهولة فصل الصحفى عن طريق اللجنة الثلاثية.
* لعدم تطبيق النصوص الواردة بقانون سلطة الصحافة التى تحقق ضمانات للصحفى.
* تقلص الضمانات حين تكون الاتهامات متعلقة بأمور سياسية.
* عدم وجود تشريع يؤكد حق الصحفى فى الاحتفاظ بسرية مصادره.
* عدم وجود محكمة خاصة للصحفيين مهمتها مساءلتهم بدلا من النيابة و القضاء العاديين.
* لأن عملية المساءلة تخضع لأهواء السلطة.
* معاملة الصحفى كموظف فى مؤسسته ، و سرعة تخلى المؤسسة أو الصحيفة عنه.
* تراجع بعض المصادر عن تصريحاتهم و عدم مساندة بعض رؤساء التحرير للصحفيين.
* سطوة بعض أجهزة الأمن و تدخلها.

و يقدم الصحفيون ـ الذين طبق عليهم البحث ـ بعض المقترحات التى يمكن فى رأيهم أن تحسن من الوضع السابق و هى (مرتبة حسب وجهة نظرهم):

* الدعم الكامل لنقابة الصحفيين لتصبح نقابة قوية ، و ذلك من خلال تعديل قانونها و عدم تدخل الدولة أو الأحزاب فى انتخاباتها و أن تصبح سلطتها ملزمة لرؤساء التحرير ، و حضور مندوب عنها أثناء أية مساءلة للصحفى فى جريدته (١٧ تكرارا بنسبة ١٣,٧٪).
٢* إعادة النظر فى النصوص الخاصة بالصحافة فى الدستور و القوانين المنظمة للعمل الصحفى و خاصة قانون سلطة الصحافة (١٧ تكرارا بنسبة ١٣,٧٪ أيضا).
٣* أن تصبح مساءلة الصحفى فى القضايا المهنية أمام نقابته ، و تكوين لجنة بالنقابة يحال إليها الصحفى للتحقق من الخطأ أو الجريمة التى ارتكبها ، و هى التى تحول الصحفى للجهات القانونية إذا رأت ذلك (١٣ تكرارا بنسبة ١٠,٥٪) .
٤* و قف العمل بقانون الطوارىء و غيره من القوانين التى يقال عنها (سيئة السمعة) (١١ تكرارا بنسبة ٨,٩٪).
٥* توفير حصانة كافية للصحفى مثله مثل أعضاء مجلس الشعب و القضاة و الدبلوماسيين على أن يطبق ميثاق الشرف الصحفى (٩ تكرارات بنسبة ٧,٣٪).
٦* توفير مزيد من الضمانات و إطلاق حرية التعبير و إبداء الرأى للصحفى استنادا على أمانته و انتمائه و قوميته ، و احترام الرأى الآخر و السماح بتعدد الأراء و دعم الديمقراطية (٩ تكرارات بنسبة ٧,٣٪ أيضا).
٧* إنشاء دوائر خاصة لمحاكمة الصحفيين (٦ تكرارات).
و اقترح البعض أن تتضمن المحكمة ثلاثة أعضاء احدهم صحفى تختاره الجمعية العمومية للنقابة لمدة عامين.
٨* تنفيذ توصيات المؤتمر العام للصحفيين الذى عقدته نقابة الصحفيين سنة ١٩٩٠ (٦ تكرارات أيضا).
٩* وقف محاكمة الصحفيين عسكريا (٦ تكرارات) .

١٠* إطلاق حرية إصدار الصحف دون قيد أو شرط و إعادة النظر فى نمط ملكية الصحف و فصل هذه الملكية عن مجلس الشورى ، و اقترح البعض العودة إلى الملكية الخاصة للصحف (٥ تكرارات).

١١* ضرورة استئذان نقابة الصحفيين قبل القبض على الصحفى و اخطارها قبل مساءلته (٥ تكرارات أيضا).

١٢* توفير الحماية للصحفى أثناء تادية عمله و ضمان حريته فى الحصول على المعلومات و توفير ضمانات قانونية فعالة فى هذ المجال تحترم من كل الجهات (رؤساء التحرير ، مصادره ، الجهات الأمنية) (٤ تكرارات ايضا).

١٣* إتاحة الفرصة أمام الصحفى للحصول على المعلومات الدقيقة ثم محاسبته إذا أخطأ (٣ تكرارات).

١٤* إعادة صياغة اللوائح التاديبية للصحفيين (٣ تكرارات).

١٥* ضرورة النظر إلى الصحفى على انه صاحب مهنة خطيرة و له دور كبير فى مجتمعه ، و العمل على أن يقتنع المجتمع ككل بذلك (٣ تكرارات).

١٦* اختيار القيادات الصحفية بالانتخاب او الكفاءة و ليس تعيينهم بقرار جمهورى (تكراران).

١٧* تكرار واحد لكل من المقترحات التالية :

* إلغاء المجلس الأعلى للصحافة.
* إعادة ترتيب أوضاع الصحافة بحيث لا تظل الدولة مسئولة عن الصحف.
* عدم مساءلة الصحفى عن مصادر معلوماته.
* الاستقلال الكامل للصحافة.
* إصدار قانون يمنع أجهزة الأمن من تجنيد بعض الصحفيين.

الفصل السادس

حرية الصحفى والصحافة المصرية

يتناول هذا الفصل حجم الحرية المتاحة للصحافة المصرية من وجهة نظر الصحفيين الذين طبق عليهم البحث و آرائهم فى النصوص الواردة فى الدستور المصرى الدائم لسنة ١٩٧١ و تعديلاته لعام ١٩٨٠ عن الصحافة و حريتها.

كما يعرض لآراء الصحفيين حول قانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ و مدى الحرية التى يحققها للصحفيين و للصحافة فى مصر و مقترحاتهم حوله.

و يناقش الفصل كذلك الالتزامات القانونية للصحفيين الواردة فى قانون العقوبات المصرى و آراء الصحفيين بشأن ما إذا كانت تفرض قيودا عليهم أم لا.

و يتناول الفصل كذلك العوائق التى قد تحول بين الصحفيين و حرية الرجوع إلى مصادر الأخبار ، و مدى حرية التعبير عن الرأى التى يتمتع بها الصحفيون فى مصر.

و قد كشفت نتائج البحث فى هذا الاطار عمايلى:

أولا: ترى النسبة الأكبر من افراد عينة البحث أن النصوص الخاصة بالصحافة الواردة فى الدستور المصرى الدائم لعام ١٩٧١ و تعديلاته عام ١٩٨٠ تعطى الصحافة حرية إلى حد ما و ذلك بنسبة ٤٠,٨٪.

و يرى ١٧٪ من المبحوثين إن هذه النصوص تقيد حرية الصحافة إلى حد ما اما الذين رأوا أن هذه النصوص تعطى الصحافة حريتها كاملة فلم تتجاوز نسبتهم ٨,٤٪ ، و بلغت نسبة هؤلاء أعلاها بين صحفيي كل من "دار التحرير" و "دار الهلال" إذ رأى ١٢,٥٪ من المبحوثين فى كل منهما أن هذه النصوص تعطى الصحافة المصرية حريتها كاملة ، فى حين لم ير أيا من المبحوثين فى الصحف الحزبية ذلك اطلاقا.
و رأى ٩,٤٪ من المبحوثين إن هذه النصوص تقيد حرية الصحافة تماما و بلغت هذه النسبة أعلاها بين هذه النسبة أعلاها بين صحفيي مؤسسة "روز اليوسف" – الذين طبق عليهم البحث إذ رأى ١٧,٨٪ منهم ذلك.

و من النتائج المثيرة للتساؤل و التى تحتاج لوقفة ان ٢,٩٪ من المبحوثين ذكروا صراحة أنهم لا يعرفون المواد الخاصة بالصحافة فى الدستور.

فى حين ان ٢١,٥٪ منهم امتنعوا عن الأجابة ، و من المتوقع ان تكون نسبة لا بأس بها من هؤلاء لم تجب على هذا السؤال لعدم معرفتها أيضا بمواد الدستور فى هذا المجال و خجلت ان تذكر ذلك صراحة (بالتفصيل: جدول رقم "٣٩" ، ملاحق البحث).

ثانيا: أكدت نتائج البحث أن هناك إتجاها عاما رافضا لقانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بصورته الراهنة – من جانب الصحفيين الذين طبق عليهم البحث – و ان تراوح هذا الاتجاه بين التشدد الكامل حيث طالب ١٩,٩٪ من الصحفيين بإلغاء هذا القانون تماما ، و الاعتدال حيث طالب ٤٦,١٪ طالبوا بتعديلات جوهرية على القانون ، ٥,٥٪ منهم طالبوا بإجراء تعديلات طفيفة عليه.

و يبدو بوضوح أن الاتجاه الخاص بالابقاء على القانون كما هو ضعيف للغاية إذ لم تتجاوز نسبة مؤيديه ٢,٤٪ من الذين طبق عليهم هذا البحث.

و ظهرت أعلى درجات المعارضة للقانون و الرفض الكامل له فى الصحف الحزبية حيث طالب ٤٠٪ من عينة الصحفيين بها بإلغائه تماما ، و كانت أعلى درجات المطالبة بإجراء تعديلات جوهرية عليه فى مجلة "روز اليوسف" (٥٣,٦٪ من عينة الصحفيين العاملين بها الذين طبق عليهم البحث).

و جدير بالذكر أيضا إن هناك نسبة ذات دلالة من بين افراد عينة البحث تبلغ ١١,٥٪ ذكروا صراحة أنهم لا يعرفون اى شىء عن هذا القانون و مواده.

كما إن هناك نسبة اخرى ليست قليلة ١٩,٣٪ إمتنع أصحابها عن الاجابة ، مما قد يحتمل معه إن بعضهم على الأقل لا يعرف شيئا عن مواد القانون ، و أن لم يقولوا بذلك صراحة (بالتفصيل : جدول رقم "٤٠" ، ملاحق البحث).

و من إستعراض الأسباب التى طرحها أولئك الذين طالبوا بالابقاء على قانون سلطة الصحافة كما هو او إجراء بعض التعديلات الطفيفة عليه نستنتج أن هؤلاء غير راضين أيضا عن القانون و لكنهم يخشون التغيير و إحتمالات الاتجاه لمزيد من التقييد إذ ذكر هؤلاء أن مبرراتهم لذلك هو إن الظروف السياسية ــ فى رأيهم ــ تسير من سيء إلى أسوأ و القانون ــ كما هو الآن ــ به الكثير من الحقوق و المكاسب للصحفيين و مشكلتها عدم التطبيق الفعلى.

و رأى آخرون إن هذا القانون يعد لبنة جيدة لحرية الصحافة ، و إن ما يحتاجه فقط هو إضافة نصوص تطلق حرية إصدار الصحف فى مصر.

أما الذين طالبوا بإلغاء هذا القانون تماما أو إجراء تعديلات جوهرية عليه فقد كانت مبرراتهم ــ مرتبة حسب وجهة نظرهم ــ هى:

*١ إنه يمثل عائقا حقيقيا أمام حرية الرأى و الصحافة و يحجر على حرية الصحفى و به العديد من القيود على حرية الصحافة و يتنافى مع رسالتها (٢٤ تكرارا بنسبة ٢٧,٩٪).

*٢ لأنه لابد من إعادة النظر فى ملكية الدولة للصحف و لابد من إطلاق حرية إصدار الصحف دون قيود و إعطاء الأفراد الحق فى إصدار الصحف (١٧ تكرارا بنسبة ١٩,٨٪).

*٣ حتى يواكب التطورات التى حدثت فى المهنة و العمل الصحفى و فى الظروف السياسية فهذا القانون صدر فى ظل ظروف سياسية إجتماعية مختلفة (١٦ تكرارا بنسبة ١٨,٦٪).

*٤ حتى تصبح الصحافة مستقلة تماما و غير مرتبطة بالحكومة و تتمتع بضمانات كافية لتحقيق حرية الصحافة و الصحفى و حمايته من التعسف و رفع الوصاية عن الصحافة و الصحفيين حيث أن سلطة الصحافة فى ظل هذا القانون سلطة صورية ، و لابد من إعادة صياغة العلاقة بين السلطة و المؤسسات الصحفية (١٣ تكرارا بنسبة ١٥,١٪).

*٥ لأن هذا القانون تمت صياغته بعيدا عن الصحفيين ، و لم يشاركوا فى ذلك بل صاغه من ليس لهم علاقة بالصحافة ، رغم انه من المفروض أن يضع الصحفيون و نقابتهم القانون المنظم لمهنتهم بأنفسهم (٣ تكرارات).

*٦ لتأكيد فصل الملكية عن الادارة (٣ تكرارات).

*٧ لأن به العديد من المواد المعيبة (تكراران).

*٨ حتى يضع القانون الجديد حدا لاستمرار رؤساء مجالس الادارة و رؤساء التحرير فى مناصبهم مددا طويلة قد تزيد عن عشر سنوات (تكراران).

*٩ تكرار واحد لكل من:

- إن هذا القانون سلب المؤسسات الصحفية سلطاتها لصالح مجالس وهمية لا تمارس اية وظائف سوى الرقابة.
- حتى يتضمن القانون الجديد نصا يحرم إشتغال الصحفى بالأعلانات .
- لتحرير العمل الصحفى من البيروقراطية.
- لأنه يدافع عن السلطة الحاكمة فى مواجهة الصحفى و لا يتيح للصحفيين التعبير عن هموم الشارع المصرى تجاه السلطة.
- لاعادة النظر فى طريقة عضوية مجالس الادارة و الجمعيات العمومية و زيادة عدد المنتخبين فى مقابل المعينين.

- وضع بعض المواد للتخفيف من القيود المفروضة على الصحفى من رؤسائه.
- تحديد فترة محددة لرئاسة مجلس الادارة و التحرير بحيث لا تظل أية قيادة أكثر من فترتين.
- تعديل نظم تكوين مجالس الادارة و الجمعيات العمومية .
- تنظيم علاقات عمل الصحفيين و كرامتهم و حماية ممثلى العاملين فى مجالس الادارة و الجمعيات العمومية.
- النص على إلزام الصحف بتطبيق حق الرد.

ثالثا: ظهر من تحليل نتائج البحث ان ما يقرب من نصف أفراد عينة البحث ٤٨,٥٪ يرون أن النصوص الخاصة بالصحافة و جرائم النشر فى قانون العقوبات المصرى تفرض قيودا على الصحفيين منهم ٢٤,٧٪ يرون انه يفرض قيودا إلى حد ما على الصحفيين و ٢٣,٨٪ يرون أن هذه القيود كاملة على الصحفيين.

و يظهر هذا بشكل واضح فى عينة الصحفيين العاملين بالصحف الحزبية إذ يرى ٧٦٪ منهم ذلك (أنه يفرض قيودا سواء كاملة أو إلى حد ما).

و كذلك فى كل من عينة مؤسسة "روز اليوسف" و "مؤسسة دار الهلال" (٦٠,٧٪ ، ٦٠٪ على الترتيب) .

و من الأمور الجديرة بالملاحظة أن نسبة ليست قليلة من الصحفيين الذين شملتهم عينة البحث ٣٢,٧٪ لا يعرفون أى شيء عن المواد الخاصة بالصحافة و جرائم النشر فى قانون العقوبات المصرى ، كما قالوا هم ذلك صراحة.

و هذا يعنى انهم قد يقعون فى بعض الاخطاء اثناء ممارستهم للمهنة التى تعد فى نظر القانون جرائم و هم يجهلون ذلك (بالتفصيل: جدول رقم"٤١" ، ملاحق البحث) .

و كانت أهم القيود التى يفرضها قانون العقوبات المصرى على الصحفيين – من وجهة نظر الصحفيين الذين طبق عليهم البحث – هى:

١* الحد من حرية العمل الصحفى فى كشف الانحرافات و اعتبار الهجوم الموضوعى على نماذج فاسدة فى المجتمع قذفا او سبا علنيا يعاقب عنه الصحفى ما لم يقدم المستندات و الأدلة التى تثبت إدانتهم ، و هى عملية غالبا ماتكون صعبة للغاية (١١ تكرارا بنسبة ٢٠٪ من مجموع القيود التى طرحها الصحفيون).

٢* ما يتضمنه من قيود على النشر عن بعض القضايا او الأشخاص، و حظر النشر فى بعض القضايا المهمة و التعلل بالدواعى الأمنية مما يشكل قيودا على تبادل المعلومات و نشرها (١٠ تكرارات بنسبة ١٨,٢٪).

٣* ما يتضمنه من قيود على حرية التعبير و تجريمه للرأى (٩ تكرارات بنسبة ١٦,٤٪).

٤* النصوص الغامضة و المبهمة و المطاطة المتعلقة بأمن الدولة و اسرارها من الأمن القومى و قيم المجتمع ، و كلها تعبيرات تحتمل أكثر من تفسير او تاويل مما يجعل فى الامكان استخدامها ضد أصحاب الرأى (٦ تكرارات بنسبة ١٠,٩٪).

٥* عدم التفريق بين جرائم النشر و غيرها من الجرائم ، و ذكر احد الصحفيين إن القانون لا يفرق بين جرائم النشر و جرائم النشل (٥ تكرارات بنسبة ٩,١٪)

٦* إنه يتضمن مساءلة الصحفى جنائيا فى امور متعلقة بممارسته للمهنة فى حين انه يجب ان يحاسب أمام نقابته (٣ تكرارات).

٧* تكراران لكل من :
- محاكمة الصحفى عسكريا فى حالة إتهامه بإفشاء سر عسكرى.
- عدم التفريق بين الصحفى و غيره.

- النص على المسئولية التضامنية عن النشر بين رئيس التحرير و المحرر ، بما يشكل قيدا على حرية النشر خاصة فيما يتعلق بالشخصيات العامة.
- الكثير من المواد (حددها أحد الصحفيين) تقيد حرية النشر.
*٨ تكرار واحد لكل من:
- إنه لا يعطى الصحفى حصانة ضد تعسف بعض أجهزة الأمن فى بعض الأحيان.
- القيود الخاصة بنظام إصدار الصحف.
- ما يتضمنه حول إمكانية تعطيل الصحف.
- إعطاء اى فرد الحق المطلق فى إقامة دعوى قضائية ضد اى صحفى ينتقده بحجة أن النقد تشهير و سب و قذف.
- النصوص الخاصة بعدم نشر ما يمكن أن يؤثر على سير المحاكمات.
- مثول الصحفى أمام المحاكم (عسكرية أو جنائية) عندما يكتب عن عضو هيئة قضائية حتى لو كان النشر صحيحا و مدعما بالمستندات.
- إن بعض نصوصه تجيز معاقبة الصحفى احيانا عن بعض ما ينشر حتى و لو كان صحيحا.
- القيد المفروض على نشر الأسماء فى القضايا الماسة بالشرف أو الآداب.

رابعا: ترى الأغلبية العظمى من الصحفيين الذين طبق عليهم البحث (٨٢,٢٪) أن هناك عوائق أمام حرية الصحفى فى الرجوع لمصادر أخباره و إن كان ٤٣,٧٪ منهم ذكروا انه توجد عوائق إلى حدما.

و يمكن القول ـ بشكل عام ـ أن الصحفيين العاملين فى الصحف الحزبية و فى بعض المؤسسات الصحفية التى تصدر صحفا غير يومية أكثر معاناة من مثل هذه العوائق بالمقارنة بزملائهم العاملين فى بعض المؤسسات الصحفية التى تصدر عنها صحفا يومية.

فعلى سبيل المثال ذكر ٣٩,٩٪ من أفراد عينة مؤسسة "الأهرام" وجود مثل هذه العوائق ، فى حين ذكر ٧١,٤٪ من أفراد عينة مؤسسة "روز اليوسف" ذلك ، و ذكر ٥٠٪ من أفراد عينة مجلة "أكتوبر" ذلك (بالتفصيل: جدول رقم "٤٢" ، ملاحق البحث).

و كانت هذه العوائق ـ مرتبة حسب وجهة نظر المبحوثين ـ هى:

١- إصدار بعض الجهات الحكومية تعليمات بمنع موظفيها من الادلاء بأية بيانات أو معلومات للصحفيين (٢٣,٥٪ ذكروا ذلك).

و يلاحظ أن هذا العائق كان واضحا فى إجابات كل المبحوثين فى مختلف المؤسسات الصحفية و إن كان أكثر وضوحا فى اجابات الصحفيين العاملين بالصحف الحزبية (٢٩,٣٪ منهم).

٢- التعلل بسرية بعض هذه المعلومات (بنسبة ١٩,٢٪).
٣- التحجج بمتطلبات أمن الدولة و حماية السلام الاجتماعى (بنسبة ١٦,١٪).
٤- وجود قائمة من المحظورات و الممنوعات (بنسبة ١٣,٤٪).
٥- فرض أسماء محددة للتعامل معها كمصادر (بنسبة ١١,٢٪).
٦- وجود قوانين تعاقب على ذلك (بنسبة ٧,٢٪).

كما ذكر بعض المبحوثين اشكال اخرى من هذه العوائق منها:
- البيروقراطية

- لعدم توافر المعلومات نفسها و افتقادها إلى التبويب .
- عدم إحترام المجتمع لمهنة الصحفى و مهمته.
- أن مصر دولة نامية.
(بالتفصيل: جدول رقم "٤٣" ، ملاحق البحث).

خامسا: يرى أغلبية أفراد البحث من الصحفيين بنسبة ٥٥,٨٪ أنه توجد فى مصر حرية تعبير عن الرأى إلى حد ما.

أما الذين يرون أنه توجد حرية كاملة للتعبير عن الرأى فكانت نسبتهم ٢٢,٨٪ من الصحفيين الذين طبق عليهم البحث ، و ترتفع هذه النسبة بين عينة الصحفيين فى كل من "دار الهلال" ، "دار التحرير" ٤٠٪ ، ٣٦,٢٪ على الترتيب .

و تهبط بين عينة الصحفيين فى كل من "روز اليوسف" و الصحف الحزبية ٧,١٪ ، ٨٪ على الترتيب.

و بالنسبة للذين رأوا انه لا توجد حرية تعبير عن الرأى إطلاقا فلم تتجاوز نسبتهم ١٩,١٪.

و من إستعراض النتائج التفصيلية يتضح انه لا احد من عينة مجلة "أكتوبر" يرى أنه لا توجد حرية تعبير عن الرأى إطلاقا.

(بالتفصيل: جدول رقم "٤٤" ، ملاحق البحث).

و كانت المبررات التى ساقها الذين قالوا بأن حرية التعبير عن الرأى متاحة فى مصر هى:

١- إن هامش الحرية التى يعيشها مجتمعنا الآن يسمح بذلك (١١ تكرارا بنسبة ٦٨,٨٪).
٢- نظرا لتعدد الصحف و تنوعها و وجود صحافة المعارضة (تكراران).
٣- إن الصحف المصرية أصبحت تتسع لكل الآراء (تكرار واحد).
٤- لأن هذا يمثل نوعا من التنفيس.
٥- أن الحرية متاحة طالما أن المادة الصحفية المنشورة لا تمثل مشكلة ما.

أما الأسباب التى طرحها الذين يرون أنه ليس هناك حرية تعبير عن الرأى فى مصر أو انها نسبية فكانت — مرتبة حسب وجهة نظرهم —:

١- وجود العديد من المحظورات و المحاذير و التعليمات ، و القيود الاجتماعية و السياسية ، و أن هناك مناطق محظور التحدث عنها بصراحة (٦ تكرارات).
٢- وجود قيود حكومية ، و مغالاة رؤساء التحرير و نوابهم فى تطبيق هذه القيود لحماية أنفسهم (٦ تكرارات).
٣- السلطات المطلقة لرؤساء التحرير و رؤساء الأقسام (٥ تكرارات).
٤- لأن الصحف لا تسمح بنشر اى رأى لا يتفق مع سياستها التحريرية (٤ تكرارات).
٥- لارتباط المساحة المسموح فيها بالتعبير عن الرأى بمزاج رئيس التحرير فى الصحف القومية و بإتجاهات الحزب فى الصحف الحزبية (٤ تكرارات).
٦- لأننا نعيش هامشا ديمقراطيا ضيقا (٣ تكرارات).
٧- لأن حرية الصحافة فى مصر ما زالت رهن رغبة النظام الحاكم (٣ تكرارات).
٨- لأن الدولة تملك الصحف و تفرض قيودا على إصدار صحف جديدة (تكراران).
٩- لأن المسألة نسبية ، فالصحفيون فى الصحف الحزبية مثلا يمكنهم توجيه النقد اللاذع للمسئولين ، و هذا قد لا يتحقق للعاملين فى الصحف القومية (تكراران).

١٠- لوجود راى واحد هو راى الحكومة (تكراران).
١١- سيطرة الرقابة الذاتية على كبار الصحفيين (تكراران).
١٢- لالتزام الصحف الكامل بسياسة الدولة (تكراران).
١٣- تكرار واحد لكل من الأسباب التالية:
- خشية بعض المصادر من الادلاء بالمعلومات الدقيقة.
- أن عددا كبيرا من الصحفيين ليس لهم راى اصلا.
- للخوف من الممارسات الأمنية.
- حظر النشر و التعلل بسرية المعلومات.
- ان حق التعبير عن الرأى متاح فقط لكبار الصحفيين.
- عدم الدقة فى اختيار القيادات الصحفية.
- القيود التى تفرضها القوانين التى تنظم العمل الصحفى.

الخاتمة

مقترحات الصحفيين لتحسين أوضاع المهنة

طرح الصحفيون المصريون (أفراد العينة) مجموعه من المقترحات لتحسين أوضاع الصحافة المصرية يمكن اجمالها على النحو التالى :-

أولا : مقترحات خاصة بالتشريعات و القوانين المنظمة للعمل الصحفى و بلغت نسبتها ٣٧,١٪ من إجمالى المقترحات و تضمنت :

١- اطلاق حرية اصدار الصحف و تعديل الشكل القانونى لملكيتها و إقرار حق الأفراد فى إصدار الصحف (٤٧ تكرارا بنسبة ٣٩,٢٪ من إجمالى المقترحات الخاصة بالجانب التشريعى و القانونى).

٢- مزيدا من حرية الصحافة و الصحفيين (٢٧ تكرارا بنسبة ٢٢,٥٪).

٣- تعديل القوانين امنظمة للعمل الصحفى و على رأسها قانون سلطة الصحافة (٢٠ تكرارا بنسبة ١٦,٧٪).

٤- توفير الحماية الكاملة للصحفيين و تمتعهم بالحصانة الحقيقية (١٢ تكرارا بنسبة ١٠٪).

٥- الغاء القوانين المقيدة للحريات (قانون الطوارىء ، قانون حماية القيم من العيب و غيرهم من القوانين الاستثنائية) (٥ تكرارات).

٦- إلغاء المجلس الأعلى للصحافة بوضعه الراهن و إعادة تشكيله و تحديد علاقته بالصحافة(٥ تكرارات).

٧- مزيدا من الديمقراطية (٤ تكرارات).

ثانيا : مقترحات خاصة بالأوضاع الاقتصادية و الادارية و بلغت نسبتها ٣٣,٣٪ من اجمالى المقترحات و تضمنت :

١- تحسين الأوضاع الاقتصادية للصحفيين و زيادة أجورهم و رفع مستوى معيشتهم ووضع لائحة تناسب متطلبات حياتهم و طبيعة عملهم و تجعلهم يتفرغون للعمل فى صحيفة واحدة (٣٣ تكرارا بنسبة ٣٠,٦٪).

٢- انتخاب رؤساء التحرير و رؤساء مجالس الادارة و ان تكون مجالس الادارة و التحرير منتخبة بالكامل (١٧ تكرارا بنسبة ١٥,٧٪).

٣- تاكيد استقلالية المؤسسات الصحفية و تحريرها من الصبغة الحكومية الرسمية و استقلالها عن الحكومة ماليا و و ضع هياكل تمويلية تكفل زيادة الدعم المالى للصحف (١١ تكرارا بنسبة ١٠,٢٪).

٤- تحسين ظروف العمل بالاتصال المباشر بين المحررين و الرؤساء و إلغاء عقود العمل الفردى (عشرة تكرارات بنسبة ٩,٣٪).

٥- إلغاء ملكية الدولة للصحف القومية و اسناد ملكيتها للعاملين بها (٥ تكرارات).

٦- أن يكون معيار الكفاءة اساس تقييم العمل الصحفى و ليس الأقدمية (٥ تكرارات).

٧- التغيير المستمر فى القيادات الصحفية و تحديد حد أقصى لتولى هذه القيادات لمناصبها (٥ تكرارات أيضا).

٨- تكراران لكل من :

- اسناد قيادة الصحافة لصحفيين حقيقيين يتم اختيارهم بشكل موضوعى .
- وضع قواعد و ضوابط تعطى الحق للمظلوم و تحاسب المخطىء أيا كانت وظيفته.
- أن تصبح الصحافة قطاعا خاصا يتيح المنافسة و الانتقال من صحيفة لأخرى حسب امكانيات الصحفى المهنية الحقيقية.
- تقليص السلطة المطلقة للقيادات الصحفية داخل المؤسسات .
- بيع جزء كبير من الصحف الخاسرة .

- الابتعاد بالعمل الصحفى عن الوساطة و المحسوبية و المجاملة و المنافع الشخصية.
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.
٩- تكرار واحد لكل من المقترحات التالية:
- الفصل بين منصبى رئيس مجلس الادارة و رئيس التحرير.
- اعادة النظر فى سلطات الجمعية العمومية للمؤسسة الصحفية.
- تحرير الصحف من هيمنة الاعلان و انشاء صندوق قومى للاعلان.
- المساواة فى المعاملة بين الصحف القومية و الحزبية.
- دعم الصحف الحزبية و تزويدها بإمكانيات طباعية مستقلة.
- دعم الصحف ماديا و طباعيا.
- تحديد المالك الفعلى للمؤسسات الصحفية بشكل اكثر وضوحا.
- فصل ملكية الصحف عن اداراتها.

ثالثا: مقترحات خاصة بتطوير المهنة و بلغت نسبتها ٢٤,٤٪ من اجمالى االمقترحات و تضمنت :-
١- دعم نقابة الصحفيين و تطويرها و تعديل قانونها ووضع أسس جديدة لعضويتها و رفع يد الحكومة عنها ، و اطلاق يدها فى متابعة أحوال الصحفيين و تأكيد رقابتها عليهم لمنع اية تجاوزات قد تبدر منهم و اعطائها سلطة فعالة و ملزمة لضبط علاقات العمل (١٩ تكرارا بنسبة ٢٤,١٪).
٢- كفالة حق الصحفى فى الحصول على المعلومات و تسهيل الحصول عليها و اتاحتها و توفير مراكز معلومات على أعلى مستوى (١٧ تكرارا بنسبة ٢١,٥٪).
٣- وضع نظام للتدريب المهنى على أعلى مستوى للارتقاء بمستوى المهنة و الصحفيين عن طريق التدريب المستمر من خلال دورات تدريبية اقترح البعض أن تكون اجبارية ، و اقترح أخرون أن تكون تخصصية و تنظيم زيارات و ندوات فى الداخل و الخارج (١٢ تكرارا بنسبة ١٥,٢٪).
٤- صياغة ميثاق شرف صحفى يلتزم به جميع الصحفيين كدستور عمل يتم متابعته من خلال مجلس التحرير على أساس أن الصحافة رسالة و سلطة رقابية ممثلة للشعب (١٢ تكرارا بنسبة ١٥,٢٪).
٥- تدعيم كلية الاعلام و إعطاء خريجيها الأولوية فى التعيين بالصحف خاصة المتميزين منهم (٤ تكرارات).
٦- تبنى الصحفيين الموهوبين الذين تتوفر لهم ملكة الكتابة التى يصقلها العلم و الدراسة و تغيير نظام تعيين الصحفيين بحيث يشترط إجادتهم لاحدى اللغات الأجنبية و وضع معايير موضوعية و دقيقة للتعيين (٤ تكرارات).
٧- إغلاق باب ممارسة المهنة أمام الجهلاء و غير المؤهلين (تكراران).
٨- تشجيع شباب الصحفيين و إفساح فرص العمل لهم (تكراران).
٩- تكرار واحد لكل من المقترحات التالية :
- تحسين الجو النفسى للصحفيين.
- زيادة عدد المراسلين فى الخارج.
- الاهتمام بالصحفيين الذين لم يقيدوا بعد فى جداول النقابة.
- تلافى سلبيات الصحافة المصرية من حيث عدم توخى الدقة و الموضوعية.
- نشر الحقائق كاملة.

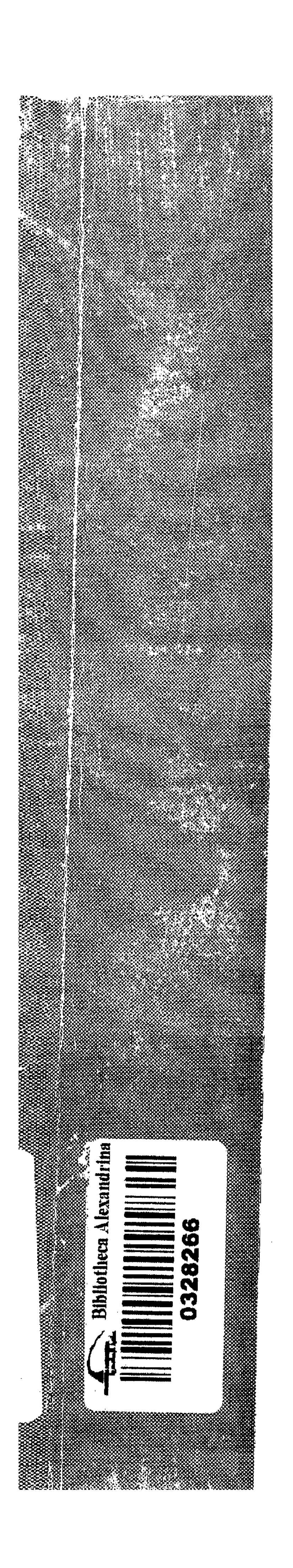
- منع الصحفيين من العمل فى اكثر من صحيفة لان هذا يهدد الانتماء.
- اتاحة الفرصة للصحفيين للسفر للخارج لتغطية الأحداث الساخنة و عدم قصر ذلك على قلة .

رابعا: مقترحات أخرى وردت بنسبة ٢,٥٪ و هى:

١- تنفيذ توصيات مؤتمر الصحفيين الأخير و عقد مؤتمرات جديدة للحوار و طرح المشاكل (١٢ تكرارا).
٢- إعادة صياغة كل شيء خاص بالصحافة المصرية .
٣- توفير الرعاية الصحية و الاجتماعية للصحفيين.
٤- تطهير المهنة من الصحفيين المنافقين.
٥- التعبير عن الشعب و ليس القادة .

محتويات الكتاب

طبع بمطابع كلية الإعلام


Bibliotheca Alexandrina
03328266